

المحيط البرهاني

لمسائل المبسوط والجامعين والنسب والزادات والوارد
والفتاوى والواقعات سندقة بذلائل المتقدمين بحمد الله

تأليف

الإمام برهان الدين أبي الفعالي محمود بن صدر شريف الدين تاج الدين

رحمة الله تعالى ٥٥١ هـ / ١١٦٧ م

بمطبعة دار الفقه

نعم أشرف نور أحمد

المجلد الأول

المجلس العلمي

إدارة القرآن

الخريطة الذهنية

رول طبعه فاشعة نور تعليم الإسلام

سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع ما في هذه الخريطة الذهنية لا يخلو من العلم والبرهان والبيان
 كما أنها ليست ولياً على غيرها بل هي ولية على غيرها من الكتب
 والكتب التي في هذا الفن أو في غيره من الفنون التي هي في هذا الفن

الخريطة الذهنية

الخريطة الذهنية هي خريطة ذهنية
 هي خريطة ذهنية هي خريطة ذهنية
 هي خريطة ذهنية هي خريطة ذهنية
 هي خريطة ذهنية هي خريطة ذهنية

الخريطة الذهنية

P.O. Box 1, Jeddah, Saudi Arabia
 Email: info@alukah.net

© 2004 Alukah	© 2004 Alukah
Printed in Saudi Arabia	Printed in Saudi Arabia
First Edition	First Edition

جميع ما في هذه الخريطة الذهنية لا يخلو من العلم والبرهان والبيان

توزيع سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٤ م
 مكتبة الرشيد
 توزيع سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحقيق الأمانة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين مبيننا محمد
وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فما أشهد هذه الحظاء، وما أبهج هذا الأوان المبارك إذ تنعش للعالم
الإسلامي لأول مرة بكتاب المحيط القرحاني، نصحكم موسوعة في لفقه الإسلامي،
يعد ما مضى على نالها ألف سنة تقريباً، وكذا أن يتدبر من الوجود، وما ذلك إلا
توفيق من الله سبحانه وتعالى وفعل منه.

طلبه الحمد والشكر والثناء، لأن وقتنا لإنجاز هذا المشروع، ولأننا نرجو أن
يضع هذا المؤلف، الشرح، الدرر في نتاج رئيس: لئن أضي العلم ولولم المعرفة عوق
القبول، كفاه ما لا يقينا من العناء في إخراجه وتحقيقه وتحسينه محيياً الحمد.

ولا شك أن فضل إخراج هذا الكتاب العظيم يرجع إلى والدنا المنفصل عنه
رحمة الله المنفصل الشيخ نور أحمد روح الله تعالى روحه ونور ضياعه؛ مؤسس
دائرة القرآن والعلوم الإسلامية، ذكره خي، حيث إن إخراج هذا الكتاب ما يرجح أئمة
نزلوه إلى أن بدأ بهذا المشروع في آخر حياته، ثم تركه لنا من نلاده، فجزاه الله خير
مر يجزيه عنه عبده الصالحين، وأبديه عند انفصل ثواب المؤمنين العاملين، وحمل هذا
العمل تجلياً في دمي، حسناً وحسنه، آمين.

وما أن نلنا في القرآن والعلوم الإسلامية قد خربت من أئمتها وطلما
الفاضل القامد والعالم المعجزة الشيخ نور أحمد رحمه الله تعالى، حتى أن تصدق
العلماء والمكشبات الإسلامية، بكل ما هو مفيد ونافع من الكتب المتوفرة،
والمخطوطات المحبوبة المتوفرة، فمن لا نعلم في عهد ديم الوصول إلى هذا
الهدف؟ الحمد لله وحسن توفيقه.

وقد ولنا في ذلك الصند فليدنا الشرح العيني على مشكلة المصاحف في

ثاني عشر مجلداً، والعدد التسع هي ثلثة عشر مجلداً، والذبايح على سبع
سبعين من المصحح، في مجلدين. وفي هذه الكتب طبع لأول مرة في العالم
الإسلامي.

كما نشرنا وتخرج الحصري على الأشهاد والفقهاء لأجل سببهم في ثلاثة
مجلدات، وأخرج المكتوي على أهمية تعريفه في تعاليم معتدات.
ومجموعة وسائل المكتوي في ستة مجلدات، واحتفاء لمراد المكتوي في
حصة معتدات، وغيره من الكتب الثمينة.

هذا، وبعد نحن في هذه طباعة عند الكتاب المطبوعات المعتدات، بجهة
بيروت المحروسة، فمجلدات يوجد نسخة مطبوعة من المطبوعات الهامية، فمجلدات
أول الكتاب، وأولها ثلثة الأقسام، تكون القطعة المذكورة، فمجلدات مطبوعة،
على بعض فيها إلى آلاف الصفحات، فمجلدات على الأجزاء، المطبوعة الكثيرة،
والصفحات العديدة المطبوعة، مع تخطيطها على فروعها، وإعدادها على
العلماء، الأمر الذي حثم على الإبقاء عليها، وتبني على ما سلكه، نتيجة في
الدين، وفلاحاً للعلوم العلية.

والله تعالى سأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلمه وأهله، وحفظه لأعدائه،
مشروعنا العبداء، وهذا، بإخراجنا لتفسير المصطفي، والكتاب المصطفى،
للمعاني، وضمننا القضاء، وعلمنا الإله، والشمس والشمس.

كما سأل أن سعادته وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجه الكريم، مقرباً
عنده، وفي دفع به الطلاب وأهل العلم والدراسة، فمجلدات مطبوعة، وفي حفظ
عبد، وعلمنا أهينا، ونزكنا إسلامنا وإحساننا، حتى يلقاه، وهو راضي عنه، وفي برحمته
من هم وأهله ومشائخنا والمسلمين والعلماء جميعين، إنه أرحم الراحمين.

الشارع

بناءً الشيخ نور أحمد رحمه الله تعالى

قرعة حسان، الأولى سنة ١٤١٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

لفضيلة القاضي النقيب

العلامة الشيخ محمد يحيى العثماني حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على وسوءة الكاريم، وعلى الله وصحبه
أجمعين، وعلى كل من بعدهم برحمتك يا ذا الجلال والإكرام،
وبعد..

فإن عصرنا هذا قد يمر -على تصعيد العلم والدراس- بحياة كتب التراث
و بحفظها، وإخراجها في حلة رئيسية من الطباعة الحديثة العراقية، مما يعر به عين كل
طالب ودارس، فكم من كتب كانت مبيتة في دوالي المكاتب ثم جعلت يرفيسها خيال
عشرات السنين إلا قلة قليلة من الرجال، خرجت اليوم إلى حيز الطبع والنشر بإسناد
حقى العلم مقنا، والاستفادة من وقت كثر جماعة كبيرة من النفع، ولم يحن
على تحقيق النسخ الخطية المقيمة من مثل هذه المكاتب، وأبليت دور النشر على إخراجها
إخراجاً جسيلاً، وما زال عدد هذه الكتب يتزايد كل يوم وبشيء المختبرات الشخصية
والعامة، فأخذت له عز وجل على ذلك.

ولكن من المأساة أن يحتل كتب التراث قد صارت منهم عن إخراج كتب
المفقه المصنفة بهذا الأسلوب الحديث، ولم نجد دور النشر في هذا المجال من أن تصور
لكتب المطبوعة القديمة، وبشرها كساحي، بتوثيقها ولا تصنيف أو ترقيم، ولا
فهرسة فمن المدارس في استخراج لسائل نقلية، وأما تحقيق النسخ الخطية من تكتب
التي لا تطبع بعد، فلم يحنر على ذلك إلا عدد قليل جداً من المحققين، ونتيجة ذلك
أن في سنة الفقه لا تزال اليوم تعاني من نقصان ما كانت تعانيه قبل عصر النهضة
والمطبع الحديث، ولا يستطيع دارس الفقه الاسلامي أن يتبع الوسائل الجديدة لتوافر

أجوه تعد وسيل في الموضوعات الأخرى، ولا أن يستعمل بكتب التراث التي لم تخرج
بني من طبعة حتى الآن.

ويبدو أن بقلة العناية نحو الكتب المتقنية سيبي ونيسير.

الأول: أن إقبال الناس على كتب الفقه أقل من إقبالهم على كتب الموضوعات
الأخرى، مثل الطب، والتاريخ، والأدب وغيره، وعدد المحققين في هذا الموضوع
قليل بلغة إلى هذه الموضوعات.

والثاني: أن كتب التراث في اللغة كتب ضخمة عامة، وسحب في مكتبات تعليم
قليلة، وإن تحفظها بكتب جيدة كبيرة أرغفها بالتدوير فتأطربلا، وأن قدرتها أصعب.
تكثر خزائنها، وانتشارها في رعاها، وتشتت مسائلها، فلا يجتمع على ذلك إلا دور
المهمة العلمية والكفاءة للعبة الفاتحة. وأصعب تدقيق الترميم والتأليف في سبل العلم
والدين.

وكذا كتاب المخطوطات في هذه الخفة، من الكتب التي غابت نسخها
حتى المخطبة - من شأنه أن العلم مذكور، وكان الحصول عليه من غير أهلية في
كل عصر وعصر، من هذا الكتاب الأخير بالعلم ونفع من أكبر الكتب الموسوعة مؤلفة
في مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وجدير بأن يسبق المحيط لإحاطته
جميع مسائل التي رويت عن أصحاب المذهب، سواء أكانت من ضلوعه أو غيره، أو من
المؤلف، وللتخريجات والتفريعات التي صدرت عن بعدهم، وللتفاوت والموازاة التي
تقر بها العلماء إلى عصر المؤلف رحمه الله تعالى.

وكم كنت أتمنى أن يطبع هذا الكتاب، ويُسَرَّ برسائل الطبع الحديثة، ويكن كل
كاتب أنظر إلى كد مسود الفقه، وإلى ضعة المحققين في كتبه لأسباب سابقة تذكروا.
في صعوبة هذا العمل العظيم، يفتش أتمنى، وبني رحمتي في عظيم مشاكل التي
يحاول أن يقول دون تحبسه.

وكان ربي أخني المرحوم، مولانا محمد عبد الشفيق نور أحمد، رحمه الله تعالى -
من المرحومين ١٢٠٠ من عارفنا إلى حياهم بفرحة المنة على المرحوم بأنهم قاموا بالتوزيع الطبعية.
فكانت حبيته كلها عبارة عن العمل المشدود لتواصل له، لذلك من الأهداف المبتدئة

والسحرية، ووقفه الله سبحانه في فجر حياته للقيام بإخراج الكتب الصالحة النعمة من
توابعها الثرى، وكان هذا العمل من أصعب الأعمال في باكستان الغدّة من بعده فيه،
ولموز الرسائل اللازمة له، وفقدان الآلات التي لطباعة كتاب عربى، ولكن الله تعالى
كفّ غيظه لتذليل الصعاب، كلما سار إلى هدفه، سار بجامع ثورته ومواجهته، وسشاط
لا يقهر ولا يتوانى.

فجعل من أهدافه السامية أن يخرج هذا الكتاب الرسومى الكبير المحيط
البرهانى "صمكت المسالك الرعمة للحصول على نسخ كريمة منه، ونصيرها وإعدادها
لتحقيقه، ويؤثر تحقيقها إلى إيه التفاصيل - الذى هو خير خلف خير سلف - ابن أخى
الحزير الأستاذ الشيخ نعيم أنسرف - حفظه الله تعالى فى عافية سانية ورفاهية بالغة
واستبهر منه واستشار نشاطه لهذا العمل الجسيم الذى ربه بفشعره إنسان فى عمره
ونصره.

ومن أعظم ما تقر به العيون وتلج به الصدور أن هذا الشاب الفاضل قدّم الله تعالى
على يديه تحقيق هذه الأمانة الغالية، فاشتغل بهذا العمل المرفق طوال سنين بعزيمة
واستقامة قلما يُعهدان من نظرائه، فجعل هذا العمل سعيه عنيبه، وتديم فكره - بانزعج
ما يدنيه من كثرة الأعباء، وتشتت المسؤوليات - خواصه بعد وفاة والده رحمه الله
تعالى حتى لم يكن يفصل الله سبحانه وتعالى من الجزاء بأحسن وجهه مستطاع بالنظر إلى
الظروف الميسرة، إنه جمع خمس نسخ للكتاب من بلاد مختلفة، وبذل غاية الاهتمام
فى نسخها الفارغة بها، وتحسين الكتاب وتصنيفه، وترقيم مسالكه، ووضع فهرسه،
وتعريب أبحاثه وأحاديثه، ثم تولى هذا الكتاب بمقدمة ضافية مسندة لحداثتها فيها عن المذهب
الطهرى وتطوراته فى بسط وتفصيل، وعن حياته المؤلف وسائرته، وسكانه كتابه المحيط
بين كتب المذهب، وحقق الدروغ بينه وبين المحيط الرسمى الدين السرخسى، ثم أعقبها
بترجمة الأعلام والمصادر الواردة فى المحيط السرخسى بما جعل هذه المقدمة كتاباً
مستقلاً فى الموضوع يرداه به القارئ بصيرة على الفقه الحنفى.

ولا أريد أن أسهب فى الكلام عن المحيط البرهانى، فدنه قد أنصافى عن ذلك
محقق الكتاب، ولكنى أريد أن أنوه بأن ما ذكره ابن عابدين رحمه الله فى شرح عقود

وہم المقتی من کون المحيط البرہانی من التکتب غیر الموثوق بہا، وما لا یجزو الإجماع،
عنا، إنما کاد سبباً علی کونه مفقوداً، وکون نسخہ نادرة، ولسر علی أسلر کونه
لا یوثق بآلفه، أو لکونه حامعاً للربط والقیاس، قد نبه علی ذلك الإمام عبد الحی
الذکوری رحمہ اللہ تعالیٰ فی النافع الکبیر مقفحة الجامع الصغیر فلا ینبغی أن یفتقر
الطالب بما اشتهر عن العلامة ابن عسین وغیره من کونه لا یوثق بہ.

ولم یؤن أن هذا الکتاب من المصاغر الموثوقة فی اللغة الحنفی، جمع فیہ المؤلف
مسائل الأحوال والنوادق والقنای بترتيب جید، وحث قد رجعت عدة نسخ له من بلاد
مختلفة وتسخرها المحقق بعد المناقاة بسا، فلا مانع الیوم من الاستفادة منه والاعتماد
علیه فی الفتوی والامامات بمراعاة القواعد المعروفة.

وأرجو أن نشر هذا الکتاب سوف یمسر الباحثین، ویفتح لهم أفقاً جدیدة، فإنه
مشمول علی مسائل وفوائد قد لا توجد فی التکتب الأخری، وإنه یساعدہم فی التبییر
فیما یرى ما هو مقول عن أصحاب المذهب، ویب ما خرجه من معہم.
وید طلاب العلم مدینون بالفضل لمحقق الکتاب وتاخرہ، وأدعو اللہ سبحانه
وتعالیٰ أن یثقل جہدہ المشکور، ویجعل ثقلًا کبیراً فی کفہ حسنة، ویجزیہ خیراً،
ویجزلہ نجراً، ویبارک فی عمرہ وعلمہ. ویوفقہ لامتال هذه الأعمال الثقیمة، ویتمتع بہ
ویخدهاتہ المستمین، وصلى اللہ تعالیٰ علی سیدنا ومولانا محمد، وعلی آلہ وأصحابہ
أجمعین، واللہ الحمد أولاً وآخرًا.

۲۹ / ربيع الأول / ۱۴۲۴ھ

محمد تقی عثمانی

دارالعلوم کرائشی ۱۴

پاکستان

شهادة محمد وآل محمد

تقديم

العلامة المحدث المحقق الدكتور عزت عواد معروف

حفظه الله تعالى

الحمد لله على الصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن دله إلى يوم الدين - آمين بعد -

تقدم صحتي على الطيبة التي بها المأخوذ تكريم التاريخ وعبادته وصورته ما
يكتسب أهمية كبيرة المحيط البرمهي الذي جمع فيه مؤلفه مسائل لمسيوطة و
مختصين و السبر ، وراود عبيد من مسائل المرافز والفناري والموافق والموافقات
مملكة خلائل القدمين ، فخرجت بهذا العمل العلمي الخليل الذي تميز به لعمري وتفرج
العلماء ، مع أن كذا من يصيبني من المصاحح هذه المرسومة العظيمة إلى التو
نعمه صولتها وخرجت عن عواذهم ، حتى هي الله لها شدة اللعب مؤبدا على التخصيص
والدقيق ، فيأخذ نفسه هذا لأخذ ، ويصنع لهذا العمل العلمي جليل ، الذي ربما
يعمر لمنزلة ، فضلا عن الأقران

ومما يلهو في هذه المسألة من أن يتضح من غير ذلك الأمر وقد ثبتت مرة
أخرى على أن هذه المسألة التي أخرجها الله عالم لغة لغته ، هي لغة الإسلام وشعاره
للشيء يعني أنه أعزاء الله في كل مكان ، لأنها هي التي قد لهذا العلم الإسلامي شيوخها
الذين هي الحس والمثل والدين ، الأسباب التي لا عقل والخلق وشكل ليس ، كما قال شيخ
الإسلام من تيمم رحمه الله تعالى

وقد رآه استعمالا لصيغ هذا القدر المتفق بنصر بعد العرب والإسلام حينما

علمت شيئاً عن أصله وفننه، فوالله العلامة لجليل الشيخ نور أحمد، رحمه الله تعالى حامل لواء نشر الكتب العربية في باكستان ومؤسس إدارة القرآن والعلوم الإسلامية التي نشرت نقاش الكتب العربية كما عجزت عن نشر العرب أنفسهم، وجمته لأمة الإمام العلامة محمد شفيع الديوبندي مفتي باكستان، أول من نادى الأمة الباكستانية بعد استقلالها بضرورة اتخاذ العربية لغة لها، فنشر مقالاته الشهيرة: الفحات في فضل العربية عن اللغات التي نشرت مع تعليقات عليه قبل فترة الخمسة عشر عاماً بعملاً، وشُيِّرت إليه ونُقلت به في بعض كتيبي لأحسبني في كتابي الإسلام ومفهوم القيادة العربية، ثم نال صديقنا العلامة عليه باكستان غير مدافع محمد تقي العثماني - رحمه الله تعالى - وهؤلاء كانوا يقاتلونهم ويغوسسونهم وأموالهم في سبيل العربية والإسلام ونشرهما والدفاع عن بقعة الإسلام في كل محفل وناد، فلا يستعجب بعد هذا من صنيح ولدنا العزيز الشيخ نعيم أشرف بعد أن عرفنا أرومته وصنيعها.

وقد ركب الشيخ جذّة من الأمر فكتب در ستة وأربعين عاماً بهذا الكتاب النفيس لو أفردت لحادث كتاباً رائعاً يستحق به شهادة عالمية، تناول فيها تاريخ الفقه الحنفي ومراحل تطور العلم، ثم كتب دراسة مهمة عن المؤلف، فعرف به وبأسرته وصنابعه وسرقاته العلمية، ثم تفرّق إلى آثاره ومصنفاته. وتناول بعد ذلك في فصل مستقل التحريف بالكتاب موصوع البحث، فذكر شيئاً عن سبب تأليفه ووجه تسميته، وعزّله بين الكتب الفقهية التي من بابته، ثم يلقح من منهجه وموارده، ويختم الدراسة بنفسه ببيان المنهج الذي اتّبعه في تحقيق هذا الكتاب، من وصف، والنسخ الخطية والطرّاق التي سار عليها في ضبط نصه والتعليق عليه.

والغاية ببسط النص هي أسّ التحقيق، لأن غاية أي تحقيق هو إخراج نص صحيح كما كتبه مؤلفه جهد استطاع، لكننا من أسعدنا بعض من يتعاني هذا العلم بكثير من التعليقات التي لا مبرر ولا مسوغ لها، فكأنه يريد تزيين الكتاب بها، تاركاً النص من غير ضبط وتصحيح، ومختلف ما هو بالتعليق خفي، فهو ياتق على بصيرة من محرقة تطلق حواسيبها بالتعليقات!

وقد هبّ الله سبحانه سبيل نجاح هذا العمل العلمي اجليل وقرّه على أحسن موقع

حماها له من يُمسي بالحرجة بهيئة سلمية بلوحة وحملة جميلة ماضية على أحدث أجهزة
الفضاء المعاصرة التي يربى أمرها ووضع تنظيمها لهذا الكتاب لأخ المصطفى العظم
الشيخ فهد بن عارف حمزة الله ، مراد كتاب بصيغة هذا صبط ودقة وجمالاً وروياً
فليعد الشيخ العلامة بر أحمد طيّب الله ثراه مؤيداً الذين همار حبو سلف الخير
تخلّف ، وما تحية من الهمم لهم ، بل كتاباً كما أمل ورواد ، رادهم الله من فضله
إن إخراج هذا النص صحيحاً عبقاً مفصلاً مرصداً معبراً هو أقصى ما بحثناه
الشيوخ والمعجم بالدراسات العفوية عامة وبدراسة منه الإمام لأعظم حاسة وحش
لم يتفق عمله هذا الإنقاذ أو بؤه بمصلحة ، حالته به بالفصل هو قد ما يكافأ به على
إحسان العمل وأدع له في تمهيد الأمل بإعادة الإثابة ، ولا سمرار على هذا السج
الحمد من العتابة في طبع تراب هذه الأمة التي أخذت الله لها العرسه له وسعاً وأخر
دعواها لأن الحمد لله رب العالمين

كتبه

أعز العبد يسار بن عواد

من معروف المعادى لأعظمي

الدكتور حامداً ومصلحاً

كراچی فی ذی القعدة سنة ١٤٢٢ھ

شعبان / امیر ٢٠٠٢م

2000

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيد المرسلين وآله وجميع صحبه
عليهم السلام وعلى من آلهما من المؤمنين المؤمنين

[illegible]

وما استملت بجمع المؤنث الحاد فو ضرعها ، فاعلمت فهي تحت قسم ماضي باسم
 القصد عند الخفية ، نشيخ محمد إبراهيم أحمد على خطه له على الاسماء بالحفاصة أم
 مصري بكه المكرمه ، وسراء الله خير ، فصل ما يجدي عباد ، و حديث هذه الحب يوهي
 عربي ما حسن طريق ، الفصل اسماء ، فاعلمت مدحت في الفصل الأول ، علما في بيت
 القصة على أربعة حصون وحالها

٦ - الفصل الأول من تاريخ العمل معي ومراحل تصوريه الأولى

١- الفقه في بيان الكلام على هذا المذهب المحظوظ بذكر رحمة الله عليه
المؤلفين في هذا المذهب والمكانة العظيمة والبارزة

٢- فصل ثالث في الكلام على الفجيرة الشرعية والمبريد بها وسبب تأليفه ووجه

المحيط، وشارك في العديد من المشاريع البحثية، وله عدة مؤلفات علمية.

4. **تخصيص** - مع تمهيد مبدئي في الفقرة الأولى، ينص على أن:

۵. الخواص فی جود سبب سببها بهیة الکتاب : عندئذ یسجد و یقول : یا رب العالمین

یہ بھی غور کی جائے کہ

Lab 1 - **Introduction**

الولاية ، تكو في سنة ١٩٩٢ هـ ، وعبد الله لم محمود صاحب يد ، القوي سنة ١٩٩٣ هـ ، وغيره ثم أصبح من أئمتهم عمدة في عام بعدهم ، وأصبح بعدها الخلق باسم المذهب والممثل لربه الرجع

وهناك تفسير آخر يفسد البتة أصله، لعلنا نذهب كالمسحوق به دون النظر إلى واقع
ووجودهم التاريخي، وهذا التفسير راسخ انتشاراً واكبر جواً، وراسخه من كماله أيضاً¹² الفقه
الحديثي الشهير، ونسب به علماء الفقه إلى سوء طعنة.

١- طبقه المجتهدين في استخراج الأئمة الأربعة، ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول، واستباط أحكام الفروع من الأئمة الأربعة، ومن سلك هذه الطريقة لأما أبو حنيفة

٢- طبقه المجتهدين في مذهب كافي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة

٣- المجتهدين على استخراج الأحكام عن الأئمة المذكورة على مقتضى الفرع الذي نزلها استقلالهم

المفتي محمد صالح المنجد

(١٧) تاريخي مولف التهديه، علي س آبي بگو، في جید مطالین البرهانو الموعودس، کابل اشفاق، حصة فقهية، مصنفه اشفاق للنمو، وکنه الهدیه، في شهر کعبه ١٣٠٠ هـ، موب در جید فصل، ومطهر الفقهاء، وهو کتاب في شرح کلام من الترمذیه (الشرع، مصنفه السعاده جدا، في ٢٩٦، القدر ٢٢٦، ١٣٢٦ هـ).

[illegible][illegible]

نوشتہ دی گزرتی ہے ص ۱۶ عقب المرجلی فی کتاب ما بعد الطرہ فی سبب تفسیر ان لم یسجدۃ من علی عہد التیمم زمانتہ

والرحمن الموسى بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

كتبهم الأفراد للردود وروايات الضعيفة

٧- طبقه، لنفسه، ادعى لا يقدرون على ما ذكر، ولا يعرفون بين العرب والسج

ولقد ناقش بعض كبار علماء الحنابلة الآخرين كالشهاب، مرجاني، والكوثري هذا التفسير، ولعل من جبر من حدد نقطة الخلاف الشيخ الكوثري حيث يقول: ولعلنا أن هذه الفسحة مبدئية كانت أم مخدعة^(١)، وإن كانت مخدعة، لكن في اندراج المقهاء المذكورين الذين أخرجهم أصحاب التفسيرات بحسب رأيهم من كل قسم تحت ذلك القسم غير من وجوه^(٢)، فالقسم في حد ذاته كفاية عامة مقبول لدى المقهاء الحنابلة، والآخر غير مقبوعلى المطالبين بالتأصيل و تفسيرات على الأفراد المذكورين من كل طاعة أو عدم اعتبارها

ومنهم من ينظر من ما يدور من نقاش حول هذا التفسير، لأنه لا شك بشكل قاطعة جوية للاستئناس بها في تحديد أطوار ومرحل غير الفقه الحنفي، ومطالع المذهب فيه، ومنه يمكن القول بأن المذهب الحنفي في نظره مر على ثلاثة مراحل أو أدوار

للمرحلة الأولى، دور التشو والتكوين.

وهو دور التأسيس، ووضع قواعد المذهب وأصوله الفقهية على يد مؤسسه وتلاميذه القريبين، وبشأن هذه الدور مع الطبعة الأولى والثانية من طبقات المقهاء حسب ما روي من الكتمان- حقيقة التجليدين في التسرع وطبقة للجهدين في المذهب، وهو من ناحية أخرى يمثل حقيقة السلف من علماء الحنابلة على التفسير الآخر، ومن ثم يمكن القول بأن هذا الدور يبدأ من عهد الإمام أبي حنيفة، وينتهي بحول آخر الأربعة الكبار^(٣) من تلاميذه، وهو الحسن بن

و جميع الآخرين جميعاً بين مختصر القهوي ومختصره السعي مع دوله لطيفة. وفي سنة ١٩٤٤هـ وجعل ١٩٨٣هـ

(١) تسمى الطبقات حسب ج ص ٤٠: ٤٦ مختصر.

(٢) يشير ذلك إلى تقسيم الكثر المقهاء إلى خمس طبقات فقط وهي الخمسة الأولى. انظر مقدمة هدية الرعاية ص ٧: ٨٠

(٣) عمده ط ع ص ٨٠٧، ولعلنا الكوثري في كتابه حسن التأني ص ٢٩: ٣٢ هـ التفسير وردت فيه حجب عن ذلك ذكر صاحب الإمام المرجعي على هذا التفسير في كتابه ناضرة الحق، (انظر حسن التأني ص ١٠٦: ١١٠)

(٤) تلمذ على الإمام أبي حنيفة الكثر ورواه وقد تألفه تسميه مشهورة أكثر من غيره، وهو أبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، وابن الهيثم، والنفس بن ربه اللؤلؤ

برهان القوی النکوی، مدتی سنه ۱۲۵۱^۱

المرحلة الثالثة: دور التوسع والنمو والانتشار

وبين هذه الايام ودرهه ال...، ظهرت في طبقات ائمهه طيف لحيويين في الفقه
اخرى لا واه فيها من صاحب فاضل، ولحقه شهاب الدين...، واصل من عصره طيفه
اختلف وعنه المتأخر من حسب الفقه الآخر الذي ساعد
على عدا فقه...، بعد من وثاق الفقه بر پایه...، وبنی بوعه امام عبد...
بر احمد بن محمود بنی...، ۱۲۷۱ هـ. عليه به فقه من اصفهانی بر فی فاضل...، واصل...
المتأخر من...، واصل...، واصل...

المرحلة الثالثة: دور الاستقرار

وبين على طبقات ائمه...، واصلها من طبقات ائمه...، واصل...، واصل...
بأن هذه المرحلة بعد من...، واصل...، واصل...
و...، واصل...، واصل...، واصل...
مطالعة للمطبوع

۱- دور التوسع والنمو

بر حيفه...، واصل...، واصل...، واصل...
تصوير...، واصل...، واصل...، واصل...
الفقه...، واصل...، واصل...، واصل...

^۱ انظر ترجمته في تاريخ الفقه من ۱۲۷۱ هـ، واصل...، واصل...

^۲ انظر القوي الفقه...، واصل...، واصل...

^۳ عاين مسعود...، واصل...، واصل...، واصل...
...، واصل...، واصل...، واصل...
...، واصل...، واصل...، واصل...
...، واصل...، واصل...، واصل...

[illegible][illegible][illegible][illegible]

1950年10月1日 星期一
 1950年10月2日 星期二

١ - جاء ولي الله في عصره الأمام محمد

^a The average number of eggs per female was calculated as follows:

[illegible][illegible]

[illegible]

من هذا الإنشاء، قد إلهامنا حجة إلى أن بشرى قد أهلك من حلقه
ويصنع من المذبح العذبة قد يصنع في نفوسهم حجة قد يهلك من حلقه
قد يهلك من حلقه

قال امامنا عليه السلام قد ربيته اسد في مروءة الاله والرجس ... صعب روية
في حديثه قد غار حسد المعصيين ... وقلت من اجلها رويته لمن حديثه لا اله الا الله
متعللا ... حسد ... ربيته في باطنه اي في صدره ... لو ربه من حشر ظيرونه في
حسره ... فهو لا يحسد الا ... لا يعني ماوس من حسنه ... ولا اله الا ... بعبد يبعثني غير
من ... في كل ما يحسن ويسوء له

وخص ارحمه من دنت بول طه و به للتحليل فقامي منه سبعة ' و لا و ارحم جو كذا

(١) انظر الاصحاح ٢٠. (٢) روم ١١: ١٦-١٧. (٣) انظر التبرير ص ٢١-٢٢.

٥٤٦ تاريخ بغداد، ص ٣٦٤، ١٣٥٠ م، رقم ٤٠٤٠، الألفه الأولى، ص ٤٤

[illegible]

٢٦ جمع التكرار خمسة عشر مرة في السنة تأليف فطيمه عمر بن عبد الله بن عبيد بن جابر
وعبد الاحمد، كما نقله عن دهر في كتابه تاريخ اهل الشام : خطب بعض من هذا المصنف في سنة ٢٩٠ هـ

خالد

(1) 100% 100% 100%

أما حصة روى، لكبر، واعتمد الكثير من الأحداث في اضافاته تنبيه، ونولا نشت بكن
 واقع القلق عبر والده لا، والى هو في كتب يذهب بجزءه غيره بالآدمه من الاخلاص
 في صحت عند الإرم ومساواة، وعما كان لأخا به عند حبه صر لا عاد، ولا يبرج
 في هذه صفة إلا ما عند في لا تنظر هذه الشوط التي وسعي، حدوده، "وسى على بابي
 حسنة انه قلبي الحاد، "او ك...، عذابة لأخا به، أو كبر الإخا، بالاحزاب القصصية، جهي
 صر وط حبيب حبيب، لأخا به، "ألمة، "على روي على انه من كبر صر نرى علم حبيب
 اعتمد منه بيهود، "عويين عيب، اعلى، "وه عمو لا

ندویں ایوان اقداب و درر ہر مہر

درون لاجب عین عہدہ بہ سبہ از ائمہ یکی علمہ " بیاسر الہ ، ہذا ، حقہ مر قیلان ہی

- [illegible]

(۳) حکومتی تعلیمات میں ۱۹۵۲-۵۳ء میں ۱۰۰ فیصد اور ۱۹۵۳-۵۴ء میں ۱۰۰ فیصد ترقی ہوئی۔

(١) ج. متكرري لحدوده ص. ٢٤٧

(٥) يقول الأستاذ
كتاب التلاوة، كتابه المعروف بـ "تلاوة القرآن"، وهو من تأليفه مع بعض العلماء، وقد نشر في سنة ١٩٨٠م.
و قد صدر منه الطبعة الأولى في سنة ١٩٨٠م.

دور المحرمين لآدم ، خبث الجنان ، ف حياه تلك الأشرار ، (انك في سر هالذا حير) فانه الله
لا يتركهم ، ولا يترك عبيد من عباده ، ف حياه تلك الأشرار ، (انك في سر هالذا حير) فانه الله

[illegible][illegible][illegible][illegible]

(١) د المديحه ٣٧، ص ١١٤، م ٢٤

(١٥) مس. يقيم ص ٦٩. وفي الإتيان ص ٨-٩ رقم (١) الذي

(٢) من غير أن يفتقر إلى

١٣١٥ هـ

(۱) فنگو، عقیقہ - ص ۱۹۔ سندھ کی عام حیا

معه في هذا الأصل "لا كبرام عدهم أنراهم وأقرته"^(١)، فلكل واحد منهم أصول محتصة به فخر جواب عن أبي حنيفة وحلقوه ميباً^(٢)

بل يرى امرحاض أن حالهم في الفقه إن لم يكن أرفع من مالك وإسحاق، فليس بانوبساً^(٣)، غير أنهم لمس تنظيمهم للأستاذ وقرط (جلالهم عمله في عيهم لحقه تشروا على منوبه شأنه، وروغبوا في التمسرة، والاحتجاج لأقوانه، وروايتهم للناس، ونقلها لهم وزعمهم بأنها والإمام عند وقوع حواشيه"^(٤)، وهذا موافق من المرحون يؤيده فيه شيخ الفقه في العصر الحديث المسبح راهد الكوثري^(٥)، ويجمع من هذا ومن نقله الكوثري من أنها مجيدان مسبا أن لا يستخرج من انسابهما عام بوصفهم هذه الترجمة، ويضم الكوثري من سبأن هذا المذهب، يقول، والحق أن الاجتهاد في فروع الفقه عرف على وأذن، وفيما بين الفروع في درجات متفاوتة حد فصولت متعاضدة كل التحالف، ولا تظهر منزهة الفقيه مجرد عمله من عبده لاجتهاد، فظن للستقل، وكم من الذين يحفظون على الانساب من هو أهل منزهة من الذين حاولوا لا مصادقاً^(٦).

في ضوء هذه النظرة بحسب الكوثري على تسؤل أميب مكة منوله "إطلاق المذهب الحنفي عن مجموع أدبه، وإلا اصطلاح، ولا مشاحبه بالنظر إلى أن مذهب أبي حنيفة فقه جماعة عن جماعة كما سبق، ومصدر كل رأي من تلك الأثر، مجنب مطلق، ينبع دليل نبيه فالإمامان وعلماهم، عهد عهد في دليل الحكم كما عدم هو اجتهاداً لا تعسفاً كما خالفاه فيما بان الدليل بهما عن خلاف رأيهم، فالتوافق بينهم في الرأي لا يثنى عن التقليد، بل يثنى على معرفة اليمين دين، حكم معرفة الآخرين، وإلا ما بقي من الوجود مجيد مطلق توافيق اللجودين في دهظم مسائل، ومشا ادعاء أن تلك الأقوال أقوال أبي حنيفة هو ما كان يجري عليه أبو حنيفة من تعبه أصحابه من احتجابه لأحد الأحكام المتحمدة في مسألة وقتصاره له مألوه، ثم كوروه بالرد عليه بلفظ أدلته سر جيعه الاحتمال الذي مألوه أخرى، ثم تصبها بترجيح احتمال مالك بأدله بدوي، لأصحابه على الفقه على غطرات ومرحل إلى أن

(١) ولي الله الإسماعيلي

(٢) حصر الفقه من (١) (تعقب المرحون على تقسيم ابن الكمال)

(٣) حصر الفقه من ٢٠

(٤) حصر الفقه من ١١٧، مبداه الرحلة من ٩

(٥) حصر الفقه من ٢٠-٢١

بشهر الحکم المتحدی فی بابہ المحققین، ویادون فی الذیوان فی عدد مسائل المحققین،
 فممن من مرجع حیدر، من سفر علیہ الأمر من تلك الاوقات سجدها بالخاصی - فکون هذا
 المخرج علی حیدر من وجهه، فقول فی حقیقه من وجه آخر من حیث انه هو الذي أنکر هذا
 الاحتمال، ودلل علیہ أولاً، فعدل عنه أخیراً، وسعدان ذلك ما أخرجه ابن أبي العوام
 سمعنا أن یوسف یقول ما قلت أولاً فذهب به أنا حقیقه لا ریب یقول قد فاه اب حقیقه، ثم
 رعب عنه^(١)

ولعل الشیخ وی الله الهلوی یصد رطله دور الص حین فی تکیون المقام، ویرجع
 اسمه یعد ودة سببهم یقول^(٢)، وكان أشهر أصحابه ذکر أبو یوسف رحمه الله، ولی
 انقضاء فقام عازراً، ثم رتب، فکان سبباً لظهور مذهبه، فذهب به فی أقواله العراقی وحراسان
 وماروان شبر، وکان أحسن تصدیقاً، وأزعم دوراً، محمد بن الحسن، فکان من حیدر أنه
 تبعه علی فی حیثه رابی یوسف، ثم خرج إلى بلدیه، فمر بطول عنی مائة، ثم رجع
 إلى بلد، فظن مذهب أصحابه عنی طوطاً مسألة مسألة، فکان فیها وإلا فلا، رأى
 ضائقة من الضمائم، والتابعی واهب مذهب أصحابه، فکذلك فی وجه فاضلاً، أو
 محرميناً لیتا یحدثه حدیث صحیح ما مضى به الفقهاء، وحده عنی کثر العلم، فزکته إلى
 مذهب السلف، فإبراهیم أراج، فکان لا یزال علی محمد بن ابراهیم ما سکر لهما کما
 کان أبو حنیفه یعدی ذلك، وإلى کان خلافهم فی أحد شهر، اما أن یکم - سیحب شرح
 علی مذهب ابراهیم بن حماد، فکان یقول هکذا لأبراهیم بن یوسف، فإقول محصیه بمختلفون فی
 رجب بعضها علی بعض، فذهب محمد بنی هؤلاء الثلاثة وذهب کثیراً من الناس، فتوجه
 أصحاب فی حینهم رحمه الله إلى تلك المنصب یعد مذهبهم، ویریدون مذهبهم، لو لم یسبأ
 واستدللاً، ثم خرجوا إلى حرسان وما وراء النهر، فسی دین مذهب فی حیدر^(٣)

دون یوم سفار، فذهب فی کسب کثیرة من الأمانی، ولأنه، ولأنه
 ویرجع^(٤)، فکان من خد فصب السیف فی تدوی لوسوخی لاری سبب، هو محمد

(١) حین التقی عن ١٣ ٧١

(٢) یقصد إبراهیم النعمی

(٣) ولی الله الإصطحاب من ٨ ٩

(٤) انظر مؤلفات ابن یزید بن حسن النعمانی ص ٢٤-١١، فاذکری مذهب السلف من ٢

٧ الكهف

٤- التوقيعات

١٠ - الفهارس

۱۱-۲۰

۱۱-۱۲

١٧- الحجة على ما ذهب إليه

۱. نه گوی 'خوئی کشره' آ' مچناب' یو کړه ده. ۱۱۱.

[illegible]

الحسن هو كذا محمد بن الحسن يسرى على قود هذا الارتباط في اليوم عدي لكته

كتب العاصمي وميرتها عند علماء المذهب

سید احمد علی ثلاث طاعت اور حبیب احمد رازی و جمعی

[illegible]

نظر حضرت احمد، بر اس ۲۶۶، ۱۳۲، قیہ شریعی و علمی، مکتبہ مولانا انور شاہ
مصنف اور حل مسیحیہ، ولد محمد علی صاحب القواسم کتب خانہ ریدہ مصنفہ خیرا، ہی
بلکہ لکھنؤ دارالجمع والفتح ما ذکرہ آلا

يُطْلَقُ نَارُ الطَّرْدِ مُعَدِّيَةً جِدًّا لِلرَّكِبِ فِيهِ ١٣٥٠ رطل من لادى و١٠٠٠ رطل من
معدن من لادى و١٠٠٠ رطل من مسكوكات و١٠٠٠ رطل من الكبريت ثم يعلل على طريق
قوة من رطلين كبريتاً ثم يعلل على طريقه من الكبريت و١٠٠٠ رطل من لادى (١٤)

(۲) جامع بحیوان (۲۸ کتاب) ۱۹۹۵ء میں تصویب ہوئی، مجلس علماء ہندوستان نے
الکلیات پر بحث کر کے اس کو طے کیا۔

(٣١) بطور مجموعی ادا شدہ رقم، مہینہ بہ مہینہ ۱۹۸۷ء کے لئے -
 مارچ ۱۹۸۶ء سے اپریل ۱۹۸۶ء تک -

[illegible]

(2) معادله ایست که $13 = 11$ و $11 = 13$ را حل می کند. $13 = 11$ و $11 = 13$ را حل می کند. $13 = 11$ و $11 = 13$ را حل می کند.

مُتَعَمِّدًا عَلَى النَّحْبِ

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١١٤ 'اللقوق' اُخِدت اليه من ١٣

14. *Journal of the American Statistical Association* 93(463): 1039-1044 (1998)

(*) منبر دلا، مومس و نواز قاسمی دل جی ہر ۲ ویں نشست، نکاح العقبہ

[illegible]

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

في بعض النسخ: الفصل ١

١- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي وهو مسند من ١٠٠٠ من نسخة مسند

مسند القوي لا في كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

٢- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

٣- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

٤- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

٥- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

٦- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

٧- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

٨- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

٩- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

١٠- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

١١- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

١٢- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

١٣- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

١٤- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

١٥- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

١٦- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

١٧- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

١٨- في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

(١) في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

(٢) في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

(٣) في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

(٤) في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

(٥) في نسخة أخرى من كتابي مسند القوي ١٠٠٠ من نسخة مسند القوي

(٢) دور التومع والهدر

في صرة التفسير على ما ذكره في القول بأن هذا الدور، غاية القرن الثالث الهجري،
وحتى بداية القرن السابع هجري، وهي فترة خمسة قرون لحصر عن ظهور الكثير من
مدرسي علماء الشيعة كما سبقت موضح أصحاب الذهب ونحوه، وهذه الفقه
لقد عبر الصدر الأول من هذه الفترة بظهور طائفة شاذية، وهم كبار علماء الفقه
الذين لم يقتصروا الإجماع، وعلى أي حال هؤلاء المشايخ، وعلى صوة جهلهم بكتاب تولى
حفظه الاصطلاح على ما عده مفهوم الشعب، ظهر ولا شك أثره الخطر ولم
تكن وصحة دعواه، بل العكس الأول من هذه الدائرة، حتى لا يلاحظوا من عمدة
هذا الدور، إذ هو استمرورهم، على ما يحسب مؤيد بهم، وبسبب جهلهم بالأسس
التي سوا عيب ترسخانهم

المذهب في هذا الدور

أصبحت ردوديات الظاهر، لم يرويه الأصول لتجملوه في كتب محمد بن الحسن
المؤدب، وأما هذه الكتب الأصوب هي الفصل الأول من مذهب، فلهذا عده علامة التقى في
مناشئة أصحابه، إذ اسمي من مائة، وسئل عن واحد إن كان مسألة مروية في أصحابنا
في ثرويات الظاهر، فلا خلاف بينهم، فتبطل بينهم، وليس بقولهم، ولا يحالفهم برأيهم،
وإن كان مذهباً منكم، لأن الظاهر أن يكون، حتى مع أصحابه ولا يمدحهم وإجماعه لا يمنع
احتسابهم، ولا يظهر إلى كون هو مخالفتهم، ولا تغلب حجته أبشأ أنهم عرفوا المأخذ، ومروءة
من ما صرح به، ومن بعده، وهذا النص لا يمنع، ولا امتناع، بل في هذه المنازعة
في كتب الأصول هو، ومذهب الذي لا يخالف، ولا يعني هذا ماى حاله إذا اعتد
لرويات الظاهر، في كتب محمد، فلهذا عبا، بل إن يرى به دمج لا يخرج من كونه أحد
هذه الروايات، والخلاف في حديث، وأرواية إلى حد مذهبها حينئذ

وتقدم وجهة نظري هو صحيح هو، في عبد الله بن المبارك، من أصحاب أبي حنيفة

(١) نسخة قرطبة، ص ١٠٠

(٢) تلمذ في حالي، ص ٦٠٠، فاشترطوا في حقه

(٣) ابن عبد الله بن حمير، تلميذ أبي حنيفة، واحد من أصحاب محمد بن أبي حنيفة، ص ٢٨٦

الفيروز، أخبار أبي حنيفة، ص ١٣٨-١٣٩، والقرابة، ص ٢٠٤

والتجديد في العمل، في أنفسنا، في أبنائنا، في أمتنا، في

تسا این کم کنی من مسافه دروایه ظاهره، دل وود لیه حکم بی عسر و آسودایات لظاهره،
 فقد من قاضی حال و د کات، البتة فی غیر ظاهر امر، به، د کات موافق اصول،
 صاحبها بحمل به، این به یجد بهاره سی اصدده، د نسی لیه المتأخرون علی سی، بحمل

في خروجه من عرشه من موصلي ليقف على العرب ما لم يأت من عند الجند في
عند الفجرة كان يمشي

٦ = ما اُغلب عليه اراء الامم ونصحاها هي فتاها اورد به

٢- هذا الحبيب الوهاب الطاهر عن الإمام وأصحابه، فقد كان محمد بن يعقوب بن
الإمام أبي حنيفة عن أحوال والده، فقد أخذ منهم ثم سار على نهجهم، ولكن هذا المرفق تعرض
لشيء من التعبير عن التأخرين من علماء هذا المذهب، ومن ثم أصبح نرجع إليهم في حالة
الاختلاف في آراء الطائفة عن الإمام وأصحابه.

(١) يتلوه في كل الأوقات مع من معه في الزمان فحدث الصبح

(ب) إذا ائتمر المصاحف على رأي وعقائد الأمام، فإن كتب الله عز وجل فيها
لاحتية وتفسير إمامان والمكان والعرف، فإنه يجب على صاحب

أما إن لم تكن المسألة في مجموع ثنائيو الظروف الاحتسابي، أو بعدد كذا واحد من
المصاحبي بر أن محالف الإمداد، والمحتسب يرجح ما يراه من ماله من ماله، وهو المحتسب
بقية القاعدة، المعتمدة من عمل، وهي تقديم قول أبي حنيفة، ثم ابن يوسف، ثم محمد، ثم
أبو حنيفة.

أشهر المؤلفات في هذا الفن

نشط علماء هند بدور في توسيع الفكرة الصوفية لاراء الهند، فخرجوا إلى بلاد وحدث
بنيار الفقه في كثير من المدن، وحددوا ذلك المذهب والكتابه، حتى أصبحت هذه الفكرة
من المصنفات في ظهور مذهب - إن لم يكن أمثالا - تأليفها، ومن بعد من أسسهم شيئا لفعالان

(١) نظري كافي ج١ ص ٣٠٠ غير هامس الفناوي الهندية

(T) الرجوع

$$T_A = T_{A_0} \exp \left(\frac{E_A}{RT} \right) \quad (7)$$

النحوي (ب سنة ٢٥٣٧ . وهو أول كتاب نظم في اللغة رويها على عشرة أبواب. الأول في قول الإمام، والثاني في قول أبي يوسف، والثالث في قول محمد، الرابع في قول الإمام مع أبي يوسف، والخامس في قوله مع محمد، والسادس في قول أبي يوسف مع محمد. والسابع في قول كل واحد منهم، والثامن في قول رفر، والتابع في قول النحوي، والعاشر في قول مالك، فيها يوم السبت في صرحة ٥١٤ هـ، وعدد أبيها ألفاً والنسبة واشترى وسماحة^١.

٧- نسخة المصنف للإمام أبي بكر علاء الدين محمد بن أحمد الأسمرندي، توفي سنة ٥٥٢ هـ^٢، ولحقه عن مختصر القندري^٣، ورثه فحس نزيل^٤.

٨- بداية القندري شيخ الإمام أبي الفتح علي بن أبي بكر المزياني الفراءاني النحوي توفي سنة ٥٩٣ هـ. وهذا الكتاب جمع فيه المصنفين مختصر القندري و المصنف الصغير، وغال في مبدئه كان يحظر بالي عند ابتداء حاشي أو يكون كتاب في اللغة فيه من كل فرع، صميم المجمع كبير الرسم، وحيث وقع الالتفات تطواف الطرق وحدثت فكتحصر المنسوب إلى القندري جعل كتاب في أحسن إيصال وإعجاب، ورأيت كبراً الأدهر بغير غيور الصغير والكبير في حفظ الجوامع الصغير^٥، فعمدت أن أجمع بينهما^٦.

٩- لمقتل لأبي الفتح محمد بن محمود بن محمود بن موسى^٧ توفي سنة ٦٨٣ هـ. وهذا شرحه في كتابه الاختصار لبعض المختار، وهذا سأل المختار، سرحد - كتابه معيار عند النحويين^٨.

قال في مقدمته المختار وبعد بعد ورغب إلى من وجب حوائه على أن أجمع له مختصر في اللغة على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة العصفار رضي الله عن وأرضاه

(١) كان إماماً ماضياً صوباً مكنياً معسراً حقيقياً حافظاً سويدياً، لأنه الشهيرين بالحفظ والخرق وله تصنيفات عديدة في التفسير واللغة، وأحلى بصيغته الشهيرة في التفسير، وله منظومة وهو أول كتاب نظم في اللغة، (أنظر الله المحبة ص ٦١٩-٦٥٠)

(٢) انظر ترجمته في الثقات ص ١٥٨

(٣) كتب القندري ٦٧

(٤) انظر في ص ٦٤١-٦٤٢

(٥) انظر في ص ١٠٦

(٦) ضفحه كتاب الخبر للنحوي

مفرداته من مدونة معتدلة في فرائد جمعها عدد مختلف كتاباته ودرجته،
وكانت المكتبة مفتوحة.

٦٠ - جميع النسخ والمخطوطات التي كانت في يد المؤلف من غير أن تكون في يد المؤلف
رأساً على رأسها من سنة ١٩٩٤ هـ. وجميع النسخ التي كانت في يد المؤلف من غير أن تكون في يد المؤلف
مطلوبة للمكتبة من يد المؤلف، وجميع النسخ التي كانت في يد المؤلف من غير أن تكون في يد المؤلف
بأنها كانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

٦١ - التواقيع التي كانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.
التي كانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

وكانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.
وكانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.
وكانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

٦٢ - كتاب الذي كان في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.
وكانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.
وكانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

٦ - المخطوطات

٦٣ - كتاب الذي كان في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.
وكانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.
وكانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

٦٤ - كتاب الذي كان في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

٦٥ - كتاب الذي كان في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

٦٦ - كتاب الذي كان في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.
وكانت في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

٦٧ - كتاب الذي كان في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

٦٨ - كتاب الذي كان في يد المؤلف من قبل ذلك ليكنها، وقد فرغ منه في ١٩٩٠ هـ.

١- السوط لنفسه لأخيه محمد بن أحمد بن سهل السرخسي "سوقى سنة ٤٩٠ هـ وهو من كبار الكتب المعتمدة في المذهب. لا يحمل يد بحالف ولا يرى إلا إليه ولا يفتى ولا يبول إلا عليه"، وقد شرح فيه كتاب الكافي في حكم الشهيد، وأبدى اختصاره في كتاب محمد بن الحسن بن علي السرخسي في مقدمة السوط. ومن طريقه تصبف ما مره أبو حنيفة رحمه الله، ومحمد بن الحسن الشافعي رحمه الله، فإنه جمع مسوط في خمسة فصولين، والتيسير عليهم مسط، والألفاظ، وتكرار الثاني في الكتب لسطوعها، شافعا أو لير، إلى أنه رأى أخيه الشهيد أبو الفضل محمد بن أحمد المروزي رحمه الله، ثم عفا عن بعض التعليل من تراء، مسوط يستل في الألفاظ وتكرار في المسائل، يرى الصواب في تأليف المختصر يذكر مدني كتب محمد بن الحسن رحمه الله السوط له، وحذف تكرار من سائله

قال شيخنا (إمامنا رحمه الله) ثم إنني وليت في مني بعض لأهلي من أن يخفف من
التأليف لأبني فيها ففعلوا، اللهم يعصده حتى اكتموا ما خلافاً من المسألة الطويلة
وسما تركت قصصاً من بعض مدرسين بالتأويل عليهم بالكاتب الطريقة حتى لا يقع تحجده
وسما تأويل بعض المتكسرين بل ذكر القادة المراسمة في شرح مداني الفقه وحفظ حشود
كلامهم بهاء هرايب القروان في تأليف شرح المختصر لا أزيد على بعض حتى في بيان كل
مسألة أكسدها في هو، فعلمت في كل مسألة وعند بعضهم إلى ذلك سبيل بعض أخوان من
أصحابي من حسبي حين ساعدوني لأني أتأمل فيهم ذلك، فحسبهم، وأما الله
أشرف من قصصنا (١)

٢ بدائع الصنائع: لعل الدبر أبي بكر بن مسعود بن محمد الكاساني "توفي سنة ٥٨٧ هـ" وهو سرور لسان لكان له الفقه التقدم ذكره

٣- الهداية لأبي جعفر عن أبي بكر الرضائي، وهو شرح عن كتابه بطلية
انسى ولكنه في حقيقته كتاب شرح لمختصر القلوبي، وإدخاله الكتاب أراد القلوبي^{١٦}

47. $\frac{1}{2} \log_2 16 = 2$

(۷) اگر کسی در این کتاب را بخواند، خداوند او را از آتش نجات دهد.

(۲) الفروع خمس: عقلمه كتاب الحسب ط

(٤١) ملحق لثمناء وحسبه إلى ثمناء، وبذلك لا تكون ثمناء (المعنى ص ٤٥٣)

(*) كعبه قطبہ و قمرہ ۲: ۳۴

وكذلك الهداية كتاب فخره نكتها على الرمان ثمانية

يعود مؤلفه في مبحثاته، ثم في ألفه بداية الفقه في شرحه كتاب سماه كتحفة المتعجبين
يبحث فيه عن الأصول الخمسة وحسب أن يبحر لاحد الكتاب، فصرح في كتابه والعلماء إلى
شرح آخر موسوم الهداية جميعه فهو في حق عبود الرواية، وفيه ما يدل عليه

وقد حرر صاحب كشف الظنون صحيح مؤلف الهداية في الشرح بين الأقوال ائمة
الذهب بقوله: وعادة أن يحرر كلام الإمام من المذهب وبذلك، ثم يحرر مدعى الإمام
لأعظم، ويستدل عليه حيث يحرر أصول من أئمتنا، فإذا كان تحرير مخالفات الهداية
يعبه من الجليل إلى ما ذكر في الإمام

فقد حفظت الهداية فخر كبير من عليه علماء الفقه، وسر حبه، فذكر عن الشرح
المذكور في مطالب كتاب حرجت أحاديث وحررت، وقد احضر الهداية الإمام محمد
بن أحمد الجويني في كتابه وفيه الرواية، ثم في صحيح عبد المنير لمحمد بن أبي
الحنفى على ما مر في باب

٤ الاحكام على اعتبار لأبي الفتح عبد الله بن محمود بن مؤدود توفي سنة ٦٨٣
هـ- يشرح فيه كتابه المحار، وقد جده في مخطوطة، وبعد فكتب جمعته في عقود، فكتب
مختصراً في الفقه، ثم في كتابه في أصول الفقه، ثم في كتابه في أصول الفقه، ثم في كتابه
الإمام أبي حنيفة رحمه الله عليه يدعى هو الأول والأول، ثم يدعى في أيدي العلماء، ويتفق
به على تحفته، فمن في أن شرحه سرحت أسير فيه إلى على مسائله في حاشيته، وليس
صورتها، وأبى على مآب، وذكر في روحها يحتاج إليها، ويحمد في القرآن عتبا، وأبى في ما
بين أصحابنا من اختلاف، وأهل هذه مؤخر في الإصناف فاستعرب الله تعالى، وفوقه أخرى
بأنه، وسر محنته مستعانة وهو لا على، وسيفه أواخر شعبان، وقد في من
لنائل ما ذكره، ثم في رويته ما يحتاج إليه في الأصول

١٩ محتاج السادة ج ١ ص ٢٦

٢٠ حكمة الهداية

٢١ كشف الظنون ج ٢ ص ٣٧

٢٢ انظر كشف مشرب ج ١ ص ٢٠٢٩ - محتاج السادة ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧

٢٣ انظر ترجمته في الفهرست ج ٢٠٧ والفهرست أيضاً كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣

٢٤ حكمة الإمام ج ١ ص ٢٠

جـ- الفتاوى والوفاءات

نصّني علماء هذا المورد لما يجد من مسائل، ومن يهرأس مصاباً، وأحداث تحتاج إلى بيان رأي المذهب فيها، وبذلك ظهر - تطبيقاً للقائمة من طبقات مسائل، وهو ما يعرف بالوفاءات، والنازل، والمناوي، ويعرف طبقة الختمية عند انضمام من المسائل فيها مسائل بسيطة للجهل، المناوون ما سنّ منها، ولم يحدوا فيها رواية عن صاحب المذهب، وهم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما وحلم حرّهم كثير.

ولقد كانت المناوي مختصّة في تفصّل الأول بكتب خاصّة، ويذكر متصلة عن مسائل ظاهر الرواية، ثمّ جمع المناوون هذه المسائل في ١٠٠٠ جزء، ١٠٠٠ جزء في "جامع قاضي حنّ" و"الخلاص" وماهلاً.

ومع بعضهم كما جاء في كتاب "تخطيط" لرحمى الدين السرخسي، فيه ذكر أولاً مسائل لأصحاب، ثمّ الروايات، ثمّ الفتاوى، وهم ما فعل.

ومرّك الفتاوى والدالّ في فيها مبدئاً حقيقتاً الطلوع، سرّين في مذهب في المصنوع. أمّا ثلث عصر الأئمة الثلاثة، ومن به كثرت كتب المناوي بكثرة، محبّين في المذهب، وبعضه تفضيلاً، وسرع الحقل وغيره المذهب والأعراف باختلاف بيئات التي يعيش فيها المذهب، واشتهر من هذه الكتب الكثير مذكّر صاحبها على سبيل المثال لا محذور بعض كتب المناوي التي غالب تقدّم المذهب من العلماء وشاه المبرزين منهم.

١- النوازل في الفروع للإمام أبي الثلث مبرزين معتمد. من أحمد ابن إبراهيم التبرقي المشهور - إمام الهدى - "السنن في سنة ٣٧٢ هـ" وهو أول كتاب جامع - فيما علم - النوازل، وجميع فيه فناء، وأما تحرير لأحمد بن أبي شيبه، وشيوخ متباعدة كصاحبين مقاتل البرقي، ومحمد بن سبه، ومصير بن يحيى. يذكّر فيها أخباره أيضاً، وهذا الكتاب

(١) تحقيق طبعة جا ص ٢٤

(٢) الخلاص، خلاص المناوي صاحب ابن أحمد بن عبد الرشيد المناوي، توفي سنة ٩٤٧ هـ، (المؤيد ص ١٩٤)

(٣) للشيخ جده ص ٢٤

(٤) اختلاف في سنة فاته مذهب ٣٩٠ هـ، وتوفي ٤٧٥ هـ، ومات ٧٧٢ هـ، وعبد الملك الظفر قنوجند ص ١٢٢٠

هو صاحب التلخيص مير لاصونا

هذا مؤلفه وصنف كتابين من أقدمهم أحدهما عنوان المسائل، والآخر النوازل، وأوردت في "النبوت" من أمثال أصحاب مائت ميم وفيه من هذه الكتب، وفي النوازل من أمثال من السبع، وشيئا من أمثال أصحاب مائت ميم أيضا في الكتب ليسهل على الناظر طريق الاختصار^{١١}

١- فتاوى شمس الانامه الخلوتى وهو عبيد الخمر بن احمد بن نصر بن صالح الخلوتى^{١٢} - تولى سنة ١٢٢٨ أو ١٢٢٩ هـ -

٢- فتاوى ميرزا محمد وهو أبو بكر محمد بن مصطفى - بخارى، هند، خوارزم زادته^{١٣} - توفي سنة ١٢٨٣ هـ -

٣- فتاوى ميرزا محمد بن إبراهيم بن أبوشاخ نصري - تولى سنة ١٢٥٥ هـ - وهذا الكتاب أصل من أصول كتاب الحجة، وفيه من كتبه من فتاوى صاحب الرجوع إليه، ويشتد عليه^{١٤}

٤- الفتاوى الكبير وطعام النبي عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة المعروف بأحمد السجدي - تولى سنة ١٢٣٦ هـ^{١٥} - قال في مقدمته: «استلقت عن الفتاوى حسنى لمن تصدى في الأخرى عن نفسه، جامع بين فائدة الفقه، و«كتاب النوازل» وبين ما تفرده أبو العباس الطائفي واقعاته» - وفي فتاوى الإمام أبي بكر محمد بن الفضل، وفتاوى أهل سمرقند^{١٦}

٥- الفتاوى النصفية لجمال الدين عمر بن محمد السلمي السهري - علامة سمرقند -

(١) متقدمة الإحياء - ص ١١

(٢) كتب الطور - ج ٢ ص ١٨١

(٣) طرر عتدي - ص ١٠٩ من كتابها

(٤) كتابها في الفقه، رك - من عظماء ما وراء النهر - شيخ جمعية ما وراء النهر (انظر المولد من ١٢٣ - ١٢٤)

(٥) كتب الطور - ج ٢ ص ١٢١ وفيه طبعه من ١٢٦ - ١٢٧

(٦) اسم الطور - لاسو - مير في حقو - والمقول - كتابه في الفقه - له في الطور في الخلاف والفقه - انظره من ١٢٩

(٧) كتب الطور - ج ٢ ص ١٢٨ - ١٢٩

وهو صاحب المخطوطة - آدم بن سنة ٤٣٧ هـ - وهذه المخطوطة 'حجاب بها من جميع ما استأجر عنه في أيامه دون ما جمعه بشيخه'

٧- المخطوطة النولوية: محمد بن رشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق النولوي - مكتوبة سنة ٥٤٠ هـ^(١)

٨- خلاصة المصنوع: محمد بن أحمد بن عبد الوهيد البخاري - توفي سنة ٥٤٢ هـ -
خصصه من المؤلفات و الحزبية ، وهو كتاب يعتبر عند العلماء معتمد عند العلماء^(٢)

٩- المخطوطة السرجية: سراج الدين علي بن عثمان بن محمد سمعي الأوسلي
الفرحاني - مكتوبة سنة ٥٧٥ هـ -^(٣)

١٠- مخطوطة قاضي حاد: هو فخر الدين حسن بن منصور الأورجيني الشهير بـ قاضي
حاد - توفي سنة ٥٩٢ هـ -^(٤)

وهذه المخطوطة مشهورة بمعلوماتها في أيدي العلماء والعلماء^(٥) ، وقد جمع في هذا الكتاب من الكتب التي يجب وقوعها ، ونسب الحاجة ، ودور عيب وتعمات الأمة ، ويختصر عليها رغبات العلماء والأنفة ، وهي أنواع وأقسام تصنيف في مربية عن أصحاب الفضلاء ، ومساها في منسوبة عن شيوخ المتأخرين ، وفيما كثر فيه لأدب من المتأخرين ، فيقول: ' اقتصرنا فيه على عرب ، أو قولين ، وقد كنت ما هو الأظهر ، واستحب ما هو الأشهر^(٦) ' وقد نفع من اعتماد العلماء لهذه التفسير في دن فاسم بن مطلوبا في تصحيح التفسير ما تصححه قاضي حاد مقدم على تصحيح غيره لأنه وفقه النص^(٧)

١١- المخطوطة العبدية: جسد الدين أحمد بن محمد بن روح القاسبي - المكتوبة في

(١) الاطلاع عليه من ١٢٢٠

(٢) الفهرست ٩٤ ، وذكر صاحب الكتب أنها تظهر لبعض أسلاكه ، إسحاق بن أبي بكر الخفزي -
توفي سنة ٥٧١ هـ - (كتاب المصنف ج ٢ ص ١٢٢)

(٣) الفهرست ص ٨٩

(٤) الفهرست ص ٧٤ من حد الحب

(٥) الفهرست ص ٧٤ من حد الحب

(٦) كتاب المصنف ج ٢ ص ١٢٤

(٧) مقدمة مخطوطة قاضي حاد ، قاضي حاد في المخطوطة ج ٢ ص ٢

(٨) الفهرست ص ٦٥

جلود سے ۵۹۳ لو سے ۶۰۰ ہ۔^(۱)

۱۲ الفہم البرہانی محمود بن تاج الدین احمد بن عبد العزیز بن محمد بن ہارون الیخاری - توفی سنہ ۶۱۶ھ - "، وهو الفقی بین یدیکم، وستکم عنہ بالتفصیل فی الفصل الثالث من هذه المقدمة

فان فی مقدمہ مجموعہ مسائل الموطا، و البدیع و سیر و التواریخ، و المحدث بامثال الموارد الفتاوی و التواریخ، و جمعت بہ من الفوائد التي استغنتها من الفتاوی، و شایخ، مانی^(۲)

۱۳ المصنوعہ ابو دحیمہ الفتاوی و معروف لیضار الدحیمہ البرہانیہ المؤلف الحنفی ذکرہ، و هو اختصار لکتابہ المحدث، و ذکر فی مقدمہ الدحیمہ، "قد جمعت أنا فی حقیقۃ سر و اعتراک مصری بن ابنہ ما رجع الی من مسائل الترافعات ایضاً، و جمعت إلیها تجاسها من المختارات، و جمعت ایضاً جمیع آخر أسس من منہ ما منی بمصر فند، و قد ذكرت فیہا حواشی طاهر الزاریہ، و أنصفت إلیہا من تراجم تراجم، و ما بہا من آثار من المتابع، و کان یقع فی فنی أن جمیع من هذه الأصول ثلاثہ، و أمہد بہا سداً، فقرعت فی هذا الجمع، و أو صحت أكثر المسائل بالدلائل، و صحت الجمع بہ الدحیمہ^(۳)

۱۴ الفتاوی الظہیریہ لظہیر الدین محمد بن احمد بن عمر - توفی سنہ ۶۱۹ھ - " و ذکر فیہ أنه جمع کتاب من التواریخ و التواریخ ثلاثاً لا تنفار إلیہ، و لو لد غیر ہذا^(۴)

تفویج کتب هذه الفترة

تلك هي بعض مما اشتهر من مؤلفات هذه الفترة المعية من تاريخ المذهب الحنفی، و قد انصبحت في جمیع سلالات اوجہات من التفكير الفقهی، و یکنل کما انجاء یوح خاص من

(۱) و فی باب الكتاب بن مزہ ثلاث (الطبع کتب مطبوعہ حاس ۶۲۲ الفوائد من ۲۵۷)

(۲) کافس کبار الانبیاء و اعمار فہم الامم، و من مؤلفاتہ شرح ابن القضا لمصنفہ المرفوع من ۲۷۰، بکتاب ج ۶ من ۱۶۱۹ - و نظر ایضاً الفوائد من ۲۵۹ ج ۲ و ذکر الخلفی فی مؤلفہ

(۳) کتب الطور ج ۱ ص ۶۹

(۴) کتب الفتاوی ج ۲ ص ۸۲۶-۸۳۰

(۵) الفوائد من ۱۵۶-۱۵۷

(۶) کتب الطور ج ۲ ص ۱۲۶

الكتاب، وهي:

- ١- المختصرات، والنسب، وهي إعادة مجموع لأقوال الزملاء وأصحابه من أئمة الذهب، والتوجيه بين هذه الأقوال لا يهدف إلى جعلها لا يمتدداً راسخاً في ذهنه.
 - ٢- الشروح، وهي كتب المختصات التي تترك محوراً لها، وتفصيلاً وذكر الألفاظ.
 - ٣- الفتاوى، وهي: احتجابات فردية محررة على أنوار أئمة الذهب، والأصول التي رسموها، وسبب من حالها بعد من قضائها، تتعرض بها لإمام بلائيد الأئمة بعد تعرضهم بالاختلاف مع أي امرئ جمع في أذهانهم ليدلوا على
- وقد ما كان من هذه الأنواع من المؤلفات فويزة من حيث من انفسهم يربطون علمهم بالذهب للتأخرين عمومًا، سواء منهم من كان في النظر الأخير من هذه الفترة أو من قديميها.
- هذه المختصرات أصبحت متونة معتمدة في أعلى درجته من الاحتباب بعد كتبه الأصول لأئمة الذهب أقوال صاحب الذهب، «جمع سلواه فردية عنه، تمسكها من حجة مسائل الأصول وتظهر الروايات هو صاحب وعدائها»^(١)، ومن لم لا يجد عيباً^(٢)، ومزيب مقدم على الشروح والفتاوى^(٣)، وليس كذلك المختصرات متونة مثبته، بل المختصات تلك التي أئمة أصحابها على عانقهم أن لا يذكر من الأقوال، لا لرجح الصريح كمختصرات الطحيري، والكرخي، وخصاص، والفتاوى^(٤).

ودشمي الشروح في الدرجة الثانية بعد النور الصافي، وذلك لالتهابها بالقدم من حيث كونه - انتهى - محروماً أصلاً لها، ومحبب لفصله - يدور - صحيح مدح، في تلك المقامات. ومن ثم فما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى، فخرج كل من يسهل درجه وحقاً.

أما الفتاوى، فيكون في عتبة احتجابات فردية وتبريد على الأصول مع احتساب في الجملة لقراءة الرجح، يدور ما في فروعها من الاعتقاد بعد الله صاحب رأي المذهب حينما لا يجد منه في المنور، أو لا يسهل في الشروح تماماً^(٥)، وما في الفتاوى فقد علمت أنه

(١) محمد بن عبد الحميد الزملاء، ما في إلى إمام الأئمة ص ٨، ٩.

(٢) أبو غنيم، في مختار، ص ٢٠٩.

(٣) رسم نظر ص ٣٦، نسخة الزملاء ص ٩٠.

(٤) نظر، رسم، ص ٣٠، ٣١، الفتاوى ص ١٠٩، ١١٠ - حاشية التمهيد ص ١١٠، مقدم الزملاء ص ١٠، إمام أهل الملة ص ٣٤١-٣٤٢.

(٥) من مختار.

محلوطاً من الشاغبين ، فيرى أهل بوجه من "الفرح" ذلك ما بين جميعه من أفراد صاحب الغنى ، سر به اسديرة ابي قليلة ، ولا صاحب من داحه أنساك الله في الشفاه والعدو ، ولا في بوجه من من حيث الاهد والبرق انما الله ولا في حب العلم والرضا ، الحفظ والفضيلة لا يعمل بها ولا به ما بين من يوجد في حب الأوس والوس ، لا . هـ ان يوالى من المذهب وهو له يعود على صحنه الذكي

٣- دور المستشار

يختلج به من القرب الناصر الهجور ويسمى به هذا الناصر، وهي صورة تكاد تقارب ستة ثلثون غصداً، حلاله من ذئب النمرج - لأنه لا يلاذه -، عنت لا توالى نرج تحت ثمره. وكذا من يتلجج الزكيات خوركة الصنوج، ويسمى بعلامة يديه من صلاته الاشياء الإبداعية، أي عذر - يره لجم الأولئك من الكاذب -، السند عدا هذه الصفة يسد السكائر، فأكبر من ثلث هذه الصفة لا تكاد تتجاوز السراخ، والمخوس، والعمليد، والنص، والظفر، والسم، وسبحر هو الألف تشبه التي يركب عنها الصيد الأول - للسايق ولعل مظاهره، لانتبه القصر ظهر من هذا القرب الناصر لا يهاجم ثلث من القوة والوهج حبيب بكر عبادته، فلهذا في تلك الصفة، تعددت سنن لآل الصنوج والإبداع الصفة في القور الناصر على الرغم من كونه من وجود أو غير

د اصطلاح خدمت، اثر و رفیع، این لم بطرا بقیر بدو ہی علی مفہومہ البقی خدمت
فی البقیہ البقیہ، ان مصر ب علمہ، خدمت خود را ائمہ آلہ السلام و اسما عجم ثقیات،
و ستمتہ و تائید اراحت کا، نہ عظیم الاثر فی بلو، خدمت الاصطلاح، خدمت بعلہ بصورہ
اکثر و صحت و بہت خاص، فی صود البصر طہ البقی حرمہ، البقیہ البقیہ عشر و میر
بخدمت

رجل انصاف في ثبات القدر على بطلان ما كان يلقي به من الضراء هي واعلي فمات
في حقها المحرم والتمسح الاسلام عامه هناك ثم اخرجنا الى الباب الكدهب امام القصر

١٩٦١ - ١٩٦٢

١٦١) تسمية بني عبد شمس: قالوا: هذا هو عبد شمس، اسم الذي بعثت فيه بالنبوة، انما نقول اني نحمد
للهما واليهما، هو صاحب اليقين في هذه المظالمات وليس بغيره.

وطبقهما بلا مبداء، ولا مباح الكبار، واعتمد عليها المتأخرون اعتماداً يوجب في حدهم لفقواط القول بالاجماع في المذهب

المناقشة الأولى

صح عن الإمام أبي حنيفة قوله، إذا صح الحديث فهو مذهبي كما ثبت أنه قال لأصحابه، إلهوجه لكم دليل فقولوا به

ولا شك أن تطبيق مثل هذه القاعدة الأساسية يتطلب من أنفسهم أن يكون مرجعهم أولاً للنظر في النصوص ومعرفة محكماتها من مسوحتها^(١) ومن ثم يكون نبراً على الترحيح بين الإثبات، وتقرير المذهب مع المذهب^(٢)

وتطبيقاً لهذه القاعدة فإن أصحابي في أنحاء المذهب إذ يظرون في التخليق، وعملوا به صحح مسينه إلى المذهب، وإن كان ما رجحوا غير ما في المذهب من صاحب المذهب نفسه لكونه محدثاً يدين صاحب المذهب إذ لا شك أنه لو علم بصحة مذهبه رجح عنه، وأنتج الدليل الأقوى^(٣)

ولقد كان تطبيق هذه القاعدة شريان حياة للمذهب، ونظيره يتوارى في عصوره الذهبية حين يفرغ العلماء، فعادوا على تطبيق القاعدة، لكن في هذا المورد لتأخر من أقوال نظرية المذهب أهمي أصبح بعض هذه القاعدة مخلوطة بما جرت في حدود حدودها وصعد على إطلاق التطبيق، بقدر ما كان من بعض العلماء، وفي بعض أوقات ما إذا كان المذهب إذا لم يأتوا في الأجساد جميعاً خرج عن المذهب بالكلية مما اتفق عليه أئمة لأن حسبهم أقوى من الحجة^(٤) فالنظر في هذه المنظور أشأخرة ليس له خروج - وإن كان من بعض المقدمة على الاجتهاد - من دماء الأئمة، المروية من أئمة المذهب ومن بعده الكبار حتى وإن هي ثم وجد دليلاً أقوى مما استند به المتقدمون، فالنظر أهم دليلاً فليلاً أرجح ما رآه حتى لم يستواء^(٥) فترجيحات المتأخرين يجب أن لا يخرج من دائرة الآثار السلف من علماء المذهب، ولا يستوي

(١) رسم النص من ٢٤-٢٨

(٢) وقد نظروا من ١٨

(٣) رسم النص من ٢٤

(٤) رسم المرجح من ٢٤

من تلك إلا خلاف الضرورة، فقد الضرورة يجوز الإلزام بخلاف أمرها^{١٠}، لقد بلغ من
 الحرص على التحرر من عبء هذه المفاهيم البعيدة عن تصور رحيات التكاملية
 اللهم^{١١} - حالة تحققي - واحد لسروري من عبء هذه الأساليب، فإنه لا يعمل
 يحدث شبحاً في خلاف الله^{١٢}.

قَالَ الْقَلْعِدَةُ كَذِبًا

فقد يقين من الإمام، أصحابه، وولدهم لا يزال لأحد أن يأتي بموتنا، حتى يعلم من أمر.

ومصطفى هذه المأخذ ان معرفة راي الإمام لا تكفي لسببوا والعمل به، بل لا بد من معرفة الدليل الذي لا يخفى به ان يتصور، ثالث حتى يعلم دليل إمامه، وهذه المصنف، كما يقول ابن عجلون، مذكور على سببوا لتجديد في المذهب بطريق الاستطراد في شرح على أصول الإمام وأصححه، وندع امر منس على هذا الرأي مذكور، في تتبع اهلوا على دليل الإمام، عرفت من ان قال؟ اقدموا على دليل أئمتنا، غير مذكور دليل أئمتنا على دليله مذكور، ولا بد من أنه عذر عن قوله فيهم، بله، ان تراهم قد مسحوا كتبهم حسب الأداة ثم يمسكون بغيره، علو قول أبي يوسف مثلاً، وحبهم بكن أهلاً لتلقوا في الدليل، ولم نفس إلى رئيسهم في حصول شرائط التصريح والتبلي، فكتب كتابه ما يقولونه.

^a $\chi^2_{(1)} = 1.06$, $p = 0.31$.

[illegible]

٧٧-٧٨: ١٩٧٧ (٧)

(1) نفوس المرحومين ٢٥ (التياد غير (ك) ص ٤٠٣، ٤٠٤

(٥) ربيع الثاني ١٣٢٢

(٦) نصيب المرحوم ٩٩

في صياغة هاتين العائدتين وتفسيرهما عند اقتراح من عندنا هذه، الفهم هو فهم من أقوال شعبة المذهب وتروى أن ما حدث فيه الأصحاب إمامهم الأعظم لا يجرى على مذهبه إلا ورجحه السابق استبرور، وكذا ما جاء في تاريخ علم العرف عند رشت، والزمه في أبو الصيرورة، ونحو ذلك لا يخرج كذا من مذهبه أنقضاء لأدب ورجحه ترجيح ذلك وأدونه من جهة الإمام، وكذا ما يتوه على غير الزمان، والضرورة باعتبار أنه لو كان حياً لكانت بما دلالة، لأن ما قلناه لما هو مبني على قواعد أيضاً فهو بعض مذهب لكن يسمى أن لا يقال حال أبو حنيفة كذا، لا سيما روى عنه صريحاً، وإثباته من منصوص مذهب أبي حنيفة كذا كما علم، وبذلك نرى من بعض الأحكام من قواعده، وبالعالم على قوله، ومنه قولهم، وعلى حدس لونه كذا يكره كذا، وهذا كله لا يدل فيه قال أبو حنيفة، نعم، به يسمى مذهبه

وعلى ابن عباس في توضيح موقفنا الأخير ما نسب لأبي المصطفى، عدي اقتضوا ما كتب علم مذهب، ويقولون، والظاهر أن نسبة المسألة للفرع إلى مذهب أقوم من نسبة المسألة التي قال بها أبو يوسف، أو محمد إليه؛ لأن الفرع مبني على قواعد وأصوله، ولما استقر التي قال بها أبو يوسف، ونحوه من أصحاب الإمام، فكيف سمى على قواعد لهم تخلفوا عنها قواعد الإمام لأنهم لم يتركوا قواعد كذا كذا يعرف من له معرفة بكتب الأصول^(١)

وكيف لا نعلم بوضوح لك أن الصحيح من مذهبنا، عان

١- صحيح دراية وهو الذي يسمى دليله وقويم حججه وتعليقه من كان صدوره وإثباته كان صدوره.

٢- وما هو صحيح دراية، تنبؤه عن الغافل به بعد صحيح من برا أو شهر أو

إماماً، ولا ينبغي أن يعدل عن الدلالة إذا اقتضت الرواية^(٢)

وأنه الثاني يصح في كذا

١- أقوال الإمام أبي حنيفة مذهب

٢- أقوال أصحاب الإمام بما جاء في كذا، وعلى رجحه ما يجرى

(١) من المراجع ص ٢٤

(٢) في أصل المذهب، ٣٥٠-٣٥٥

(٣) رد المحتار ج ١ ص ٧

^{٣٠}- قرآننا بحسب ما فيه من الحروف - ويعبر الرمان عنه - فقلت له السلام

4- معریعت لغت معنی اصل 'إله'

والصريح في غير هذه الأقسام لشدة جسي هي والله لا بد منه أما غير ذلك، فهي
مستتبزاة على اعتدائهم وهو، والأوامر من إلهامهم بها من به صهي عن غير مجموع
والشمول في الاصطلاح ليدخل جميع ما في الأقسام من لا يلا، لا يخرج تبص
عدمه ودعته، أو الخلق تحريجه، ويعلمنا أنهم من غير هذه الأقسام، غير هذه الشمول
في معناه وهذه أبي حنيفة فتح الصدور سموا هذه في نظر غير الفرو.

[illegible]

مجلس العدل

سرور علماء، حضرت امام احمد رضاؒ کی مقشود عالمِ مکتبہ کی عرصہ پر عمارتیں
الامام احمدؒ کی بخشش کے لئے لکھنے والے اربعہ المکتبہ کی عمارتیں ہیں، یہ بھی ایک
ہذا انصاف اور عیناً بنی

١٠- التعلق عليه من هذه الرواية هو الخلف، وإن لم يمتح بحسب ما يقتضيه اللفظ، بل هو ما وجدته في نسخة أخرى من نسخة أبيه، وهو ما وجدته في نسخة أبيه، وهو ما وجدته في نسخة أبيه.

(1) $\int_{\mathbb{R}^n} \frac{1}{|x|^{n-2}} dx = \frac{2\pi^{n/2}}{n-2}$

[illegible]

(٢) أو الاستأجار في وجود هدام الخبيث من قبل مالك الإمام، أمده الرضا به بمسألة ١٥.

فإن القاضى المذكور لا يجوز له أن يحكم إلا بما هو ظاهر للرواية لا بدرواية السادة إلا أن ينصوا على أن الفتوى عليها

وإذا حقق أبو حنيفة وجهه على جواب لم يجر العدول عنه ، لا لضرورة^{١١}

٦- إذا اختلفت الأموال مروية في ظاهر الرواية

أ- قيل صحيح المباح أحد المولىين . فإذ كان التصحيح بأفعى التصحيح حيز المقتضى من فروقيتين ، والأول أن ينسب بالصحيح فقط ، وإن كان التصحيح بكلا المولىين ، فإذ كان بصيغته الفعل التصحيح يعنى بالأصح ، وقيل ' بالتصحيح ، وإلا حيز لفتى^{١٢}

ب- وإذا لم يصحح بشيخ أحد القولين أو الأصول . فإذ كان مع الإمام أحد الصاحبين قدم قولهما

وأما إذا اختلفت بينهما جواب ، وعلمناه ، فإن اختلفت كل مسند بجواب أيضا بأن لم يعقبا على شيء واحد ، فظاهر ترجيح قوله [الإمام] أيضا ، وأما إن ، خالفه واقبل على جواب حتى صار هو من جانب ، وهذا فى جانب ، والأصح التصحيح من مسند وغيره ، فالتجديد يستلزم الأرجح بناء على قوة الدليل ، وغير مستند بترجيح فى حقه قول الإمام^{١٣}

وهنا يبدل لا بد من ملا حظتهما عند ما يتجرى الصاحبان على لؤ - يخالف قول الإمام ، أولا لما ' أن الترحيح إنما هو من المسند ، أما فى زمانه حيث لا وجود لبحثه فلا ترجيح بين قوله الإمام وجهه ، من بعض الأحكام قول الإمام ، ثم أى يدس ، ثم محمدا ، ثم وهو ونفس به وبأن^{١٤}

وثانى ما قيل من أنه لا يرجح قول الصاحبين ، أو أحدهما على قول الإمام إذا كان ثمة موجب لذلك وهو أن يصحف دين الإمام ، وأما للضرورة ، والشعاعين كثر جميع قولهما فى

(١١) رسم القس ص ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ينصرف . وانظر حوزة الكرام ص ٢٧ ، دس بن عبد الله الطرابلسى ، و الفتوى الهندية ج ٢ ص ٣١٢ ، و رد المحتار ج ١ ص ٦٤

(١٢) رسم القس ص ٢٩

(١٣) رد المحتار ج ١ ص ٦٤ ينصرف

(١٤) رسم القس ص ٢٦ ، ٢٧ ، ينصرف . وانظر رد المحتار ج ١ ص ٧١ ، و المسندى النيزكية ج ٥ ص ١٦٢ ، و المسندى بنسبه ج ٢ ص ٣١٠ ، و طائفة الروايات ج ١ ص ١٢ ، مصداق مصطفى الحنفى حاشيته على الدر شرح الفور ص ٢-٣

(١٥) رسم القس ص ٢٦-٢٨ ، ينصرف . بعد الترجيح ج ١ ص ١٢

المربعة والقائمة، وإن كان خلافهما سبب اختلاف النسخ، والرمز وانه - أي للإمام - لو شاهدنا وقع في عصرهما من كتب كمداد القصيدة يظهر التمداد
أن إدراكهم يوحد موحد لسر حجب، فإن النسخ يظهر عن خبر، ويعمل بما أنقص إلى
رأيه^(١)

٣- إذا لم يوجد في نسخة وانه عن أبي حنيفة فيجب فيجب أن يظهر لو أن يوسع،
ثم يظهر قول محمد بن يونس في نسخة واحدة في نسخة واحدة، وغيرهم الأكثر
والأكثر إلى آخر من كتاب كبر الأصحاب^(٢)، والظاهر أن هذا من غير المجتهد أما النص
المتين فيجوز بما يرجح عنه فينبط ما قبله^(٣)

٤- إذا لم يكن نسخة من نسخة في ظاهر الرواية، وإذا كتب في كتب غير ظاهر في رواية
تعتبر الأحكام، أي غير ظاهري الرواية إذا كانت موافق لحدود الأصول^(٤)

٥- أما إذا لم يوجد في نسخة رواية للإمام وأصحابه، وإن كنتم فيه يلتزم بها المخالفون
مولا واحداً بحدوده، فإن يصححوا بحدود الأصول الأكثرين، ثم الأكثرين بما استدل عليه الأكثر
المعروفون بأبي حنيفة، وأبي جعفر، وأبي الليث، وأنطوني، وغيرهم عن يمينهم عظيم^(٥)

٦- فإن لم يكن هناك جواب، فيجوز عن غيره من النسخ مجتهداً، أو في إجماله، أو تأمل
ونظر وتذكر من ينصب بجند المصحيح^(٦)، ويجتهد برأيه، وإن كان يعرف وجوه الفقه،
ويشاور أهل الفقه فيه^(٧)، وإن إدراكهم يكن النص مجتهداً، بل متعللاً، لعلنا لا نجد جواباً
الناس عنه، وبطريق الجواب عنه^(٨)

تلك هي النسخة التي وضعها علماء الفقه لأجله، تحرير النسخ المرجح في

(١) رسم النسخة من ٢٧ نسخة

(٢) رسم النسخة من ٢٦ نسخة، كتاب النسخة من ١٠٠ من ٣ نسخة

(٣) رسم النسخة من ٢٦-٢٣

(٤) رسم النسخة من ٢٧

(٥) فتاوى قاضي خان من ٣٠٠ وقد احتلوا من ١٧١، رسم النسخة من ٢٢، مقدمة الرعية من ١٠٠
من ٩٠

(٦) رد المحتار من ٧١، بهذا الزيادة من ١٠٠

(٧) رد المحتار من ٧١، رسم النسخة من ٢٣

(٨) اختاوي جديده من ٣٠٢

والناظر في هذه التعديلات يجد بعض التعاميل في مداركها و يعجز عن فهمها ، لأن بعض هذه الألفاظ أكدم من بعض ، فبعض المعنى أكدم من لفظ الصحيح والأصح والاسب وغيرها ، ولفظ به يعني أكدم من لفظ "عسري عليه" ، والأصح أكدم من الصحيح ، والأصوب أكدم من الأصح^(١)

ولا شك أن إظهار هذه الاصطلاحات والمثاليات تسهل لتقريب السامع معرفة المعنى المرجع من غيره ، إلا أن التساؤل يظهر واحداً فيما إذا عارض إيماناً مستتران في التصحيح أو تعبير آخر ، وإذا كان ذلك من مصاديق ، رأى في تصحيح واحد؟

يعرض من عديد جواب عن هذا التساؤل هو ما جملاً فهو بوجهه قد وحاصل هذا كله أنه إذا صحح كل من الروتين لفظ واحد كثر ذكر من كل واحد ، سيما هو الصحيح أو الأصح ، ولو به يعني ، نجر الخش

وإذا اختلف اللفظ لم كان أحدهما لفظ "عسري" لغير الأولى ، لأن لا يفسى إلا بما هو صحيح ، وليس كل صحيح يعني به ، لأن الصحيح في نفسه قد لا يعني به لكون غيره أوفق لتعبير الزمان ، والضرورة ورجوع ذلك ، فمما به لفظ "عسري" بنفس شيئين أحدهما الإذن والتفوي به ، والآخر صحبه ، لأن الإفتاء به صحيح له ، بخلاف ما به لفظ الصحيح أو الأصح مثلاً

وإن كان لفظ العسري في كل منهما كان أحدهما بعيد اختصار مثل "به يعني" أو عليه التفوي ، فهو الأخرى ، ومنه عمل أولى - لفظ "عسري" عمل الأئمة ؛ لأنه بعيد الإجماع وإن لم يكن لفظ العسري في واحد منهما ، فإن كان أحدهما بعدد الأصح ، والآخر بلفظ الصحيح^(٢) ، فيه خلاف

١- فاشبهه عبد الحميد أن الأصح أكدم من الصحيح ، معناه جمع الرواية التي قبلها إلى الأصح

٢- ويرى بعض العلماء أن الأخذ بما وسم بلفظ الصحيح أولى من الأخذ بما حكم عليه بأنه أصح ؛ لأن الصحيح مذهب القاصد ، والأصح مذهب الصحيح ، فمذهب القاصد من مذهب الأصح نفس الصحيح على أنه صحيح ، وإنما من حال الصحيح معناه ذلك الحكم الآخر

(١) رسم الخش ص ٣١ ومقدمة الرحمة ص ١٦

(٢) رسم الخش ص ٣١-٣٩

[illegible]

الملک بن عبد

يخبر عددًا، فتنبيه هاتج يعلم من اللفظ، وفي من اللفظ من غير أن يكون اللفظ عند الفعل، فلهذا سمي أن يميز بكونه كتاب مرقوم في اللفظ، فلو أن اللفظ فيه أنه في كتابنا هي كتب حقه الرضا، فلهذا سمي أن يميز بكونه كتاب مرقوم في اللفظ، فلو أن اللفظ فيه أنه في كتابنا

١٠٠

۱۹۱۰ء کی دہائی کے وسطی سالوں میں ملک میں

[illegible]

١٢٠٠

۱۲ حقیقیہ ریاضیہ میں باب اول

كتاب من الكتب التي خرجت عن المحررة^(١)

وبهذا الصدد حدثت تعليقات لابد من التنبه إليها

أولها أن الإجماع قائم بين علماء النخبة الذين هم في ذلك غير بر عن أن كتب ظاهر الرواية هي ما في مذهب الرواة، وأن ما قاله فيها يعني هو أن لم يرد في الرواية ما

وتأليفها أن هذه الكتب هي في الحقيقة على أكثر من قول، (رواية) وإرصاد المؤلف من السليح ثم جاء بعد القصر الأول، من معهم قد صرح في هذه الأقوال،

ونظم ما يروونه من صحيح في صورة الأصوات والمواضع التي رسمها في مذهب الرواية، حتى لو كان ما احتاره من ظهر ظاهر الرواية، بل قد ضاع الحجة به في نسخ علماء المذهب ما

بمختلف ظاهر الرواية، والحمد لله، حيث لم يبق من هذا المذهب، وهذه هي حجة المؤلف في الميدان العلمي الذي في محله، من جهة أخذ مؤلفيها عن سلفهم أن لا يكونوا بما إلا

أو أجمع النظم من الأدوار.

في مذهب حاشيتي يظهر أن كتب ظاهر الرواية، وإن كتب من نفس المؤلف إلا أنها غير متصلة بتأليفه عن يد المؤلف حتى حصرها لأجمع، والأمر في ذلك واضح

لغالب من الأراء التي يكون من أحوالها هو المذهب، وما في ذلك لم يجمع، بل ظاهر الرواية وإيراد ظاهر الرواية كتب عن أصحابه في المذهب، بل على أن بعض الأدوار

ما رجعه المؤلف، الحمد لله

ومن هذا يظهر واضحا، أهمية الدور التي قام به المؤلف في تحديد مفهوم المذهب، كما يظهر أهمية كتبه التي صنفها حسب ترتيب وأهمية القاعدة التي من المتأخرون عليها من

ما في المتن، مقدم على ما في الشرح، وما في الشرح معناه على ما في المتن، بل يمكن اعتبار هذه القاعدة هي نفع الذي إلى مدونة المذهب عند التأخيرين لا بد أن

يضمها تحت حجة الناس من تحت غير أو أجمع في المذهب

لا ينبغي لمن يأن هذا بعض من كتب ظهر الرواية، أو بعض من كتب، بل لا تزال هي الأساس

(١) اسم النص ص ٢٢ رد المحتار ج ١ ص ٦١

(٢) رسم النص ص ٦١

(٣) رسم الشرح ص ٦١

(٤) في النص ص ٢٦، ص ٢٦، ص ٢٦، ص ٢٦

ومن المعلوم بديهي أن اعتبارات المصنف إنما ترجع بين ما تعددت فيه الروايات الظاهرة، وفي القليل النادر حداد من غير ظاهر الرواية، ومن ثم فكيف يمكن في حلقها لا تعدد كونهما حصصاً أو لكسب ظاهر الرواية، وأولاهم لا تخرج عن دائرة ظاهر الرواية إلا من القليل، والقليل جذاً.

وكشحه في اللزم لأن الكتب الخمسة هذا الحنفية هي

١ - كتب ظاهر الرواية وهي الكتب الستة التي ألفها محمد بن الحسن، وثالث تقلير للأخريين كما حفظناهم المصنفين، هم في كتب الأصول الستة عند كالمصنفين في الحنفية^١

وقد ذكرهم في كتابنا أن الكتب الخمسة التي هي كتب ظاهر الرواية وأصول المذهب كالأخبار المتواترة، والمنهورة، وإن الشكوك كالصوم. ووجه الشبه هو العمل عن مؤلفيها، والكتب الخمسة كالأخبار المتواترة، أو المنهورة في نفيها عن محمد بن الحسن رحمه الله المتواترة، أو المنهورة، لا في كونه حقاً يجب اتباعه من غير شك^٢

ولقد جمعت هذه الكتب في كتاب الكافي للحاكم سبيد، فالكافي حقلي عا حفظ به الكتب الستة من الأعماد، ومن شروحه التي تليها الأعماد كتب المسوط^٣ فإمام الأمر حتى لا يعمل بما يخالفه، ولا يركن إلا إليه ولا يفتي ولا يقول إلا عليه^٤.

على أن هذا لم يرد بين رواة مذهبنا عنه، ولا بد للمحدث من ملاحظته حين الأخذ بالروايات الظاهرة، ذلك أن التأخرين يروون أنه قد تعددت الروايات الظاهرة، والردح والتمسك في المذهب هو ما رجعته كذا مشايخ حتى لو كان مدارجهم من غير ظاهر الرواية^٥ ومن ثم فالفصل هو ما حناه بسابع في كتبهم ومختصراتهم قدم وقتنا بالتون المصنف

٢ - التون المصنف وهو مطلق المصنف المتأخرون عن بعض المختصرات التي ألفها الحنفي من علماء المذهب الكبير المشهورين بالتمسك والبدليل. وما يبعثه عقد التون هو قسمة الآراء المتعددة التي رجعت عليهم

وهي بالتأخرين هذا عددها الشطر الثاني من الدور الثالث في عصرنا هذا، وأهمه

(١) إرساد لعل، خلاصه ١٣٩-٢٥٠

(٢) في الرجوع ص ٣٥

(٣) نظر ص ٧٧ في هذا البحث

(٤) نظر ص ٨٩ في هذا البحث

هذه النور وحذى اشتدادها تظهر جسمه وانسجته في مولودهم إن استوى موضوعه لثقل ما هو المقصود، فلا يعمل عند بيته^١

وتعميد المقصود بالثوب يعتمد في هذا الاصطلاح، ويبنى مديانها يحتجب باختلاف المعصر مقدماً وتأخراً، فقد كان يراد بها شيئاً من كسار مسابيح واجمل معها اقتضات الطحاوى، والفكرى، والخفصر، والخفصاء، والحاكم^٢، وهي مصانيف معبر، ومؤلفات مبدئية^٣ يعود تأليفها إلى بداية النور الثانى حسب التقسيم الذى سار عليه عبد الحث.

وكشجه مظنة بنظر المذهب، وسوخ العلماء به فقد ألحح مفهوم هذا الاصطلاح عند التأخرين في الدور الثالث، وأصبح مفهومه يشمل موب، ومختصرات أخرى، وهي النور الثانى معصوم يميزون بين تراجع واسترجوع، وللقبول والمردود، وعوى والضعيف، فلا يردون في موبه إلا الرجح المبول، والقوى^٤، تناف من النعة لا تعتمد ما تاتت ثلث المؤلفات القديمة على التأليف معصراً مع تسليم لطلق، والاحراف لتسقى بمصلهم، ومرة مؤلفاتهم في المذهب.

فلتكون المعصية عند من عابدين هي

النور المعبر، كالمادة، ومختصر القدورى، والحداد^٥، ونميه و التوقاه و التكر و التلوى، فإنها الموضوع لثقل المذهب^٦، ويتحدده أكثر برى الإدم التلكى أنه قد كثر اعتماد التأخرين على

١- التوقاه ٢- كثر الدلت ٣- الحداد ٤- مجمع البحرين ٥- مختصر القدورى.

وذلك ما علموا من خلاله مؤلفيهم، وانراهم إيراد مسئلة محمد عيب

وأشهرها ذكر: أنوار، عماد، ١- التوقاه ٢- التكر ٣- مختصر القدورى، وهي

المراشده لهم النور ثلاثة

(١) رد المحتار ج ٢ ص ٩

(٢) التوقاه عليه ص ١٧

(٣) لؤلؤة لؤلؤة ص ١٣٥

(٤) التوقاه عليه ص ١٧

(٥) رسم المس ص ٣٧

وأما أخصر شئونه ٧، بعه إرادوا هذه الثلاثة، و مختار أم المجمع^(١)، وقد يراى
مكتوب الأربعة اختار و بكر و الوفاية و مجمع البحرين^(٢)

وتعلل شهر هذه الكتب واكثرها استعمالاً عند علماء، مختصر القمورى
فهو الكتاب عظيم، وهو لولم المثلوث^(٣)، و كثر القائلون لهو كما يقول بعضهم وقد قال
كثير القائلين بانى المكتوب شهرةً بكثرته شروحه وحواشته^(٤)

وترتبط هذه الأمور مع الأصول ايسرط توليداً، وانباء، أساسه، و القمورى
مختصراً، هو مشهور، الكتاب، وهو مختصر لم يرس من اربعة له الا ذكر الراجح من
مختص لواء ظاهر الرواية، و بحريجات المشايخ، و المختار اختار به موقفه جواز الإستماع لى
حقيقة، فهم بعضهم انهم المذهب من كتب ظاهر الرواية، و كتاب الحاشية اتمه صدر
الشرح عبيد الله بن مسعود مخجوب، بولى سنة ٧٤٧ هـ^(٥) مختصر به كتاب وقلية الرواية
فى مسائل الهدية، و رواية الرواية من تأليف تاج السريعة و محمود المحمدي، قد مؤلف
الكتاب^(٦)، كان الهدف من تأليفه ان يقدم مختصراً كتاب يهتدى به يستطيع حبيده حفظه
سهولة، و كتاب العبد مختصر الوفاية شئ هو مختصر الهداية يفسر عند اقرباء علماء
و نهاية^(٧)

و الهداية اربعة الاسام فرعيتى هي كما سبق ذكره سرع يد يداه، و قيادة
جمع بين القمورى و جامع الصغير لمحمد بن الحسن، و مجمع البحرين^(٨) جمع بين
مختصر القمورى و مفقوده التمسى

فأنت ترى بسبب هذه الكتب وارتباطها ببعضها بعضاً اعتمادى بعد دية إلى الأصول

(١) مقدمة ايرغاية ج، ص ١٠، د ن

(٢) مدونة الباب ص ٧، محمود بن منصور المصنفه الواضحة بر سيات الواضحة ص ٢٤٨،
للحسينى، هذه الشرح فى الاسلام ص ٣٥

(٣) هدية الواضحة ص ٣٤٨

(٤) فاصه تاريخ ص ٣٤، عدد ذكره عدد من الكتب المشهورة، المذهب المختصر، المصنفه فيها، نظر
مر ٣٣ ٧٦

(٥) ترجمه فيه فى مدونة الباب ص ١١٩-١٢٠

(٦) نظر - حده فى المدونة الباب ص ١٠٩-١١٢

(٧) على القنارى المبرور، فتح باب الفقه شرح قلله الحاشية، تحقيق عبد الواحد، حده ص ٩

الحد، ولقد اكد ذلك من احكام الصبر ثالثا بعد من حسن و محض
 الشهود ان جميع الراعي في الجبل ثم قدس في كل سنة في كل
 اربعة ويكاد مختلف الف يري يكون الفاسم الحديث، ولقد
 وخاصة في اريد في نومه و انكر و الجمع في الفد و

وَمَدَّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ حَمْدًا شَدِيدًا لِمَا كُنْتَ تَعْمَلُ لَأَمَّا جَمْعُ فِيهِ مَعَارِفُ الْخَلْقِ
لِلرَّحْمَةِ الْغَوْرَى رَحْمَةً وَتُكْمَرُ وَتُؤْتَى فِيهِ السُّبُوحُ بِمَا يَحْتَاجُ مِنْ مَحَبَّةٍ
الْحَمْدُ وَسُودَ فِيهِ الْيَقِينُ وَجَبَّ عَلَى عِلْمِهِ كَيْسٌ مِنْ فَسْلِ الْكُتُبِ الْإِسْلَامِ
وَهَذَا مِنْ عِلْمِ الْأَدَبِ وَبِإِذْنِ مَوْلَانَا الْحَكِيمِ الْأَمِينِ وَبِإِذْنِ رَأْسِ الْوَسْطِيِّ
أَمْرًا تَزِينُهُ

[illegible]

١- ان ما في من مصحح صحيحاً أكثر من واحد . فاعلم ان من اوضح اقدم
لصحيح ، فليكن ما في غير ما يمتثل الصحيح إلا في موارد الضرر مع صحيح ما في غير
سواء فيكون معدود عموماً ، ولا سيما في الامه صحيح صحيح ، بتقديم على الصحيح
الذي هو .

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا رَّبِّهِمْ فَاسْمَعُوا

(١٦) مقدمة بحثي الأخير (١٩٨٠)

^{۲۶} تفسیر الطبرسی، ج ۲، ص ۵۱، و بطور مفصّل تفسیر طبرسی، ص ۵۳.

١٤١٠ هـ

2004

(٩) رجب الثانی ۱۲۹۰ھ

أحتاجة، فإن وجد، هذه تكون مصحح بتسحيحه

فإنصرب بالصحح لأني، ترجمته، يحفظه هو الرأي المسند في هذه، حتى لو كان معلوماً في المتن، ويعني هذا ما بين في المذهب

٤- لا بد أن نرد هنا أن، ذكرته من الكتب المسمدة في هرري أعني أيضاً، إلا فهناك من علمه الحديث من يرى أن تكون للمعتمدة هي تلك التي اعقب بها أيدي كمال القضاة، فشون للمعتمدة، هي أمثال معتمد النجاشي، ومعتمد الكرخي و معتمد الحاكم الشهيد، معتمد القدر،

وأما المختصرات التي جميعها المتأخرون ذكر ترجمته و التكرار والتأليف وصحوة، فإن أصحابها وإن كانوا على صواب، مصلاة كتاليف عدد لا يحصى، لكنهم ليسوا بمجموعة أصحاب تلك المذهب من الفقهاء مع وجود مختصرات لأخرون عن (مسألة واحدة، وعلم سلامة كلامهم، فلا يبعد صحتها، مثل الاعتماد على المختصرات المشهورة، وما يعمل كما هي من القائل القدر ويرى به لشهدا، وما صحح به في المذهب عنده، على السهولة، أو ظهور أنه قد، أو ساءه عن موافقة الأصول، ودلالة الأدلة على، لا أنه أورده واحداً من أصحاب هذه الكتب

ولعل المصنف من بين الراس حاضر لا حقيقي، فمختصرات الشيخ الكبير المتعالي، والكرخي، والشهيد، والمذوقين مبره، ومعتمدة على كتب هامة الرواية، والرجح من إرمه، ومنقول من آخرين يبنيه في مجملها على كتب طاهر، إرمه جميعاً أو مختصراً، أو ترجمته على ما سن يبينه، صاه هو أحد أعلام الأراء السابح الكبير ورجحانهم، فاسح واحد ومن اختلط الأمر

٥- كتب الشروح

والقصد بها شروح منور المعتمدة بوجه خاص،، شروح لأخري بوجه عام، وهي شئ بعد آخر، قد هي لأعمدة، وقد أسم الفهرات أكثره الشرح، وأخذت من كتبها العلماء المتأخرون على شروح وغيرها من كتب المتقدمين، وفيه كل هذه الشروح، المؤلفات بالكتاب المعتمد، من كتاب هاجر الرمد من لندن لا يقبل ترجمته، وسين إن شاء الله

١١ مقصود أربعة من

١٢ إرمه أنشأ الله من ٢٥٢٢٥

انحصار، وكتابات حديثة علم كتاب ليوثجار محمد بن علاء الدين الحفصكي،
والشيء شروح هذه كتاب شور لأبصار لعماد الدين عبد الله السرمسي، وأبو عجم من أن
الفرط لبحار قد عار من الأندلس، وسور في الأمصار، وفي في لأشياء، إلا أنه قد بلغ في
الإيجاز إلى حد الألما، "، وقد أصبح من الكتب التي لا تعد.

يقول ابن عدي في مقدمته حادثة موضحاً مبعثه في هذه الحادثة وما التزمه فيها
يقع في أسرح من أسائل والمصوب من أراجمة أصله المظفر عنه وسر خوف من أسفاح بعض
المضود والشرائط وذلك لجهل في بين ما هو الأقوى، وما عليه المصرون، وبما الرأى من
مخروج بما أطلق في التتويج في شروحه مستملاً في ذلك إلى ما حرره الإنشاء الأخلاء من
الخيرين العظم

ولا شك أن مسيح النصف يسهرته بين العلماء قد جعله هذا الكتاب من أشهر تكميل
لصنفه لئلا له بعد، ولأنه في عصره قد وعظ أن أمه بعبادة الله الأجل على أن
بسم الله، فأكدت به محمدا علي الذي ابن عظيم هو كونه تكمة رد الحصار على القدر
مختار

٢- عمدة اربعية في شرح اربعية وهو حاشية لمحمد عبد حبي لا هوس القلقوني
على كتابه شرح اربعية لمحمد بن عبد الله وهو أحد الكتب

١) محظون علي بن محمد اسعد د. القدير اخصي الاصل لديهم لم يرد في فهرسهم
التكملة، وهذا صاحب الفهرست المائل الي التعمد، ورد في سنة ١٨٠٨ (اسير يلبي) وقاصه آثار
ج٥ ص ٦٣-٦٤ ر. ظر في الفهرست ١٨ ص ١٥-١٦

٢٧) محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب، ثم ناشى القمري حفي، القديس واس القديس في محامه - وكان
 فيم - أملا لا كبير - جس السب دي المصحة خير الاصلاح - في سب ١٠١٠ هـ - في السبى خلاصة
 الاثر ج٢ ص ١٨ - ٢٠ - مشرف

(۴) رد المحتار ج ۱ ص ۱۰۱

١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م

(٥) رد المحتار ج ١ ص ٢٠

[illegible]

١٤٥٠: المغاربة من جهة ، واليهودية

٤ كشف الفتوى

[illegible]

فتمت هذه الكتب النثرية في ايام معدودة فيكون الاستعداد غلبا على عدم الاستعداد
للتجريب في اورد فيها ما اراه من كتب تنبيه كذا بشاوي وغيره وكتبه في
الاسبوعين بشيئا في فصل يكتب فيه خلاصة الفوائد في كتابي في طبخ عذب في
الحسن في الادب و في دمع في الخرافة و في الحس لا اراه احصى مردود من
الكتاب في كتابي في الحس و في دمع في الخرافة و في الحس لا اراه احصى مردود من

علیٰ نے یہ مصدقہ خوب دھاک سے گستاخ کیا، یہی وہ حیرت انگیز قصہ ہے۔
وعدہ انہوں نے سدا، لفظ اولاد رکھ کر اور اولاد سے کیا تھا، گندہ انہوں نے لایستہ سے رکھا،
وہی قصہ تھا

۱. انگریزی نوٹوں کے ساتھ ترتیب وار اجرت، دوشی سے ۵۰۰

۱- "آه ماوی از - اح - سراج - علی بی خدا - لا اله الا الله - جوی -"

342

٤٦ كتاب من كتاب سماه حديث الحسن بن محبوب، يوم فيه ٩٧٠

[illegible]

٢٠ - لقد بقيت بعد من معه كجوه قلبي وراحه من عسل العروسة الحبيبي، توهم به

(١) القسم الخامس، الجزء الثالث، فصول ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥

(٢٠) ابراهيم احمد، ص ٥٤

"Yess"

١- البقرة: البقرة حابة لعنهم رب العالمين، غنمى، ونوفى سنة ١٠٠٠ هـ، جمع مائة من البقر
التي كانت تربيها في مكة، وكانوا يبيعونها في المدينة المنورة، وكانوا يسمونها بالبقرات.

۱۰- الفاضل الیازغجه بر محمده البرزوی - دہ فی سہ ۹۶۷ ھ - جو کتاب جامع
مختص فیہ ریاض مسائل العناری و جماعت من الکشف للحنبلہ - و جمیع ما سجدہ اللہ فی
رکعہ الی علیہ السلام - و سبک الشکریہ علیہ ۱۸

^v ٩- القوي انساني وهو جسم مسجور مطلوبه عام، ١٩٨٤م، ص ٢٧٩.

في هذه الايام الطويلة جدا ، نرى ونفهم في كل يوم اننا نعيش في عالم متوحش
 فليس الضحك والفرح وليس بهجة الايام

١٠- الخزانة، الهدية، وهي معروفة أيضاً باسم خانبة، بنى سلطان محمد
أورث رجب خان، كبير، بوفى سنة ١١١١ هـ و١١١٨ هـ أحمد بنوك الهدى، وأطلق اسم
سككها، وأسمها بعد ذلك بنى السجى بضم السين آخره، وكان يذهب بها
بوقاكتها، وأطلق عليها الروايات بنى عجب، وأسمى بها محمود، وبجسمها
لوانه، وأطلقها العامة بالبنو، كقولهم بنو الاحمير، بنى عجب، ولا جدت بنى عجب

[١] يترجمهم إلى عشرين سنة من عبد الله بن قيس بن أبي شريك، وقد قال في القصة: «لحم الجبن الطري موسى» ما رواه عنه ابن خزيمة.

[illegible]

¹³ *Al-Jumhūr al-Sharīf* (T).

۱۲) محمدرضا میرزا محمد علی خان قزوینی، «تذکره آقاخان قزوینی»، تهران: انتشارات فرهنگستان، ۱۳۸۰ خ.
 ۱۳) «تذکره آقاخان قزوینی»، تهران: انتشارات فرهنگستان، ۱۳۸۰ خ.

(2) قسم الشؤون العامة

(٦٩) كتيب القبول سنة ١٢٢٦ هـ ، رقم باب ١٥٤ من ١٥٤٠ : ١٥٤١

(٧) نظر بر صفحه ٢٠٠ مجله یادگار فردا، زمستان ١٣٨٢، ص ٢٠٠

١٤٩٠ هـ - كعبه ظهور مبعده هذا به المذبح في سنة ١٢٧٦ لا كما ظنك يظهر

1

و فر شوب الأجل
و أعتبوا

- ۱- لیاقت علیہ السلام
۲- اسرار علیہ السلام
۳- تفسیر حدیثیں
۴- لیاقت علیہ السلام

[illegible]

فلا بد من تبيين هذه النشأة من اجلها في كل ما يتعلق بها من اجلها،
ويعمل على ذلك في هذه النشأة في كل ما يتعلق بها من اجلها.

وهذا لأننا نرى في هذه الفتاوى ما هو بالأصح في 'المذهب الرابع' وهو ما ذهب
إليه المذهب الرابع وهو ما ذهب إليه المذهب الرابع

١٠٠٠

١٩ المصنف: ١٠٠٠ هـ ١١١١ هـ

[illegible]

(١) معناه: لا شيء في الوجود.

[illegible]

محققة كما هو المأذون في طلائع اسم الفتاوى

١١ الفتاوى الخمدية كتبها بن عمر بن إبراهيم الصبيح، توفي سنة ١١٩٢ هـ، وقد حصرها عمدة السابقين بن عمر بن محمد بن شقيق الخمدية، في كتابه المختصر يصفى الأصناف شهره واحد، ومن أشهر هذه الفتاوى في عصره الفتاوى الخمدية لفتاوى الخمدية، وفتاوى الخمدية، التي جمعتها باسم السلطان العباسي ملك مصر، وفتاوى الخمدية، وفتاوى الخمدية، وفتاوى الخمدية

كتب لا تصح

١٢ وضع عمدة الخمدية مديرة عامة طلق على الكتب الخمدية، لا يجمعها، ويستخرج مما بين هذه المتوسط، والكتب التي تصول على عدم اعتمادها لفتاوى لا يصرح بها تحت أحد هذه القصور، وهي

١٣ من الإيجاز، لا حصر المجلد، وفيه فائدة لا يجمع الإسماء من الكتب المعتبرة كالتبويب، وشرح الكفر بضميم، والفرق للحصار شرح بوير لأبصار، ويسمى المذوق لأبصار، وفتاوى الخمدية، من الإيجاز في التجميع، لا يجمعها، إلا من الإطلاع على رأيها، بل هي ما وضعه كيرة من الإيجاز الخمدية

وتحتكم الفتنة من أن يرى هذه الكتب لا طعن فيها، من هم من أئمة العلماء القلوبي

(١٤) من الفتاوى، وله الكثير من المؤلفات، انظر برعمته في هدية الخديوي، ص ٢١١

(١٥) الألوامع السرية، ص ١٩٤، الفهرست، ص ١٦٠، للمصنف، وظهر في "الك" في هدية الخديوي، انسخه في الإسلام، ص ٣٩١، للمصنف، إلا أنه ليس له حظ منه. كره في الكتب المشهورة بعض المؤلفات التي من علماء حنفية عن عدم اعتمادها لفتاوى كتب سبب في بطلانها، وانظر أيضاً مفتاح المصنف، ص ٢٦٦-٢٨٧، فطاسكي، ص ١٥٨، حيث ذكر عدد من الكتب المعتبرة، مشهورة

(١٦) التبريد، الفصول منه، مبرر للمصنف شرح كثر لهجات، حصر من إسماعيل بن شبيب، خفي دعوتهم، ص ١٢١، من الفتاوى، ص ١٠٥، وهو من مؤلفات الخمدية، بن عمر بن محمد بن شبيب، (القطر المحيي) وفتاوى الخمدية، ص ٢٠٧-٢٠٨

(١٧) الخمدية، محمود بن أحمد بن عمر بن محمد بن شبيب، توفي سنة ١١٨٤، كتابه الذي شرح فيه كثر من الفتاوى، انظر في جملة المؤلفات في الفتاوى الخمدية، ص ٢٠٧-٢٠٨

(١٨) الأبيد والفتاوى لزين العابدين بن إبراهيم بن محمد بن شبيب

(١٩) رد المحتار، ص ٧٠، من الفتاوى، وروى الفتاوى، ص ١٦٣، ومعهما، انظر فيه، ص ١٠-١١

نكر من علي بن إدريس^(١)، توفي سنة ٨١٠ هـ وخلفه المؤلف، ويؤيد من جملة الكتب المكتوبة
لخصيخته عبد المعبر^(٢)

وهو مشتمل على أحكام في مسائل، وخاصة لخصيخته ابن يحيى بن محمد بن إدريس^(٣)،
والكتب معدود من جملة الكتب المتأثرة بالواقعة^(٤)

ومن آثاره في نسخة في الأصل في نطاق السوابق المتبعة

١- فتاوى ابن همام في مسائل الفقه الحنفي، تأليفه يدور في

٢- الفهارس المتعددة لمصنف ابن همام في مسائل الفقه الحنفي، تأليفه يدور في ٦٦٠ هـ، وهي
من الكتب النادرة، فلا يجوز العمل بما فيها إلا إذا علم موافقها للأصول^(٥)

٣- فتاوى ابن عبد الوهاب، مؤلفه دسم الحنفية الربيع في فقه الحنفية

٤- خلاصة الطري^(٦)

هذا ما هو عليه نسخة من الكتب، التي لا تقتض لفتاوى، السوابق التي ظهر

هنا أنه لا بد من التوجه بها وهي

أولاً أن عدم اعتماد هذه الكتب لا يعني طردها تماماً وبذلك، بل لا يجوز إلا إذا علم
هذه إلا أن علم المؤلف، وحده من^(٧)، والحكمة في هذه الكتب سير متعددة وأثرها، أن
يوجد ما فيها منها، ويترك ما فيها من، وأن لا يؤخذ بما فيها، لا بعدد من والمفكر، إنما،

(١) لم يذكر في تاريخ من محمد بن محمد بن عبد الوهاب، تأليفه يدور في ٨١٠ هـ، تأليفه
قدما من ٢٣٥-٢٣٦

(٢) كتب لفتاوى من ١٣١، ومقدمة الفقه الحنفي من ١٢١.

(٣) يحيى بن عبد الله بن عبد الوهاب، مؤلفه يدور في ٨١٠ هـ، تأليفه يدور في ٨١٠ هـ،
من ٢٢٩

(٤) كتب لفتاوى من ٦٩، ومقدمة الفقه الحنفي من ٦٩

(٥) مقدمة الفقه الحنفي من ٦٩

(٦) كتب لفتاوى من ٦٩، ومقدمة الفقه الحنفي من ٦٩

(٧) ابن همام، مؤلفه يدور في ٦٩، ومقدمة الفقه الحنفي من ٦٩، تأليفه يدور في ٦٩،
كتب لفتاوى من ٦٩، ومقدمة الفقه الحنفي من ٦٩

(٨) ودفع لفتاوى من ٦٩، ومقدمة الفقه الحنفي من ٦٩

(٩) ودفع لفتاوى من ٦٩، ومقدمة الفقه الحنفي من ٦٩

والمطالع عدم ميله إلى الإيجاز والاختصار في الكتب المختارة^{١٢}

ثانياً: الكتاب لا يخلو من معتدلة من الأسانيد المذكورة، وهو بعد ذلك، ما يبرهه نقاد السبب، من عدم اعتداله، فيصبح معتدلاً منسلاً، ويعمل من الأسانيد من دلت صاقله الكثرة في نفسه، فضلاً عن أن شرحه من أن الفقه من حلقى كتب غير معتدلة، وأنه لا يجرى الإتاحة، ولا الفقه من^{١٣}، ويثبت أن الكتاب محفوظ وغير متداول.

يجوز أن يكون المؤلف من عصر الفقه، فلهذا، من مسنده من مسائل مشهورة من مسائل بعض علماء عصره، إلا أن موضوعه، وهو واقع من كتب كثيرة، وسه على ذلك، وهو أن يكون المؤلف هذا الكتاب، وهو من أن يكون المؤلف الإحصاء ليس إلا لكونه من كتب عصره، لثبوته غير انه لا بأس من نفسه، ولا أن يكون مؤلفه، وهو أن يكون المؤلف من كتب لا يخلو، ويثبت من الأسانيد، لكن من كتب بعض معتدلة من عصره، وهو موجود في بعض آخر، وكذا من كتب بعض من الأثر في نفسه، كثير من وجود في عصر آخر، والمعتدلة من المؤلف، لا بد من أن يكون المؤلف من عصره، من الكتب التي لا يخلو من عدم تداولها، من أسانيد، فإن وجدنا المؤلف من عصره، أو في إقليم ينضم إليه، وهو أن يكون المؤلف من عصره، فإن اعتدله من كتب عصره من زمان لا يعتد به، وهو من المؤلف^{١٤}

خاتمة البحث

يعد المؤلف من السجلات التي تكونت في عصره، إلى معرفة بعض من صحت الاعتدال في بعض النسخة من عصره من الأسانيد، لا بد من أن يكون المؤلف من عصره، وهو أن يكون المؤلف من عصره، من الكتب التي لا يخلو من عدم تداولها، من أسانيد، فإن وجدنا المؤلف من عصره، أو في إقليم ينضم إليه، وهو أن يكون المؤلف من عصره، فإن اعتدله من كتب عصره من زمان لا يعتد به، وهو من المؤلف^{١٥}

^{١٢} انظر في بعض من

^{١٣} نسخة من بعض من

^{١٤} نسخة من

المسائل وأكثرها مطرد على الروايات مختلفه فلتعارضه أنه لا تلحقه " وبمن هه المصور صاحب العلم الهند من الحنفية، بل يساركتهم بعض من كبار علماء الدولة العثمانية التي وكل إليهم تأليف مجلة الأحكام العدلية حسب ما لزمه وعلى الخصوص من علماء السادة الحنفية " لأنه علم به مجتهدون كثيرون معارفهم في الطبيعة، ووقع فيه اختلافات كثيرة، ومع ذلك لم يحصل فيه تنقيح كما حصل في لغة الشافعية، بل لم يرب مسأله آتت متشعبة، فتسير المنقول الصحيح من تلك المسائل والأقوال المختلفة، وتطبيق المخرجات غالباً بحسب حد"

لا شك أن من قبل المصنفين يرحبان ضمناً بأسباب هه المصور الذي يشوبه لأدب الحنفية، وهي أسباب تكوّن، وما اكتمت عبر التاريخ الطويل أحد من هذا المذهب، ولو تعدنا من هذه الأسباب لربما أتت في حقيقتهما ميراث فلانها المذهب وكان لها رد فعل سافر على مهمته واتضح لزاده، ويمكن من بعض هذه لبراه والأسباب مما يأتي

١- اتساع الزمعة التي انتشر فيها مذهب الحنفية اتساعاً لا يقاوم به في من المذاهب الأخرى، فقد وحصر المذهب الحنفى إلى أقصى أركان المصوره و شائع الطيمية لهذا الانتشار التوسع وجود المذهب ثم بهيات وإهالهم تباين بيناً كلياً في الشار والحداديات الاجتماعية، والثروف وطبائع الناس، ومن ثم فقد كان لحكام هه الأقطار شباة عدة في قطره وإقليمه، اجتهاداتهم الخاصة وتوجيه لهم ولغيرهم جعلتهم التي تختلف من مراء الأسموف من علماء المذهب خاصة بالنسبة للأحكام المتب على العرف والمعاديات، والتي تتميز بغير الزمان، ولقد تعدد اختلاف النعمت والبعد، المكانى دور، الواضح في ما بين لاجتهادات فالكتاب في كل قطر كاتب يؤلفه شيعه قوميه كما كان يؤلف بالمرية إلا أن سادس هه الكتب مع الانتشار الأخرى والأقاليم شباة هذه كان يطبقها في كثير من الظروف والمائل واضح في عصرنا ههده معشاة الكتب تؤلف في مذهب حتى بقات شبة الفارة الهندية، وبته أولها عظماءها، ونشر أراءها، وتصبح معتمدة معبلة بهما الحنفية الآخرون في بلاد عرب في سائر هن فذلك، المكى صحيح أنه

٢- طبيعة لأصول التي من المذهب عليها، واستطسبها، والتي سرك لاجتهاد المجتهدى المجال الواسع في ترجيح وتكثير، تطبيقاً لادى وليس والاستحسان وغيرهما

٣- كثرة المؤلفات في هذا مذهب كثرة نصل إلى مستوى النخبة، ولقد كان لتجمع

وخاضه ذلك التي عالج فيها مسجلة والتي تضمنت كتب الشروح والتفاري لم تخط بالتحقيق الكامل لإزالة ما قد يكون بينها من تعارض.

وثانيهما أنه كتيبته لتظهر القواعد التي تنص على تعبير الأحكام ليس هي العرف بتفسير العرف واختلاف المرام. يخدم الضرورة إعادة النظر في بعض الأحكام المرحومة والتي تخرج بمحذاه القواعد، وهو أمر لم تخط كتب الفقه في عداها لم يستوجب وعرف الباحث حقا أمامها متوقفا في صواب الرأي كقول سباني في تعصب

تعد كانت هناك أكثر من محاولة على المستوى الرسمي والفرداني لإزالة هذا اللبس والموسس

أما على المستوى الرسمي فقد كانت المحاولة الأولى، والتي أمر بها السلطان أورطو رب يديكر حيث كتب بجنه من العلماء بتأليف كتاب يكون حاويا لعظم الروايات الصحيحة مستملا على حق الله بات الصحيحة من الكتب من السنين، ومصر النصيب من التفتين^(١)، فظهرت التناوب الهندية أو هاري عالم كير .

والحداثة الرسمية الثانية جاءت بعد الأولى بمرور من الزمن حيث شعرت الدولة العثمانية بالحاجة إلى ذلك بحيث غلب اسمها جمعية للبحوث مجلة جمعية مؤلفة من عدة علماء برئاسة أحمد حودت باشا بامر دولي عثمانية^(٢)

وكما جاء في تقريره الذي رفع إلى الصدر الأعظم علي باشا في عهده محرم سنة ١٢٨٦ هـ فإنه لم يزل الأمر معقدا سأل كتاب في التعاملات الفقهاء يكون مقسوطا سهل المأخذ، عاريا عن الاحتلامات، حاويا للأموال الخسرة، سهل المعالجة على كل واحد، ويكون حسب الإزالة العليا لجميع في دائرة ديوان الأحكام، وبإدرا إلى ترتيب مجلة مؤلفة من المسائل والأمور الكثيرة الالوع اللازمة في قسم التعاملات الفقهاء مجموعة من أقوال أسلاف الفقهاء الموقر بها، ومجمعت إلى كتب متصلة، ومسميت بالأحكام العثمانية، وقدم برصد للبحوث عام ١٢٩٣ هـ - ١٢٨٩ م^(٣)

وقد سبب مجلة الأحكام عدائية مراغا كبر كافي عالم القضاء والعاملات الشرعية، فيبعد أن كانت مسائل مبسطة في كتب الفقه العثمانية، وكتاب العناوين والأقوال المتبعة

(١) الهندوي هندية حاضرا ص ٢

(٢) دائرة التفتيش في الإسلام ص ٢٤

(٣) نفس المصدر ص ١١

ومختلفة في المصريح من عدد مصنفات الأحكام الشرعية وصحة ثلث لا يحتاج رجال القانون إلى بحث كبير لفهمها وبصفتها^(١)

إلا أن التحفة على سبيلها لا يمكن اعتبارها مرحلة فقهية كاملاً، فمع سحرها الجملة للبيانات، الوضوح، كما لم تعرض للأحوال الشخصية المتكاثرة، إيج

ومر سابعه أغرى لا يمكن القول بكل ما جاء في المجلة هو الرأي الرابع عند الحقيقة، فهي وإن كانت مأخوذة بوجه عام من كتب فقه الرواة لا أنها قد تعدت الأقوال عند الإمام الأعظم واصحابه أصحاب المجلة القول الذي رأته مؤلفا لحادات العصر والمصلحة العامة، ثم بدأ تركب في بعض مسائل القليلة ظاهر الرواة، وأحسب بغيرها

واحتراماً تركب المجلة ثوب الفقه، الحقيقة في مسائلها صعبة^(٢)، ولا أتت في أن المجلة محاولة ناجحة لتقديم الفقه الإسلامي في ثوب جديد وصياغته لتربية حديثة حيث يسهل فهمه على المحدثين من أصحاب وثواب لغويين، ولهذا بغير من قدم تبويب المجلة الأسلوب التقليدي في سرد الأحكام، ومعها، بل سقطت في حوزة يدوية متعطل بعضها عن الآخر يجمعها كتاب « فصل

وقد اكتسب المجلة قرب من الأمر المهني في تطبيقها في محاكم الأقطار الإسلامية الخاصة للعلاقات العثمانية، فأصبحت بذلك المرجع الوحيد لرفع بعضه في أحكامهم، وأخصى القاموس ما لم يأت به سرد المجلة وهو وثائق أجنبية، لم يوافقها

أما على الصعيد العربي فأشهر المؤلفات كتاب بر عابد بن عبد الحفيظ على الدر المختار، والذي أخذ على عامته أنه يبيّن الرأي المرجح المختار، مقتضى، لعل ما يريد من أهمية هذا الكتاب أنه قد قام بتكميلته بحس المؤلف في كتابه بكملة رد المحتار، وتحمل المؤلف محمد علاء الدين بن عابد بن أحد أعضاء اللجنة التي قامت بتأليف المجلة، وقد ظل في خصوصياتها بغير من ثلاث سنين، مع سحر^(٣)

خاتماً من هذا الجانب يلقى الضوء على اصطلاح فقهية هذا الصيغة، ويساعد الباحث في التوصل إلى الرأي المرجح في هذه اللعبة القديمة، وأنه أسأل التريث والقول

(١) نفس المصدر ص ٧٠

(٢) المصدر السابق ص ٦٤ يتعرف

(٣) المصدر نفسه ص ٩٣، إضافة إليها ٢

أحد المعلم هو اندلسي أبي عبد النبوي عن أبي جعفر الأسدي عن أبي بكر محمد بن
أفضل عن عبد الله بن عبد بن أبي جعفر الصغير عن أبي جعفر الكبير عن محمد بن أحمد
أيضا عن أبي نصر أحمد بن عبد الله الخليلي عن أبيه عن أبي بكر محمد بن الفضل - وكان
إماما فاضلا، ولي مصر، ووفد عليه سنة ١٠٠٠ هـ، بن أحمد بن أبيه - أبو عبد الله
الذي كان من محمد، وكان ولادته في سنة أربع عشرة وأربعمائة، ووفاته في
سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة، وهو جد صاحب الحفظ من جانب الأم^١

٦- أنه ظهر من ذلك عهد الإسلام ببرهان الدين صاحب الحفظ والتأخير
محمود بن تاج الدين نصير بن محمد أحمد بن برهان الدين الكبير عبد العزيز بن محمد بن
هذه، كان من عيان الفقهاء، له اليد الطولى في المروء والأصول، وميلوكه تامة في
المعقول والمقول، وله المولى والندى، أخذ عن أبيه صاحب الحفظ عن أبيه نصير بن محمد،
وعن عمه جساب الدين عمر النور الشهيد، وجماع عبد العزيز بن الصرخي بن الحلواني،
ولقد أجمعنا في حجر الدين طاعنا

فيظهر من هذا، أن بيت صاحب الحفظ المرحوم بيت عظيم، احتضنت لهم رئاسة
شعاع وتقدم في الأدب وأكثر علم، بحار وأطرافها في ذلك الزمان أصدوا العلم في هذه
الأصرة الطيبة

ذكره في كتب الرجال والطقات

في كتاب أعلام الأخيار بعلامته الكبرى^٢

فتشيع الإمام الصدر الكبير برهان الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد
بن سعيد تاج الدين أحمد بن برهان الدين الكبير عبد العزيز بن محمد بن محمد بن أحمد
بن هاشم، ووالده نذر (إسلام) ظهر بن محمود، كان من كبار الأئمة وأعيان فقهاء الأمة، وإماما
ووفيا مشيخا، من سبب حاله، فضلا كاملا، كذا في السيرة في اختلاف الفقهاء، وله
الباغ للمد في حسن الكلام ومعرفة الأدب، حسن النظر، جميع الطريقة، مصيب الفكرة،
وم شلوم كثير عن كونه، وأمه وحده أنه كان من صدر العلماء والأئمة، إلح
وذكره العلامة عبد الحفيظ بن عيسى في تعليقه. الشافعي الكبير عن الجامع الصغير للإمام

(١) مودع ٢٠٠ هـ

(٢) ملئت هذه الخدمة من مدينا، في كتب ما في شرح الفقه خلاص عبد الحفيظ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وَأَمَّا بَعْدُ فَيَعْلَمُ مَا يُفْعَلُ بِهِ

١٤٤ هـ - ٢٦٩ - ٧١٩

[illegible]

”فی سببہ الادب ہم ہی سہ کتابیں

عبد المطلب بن وهب (ت ١٨٠هـ) صاحب كتاب "الفتاوى" وهو من مشايخ الإمام أحمد بن حنبل.

١. في ذلك المقام هناك من هو المسؤول

1. 4. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843.

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

تولد بمصر ۱۵۵۶ موالی سنة ۱۵۶۶ م و حج إلى مكة سنة ۱۶۰۳ هـ و توفي سنة ۱۶۰۶ م
 و توفي سنة ۱۶۱۶ هـ و توفي سنة ۱۶۱۹ م^{۱۱}

مكانته العلمية

قد ذكرنا في السابق أن ابن سبويه وثقاني هأ نصيب لحيد - هأني أسرة هائلة علمية التي ما أحد بهد من خير ونحنه على تعلم مع سعة العيش ورثته الذي ساعده على التفرغ لطلب العلم حتى صار عالماً كاملاً بما حققها حافظ قوانين الطب من تسج وتفروع والأصول، علم نصوص واشمول، محقق مسر الأصول، عظيم القدر جليل الحال، غدي بالعلم والأدب، ولدت له من أب ذاب - مصنفاته عامه، المصنف خاصة، صدي شاهد على فضله وكسالي، وبنا جميعه الكفوى هي أعلاه الأحياء من أكاره لتأخر من من اسمه إليه .

اعلم ان لأهل حجاب الطهارة ختمهم وعبقات

الأولى عليه الخدم من أصحابنا كتلافه أبي جعفر ، نحو أبي يوسف وعنده
و: تدويرهم ، وهم كانوا يحسدون في الطعن ، ويستخرجون الأحكام من الأدلة الأربعة
على مقتضى الفوائد التي أوردها أسلافهم ، فلم يزل خالفوه في بعض الفروع لكتبهم ففدوه
في الأصول ، بخلاف مالك والشافعي وأحمد وغيرهم تروى بحالونه في شروح غير مطبوعين
له وهذه النسخة هي نسخة البابا من الأختار

الثاني عبد الكبير شاذلي تلي مكر الخصال، والحدوي، وبني الحسن الفكري
والخلوتي والرحسي ومحمد الإسلام بوردوي، وعاصمجان، ومصاحب المصيرة والمحيطة
أثرهاني الصمد بوردان بدي محمود، والسبح طاهر أحمد صاحب نسيان و خلاصه
الغناوي وأمنهم بهم يمدرون على الاحتمال في الفاضل الى لا رواية فيما عا صاحب
الحدسي، ولا يقدرون على مخالفة، لا في المروءة ولا في الأسر

والثالثة حيفة اشحات البحر مع من القديس كرازي واصراره بانهم لا
يقرون على الا حبة اصلا ، كنهم لا يحاطهم الا صون بمردون على نصب قول مجمل دي
وجهي و حكمه سيم محبوس لا سيم ، يقول عن ابي حيفة او اصحابه ، وما وقع في

(۱) خارج از ادب العربی: مرد کلاه ۲۲۶ = ۲

$\ln(\tau)$ - the logarithm of the time τ

[illegible]

والله اعلم
بما
في
الغيب

والسلامة التي تكون في رحمة الله تعالى جعل صاحب المخطوط في طلبه لشبه بالتحقيق في
صحة الإجماع الظاهر في ذلك الأمر، على ما في السرخسي الإجماع المصنوع، وعنده من تكاليف
الافتاء في أهل مرتبة من الإمامة التي والفتوى في صاحب النهاية وغيرهم
وآخر الأسماء المذكورة في الساعات السبعة على النحو الذي سببه أن من صاحب يثبت قسمه
الفتاء على سبعه وأسماء، وقد صاحب المخطوط أربعة من هذه الأسماء أو طاعة الشرحين
في ثنائيل

ويعرف مدني عنده من رعيته وكان يصر به انما كذا في قولي
ثالث الحميد لكي - بن حبيد الاندي - صاحب عايه " بـ سرح يهدله في احمر كتبه
المنه لو دن الاملاف في مدياني لافضوي له ثمار مو جوده حسباته وقلوب

(١٠) إيتوليفان لسه عابر المراته ابيه هـ ٣ ٧

[illegible]

[illegible]

آپ کا دوست

بر صاحب محترم دار الفکر و نشریات اسلامیہ، لاہور، پاکستان
جمہوریت، مطبعہ م. شری، لاہور
تقدیم

[illegible]

٣- ذخيرة السموي المشهور في ذخيرة البرهان

يقول عنه من سببه في كتب الطوائف: «سيرة الكبرى للإمام بهر علي الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عبد من مائة لحاري» توفي ١٦٨٥ هـ
اختصرها من نسخة مشهورة النسخة التي هي خلاصتها من كتاب عبد المجيد: «أوله

(١١) غفر الله له ولديه

٢١٣ = ٢١٣ ك.م. (٢١٣)

(۳۶) کتاب التلویح، ج ۱، ص ۱۶۵

الفصل الثالث في الكلام على المحيط البرهاني

أعلى هذا الكتاب من اعظم وأصح الكتب في منطقته حتى وحرى هذا الكتاب بأن يسمى موسوعة منهجية لأجل أن في هذا الكتاب - كما سمى - مسائل الكتب الستة لظاهر الرواية، أي كتب الإمام محمد بن الحسن، وحده لله تعالى وهي جامع الكبير والجامع الصغير، والسير الكبر والسير الصغير، والميسر والبرهان، كما أن في هذا الكتاب فوائد والفتاوى والأقضية وتفسير أم البنات السريعة والفقه الذي يصيب المؤلف من كتب الفقهيين، ويظهر في هذا الكتاب من سعة علم مولفه ودقه نظر وفور اطلاعه وحسن ترتيبه وجودة نظمه، لا سيما القالب في الكلام

التعريف بالمحيط وسبب تأليفه

المحيط في عرف الفقهاء هو ما أحيط به بما بعده مسائل الفقه مع مسائلها ومعارفها، من مسائل السبب وراح معن وسبب وفريادته، وأحوالها مسائل النوازل والفتاوى والأقضية، والنوازل والمواظبات والفتاوى

والخطأ، وهما لا شك أنه جامع جميع هذه الفروع، يعني درجة الكلام جامع هو أنه جمع الأحكام الشرعية عن طريق في طبعة وأهم ما صنف فيه إلى ومن المؤلف من كتب طاهر التوبة السبب وكتب النوازل والنوازل والأقضية والفتاوى، والفتاوى للحاكم بهد، وسبب تسمية الأئمة السبب بهد، وعنه ما من الكتب، وربما يوسم بجمع ومصح فريادته، ومع هذا بحث على الكتب وروى الكتب على الفصول، والفصول على الأقسام

من شأنه مظهر من كلام مصنف في أول هذا الكتاب العظيم حيث يقول لم يرب العلم مروجاً من أول وآخر، أصولاً من كبر إلى كبر حتى انتهى إلى جملته وأصله السبب السبب، كتابه سرحو ما يفي في الفقه بحمل، وقد وقع في رأسي أن أنبه بهم وكيف أصل جدير بجمع وجل الخواص الحكمية وسور الشريعة، ليكون عوناً على في حال حياته وحسنه في بعد وفاته، قال عليه الصلاة والسلام: «إذا مات ابن آدم انقطع

[illegible]

چون قسم من علم لیا ان بتبع بہ مدہ حیاتی، اور بعد انہر می - الہر می - یق یشیل
 اللہ فی خستہ جہدی، رجعت کابی مدہ غلامی میرانی - فلا نور - و لا ہر - و لا ہر - و لا ہر -
 رزہ، و عابد عیہ، اے ماہ مدہ یو لست، و یقہ آیت، و هو حسد - عبادہ - و نعم الحسبہ -

اسو الكتاب ووجه نسبتہ

مِنْهُوَ مِنْ أَيْدِيهِمْ فَتَحْتَ الْفَتْحِ سَلَامٌ لِحُطِّهِ مِنْ وَجْهِهِ مِنْ مَرْأَةٍ لِحَمَرِهِ
عَلَى خَلَّتْ لِحُطِّهِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ
كَأَنَّ أَجَادَةَ عَلَيْهِمْ أَيْدِيَهُمْ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ
وَلَكِنْ لِكَيْ يَكُونَ كَيْفَ يَكُونَ مِنْ حَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ
فِي أَيْدِيهِمْ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ
الْبَرِّ فِي لِحُطِّهِ فَتَحْتَ الْفَتْحِ سَلَامٌ لِحُطِّهِ مِنْ وَجْهِهِ مِنْ مَرْأَةٍ لِحَمَرِهِ
مَنْحَرِهِ مِنْ حَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ
يَعْنِي مِنْ أَيْدِيهِمْ فَتَحْتَ الْفَتْحِ سَلَامٌ لِحُطِّهِ مِنْ وَجْهِهِ مِنْ مَرْأَةٍ لِحَمَرِهِ
مَنْحَرِهِ مِنْ حَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ
يَعْنِي مِنْ أَيْدِيهِمْ فَتَحْتَ الْفَتْحِ سَلَامٌ لِحُطِّهِ مِنْ وَجْهِهِ مِنْ مَرْأَةٍ لِحَمَرِهِ
مَنْحَرِهِ مِنْ حَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ وَحَامِجَ الْكَبِيرِ

^١ هذا الحديث هو أمر من الله عز وجل أن لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل.

فتشاً الأوهام، نورداً في عبادات العلماء
في عهد أبي المحيط ونسبته إلى المؤلفين
وهذا بحث لابد من إضلال عليه، وهو أنه عدة كتب توحد باسم المحط في أنواع من
المعلوم مثل:

ذكر المؤلفات باسم المحيط:

- ١- المحط في اللغة لإسماعيل بن محمد المصنف الوزير المتوفى سنة ٢٨٤هـ
- ٢- المحط في اللغة لعماد المظفر بن علي المؤيد الهروي المتوفى سنة ٢٨٩هـ
- ٣- المحط في اللغة لأحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا القوي
سنة ٩٤٠هـ.

٤- المحط في اللغة لأسر سعيد بن أبي مسلم ابن أبي الخير المنهري، غيات
الطيب

- ٥- المحط لزيد بن أبي الفتح
- ٦- المحط شرح الوسيط في اللغة
- ٧- محط الخوس في اللغة
- ٨- محط القاضي في اللغة
- ٩- المحط في جميع العلوم المهدى والوسيط في فروع الشريعة لعماد الدين أبي حامد
محمد بن يوسف لأبي شافعي المتوفى سنة ٦٠٨هـ ذكره صاحب كتاب الظنون

حي ياد في اللغة حتى يوجد كتابان باسم المحيط
١١- الأول المحط للمرحوم هذا الكتاب الذي بين أيديكم

- ١٢- والثاني محط السر حسي مصنفه محمد بن محمد بن محمد رضى الدين
المرحوم كما ذكره الشيخ العلامة محمد نور شاه الكشميري رحمه الله تعالى في فروع الباري
شرح صحيح البخاري حيث يقول
واعلم أن المحط الثاني لأبي الفتح عتيق وقد ذكر مولانا عبد الحى أنه في أومع
مجلدًا، وقد وأبته في خمسة مجلدات، والثاني للشيخ حسي الدين السر حسي انتهى^(١)
ويقال له: المحط برصوى

ويشك إلى رضى الدين السرخسى ثلاثة محيطات الكبير في عشره مجلدات، الوسط في أربعة مجلدات، والصغير في مجلدين.

ولعله عتق أولاً في جزيرة سراد، ثم خصه في أربع، ثم خصه في مجلدين، وأخى صفه في عشره مجلدات وأه وطافه الإمام السبج عبد بن المكنزي حيث هو^(١).

وقد طالع من المحيط الرصوى الذى ذكرناه عشره مجلدات مجتاً مستملاً على كتاب الصلوة، ثم الصلاة ثم الركاة ثم الصوم ثم الحصى ثم الحج ثم الكسب ثم البيع ثم الشكاح ثم النكاح ثم الطلاق، وله الحمد لله من الحمد والحلال والكرام والأضمان والعتل في الأنفاق، إلخ، وقال بعد ما وصفت علم الحق جمعته في هذه الكتاب ثم مدق الفقه مع ما قبله على حسن ترتيب، ورواه بجميعها إني قد قال، بدأت من باب مسائل فيسوط ما فيها أصول صيب، وأردت مسائل النوازل وقبولها، فأنت من أصول مسائل مروءة، ثم دعيتها مسائل إجماع، فأنت من رتبة الفقه مجموعة، ثم حسب بعد من الرداء، أنت على خروج الجامع مريد، وسعيت فيها لما أتته محيط مسائل الكتب، إلخ.

وظاعت أنت من مجلد آخر مستملاً على كتب، وكناه والكمات والحقوق والفروع والصلابة والرخاء، محلل، حر مستملاً على كتب القصاص، الدييات والنفوذ والسرقة والعصب والإكرام والوصايا، ومحدثاً سر، وبه الكتاب من كتاب حبات الخوص، وكتب فني في النوص وكتاب الدور وكتاب الثغر لغيره - إنى غلاء السبج عبد حر اللكورد حقه لله تعالى -

والحمد لله سرف، بهذا برادة مسوعة للصورة نكر لى عد لأمد السج مولانا ورولى خان حقه الله تعالى من مكة جامعة أحسن العلوم وأصنه من مدينة كاشغره، وهذه النسخة كاملة وأصبح الخلد لأمر مواضع منها، ويحسون من ٩٧٤ صفة على السطح الكثير، وطالعت بعض مواضع ما وجدت لمساائل فيها عروجه غير مرة خلافاً لما صعب ودلت في كلام بعض السامع منهم ذكر وأن رضى الدين السرخسى هو ردت المسائل فذكر أولاً مسائل ظهر لزومه من النوازل والفتاوى والرافعات، بن رحلت هذه المسألة تماماً في المحيط الرخاوى كتاب عدد من بعض عند مطالعة هذا الكتاب.

صاحب المصطلح حماد، وذكر مدرسي، وكان في زمانه لكه، فكتب عليه بمهارة، وكسواته
 دفاعاً إلى بن الحسن بن محبوب بن ركني، يذكر فيهم أحده، عي نصحت كثير : وعن ذلك أنه
 قد في حماد الخبير فعول عن مدرسي. فعاد إلى مدرسي، و لا تكاسلي عليه
 الأبحاث عذروا في ذلك الرضا رسولاً، فكتب كتاباً في خطه بأيد منه الاحلاوية، فمضى
 في الرضا، ثم عاد بنو مدرسي، و توفي بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 بنو كعب بن الحرط، وأحد من مسانته دينار، و توفي بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 المذكورة

وهي التي بنو مدرسي كان له مبدأ في هذا، فكتب عليه بنو مدرسي، فمضى
 يقول في باب بنو مدرسي عن انفس من كتابه 'مخط'
 قال: حكى أسناد الأمام الأحمدي حاتم بن عيسى بن عبد الله بن بن مدرسي، فمضى
 بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى

ذكر الأوامر في مخط لبرهاني

بعد أن ذكر من بعد، فمضى بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 في كلام المدرسي صاحب جواهر مصنفه، وصاحب كتاب الفنون — مخط، فمضى
 من الأوامر المدرسي، وذكر في بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى

بعد أن ذكر من بعد، فمضى بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 الأمور وتأتيها بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى
 بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى بنو مدرسي بنو مدرسي، فمضى

نهادي الحاشي الهدهد الحمر رضى عنه بحسب روى الحديث عن عمر النظمي ريل
يلج وعي أبي سعد السمعاني وغيره - انتهى -

فلا يصح ما سجدى العزل عن القصور لنادى أن رضى الدين السرخسى يوم سنة
٥٤٤ هـ لاد صاحب الحديث البرهانى عصره ونسبة ٥٤٤ هـ

٢- الثانى أن صاحب محيط السرخسى نفسه محمد بن محمد بن محمد رضى عنهم
السرخسى، وهو غير ضمن الأئمة السرخسى لأن اسمه محمد بن محمد بن أبي مهمل أبو بكر
شمس الأئمة السرخسى وهو من أكابر فقهاء مصرية، يوفى سنة ٤٩٨ هـ، ولا يوجد بصيف
لشمس الأئمة السرخسى باسم محيط، فلا يصح ما يقفه كثير من الناس أن محيط السرخسى
بصيف شمس الأئمة، والمحب بن صاحب كشف الظنون أنه عبد المجيد السرخسى من
صانعه

٣- لمحيط البرهانى قال: "وما وصل إلى رضى طويل من بلاد الشام والعراق،
وخلل أسب عليه صحابته وصعوبة منه وسعده عكس عن العملاء الكبار ما يشرفوا بمحاضته،
مثل العلامة الفخرى صاحب الطومر الحفصية، والعلامة أبو عيسى الحنفى المصرى - وقال لى
غير خارج الحنفى به مغفور من دياره والموجود يرمى لى من يد هو محيط الرضوى" (١)

٤- وبسبب مجرى رضى الدين السرخسى إلى بلاد الشام، كما سبق فى ترجمته، سارح
كتابه هناك، كما يصرح صاحبها بقوله: "ولمكت منهم اثنين" لصبره لأوطى - ويقول
غيره ولى: "وهذه الثلاثة لأخيه موجودة بصر والدم" (٢)

٥- المحيد يذى ذكره العلانية أنه لربى - حسداً هو محيط السرخسى لا محيط
السرخسى، لأنى رُب محيط السرخسى (أشدى بقتل عنه إنه من عشرة مجلدات) كاملاً فى
٩٧٣ هـ وهو الآن من ربع محيط السرخسى، لأن نسخ محيط السرخسى الذى يلى أزيد أكثرها
مشتقة من رُبوعة لال وعصاة آلاف صفحة أو أكثر

٦- إذا ذكر فى كتب العامة محيط مطلقاً أو ذكره بحسب التكبير على لاد منه الجميع
الموهوبى، كما فعل الشيخ عبد الحى الكلى فى مضمحه عمدة الرعايه بحل شرح التوحيد عون

(١) تقر لادلية ٢٠١

(٢) راجع الطومر معبته الحنفى بحسب المكنون الحنفى ٢٥٧/٢

(٣) وشجع الفتوى لاديه من ١٨٩

و قال صاحب المصنف الذی فی ذلک الوقت حوفاً ، انکتابه بید الذی خطبه بالدره
طیاره ، جنس البریه ، و یخرج فی بعضی بعض ، و لا یمکن حرج سائله دینار ،
و اوصی الذی فی عنی الفقهاء - انتهى

و صارت ب حرره مولانا الخطیب الذی فی بعضی بعض ، و کون لک الف طباقه الخصبه ،
و صانع مجلسها سبغاً کثیره ، و محمداً فی مده میده ، ثم حوفاً مع کثه ، و کون فی صدد
تجلیدها حیث ب ، فی رجسته برهان الذی صاحب الفیض البریه محمود فی الصبر
لحمیه نوح فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ،
الذی فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ،
و فی بعضی بعض فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ،
ذکر فی بعضی بعض فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ، الذی فی بعضی بعض ،
و هذه الثلاثه الاخیره موجوده فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ،
و کون و صانه بعضی بعض فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ،
انتهی و یرید

ذکر فی بعضی بعض فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ،
انتهی و یرید

ذکر فی بعضی بعض فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ،
انتهی و یرید

ذکر فی بعضی بعض فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ،
انتهی و یرید

ذکر فی بعضی بعض فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ،
انتهی و یرید

ذکر فی بعضی بعض فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ، و فی بعضی بعض ،
انتهی و یرید

صنفت فيه المصنف، ولم يعد به علق، والنصوص أن المحيطة الذي جعله كبيراً يسمى تصنيف
 رضي الدين السرخسي، أن تصنيفه المحيطة الذي جعله وسطاً، والذي جعله صغيراً، ولما
 الكبر هو للإمام برهان الدين ابن عاصم الشهيد. وأصاحب بقرقون بن المحيطة،
 يقولون للكثير المحيطة البرهاني، ويعبره للمحيط السرخسي

قال الجامع كما قال الفيروز آبادي قال صاحب معية العلوم من الكتب الفقهية للمحيط
 للشيخ رضي الدين برهان الإسلام محمد بن محمد بن محمد السرخسي، صنفت المحيطة
 أربعة مصنفات كبير في أربعين مجلداً، ومتوسط في اثني عشر مجلداً، وصغير في مجلدات
 أربعة، وصغير في مجلدتين، وقد تم حسب ودرس بعد محمود الفروزي - انتهى -

وفي كشف الظنون محيط السرخسي عشرة مجلدات، ويقال له الرضوي، صنعه
 أولاً، ثم خلفه قال من جمعت عامة مسائل الفقه مع مناهج ومعانيب، أنه في باب مسائل
 البسوط، لا فيها أصول منه، وأردفها بمسائل النوافر عما فيها أصول المسائل المشروعة، ثم
 بمسائل المباح، وسماه محيطاً شمره على مسائل الكتب رموزها، أوله الحمد لله
 للهدى والجلال - انتهى

وفي أيضاً للمحيط الرضوي أربعة مجلدات لرضي الدين بن الغلاء الصدر الحنفى محمد
 بن محمد بن محمد السرخسي الحنفى، ومحيطاته ثلاثة الأولى عشرة مجلدات، والثاني
 أربعة، والثالث مجلدان، وهذه الثلاثة موجودة بمصر والروم والشام

وقال ابن الخطيب في حربه على الدور على قوله في أوائل الكتاب واختاره في
 للمحيط، ما نصه: أراد به محيط الإمام رضي الدين السرخسي، وهو ثلاث نسخ كبرى وهي
 المشهورة بالمحيط حيث أطلق غالباً، ووسطى وصغرى - انتهى -

وهي حواشي الأشب، والظائر لسيد أحمد الحموي عند صاحب الأشب الكتب التي
 طالعها، وذكر من للمحيط الرضوي، قبل لم يقف المصنف على محيط البرهاني ولا على
 الأخيرة البرهانية التي هي مختصر المحيط، وهذا المصنف واحد، وهو برهان الدين محمود
 بن تاج الدين أحمد، وهو ابن أبي الصدر الشهيد عمر بن برهان الدين عبد القوي بن عمر
 ابن حازم، وأبوه أدهب إمام كبير يعرف بالناج السعيد، إلا أنه لم يعرف له مؤلف مشهور،
 وكثيراً ما يخطب فيه الطلبة فيظنون أنه صاحب المحيط الكبير، أعني رضي الدين محمد بن
 محمد بن محمد السرخسي، وليس كذلك

أقول سيأتي في كلام المصنف النقل عن المحيط البرهاني، من صح ما ذكره هذا

الاعمال : كقولك : عملت له ، عملته له ، عملته عليه .

[illegible][illegible]

أخبرها أنها تعلم من أفاضل أصحاب الجواهر المصنف صاحب نديه محمد بن أبي القاسم
أن الخليفة الكبير الذي هو جد من أجداد محمداً بن الحسين بن علي بن أبي طالب
الرهاني صاحب ذخيره معبر عن أبي القاسم النخعي
وثبتها أنه يعلم من ذواتهم أن الرعي القبيح أعمى عناد ومن العلم أن صاحب
الذخيرة له صاحب سحر بن محمد الرهاني ، حكى هو صاحب دعاء ، ولحقه اختار
عبد الله بن علي بن محمد ، وأما هو صاحب الرهاني

والله انه يعلم من تلهه في سر حاد ان مفهده في دهر الشام حر الحبط
الرواني والام خيرور رذي صاحب القاموس يحكم ما للفقود هم المحدث الكبير
المصون

وإجماعه أنه ذكر المذهب لكني لم تأت به من عند المصنف إنما هي من عند المقلد
تصاحب الحقيقة المصنوع مع ما ذكره هو من عند صاحب المصنف المسمى بالشيخ
الشاهد ومن بعد ذلك صاحب المصنف المسمى بالشيخ المسمى بالشيخ
في رسالة المصنف المسمى بالشيخ المسمى بالشيخ المسمى بالشيخ
منه هو من عند المصنف لا من عند غيره

و جاسمہ ، یہاں کلام جماعہ کے اسمجد لکھ کر اس میں صحیفہات الصوفیہ کے جو اربعہ
مختلفہ وعدہ کلام اس حدیثی اسماء تحفہ لکھائی ، یہ شخصہ لکھ کر اس میں صحیفہات
الصوفیہ کے جو عشرہ مجیدہ ، یہاں کلام ان وعدہ کلام اس نامی اس اسماء کے جو اربعہ
یہ اسماء لکھ کر اس میں صحیفہات الصوفیہ لکھا ، یہ سب کلام اس نامی اس اسماء کے جو اربعہ

[illegible]

وما عهد إلا كبراً، جنة راسم وتوسع النكت، العهد طبع، بقراً، راسم طبعه في
كف طعرب، ذخيرة الهمد، في العلم راسم الذي محمود، جندس عبد الحميد ابن عبد
بن عمار، الجحازي، استوفى سنة ١١١٦ هـ، أحمد صبراً راسم، كتابه مشهور، به المحيط طبعه راسم
كلما عهد بعد آلاي سدا العهد،

ويقول العلامة عبد الحى الكوكبى في الميزان الذهبية
 بحسبى لله وعلى ولايته فى ذلك كتاباً هدياً مشتملاً على مسائل معقدة من حساب
 المسائل العربية المعبر عنها فى آية ليس جاعلاً لك حبيب ولا حسد من فيه مسائل معقدة وفارح
 من حقه

ولكن لا بد من أن لاحظ القارئ كتاب من أسرار الكتب وكثير من العلماء هم
يظنوا غيبه، ولما مرّ سابقاً أن لا بد من تبيين غيبه عن كثرة من العلماء في بعض الدلائل المحيطين بالحيط
القُرْآنِي ومحمد (ص) من بعض العلماء للحدود التي هي من الكتب التي تخصه
ومهم العلامة في تبيينه، ولكن وجه هذه الحقائق إلا من به من عدم وجوده في رصده وسدّه كما
يظهر من كلامه أن من غيبه سبحانه عن الناس لا يكون في الغيب

قال ابن جهم نضري صاحب الأسماء في رسالته إلى العهد في صورة وجهه، مختلف
لأخوه عا، أتى على بعض المحققين المسلمين بمسألة مدكو، في المحرم له هـ، وأنه ضاع
من القيد المزمع، وقد ذهب أمير حج في مسرته إليه مفسرًا أنه مفقود في ديوانه.

[illegible]

(۲) $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$ $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$

(3) $\text{C}_2\text{H}_5\text{Br}$ and $\text{C}_2\text{H}_5\text{I}$ are also used as solvents.

وهل يتغير أنه ظن به دون أهل عصره لم يحمل الثقل به، ولا الإنشاء عنه، صرح به في وضع التقدير من كتاب القضاء أنه لا يحمل الثقل من الكتب الغريبة، وقد رأيت هذه العبارة بعينها وحروفيها في المحيط الرصدي، فأعدها، ونسبها إلى البرهاني ظناً أنه لا يطلع على كتابه أحد - انتهى -.

وكذلك العلامة المكتوب أيضاً قبل مشاهدته للمحيط البرهاني عنه أولاً في التلخيص الكبير من الكتب الغير المشتملة، ولكن لما وجدته وطالعه، رجعت من قوله هذا، قال في التلخيص الكبير^(١).

ومن هذا القسم للمحيط البرهاني، فإن مؤلفه وإن كان ذهب جليلاً معهوداً في طريقة المجتهدين في المسائل بكمهم نصوص على أنه لا يجوز الإنشاء به، لكونه مخصصاً للطرب واليايس. اهـ

ثم رجعت العلامة المكتوب من كلامه هذا وكذا في المحاضرة.

فدققني في بعد كتابة هذه الرسالة بمطالعة المحيط البرهاني فربما ليس جامعاً للطرب واليايس، بل فيه مسائل متقدمة وتداول مرجعه، ثم تأملت في عبارة وضع التقدير وعبارة أين نجيم فقلت أن النسخ من الإنشاء ليس لكونه جامعاً للثقت والنسب، بل لكونه مفقوداً لعدم الوجود في ذلك العصر، وهذا أمر يحفظ بحسب اختلاف الرماد فليحيط هذا، اهـ.

وقال العلامة المكتوب في المراتب البنية للفقي ألفه بعد التلخيص الكبير^(٢).

وليعلم أنه ذكر ابن أمير حاج الحلبي في حلية المحقق شرح منية المصلي في شرح الفياحة، وفي بحث الأغسال أنه لم يفت على المحيط البرهاني، ونقل صاحب البحر الرائق عنه أنه مفقود في دياره، ثم حكم بأنه لا يجوز الإنشاء به، واستدل ما ذكر، ليس لجهلهم أنه لا يحمل الثقل من الكتب الغريبة، كما مر منا ظنه في ترجمة دهرى الفهم محمد بن محمد المرعشي، وظن بعضهم أن حكمه بعدم جواز الإنشاء منه لكونه جامعاً للطرب واليايس، وبناء عليه ذكرته في رسائل السائق الكبير في عداد الكتب الغير المعبرة.

ثم لما منحني الله مطالعته رأيت كتاباً قريباً مشتملاً على مسائل معتمدة متجماً في المسائل العربية للشيخة إلا في مواضع قليلة، وظله واقع في كتب كثيرة، فوضح لي أن حكمه بعدم

(١) التلخيص الكبير ص ٢٨.

(٢) راجع الفوائد البنية ص ٢٠٦.

حرف الإضافة من لا يكون من الكتب العربية المفقودة الغير المدونة، لا الأمر في مصدر ولا
 الأمر في مؤنثه. وهو أمر يختلف باختلاف الأعصار، ويتميز بشدة الألفاظ، فكأن من كتب
 يفسر عقوداً في الدين، وهو ما جرد في العلم آخر، وكأن من كتب يفسر غير الموجود في
 غير غير الموجود في غير غير، فالحمد الرباني له على ما هو في الألفاظ، فلهذا
 الكتب التي لا يمتنع منها، بعدة تدوينها، فترتيبها، فذلك وحده يدل على انتشاره في عصر أو في
 أعظم، به نفع حكمه هذا، فإنه لا سبب في شدة صحتها في عصره، قد عتد عليه من جاء بعده
 من أرباب الأحكام، فهو يمتنع، وقد كان صاحب الكتب في حرف يدل الله حيدر الترغيب
 للإمام برهان الدين محمد بن أحمد بن عبد الحميد بن عبد الله بن مائة الألفاظ، اختصرها من
 كونه للسهو بالتحصيل الرباني، وتلاها حصوله عند العلماء - انسي -

صحيح صاحب المحيط في تأليفه.

أكثر الكتب المكملة في لغة الحمير أصحاب كتاب مستفيض شر - أحد المؤلفين المعبره
 وتلقوا بعض في علم، صاحب شرح التهجئة صاحب كتاب يساهل في التيسير
 للبر على أنه شرح كتاب الكافي للحاكم الشهيد رحمه الله، وهذا أمر حسن من هذه الناحية
 كذلك بلان الصانع لعل، الذين أمر بكر التكملة، وهو شرح كتاب بحقه لفقهه لعل
 الذين ليسم فتنى، وكذا كتاب الهداية لأبي الحسن علي بن عثمان شرح بمائة الفتنى،
 وكذلك كتاب الاحتيار شرح لمحمد بن محمد، وكذلك فتح المذهب لأبي الهيثم شرح للهداية،
 وكذلك فقه الراية شرح بكر المدائني، وكذلك رد المحتار لأبي عبد الله الشافعي شرح على
 الفقه لأخبار المحققين، وكذلك غيرها من الكتب

وأصحاب المذهب بعد ذلك، فبما ظهر صيغاً صحيحة النصوص مع سببها مع جميع هذه
 انقضاء، والأحصار به في جميع المذهب، وهذا أمر قد استراح أصحابه جميعه،
 أما التحجيم فحسب مستلزم ومثلها من قيد على شرح من أرباب، فكان حرق في
 استظهار الباحث وربها، وبها، به حسنة - حوزة ما يذكر في هذا الكتاب ما بحث فقهه مهمة
 لأنه لا جد في غيرها من الكتب الفقهية الأخرى

وكان للشمس، أنه أن حرق في هذا الكتاب على أيدي أصحابه، من رتب الإمام في
 جميعه إلى زمن الألف، حيث جمع فيه كتب ظاهر، رواه السنة، كتب في المذهب والبيان
 وواقعات، وما يروي كذا، صاحب من كتب الحاشية الشهادة، صاحب الكافي والمبني شرح

الكافي والمبسوط بسرخسى، غيرها من المؤلفات والفتاوى، ولذا لن
 ونذكر ترتيباً به بالمرأى من المذهب الحنفى وفروعه ودلائله، وقد دخل كثيراً في ذكر
 اختلاف الأصول بين مذاهب المذاهب المتفرقة
 والنتيجة تفرقت في هذا الكتاب كما عرج الكتب الفقهية، فوضع مباحث على الكتب،
 مثل: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، . . . يقع ويرجع الكتب على المصنوع.
 وتفصل على الأجزاء
 وراعى في ذكر المسائل الترتيب، حيث قدم مستلزمات أى ظاهر الرواية، ثم ذكر
 الروايات والمصنفين والروايات

هو الحسن الرضا عليه السلام

کتاب میں اُچلے، صحابہ اُنی مصور محمد اُتار دی، وہی کتاب مساجح سرفرد، وہ
کتاب اُرسد تھدی، وہاں ہر اُتار والا تھو اُتار دیا، کتاب میں محلات، مہمہ علی بن سعید
کتاب فی الأنساب، ہر شخص کے اُتار و نسب، ہمہ، اسکو اُنسب تھدے
وہم انا، اُنسب تھدے، اُنسب تھدے، اُنسب تھدے، اُنسب تھدے، اُنسب تھدے، اُنسب تھدے
سہا اُنسب تھدے، اُنسب تھدے، اُنسب تھدے، اُنسب تھدے، اُنسب تھدے، اُنسب تھدے

ہمیں طعنات الساری علی بن سہیلہ اور سہیلہ بنی کلاب سے پہنچا ہے۔ یہ سہیلہ بنی کلاب کا ایک شاخہ تھا۔ یہ سہیلہ بنی کلاب کا ایک شاخہ تھا۔ یہ سہیلہ بنی کلاب کا ایک شاخہ تھا۔

أمر جعفر الأسدي

تحقق على أي ذكر محمد بن الفضل عن عبد الله بن عمر بن عمار، لأنه أتى بغير
انصاف عن أبيه إلى حفص الكبري عن محمد، واتخذ لهذا من أن ذكر الحسين في الرارن عن
أبي الحسن الفكري عن أبي إسحق السري عن علي بن حمزة بن موهب عن محمد، وتقدم عليه
الحسين عند أبي زيد لم يرد صاحب الأثر

يعدون لخدمة عبد الله الملك في الأسر وتسمى سنة أبي أسروسه - ضمن الألف
 وسكون الهمزة - وهمه الر ، مهملة وسكون الواو ، وفتح الشين المعجمة هي حمزة
 على كسر ، ورسر راء ووز ، مبهمة ، وقد يروى فيه أنه يقال أسروسى ، والصحيح
 هو الأول ، والله أعلم .

^{١٤} أبو حفص العمري.

محمد بن أحمد بن حفص بن عمر، ولد في موطن في نجد، عاينه مشروء الشهر، شبح
الخصية أبو عبد الله، بنحو ١٠٠، نيل في رواية العلامة أبي حفص، قد رآه، أبو عبد الله بن عبد
كاد عاينه قبل حج ي، وسبقه، وهذا محمد بن طه من محمد بن إسماعيل

10. $\frac{1}{2} \log_2 16 = 2$

(۴) همکاران محترم:

(٩) $\frac{1}{2} \log_2 2$

خبر حد صحیح کہ امام الزکی نے اپنے راہروں کو صغیر، و فی روایہ قال راہر مرد ، و قال یحفظ
 الطریق و جاد من طرفیہ و یروی عنہ أحادیث ثلاثہ و قال علی بن محمد عن حدیث حدیث
 لصحابہ و ردد عنہ الصحیح عن حدیث قسم الحنفیہ و قبلہ انہ یروی عنہ نحو عشرين
 صحابۃ و ان لم یسئلہم ، و قال ابو یوسف یمشی عنہ عن حدیث (یعنی النبی) علی بن ابی ذر عن
 اصحاب رسول اللہ ﷺ انہ یروی عنہم ، او یناہی علی اختلاف الروایات

دخل من القاري في شرح النسخة عن السماري في نسخة لا. ولله لإمام عن
أحد من النسخة المعهدة في زمن بركة الجاهلية، وكان هو واحد من رعايا كثير لفتوح
تتم الصمت دلام النسخ إلى ما في ذلك، وقد عدت منه سبع أربعة آلاف.
سبحه كذا في معجم المعاد

وذكر الخطيب في تاريخه وعمره ان لما حمله اُمُّه في حمله كانه سمع عمر وعقوب بن
 عيسى وصحبه عظماءه إلى صدره، فجاء من سكر محمد بن سيرين، فقال بن سيرين صاحب
 هذه القوت: يا هؤلاء! كيف يصفى به احد قبلة

مال الاشاعری میں ناسیہ میں رُبُّہ لما حیدہ، فقال بعد رُبُّہ رجلاً لو کففت فی
 هذه ثمانیۃ ان یجیب ذبح ماء رحمہ وروی حرملہ بن یحیی عن اسمعیل ان قال من اراد
 ان یسحر فی الخلق فهو مال عسی ابی حیدہ وروی الربیع عن النعمانی ان فی النعمه
 عن ابی حیدہ رحمہ اللہ وروی ابو عید عن اسماعیل رحمہ اللہ یقول من اراد ان یعرف
 بعضہ صیغۃ لما حیدہ واضربہ کما فی بعض النسخ

وكان يحيى بن معين القف عنه أي حبه على هذه أركان الدين وقال في الحديث
 لا يزال المؤمن في الدنيا حتى يلقى الله ما يحب من عمله من سعة بعد ما سعة
 فقال هو على ما لا يسطع على حسنة ما يحب ، وروى أنه جمع حبس وخمس حبه
 وأنه صلى صلاة يومئذ الع - أرحم به وكان ذلك يوم جمع التبر في التبر في
 مكة والحدود وكان يسمع بكاءه في الليل حتى يرحم جبرته وقال أنس بن مالك
 قال عبد الله بن المبارك بلغني عن أبي حنيفة رحمه الله أنه صلى الصلوات الخمس أربعين سنة
 موصو - واحد في كل يوم حبه ، ثم لحظه بين الظهر والعصر ، وفي الظهر ينام لحظه في ليله
 انبي ، وقال ابن عسك - بن عسك - أن علي بن حمزة رحمه الله وهو من آل علي بن أبي طالب
 ثلاثين سنة ، ولم يسمع يبيت في الليل منذ أربعين سنة .

قال ابن حنبل: عمل هذا الإمام لا يكفي فيه ولا يروى عنه الجماعة، ويعمل من

العلماء المتأخرين الذين بهم يعصب لا يثبت ما طعن على الأئمة ، كالخطب طعن على أبي حنيفة ، الإمام حماد ، وكاتب الخواري قباية تابع الخطب في انصر عن أبي حنيفة ، وقال سبطه . ليس العجب من الخطب بأنه طعن في جماعة من الأئمة ، إنما العجب من الخندق سلك أسنونه ، وكاتب عجم فإنه لم يذكّر أبدا حنيفة في أحثبه ، وذكر من دونه علما ، وهذا طعن ابن حجر في بعض رسائله ، أن لفظي إلى كاتب من غير أنراا الإمام ظهر معناه لما قاله أو كسبه أسفاهه ، وإن كان من أثره ولا بعنده ، لأن قول الآخر أن بعضهم في حص غير مقبول كما صرح به الأئمة ، فإنه لا سبب أو لاج أنه بعد قوة له ، والاعتداد لا يجوز به إلا من عصبه الله تعالى

وقال الشيخ المبيكي : سمعت أن سبكت ميبك الأدب مع لأئمة لما صير أولئك ثم يذكّر أن تصمي في ما أتوا به من أبي حنيفة وسبكت الخواري ، ولا ، انتهى ، أما أبو حنيفة فقد كان أثبت علما وأحد عرفه الله تعالى ، خلافاً منه من يلاوجه الله تعالى بعده ، والعجب من عقله الإمام الساجد ، كيف يعطى ، يدع خار يندب معه الإمام الساجد ، هل هذا إلا طعن إمام عده .

قال السمراني : هو أن يوتصف القلوب بلامه مات ، وسمي لم يضعف أحد منهم فولا من أموال في خيلة بعد أن سمعوا مدح ونسبهم به ، ووسم يكن من التوبة . فعنه مقامه إلا كقول الإمام الساجد برك القلوب في كسبه ، في عني عبد فبر الإمام في حنيفة لكان فيه كنه في لزوم أدب بعده معه ، وقد فكشفه لبعض اصحابه ، فكشف الإمام السمراني وغيره أن مذنب الإمام من حنيفة غير الخفاف القضاة لما هو أول مدابب لفسده

وما في الد ، مدح ، من أنه مدحك عهده عيسى عليه السلام فيه أمر لا دليل عليه ، قال الخافض السمراني : أن ، يقال إن عيسى مدحك عهده من المدح لآرعه ما ظل لأصل له ، وكذا نص في أنه قد مدح في إخراجكم من الأجساد ، أو كذا . حنيفة على من تروى في الخواري ، وفي مدحه من وهو في السماء ، لأنه ينظر في القرآن فيصمهم منه ، انتهى معه على اتفاقه ، وقال : إنه أمر لا صل له ، ولا مع من أن يبرأ من عيسى عليه السلام وحس ، فإنه ليس دليل حاجه غير أنه لا يبرأ الخواري بعد بيضاء ، نعم أنه لا يبرأ بعد بيضاء ، انتهى

لأئمة

ذكر من آخره : - ما فيه الخفاء أن له من غيره السلام ولم من أبي حنيفة ثلاثين سنة في حنيفة ، وبعد موته من سره ، ول على الخواري ، أما برك أن الخطر عده من عدالة قال

حرره صاحب دار الحديث في هذا الحديث عام لا شك فيه لانه لم يبع من سنة
عاش في القلم بعده احد

فيما التفتي واما مصادر الحديث فهو ان كان يقبل من اي حديث من كتب
المسند لكانه يكتفي به، والاحاديث في الحديث والادب في الحديث والادب في الحديث والادب في الحديث
يرجى في القلم بعده احد

فيما التفتي واما مصادر الحديث فهو ان كان يقبل من اي حديث من كتب
المسند لكانه يكتفي به، والاحاديث في الحديث والادب في الحديث والادب في الحديث والادب في الحديث
يرجى في القلم بعده احد

فيما التفتي واما مصادر الحديث فهو ان كان يقبل من اي حديث من كتب
المسند لكانه يكتفي به، والاحاديث في الحديث والادب في الحديث والادب في الحديث والادب في الحديث
يرجى في القلم بعده احد

فيما التفتي واما مصادر الحديث فهو ان كان يقبل من اي حديث من كتب
المسند لكانه يكتفي به، والاحاديث في الحديث والادب في الحديث والادب في الحديث والادب في الحديث
يرجى في القلم بعده احد

هو علي المصطفى^(١)

قرأ على مرسى بن نصر الرازي، وهو قسطنطين سعيد البردعي، وبه كتاب الجهرى، و
الفاقي. يفتح النذال أمهده وشبهه ألفاظ الأولى - يقال من يبيع بدهيق وبهمه: فكره
السمي.

أحمد بن إسحاق بن شعيب أبو نصر الصغار^(٢)

كان من أهل بخارى سكن مكة، وكثرت تصانيفه وانتشر علمه به، ومات بالطائف،
وروى أنه مات في سنة ١١٠٠ في حفظ الفقه والأدب بخارى.

قال العلامة المكي هو جد إبراهيم بن أحمد بن علي بن إسحاق بن شعيب الذي مر ذكره،
ورأيت في أنساب السمعاني في نسخة عكس، فقلت حال عدم ذكر مشهور بن الصغار، وأبو
نصر إسحاق بن أحمد بن سعيد بن نصر بن شعيب بن أحمد الأديب الصغار بخارى من أهل
بخارى، ثم يبع عن النعم إلى أساعه بخارى، ثم يبع من أولاده جماعة.

ذكره المحاكم أبو عبد الله الخافض في تاريخ بيسابور وقال أبو نصر الفقيه الأديب
البخارى الصغار قدم على حاجاً وقد طلب للبحث في أنواع من العلم، وسكن أبو نصر
مكة، وكثرت تصانيفه وانتشر علمه، ومات بالطائف سنة ١١٠٠، ثم قال السمعاني، وبه
أبو إبراهيم سمعاني بن أبي نصر الصغار كان إماماً فاضلاً بالأدب، لا يخاف في الله لومة
الائم، فله إخوان نصر بن إبراهيم المعروف بشمس، فلك بخارى لأمره بالمعروف ونهى عن
المنكر، وكذا فقه في سنة، حنفي وسني وأريستية.

أحمد بن الحسن بن علي أبو حامد الفقيه المروزي^(٣)

عن المحاكم، الخطيب أنه كان شاعراً عازفاً بالأصون والذريع أحمد يبعد عن أبي الحسن
المكي عن، ويبلغ عن أبي القاسم الصغار، عن نصر بن يحيى، عن محمد بن شعيب عن
أبي يوسف، وكان حافظاً للحديث مشهوراً بالتفسير، صنف الكثير، وله تاريخ يفتح وود مثلاً
وتحفة، ثم خلا إلى حرسان، فنولي قصه للصلة.

(١) جامع الفوائد للبيهقي ص ١١٦

(٢) الفوائد للبيهقي ص ١١٦

(٣) جامع الفوائد للبيهقي ص ١١٦

ويحيى بن عبد الحميد الحمصي، وعيسى بن المصنف، وأبي بعيم العنصل بن دكير، في حنفي، وكان
قديلاً فاضلاً حليماً، عراقي، يذهب إلى حنابلة، وروى عنه وأما ياكل من كسب يده، مات سنة إحدى
وخمسين وثلثمائة، وقد توارث النعماني

قال شمس الأنفة اعلم اني لخصاص رجل كبير هو المعلوم، وهو من يصح الاستدراج -
انتم -

احمد بن محمد^{۱۱} بن اسيد قبر اسين اہل ادي القوری

قول : إنه سببه إلى قرية من قرى بلاد حال نها قدورة ، وتبين سببه إلى ربيع القمود
وهو صاحب الخنصر مبارك المذكور ، لم يبق العلاء أحمد الفقه عن أبي عبد الله الفقيه محمد
بن يحيى الجرجاني عن أحمد خصاص عن عبيد الله أبي الحسن بكر عن عن أبي سعيد
البرقي عن موسى الرازي عن محمد ، كان ثقة صدوقاً ، انتهت إليه ، باسمه خصية في إلقائه
صاحب الخنصر وشرح محضر الكرمي ، وكتاب التجريد مسر عن خلّاف بن أبي حنيفة
والثاني ، ذكره عن الدلائل ، كانت ولادته سنة الثمان مائة وثمانمائة وثمان
ومئتين واربعمائة بعد :

(۴) احمد بن محمد بن حاتم ابو یحییٰ الطراویسی

فذكر في الحواشي المصنوعة له روى عن محمد بن نصر بن موهب في دعواه مات في المحامسة
أولهم وأربعين وثلاثمائة بسم الله

قال الجامع ذكره السمعاني في ذكر نسبه، وقال الصولي في فتح القلاء المجلد
والألف بين الورطين وسكون الـ، ناقطه بالسين من شعب في الحرب البين - هذه النسبه إلى
علم نيس عريق من قري سحاري على لثانيه فراسخ حيد، صاحب العلم الفاضل بورع الرعد بطقه
أبو بكر أحمد بن محمد بن حامد بن هاشم بطون نيس، كذا من حيد الله الصالحين بروق عن

(١٦) مات العلامة الفكنوي ذكره ابن كحال ملأ الرومي، ومن معه في أصحاب الثريح من القليل الذين شتمهم محمد بن بعض الزراري في بعض من فودعه على الأجساد. ومنهم بعض القضاة من القنوري مثله عن شتم الأئمة عليهما السلام وأعطى حقه كذب، وأظن به هماً بأنه بعض حريته من حريته.

(٢٦) راجع الفتاوى عليه ص ٢١

(٣) الفرقان: ص ٣٩

أحمد بن محمد بن عبد

أحمد بن منصور القاسمي أبو نصر الأسدي

أحمد بن أحمد بن منصور الطوسي، كان أساتذاً يبحر في اللغة من بلاده على إطلاعه، ثم رحل إلى سمرقند، وناصر الأتمة ودرس للطلايع والنفوس، رجع إلى بلدته بعد التجهيز شجاعاً فانتظمت له الأمور الدينية، وظهر له الآثار الحميدة
قال الدكتور: كنت قد علمت على ما في كشف الظنون سنة ثمانين وأربعين، وسنته إلى عشرين - بكر لألف ومئتين السبع الممثلة وكسر الهمزة، ثم خذها بعدة مثلاً خمسة ثم حين تم الثم سبعة، ثم بعدة - كذا، ثم الظن سبعة، صطحة السبعين بالغة مرفوع
أما الأولى، وقل إن هذه كسرة من تعود الترك.

محمد بن موسى الكاشي صاحب مجموع سواد

كان فقيهاً، ساجداً كاملاً، ثم عظم الله من عمره، وأخذ عنه وارتفع شأنه، قال في
كشف مجموع التور كتاب لطف في مروج الذهب بسبع الإله أحمد بن موسى
في عيسى بن مأمون الكسوي^(١) قال: لم أعلم أنه على الكسوي، وبعد ذلك كان في عيه تقي
الدين، أوله أحمد بن محمد بن سيد الأصفهاني، الخ، ذكر أنه جمعه من تبارك، منها
فتاوى أبي فزالت اسمها، وروى أبي بكر بن الفضل، وفتاوى أبي حفص الكبير وغير
ذلك، انتهى، ونبأني صطحة لفظ الكاشي في ترجمة الحسن بن محمد بن أبي هبة الكاشي

أحمد بن الحسن بن علي أبو محمد

اللقب له أحمد كان إماماً وله في الفروع والأصول، أحد من أبي بكر محمد أبو
الحسن بن عبد الله السبعموس عن أبو حفص الصغير عن أبي حفص الكبير، ونبأني سعد

(١) انظر في الجزء ١٦

(٢) جامع الفوائد شهاب ١٠

(٣) كره في كشف الظن في مرفوع بلطف الكاشي بلسان التور عن السنة إلى كس وهي مرفوعة على
ثلاثة فرائض من مرفوع أبي عبد الله

(٤) جامع الفوائد شهاب ١٦

سنة اثنى عشر واربعمائة

بشر من (الأيدي من) محمد الزكندی (الخاص).

أحد أصحاب من روى في عنه . قوله لا . وفي الخبر ، بعد ما روى من
 انهم باهه مات من كان ، ولما رويته ، قال اليك : وقد عارى له كذا متحفظا
 على محمد بن الحسن . كذا . خبري من ذلك ينادي ، ويخبر قد فعل محمد بن الحسن
 فاعمل لب صدقة و غيره . وكان صاحب دين عظيم واسع بغير حساس في راس حكم قدوة عنه
 في . وفي روى عنه كذا . صاحب . جميع من ذلك . من روى عنه . وفي روى عنه
 الحفظ . من روى عنه . قال في الخبر الحسن . قال . روى عنه . من
 في روى عنه . وقال محمد بن محمد . قال في خبري في روى عنه . كذا . في خبري
 ما طبع .

الحمد لله رب العالمين

[illegible][illegible]

(٢) *الحاكم الجديد* ٢٠٠٩، و *المرشد* ١٩٩٥.

الحسن القاضي للأثر في

كان رفيقاً لمسيدي بن شجاع محمد بن أحمد بن حمزة، القاضي في السعدية، أسيد
إقليم وياسة الحنفية في زمانهم.

الحسن بن أبي مالك^(۱)

صفته على بن بزرجمهر، وثقه على محمد بن إسحاق، وعن العيصري أنه قال
الحسن بن أبي مالك له في رواية محمد بن العلاء كثير الرواية، وقد روى عنه يثيبه بحسن
يحمل أكثر ما يطين.

الحسن بن زياد الفولقي الكوفي

صاحب أبي حمزة، كان بطلاً صلياً نبياً، وعن يحيى بن آدم، عاراً بآفة من
الحسن بن زياد، وثي الدفء بالكوفة بعد جمع في أبيه سنة أربع وتسعين ومائة، ثم
استعمل، وكان مدناً سنة وأربع مائة، حتى كان يكو عماليك من كان يكو معه، ولحقه
محمد بن حمزة، ومحمد بن شجاع النخعي، وعلى الرازي، ومحمد بن مهدي، والد الحنفية، وله
كتاب الجرد والأمان، وعن الفولقي قد الحسن بن زياد، الحسن بن أبي مالك متاف في سنة
أربع ومائتين، وفي هذه السنة مات انتحاراً بمصر.

ذكره السمعاني عند ذكر الفولقي بعد ما ذكر أنه نسبة إلى بريح النوبة، وفي طبقات
القاضي قد الحسن بن زياد من جده له في الأمدية على رأس مائتين، كتاب في محضر
عريب أحاديث الكتب العشرة لابي الأثير، وعندها من "أولاً" المأمون ابن الرشيد، ومن
الفقهاء الشافعية. ومن أصحاب مالك أنهب بن عبد الحمير.

الحسن بن علي طهبر القمي الكبير بن عبد العزيز المروزي

اللقب ر طهبر القمي أبو محمد، وثقه على بن زياد، الحسين الكبير محمد المروزي.

(۱) الفوائد الجيدة ص ۶۵

(۲) جامع أخبار أبي حنيفة وأصحابه - مصدري ص ۱۵۸ - و جوامع الفوائد ص ۱۰۰ - ۲ - و فتاوى أبي حنيفة
ص ۶۰

(۳) سير أعلام النبلاء ۱/ ۱۲۴ ر الفوائد الجيدة ص ۶۰

(۴) الفوائد الجيدة ص ۶۲

عصر أبي هاشم، وممن الأئمة محمود الأول، حنلي، ورقي الدين الخطيب محمود ابن الحسن النكشابي، وهم معهم على شمس الأئمة السرخسي عن الخوافي، ونسبته عليه أبي اخيه اختيار الدين طاهر صاحب الخلاصة، وهو ابن أختهم عنده، ومظهر بنو محمد بن أحمد صاحب الفتاوى الشهيرة، ولحقه الدين الحسن بن منصور الأورنجي، وكان معها محقق علم العلم إسماعيل بن هبة، وصيبت كتاب الأصبه والمشرط، وتاوي وبنو ذلك وأثر قناني سنة بن مرعيان - معتمدين ومكون لزم، ونهضة وكسر النفس لمصعبه ومكون إليه علمه بوب - بلغة من بلاد فارس، وذكره السمعاني

داود بن رشيد الحووزي

من أصحاب محمد بن الحسن وحمزة بن عمار، سكن بغداد، روى عنه صله وبه. ولدوا وابن صاحبه والنسائي، وبه أسوة، ولدت سنة ثلاثين وثمانين ذكره في الخوافي المفضية

ذكره صاحب ابن حجر العسقلاني في الفهرست الساري، بعد فتح الساري، ووصفه بأحد الثقات، وقال: رثف بن سحر وعبره، روى عنه مسلم وأبو داود وبه، روى له البخاري حديثاً بوساطة وكب النسائي، وعمل ابن حزم، وقال: به صيبت لزمه أشبه عليه - انتهى -

زفر بن الهذيل بن قيس الجعفي

كان أبو حنيفة يعبه ويعظمه، ويكنى هو أثير، أصحابه، وقال الحسن بن زيد في المقدم في مجلس الإمام كان زفر، ومن سفيان العطار قال: زفر ودعي إلى عرسه الإمام، فأنصت له أن يخطب، فقال في خطبة: هذا زفر بن زفر من أئمة المسلمين، وعلم من أهلهم في مرفه وحبه وسبه قال أبو يعين: كذا في مأمون، ومن بعده في ميراث أخيه، فتصيب به أهل الصحوة، فعمرو الخوارج منها. ومثاب منه معاد وعصبي وناقة، ومولده سنة ثمان بعد المائة، ومن ديه الطائي، قال: كان أبو يوسف، لم يظاقره في الفقه، وكان زفر حجة الناس، وكان أبو يوسف يفسط به في مناظرة، ثم بعد سمعته في يقول له، أي عمر؟ هذه أبواب مفصلة حد أيها شئت

(١) جواهر الفقه ١/٢٣٧، والمواهب اللبية ص ٧٢

(٢) سير أعلام النبوة ٢/٤٨، والمواهب اللبية ص ٧٥

ماہوتہ کے معنی

وَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَفِي الْقُبْرِ اسْمِي مِنْ جِهَةِ الْقُبْرِ هَذَا لَمْ أَسْمَعْ صَاحِبَ الْقَبْرِ

[illegible][illegible]

فالى اعلامه نكود ومن مصلحه الاشعار ماصح: بر لاسه: هي عشرين مخطو
وكتبت اشرارخ: وكتاب عددي عمده: صوره عشت بن عمده: را: ح: بخاري: ويا: ايه
كلاه: نعم: الاراس: وحي: زاندي: ويا: نه: ميني: قلعاري: كلا: حال: القاري: ردا: ل: بقت: سكي: اه

١٤٤ هـ

(۴) ایک تقریباً ۱۹۰

محمد بن إبراهيم القصبيري النخعي

صنفه إلى ١٠٠٠ ج. إيم وقد سطر يوم في بعض المواضع. محمد بن
إبراهيم، والأول قصيد، سبع كبير غزلي بالمذهب، قلنا يوجد بشي في لأعضو من أقران
أبي أحمد بن العباسي حتى بن بكر النخعي

محمد بن أحمد أبو بكر الإسكندر النخعي^١

مهم كبير جميل القدر، أحد الفقه عن محمد بن سلمة بن بن سيمان بن جاني، وثقة
عنه أبو بكر الأعمش، محمد بن سعيد وأبو حنيفة النخعي، وذكر بلبل بن الحسن في آخر
البراءة في وفاته كان به ٣٣٣، وكان في محمد بن سعيد سنة ٣١٠، وكان في حقه
سنة ٣٦٩ بخدي، وحسن إلى دفع

محمد بن محمد بن بن سهل أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي^٢

كان، إماماً عذبة حجة، متكلاً ماضياً أصوب مجتهداً، عنه من كماله من
المجتهدين في مسائل، ١٠٠٠ ج. من الأئمة عليه الخير الخليلي واحد عده حتى تعرج به،
وصار واحد مائة من ١٠٠٠ ج. من الأئمة عليه الخير الخليلي واحد عده حتى تعرج به،
وثقة عليه من هذا الأئمة عند تحرير بن عمر من مائة ومجتهدين من هذا الأئمة،
وذكر في آخر مجتهدين من الحسن، بنسب من علي بن محمد، بنسب من علي بن محمد،
ثقة عليه، إلى اسمه ١٠٠٠ ج. من الأئمة عليه الخير الخليلي واحد عده حتى تعرج به،
الحب سنة خمسة أصبح بها الخليل، وكان على من حظه، من غير منه به كتاب وهو في
الف، وأصله في علي الحب، وقد عده في سنة ١٠٠٠ ج. من الأئمة عليه الخير الخليلي واحد عده حتى تعرج به،
العدلات بأربع مائة، وأواخر الفقه من الأئمة عليه الخير الخليلي واحد عده حتى تعرج به،
آخر سرح الأئمة، ١٠٠٠ ج. من الأئمة عليه الخير الخليلي واحد عده حتى تعرج به،
للحسين في محسن "الأسر"

وله كتب من صون الفقه، وسرح السرخسي الكبير، وله من الأئمة، ولما وصل إلى

(١) الفوائد السرخسية ص ٥٤

(٢) الفوائد السرخسية ص ٦

(٣) الفوائد السرخسية ص ٨

المشاهير والذات في الحديث - الجزء الثاني -

محمد بن سلام بن نصر البجلي

[illegible]

محمد بن سعد بن عبد الله بن خالد بن وكيع أبو عبد الله شامي^{٩٠}

حدثت عن أبيت بن سعد بن أبي يوسف، ومحمد بن أحمد بن محمد بن علي بن الحسين بن
 علي بن أبي طالب، وأبي بكر بن أبي يوسف، ومحمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب،
 وثلاثين ومائتين، سمع هذا النسب وهو برتيب 'خيل'، ويحسن ذلك، ويحسن كل يوم سائلي
 وكذا، وزكي النفس، ومحمد بن أحمد بن يوسف بن الإمام بن يوسف بن محمد بن
 ومائة، ومحمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن أحمد بن
 الرائي، له كتاب أدب القاضي، كتاب له، ومحمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب،
 محمد بن أحمد بن أبي عمر، له كتاب له، ومحمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب،
 محمد بن أحمد بن علي بن أبي عمر، له كتاب له، ومحمد بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب،

تکرم انفرادی انہوں نے لکھا ہے کہ وہ حکمت و حیل سے اپنے مال و دولت کو محفوظ رکھنے کے لیے ہمیشہ سے توجہ دیتے رہے ہیں۔ ان کے خیال میں دنیاوی دولتیں بے فائدہ ہیں۔ ان کے خیال میں دنیاوی دولتیں بے فائدہ ہیں۔ ان کے خیال میں دنیاوی دولتیں بے فائدہ ہیں۔

محول الفتح عند أبي الليث، هذه حكاية صرحه قدس على أن ما في أبي الخليل من
 نحو صلاة الخوف، به من صلاة الفدح وسبب خبره أو بعد تدوينه درجة، هذا
 المجموع من حيث المجموع، به من صلاة الفدح، ولا يحصل ذلك الفصل من حيث صلاة الخوف

١١٤ من مجموع ١٢٠ (1)

(۲) زنجیر اصلاح (۱۹۶۰-۱۹۶۱) : مجموعاً ۷۰۲۵۰۰ مس. ام. جمیع محتاج مر ۱۵۰
والمراتبه من ۶۰

خلفہ کے لئے اور اس کے لئے جو وہ دیکھ کر اپنے لئے نہ دیکھ سکتا تھا۔
 اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔
 اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔

تفسیر سورہ النور

اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔

اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔

اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔
 اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔
 اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔

اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔
 اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔
 اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔

تفسیر سورہ النور

اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔
 اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔
 اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔ اور اس کے لئے جو وہ دیکھ سکتا تھا۔

۱۱۔ سورہ النور ص ۲۲

۱۲۔ سورہ النور ص ۲۲

۱۳۔ سورہ النور ص ۲۲

يحيى بن عيسى بن عبد الله الزاهد الترموسي^(١)

كان إماماً عظيم ورعاً، أحد عظمى أبي حمزة السعدي، ومحمد بن إبراهيم الميماني وعبد الله بن الفضل الطبري، وله تصانيف منها النظم والروضة، ذكر صاحب الكشاف في اسمه حميد بن يحيى حيث قال: روى عنه العلماء للمصنف أبي عيسى حميد بن يحيى البغدادي الترموسي لونه أسوداً شكرياً كبير الج، قال: جمعت هذا الكتاب وأصله مرقراً على الأصحاب، وكان عدداً من السلف والخلف والحكم، حساني بهو من لبني ياجلوس في مجلس العامة بأن أصعبه ثياب، فصبغت كشلي عذراء وجمعت في ول كن ياب من ثغرات السائل بمقدار خمساً إلى عشرة، ثم بيت عليها الكتاب والأخبار والحكايات مجلداً ثانياً، وسماه روضة الطبيب، وكان اسمه لأول روضة السامر - انتهى -

واترموسي - منجح الراي مصححة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الهمزة وفتح السين مهملة ثم ثاء مثناة فوقية - كما ذكره القاري، وقد يقال الترموسي - بزيادة ثاء - بعد الواو

يعقوب بن إبراهيم بن حميد أبو يوسف^(٢)

كان صاحب حديث حافظاً، ورمقاً حفيظاً، وعلمه الرأى، وروى قصة دغلة، فم يركبها حتى مات سنة ١٨٢ في خلافة هارون الرشيد، واب يوسف ولحقه فيلقب الغري من حبة أبيه، روى سنة ١٩٢، وكان أبو يوسف هو لتقديم من أصحاب الإمام وأول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة، وأما السائل وشرف وث عم أبي حنيفة في النظر الأخرى، وله الأمل والورد، وكتاب الخراج، وجلالة مستغفره ورجعت في كتب كثيرة

يوسف بن محمد أبو عبد الله الطبرجاني^(٣)

نقله على أبي الحسن الكرخي، وكان عالماً برحق الله في الرغبات، وله حرفة

(١) القواعد ٢٦٦ ص ٢٦٦

(٢) القواعد ٢٦٦ ص ٢٦٦

(٣) القواعد ٢٦٦ ص ٢٦٦

الاکمل فی سبب اجتهاد ، سرح اثریه و سرح انشایه الکتاب و مختصر کلام
الکتاب

اشاعة

سبب انشغالاً بهدا كتاب العظيم .

لما خرجت من جامعه الموم الإسلامية سوري ملون كر نشي سه ١٩٨٦م انجحت
بأقواله العلاب في قسم حديث تحت إشراف فضله الشيخ العلامة الفقه للحدث عدد
الرقعة انعمدي حفظه الله تعالى . وقد انقاده في ديارتي الكثيره للشيخ في مكتبته
مختلفين صحيحين ، وسدو لمناظر بهما يقولون وهله فيما معترين ، على سبحة خطيه لكتل ماذر
قديم

حرة سلاب السبح عيب ، تأخر في بهم وأعادتهم حرمان من المحيط الى خارج وما
اكمل الكتاب في هذين الجزئين ، بن الأفل من ربه موجود ليهب ، وهي الأسف لى هذا
الكتاب تقية مازن ، وحطوط في العالم الى الآن . ولا يوجد نسخة الكاملة في العالم إلا
بأقواله

موقع في فلسي . سبب كتاب كماله ، فأخذ عليه والذى العالم المعاصر . الشيخ نور محمد
رحمه الله تعالى ، الذي كان حيا في ذلك الوقت ، كان رحمه الله في السواب لأخيه ، من حياته
وتوبه نشر الكتب البار ، القبة

واجذب هذه الأفكار مرفعه ، ما اطلع به بعد بضعة بهاء على كتاب الخيرة الإسلامية
العلامة الشيخ عبد بنوس الهاشمي رحمه الله تعالى ، وقد فيه أنه كتب مدته حول الحجة
شير هامي ، وكان رحمه الله حيا في ذلك الوقت ، عزب الشيخ في بيته وسأله عن تلك الفقرة ،
فأعجل ومجرو . سببه من هذا ، نقالة ، كما أقاده مطلق عن سبحة خطيه كماهه فاعده
وأته ش هدها خصمها وطالعها . وسعدا صيا وهي موجودة في حادي القرى بقرب إسلام
أمانه صممه بالكتاب . ففرحت لرحمنا بالله واستماع هذا الخبر . وكنت قد انكره أمام القرائد
رحمه الله تعالى ، بل قد بالكتاب . وتشر عن مساعد اخذ لأخذ نص برة . فمراجه ورجعه
ويسره

وكن الوالد . رحمه الله بعه القبة وطبيعته أخواله ماضي التبرية وحائي الهمة ، كاذله
قلب منحس للإسلام وأهله ، حياته كلها كانت عله عن جهه موم من وعمل قائم ، وحركة
مستمرة ، يؤمى أعماله ورجعه بكر نشاطه ، لا تعرف كعب اسعوب والفضل حي معجم

حاته التي نسب على خمس سنين

سافر إلى إسلام آباد وأخذ رفته من هناك في ١١٠٠ م. ثم اشرف حفظه الله على كل يدوس لذلك في جامعة إسلام آباد، وهذا في تلك الفترة التي نشر نسخة التكميل، وبعد الفقيه والمؤلف من أصحاب النسخ، فأخذ يصوره بعد أن وجهه عنه بشاكي، حيث أصبحت النسخة به بر ص. ٢٠٠ م. ثم أعيد لتكميل، فأحضر الولد ما كان التصوير من الكتيب إلى تلك الفترة مع موطيها، وعندها بدأ به. وأحضر تصوير الكتيب

ثم رجع الولد رحمه الله تعالى إلى كراتشي وأمرس، سنعن هذا الكتاب وأخذنا نسخة من العلماء، نسخ هذا الكتاب ونسخه ونسخه، فبدأنا هذا العمل الجليل تحت إشراف الولد رحمه الله، وأمرنا به كثير من ريع العمل، ووجهنا مثلكل سنده، في نسخ الكتيب بسبب وحدة النسخة وعدم توفر النسخ الأخرى، حتى ضمت على نسخة نفيسة كثيرة، ولا خرج الولد رحمه الله ثم أمر سفره إلى الحرمين الشريفين بدمعه سنة ١٤٠٦ هـ فأخذ تصويره ورجع به أمنا ونظمه.

وذكر ما فعله الله أن يرى إمام هذا العمل الطويل في حياته الدنيوية وتعالى إلى رحمة

الله في سنة ١٤٠٧ هـ أن الله وبالله وأجود

بعد وفاة الولد صرح جميع أبناء أن يؤموا عميره - ر. الك. - الإدارة الفعيلة معه وللحيط الوهابي خاصة، وأجبت به سحر هذا العمل بعده الاهتمام على مستوى علمي وفهم، وشعرنا أن هاتين النسختين أي نسخة أبي صليبي، ونسخة المندة لا تكفيان لتمام التكميل، فوضعنا الصور من ف. ر. من الجهد حضور الشيخ الأخرى بنحيط حتى في سنة ١٤٠٧ هـ الله سبحانه وتعالى في مدة يسيرة بالحضور على تصوير ثلاث نسخ أخرى نسخة مظاهر العلوم من بهد، نسخة مائة من العربية، نسخة في تاريخ من ك. اس.

ولا ثلثنا العمل السابق لتكتمل باسمه ذات النسخة بنصا، في نوفمبر هذه السنة الأربعة وحدثنا به ختلافا كثيرا وأحضرنا فاحشة، عهد، اضطررنا إلى بهد ذلك العمل وبذلنا من جديده بالنسخ ولقائه به سمداد من النسخ الفعيلة

نحو الجزء الثاني من المحيط البرهاني بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، أسألكم الإحسان على التمام والعمق بدار السلام، ببركة سيدنا محمد خير الأنام، عليه أفضل الصلوة وأزكى السلام، وذلك مصبحة يوم الأربعاء ثامن محرم الحرام سنة ١١٥٨ هـ والله أعلم - انتهى -

٢- نسخة مظهر للعلوم (ورمها في التحقيق ط)

أصل هذه السحنة مضمومة بمكة الحاضرة الدينية المشهيرة - مظاهر العلوم بمعية سهاربيرو بالهند - ورمها بـ ط ، وهي أجود النسخ التي بين أيدينا مصححة، ولكن بنط آخرها صغير جداً، بعض الفرائد في فرائدها مضمومة، وكثير من صفحاتها تكثرت والسرود مسبب وهو لئلا يراه الرطوبه إلخها ولا شك أنها أصح النسخ، ورحمنا عباراتها عند الإثبات، وهذه السحنة مصححة مضمومة ومقتلة يوجد عيب علامات الفراغ والتصحيح ويدل عليه هذه العبارة بنى وجدناها في آخر السحنة

ينبع مضافته من أوله إلى آخره، وذلك بحسب اتفاقية الاحسان، فصحح إن شاء الله تعالى، وكنته المنير، له محمد بن عبد الله الحنفي حفظه الله بلفظه حتى لثاني شعبان المعظم أحد شهر - سنة ١١٦٤ هـ

كما توجد علامات التصحيح الأخرى متلا كلمة صح ووجود العبارات الدقيقة في الحواشي وعلامة الأختار من بنى ووجود الدوائر المنعومة

ودرج المصحح من ٤٠٠٠ سنة ١١٣٣ هـ واسم ناسحه كما هو مكتوب في آخر سجله السابع، محمد بن علي بن حسن بن تاج الدين

وهذه السحنة أيضاً كاملة في ثمانية مجلدات، عند صاحبها ٥٠٠٠ تقريباً، وعند الأسطر في مجلد ٢٦، هذه الكلمات في ط ١٦

وسعدني في تخصيص تصويرها خاتماً للمعظم فضيلة السبع حم رشيد عالم حفظه الله تعالى أستاذ المحقق بجامعة دار العلوم بديوبند الهند، وتعمل المساق والتأعب في أحد تصويره حيث سافر مراراً إلى سهارنپور - حراء الله بأحسن ما عنده - ومدير مكتبة - مظاهر العلوم لم يأذن له بإخراج السحنة من المكتبة - تنصير ، ولكن جراه الله بحراً أدن في أو تكثري ملكة التصوير في السوق مع صاحب ، ديمرور - حسن المكتبة ، فعل التتبع حسب ما طلب ، ويتبين الماكسة أيضاً عتيقة في المكتبة ، وصاحب الماكسة يحضر كل يوم في المكتبة ، ويصور السحنة أمام الكثير يجابه

١٣١ وعنده المذكور، في المخطوط ٧٠

وهي أجدد النسخ حصراً وكتاباً، أيضاً ككتبت كلمة، وأسرى هذا المسححة لهذه الفكتية
العلامة المحدث السبح منحه، يوجد المصور في حمة لغة تعالي كتاب معارف الدين شرح
سني الترمذي، من رحن حدة، بالية من بلاد أفغانستان

منه ختاني التحقيب

لقد سلكت في تحقيب الكتاب، اتبع التالي

كما ساقط السبع الخمس، وسحق الكتاب، وجعل نسخة بعدة مرصور لها بـ م
أجلاً كما يسب وجهد في السابق، وانتهاني النسخ والمقابلة لظواهر النسخ
١- ثانياً لأعداد السبعة، ما بالسند والصح الأخرى بين مصنفين، أو ساقط
في الحاشية

٢- أيضاً المروني أهمية بين السبع في الحاشية

٣- أيضاً السبع السبع هو المروني التي لا أثر لها في نفس من بعثي و صلو
الكتاب، ودام في المصاحف، ونسخ والإمام والنسخ وغيره
٤- والسبع في تصحيح الكتاب في كثير من المواضع ككتاب محمد بن محمد، التي نقل
صلاوة المصحف، وأجاب بالمصنف، في النسخ ثانياً حدة، وسند في الهندية، والتمه
لمختار المروني

٥- هذا المروني في المصنف خطاً أو تحريف أو تصحيح أصلاً، وسبب عنه في الحاشية
٦- أيضاً وجدت في النسخ بعضاً، ونكتاً من معرفة، وحاج به سياق احتياجاً أكيداً
التمه بين مصنفين مع بيان مصدره في الحاشية

٧- أيضاً الكتاب التي سبقت من النسخ، وسقطت السبع في المصنف، وأصلها
سهم فقد لوزناها في نفس دون النسخ عليها.

٨- سبقت الكتاب التي سبقت عدد الإملات المروني في حد الرد من جميع علامات
التحقيب، ووربع بعده في المصنف عموماً بالمروني على فهمه، وسبقت

٩- رقت لهم مسائل بالروية التسلسلي من يد الكتاب إلى آخره بسهولة للإحالة عليه
وتحقيق عناصره غير بارز، وعدم بارز أرقام القهر من تدوير الطبعة

١٠- هزوب الآيات المرونية يذكر سورها وأرقامها

١١- خرجني الأحاديث المروية في المصادر المتقدمة باختصار

١٣ - وصفت مهر من تصليبا شاملا لمواضيع الكتاب بجملة ، كما يقرر القارئ
لاستخراج البائل والاحت من الكتب سهو له وسر

فکر و تقدیر

ولابد لي ودد انهيث بحقي هذا الكتاب وطبعه ان اكون بكل من ساعدني على اتماعه،
وأخص بذكرهم.

شقيقى الأستاذ بهيم اشرف بود الذى ساعدني في أمور الصحافة و سرج هذا الكتاب في
أولت قريبا مشير

والأستاذ المتفاني إمام الحوزة العلمية في كربلاء والامام الأعظم السيد محمد باقر الصدر،
والشيخ الفاضل في الفقه والحديث والعلوم الشرعية والسياسة الإسلامية.

كما نخدم بـسكركم وتقديمنا إلى الأمام الذي عبد العبد و الأمام الذي عبد العبد
والأمام الذي عبد العبد و الأمام الذي عبد العبد و الأمام الذي عبد العبد

والأستاذ الشيخ ابن عطاء صديق والأستاذ أمير حمزة حفظهما الله تعالى انفس
ساعفونا في إدخال الصرح من الكسبيوتر محرق الله الجميع أحسن وأفضل ما يجري به
عاد الصالحين

وعلماني خدمه دالكام جهداً كثيراً، وتحفظنا الشاق وذا بعد ليلة خمس عشرة
ساعة عتليّة، وكل ذلك تبعه أن مكّو من العمل الصالح عدّة لعمري، ورجاء أن تالنا دعوه
كريمة عن يمنع به نفعه بيا، (البحر) في ذخيرة حساب (في حساب) والذبتايرم لا يمنع
عالم ولا يورء، وأن يجمعه بدماء الإسلاميه في طين جنانهم بشر به الله سبحانه وتعالى
يستثنيه الذكر

وہا ہو جہدِ یں پدی قدرتی الکرم فلا طویل بدکرہ، و بدھواظہ سبحانہ و تعالیٰ اُن
بیسرا لہا اُفام نرعت الخاب و حلقہ تہ، ہو مولانا نعم غوی و نعم انصمیر شہی یارب
العلیٰ

کتاب بقیۃ السلفیہ نور احمد

4471/0/10

قرائش - ملاکین

سج المحيط السرخسي

يوجد عنه سج بهذا الكتاب العظيم في العالم، بعض منها كاسه وبعضه باعده، بعضها في المكتبات، حكيمه، وبعضه في المكتبات المسعفة، وبعد انسحب والتجري علمنا بوجود السج الثانية

١- نسخة كاسه في بليمنه للإسلاميه بالقدية المرونة، اسم تصوير المخطوطات عم

رقم ٢١٦

٢- نسخة أخرى كامله في المكتبة الفاضلية بطريقه كزهي لغال دالمستان

٣- مجلدان منه في مكتبة مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي بكرانسي

٤- الجزء الأول منه في رياسة توك بالهند.

٥ - ثلاثة أجزاء منه في الخزانة العامة في مكنو، بخط فليم، وهي الأول والثاني

والثالث

٦- نسخة أخرى كامله في مدرسه مقلع العلوم ببلدة مهاربور بالهند، وهي مكتوبة في سنة ١١٣٢ هـ. ويصل هذه النسخة مطبوعة من نسخة للبلدية في مكنو

٧- نسخة أخرى في مكتبة سيج الإسلام، مكتوبة في سنة ١١٩٥ هـ، وهي في أربعة مجلدات، كذا أوده الشيخ العالم نورالحق لأعالي الحرم ونيس مجسر إحياء المعلومات في مدينة بالهند.

٨- نسخة أخرى في الخزانة المصرية بالقاهرة من ج ١ من ١٢٦، وهي في أربعة مجلدات

٩- مجلدان من نسخة أخرى في الخزانة المذكورة، هما الثالث والرابع

١٠- خمسة أجزاء من نسخة أخرى في تلك الخزانة بها حروم، وهي الثاني والثالث

والخامس والسادس

١١ - نسخة أخرى في أياصووية في عشرة أجزاء تحت رقم ١٤١٥ و ١٤١٦، وهي

الأول والثاني والرابع مكرر، والخامس والسادس والسابع مكرر، والثامن والتاسع

١٢ - نسخة أخرى في مكتب عائشة أعلى تحت رقم ٣٩٢، وهي محبوبة علي الخراء

الأول والثاني والثالث

١٣ - نسخة أخرى في المكتبة المسيحية تحت رقم ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ في ثلاثة

مجلدات.

١٤ - نسخة أخرى في مكتبة محمد بنما في أربعة مجلدات، برقم ١٦١٥ إلى ١٦٤٨



The following is a list of names and addresses of persons who have been notified by the Board of Health of the City of New York, as required by the provisions of the Sanitary Code, Chapter 19A of the Laws of 1901, and Chapter 19B of the Laws of 1902, relating to the control of infectious diseases.

Names and addresses of persons notified:

John J. Smith, 123 Broadway, New York

Mary E. Jones, 456 Fifth Avenue, New York

James H. Brown, 789 Third Avenue, New York

Sarah L. White, 101 West Street, New York

Charles K. Green, 234 Canal Street, New York

Eugene F. Black, 567 Nassau Street, New York

Helen M. Gray, 890 Bowery, New York

William D. Hall, 1234 Park Avenue, New York

Elizabeth A. King, 5678 Madison Avenue, New York

Robert C. Lee, 9010 Lexington Avenue, New York

Anna B. Scott, 1111 Amsterdam Avenue, New York

Franklin P. Adams, 2222 Riverside Drive, New York

Grace W. Taylor, 3333 Upper East Side, New York

Harold R. Evans, 4444 Upper West Side, New York

Lillian S. Phillips, 5555 Harlem, New York

George T. Turner, 6666 Bronx, New York

Margaret Q. Wright, 7777 Queens, New York

Albert N. Young, 8888 Richmond, New York

Betty O. Reed, 9999 Brooklyn, New York

Clarence U. Cook, 10101 Manhattan, New York

Dorothy V. Baker, 11111 Jersey City, New Jersey

Edward G. Bell, 12122 Newark, New Jersey

Florence H. Butler, 13133 Elizabeth, New Jersey

Gordon I. Carter, 14144 Paterson, New Jersey

Hannah J. Davis, 15155 Hudson County, New Jersey

Ivan K. Edwards, 16166 Bergen County, New Jersey

Jessie L. Fisher, 17177 Passaic County, New Jersey

Kenneth M. Gibson, 18188 Essex County, New Jersey

Louise N. Harris, 19199 Middlesex County, New Jersey

Myron O. Ingram, 20200 Monmouth County, New Jersey

Nancy P. Jackson, 21211 Ocean County, New Jersey

Oscar Q. Kelly, 22222 Cape May County, New Jersey

Peggy R. Lewis, 23233 Camden County, New Jersey

Ronald S. Miller, 24244 Atlantic County, New Jersey

Susan T. Moore, 25255 Cumberland County, New Jersey

Timothy U. Parker, 26266 Sussex County, New Jersey

Vivian V. Quinn, 27277 Warren County, New Jersey

Walter W. Russell, 28288 Hunterdon County, New Jersey

Xavier Y. Sanders, 29299 Mercer County, New Jersey

Yvonne Z. Stone, 30300 Somerset County, New Jersey

9. 6. 2019. 10:00

Handwritten text in a cursive script, likely Urdu or Persian, covering the majority of the page. The text is arranged in approximately 25 horizontal lines.

کتابخانه مرکزی مسجد جامعہ اسلامیہ

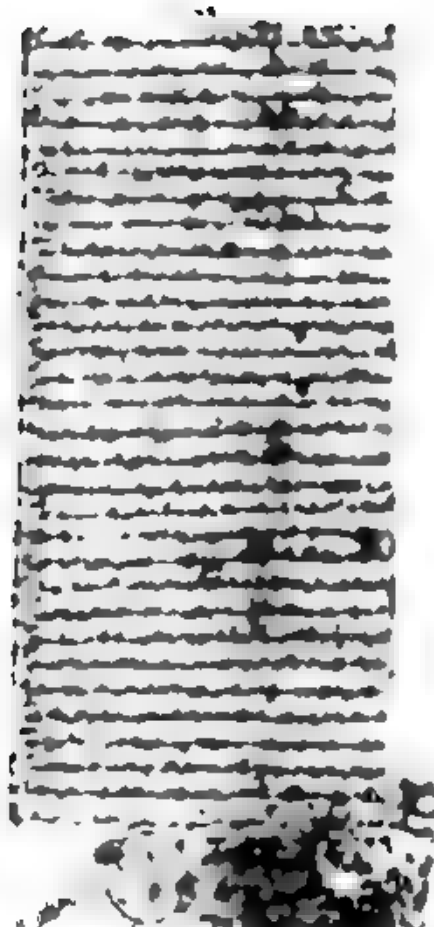
بکراچی
۱۴۱۳ھ

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header, with some ink bleed-through from the reverse side.

Main body of handwritten text, consisting of several lines of cursive script. The text is dense and appears to be a continuous narrative or list.



صورة القصيدة لأحمد بن سبط خانة طاهر العلوم بأحمد الزمور لها ١٥١



میرزا محمد علی خان کمالی، صاحب المجلد، صاحب المجلد، صاحب المجلد

(در اوراق و المجلد، صاحب المجلد)

أحمد بن حنبل، لا يبيح بغيره، فأنزل الاصباح رحمة، مع ما يتبع بقصته،
ويطبخ كالمشقة بقلوبه، منور الكتب على الأنوار، ويضيء المصباح في الساعات، ملكا له دماء،
ومدائن كدماء، مع الدم دماء، وهو المصحف المجلد والمزهر، وهو "سبحان" على
المؤمنين، ويحرم على الربوة سبانه في البيت، على أنه من دماء وعلى حواء من الأنبياء،
والمرسلين.

قال أحمد بن حنبل، من عصى الله، اختلفت من دمه، فبقي على كرمه، فحدث
محمود بن أحمد الإمام الأجل سعيد، وكان له من أخبار من عصى رحيم الله تعالى،
بن مائة سنة، فحدثه الذي، في شرف المصباح، وعلاؤه، والقصة طويلة، فله من أروع الكتابات
وإزخارفها، فحدثت بعد ذلك دماء، إلى أن استند حواضر القوم، ودارهم مبروكة بإصبعه
صمغ لحيته، قال له تعالى: ﴿وَلَوْ دَأْبُ الرُّسُلِ إِلَى رَبِّ الْأَمْرِ فَهَيْهَاتَ لَأُنَبِّئُ
سُطُورَهُمْ مُّصَدِّقًا﴾

وكفى العالم سرفا، يا بحر في سرفا، معقول، وبر، معصية حبيب في القضي
مستكر، في قلب عليه بصلاته والسلم، في عيشة الله أعياد بهامته، ثم يمشي بصلاته،
يعود، يا معشر معصية، يا من شيع على حكم إلا عصى حكم، وشيع عصى حكم
لأجلكم، أدماء أدماء، كذا؟

وكفى العظماء ما أتوه، ذوجته وذوجته، لأنبياء حروف واحد، قال عليه الصلاة
والسلام: «علماء أتوا كانباء في إسرائيل» وعمر عليه الصلاة والسلام في صفة أنه

١٤١١ هـ هو من عام الف، وفي الأصل، بعد الفصد، وهو له سمى بالخلال وهو من
معد الفصا

١٤١٢ هـ، ١٤٢

(١٤) حجة طه أو مسبه، يوم سار الأسرى، رضي الله عنهم، المصباح، ١٤١٢

(١٥) سورة يوحنا، في حجة الأولى، ١٤٢٢، وفيه فيها، هناك كذا، من أسفه، في كذا؟

[هم] "أعده" كأنهم من خلفه^{١٤٠}

وكان أرحم من ربه الله عز وجل ورخص عليهم - منابر من لشعبه والتفقد في المنابر
وفذلك صاروا معصيين بعدهم من حله الصلاة والسلام - محاسب كالتجديم - مايم
أقليه - أعدهم^{١٤١} - محظوظ - رخصوا فيه تعالى عليه - جائز - سواهم يخلف من ترو
الأثر - ويصير من أئمة القراء من بعدهم من الإخبار

وذا انظر من المصدر الأول من الصحاح، ومن بعدهم من الذين علموا من خلفه النبي
الإمام الأعظم سراج لائمه سبحانه الله، خاتم الخلق، ربه الخ، بوحية وأصحابه
رغم ولاه تعالى عليهم أحسن عهد الخ من جودوا به السيرة أعيد^{١٤٢}، وجهه را
هو عهد الله الخ، "فهيء" فهو والممثل فهو، وهو البدل الخ، فهو الخ، فهو الخ
رحمة الله تعالى، ومما قد مر أنه فهو مصورة فلانهم، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ
الخ، وهو الخ

ثم من بعدهم من عظماء الله بغيروا في سراج الأعطالات - وجهه في كشف
المشكلات، وهو السك، مصيها، ورخصوا الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ
الأول الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ
[الهيء] - محظوظ به، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

فكفهم ربه الله تعالى عليهم أجمعين - رخصوا في سراج الأعطالات - وجهه في كشف
مركب معقلا - فخصهم بشدة الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

أي

(١) ما بين التمدد من الأثر - وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

(٢) ذكره العلامة من الذي في النوع في معجمه لمصنف - وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

(٣) ذكره صاحب الإنباب، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

(٤) ذكره الأصب، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

(٥) وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

(٦) وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

(٧) وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

(٨) وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ، وهو الخ

وهو دفع لي من ربي، ان اتسبه بهم سأيت أصل جيل، مجمع في حل الجدل
المكسبه، التوراة، لضرعه، ليكون مؤثر في حال جيل، والرجحان في بعد وفاته، قال
عليه الصلاة والسلام: «ما من من لم يقطع عنه عمله إلا من ثلاث: الزحف، وذكر من
جمعها اعتنا به»

وقد انصاف إلى حد الرئي صاحب المصنف بعض الأجداد، بعدت السلسله
بالإحالة

وجمع مسائل السيرة، والحدود، والسير، والبرهان، وأعجب فيها مسائل
الفرق، والفتاوى، والوقائع، ونسبت فيها من الفتاوى التي مستند بها من سيرة،
وعولاي، والتي - عمده الله تعالى ما في حقه - والفتاوى التي جمعها من مصالح رعاي،
وجواب لكتاب فضلاء، وحسب أمثالي عمده، وأبدت كثير مسائل يدل على عولاي عليه
السلام، والخبر، وعجب! لما جردت، وعما فيه عمل من علمه، وصحت
الكتاب بالحدود

وجعلت لي "بغرضه" في دفعه حاشي، فوجدت اني - أن دعواني، بأن
يتمم في [قري] "دبه مهدي، ويعمل كشيء هذا" فقام من مربي، ولا يعرف به وجهي،
وهو المستند من رده، وهو قن، لا يملكه عليه كتاب، واليه نسب، وهو حسب عادته،
وعمد اخب

(١) امره ليردني ١٢٧٦

(٢) استبان من ف

(٣) في بدم طرف م

(٤) استوكمنه و

(٥) في م لوقال

كتاب الطهارات

الفصل الأول في الوضوء

الفصل الثاني في بياء ما يوجب الوضوء

الفصل الثالث في الغسل

الفصل الرابع في الماء الذي يجزئ الوضوء

والشي لا يجزئ الوضوء

الفصل الخامس في التيمم

الفصل السادس في المسح على الخفين

الفصل السابع في النجاسات وحكمها

وفي معرفة لأعيان النجاسة وأصنافها

الفصل الثامن في تطهير النجاسات

الفصل التاسع في الحيض

كتاب الطهارة

هذا كتاب من سنن أبي داود

فصل الأول في الوضوء

هذا كتاب من سنن أبي داود

هذا كتاب من سنن أبي داود

هذا كتاب من سنن أبي داود
ويعمل بتقديم مع التكبير

هذا كتاب من سنن أبي داود
الأد

هذا كتاب من سنن أبي داود
هذا كتاب من سنن أبي داود
هذا كتاب من سنن أبي داود
هذا كتاب من سنن أبي داود

هذا كتاب من سنن أبي داود
هذا كتاب من سنن أبي داود

هذا كتاب من سنن أبي داود

هذا كتاب من سنن أبي داود
هذا كتاب من سنن أبي داود

هذا كتاب من سنن أبي داود

هذا كتاب من سنن أبي داود

هذا كتاب من سنن أبي داود

هذا كتاب من سنن أبي داود

له الله، وما ينكمح عند الاستدراك لم يمتع لهم، علا حب بهما، الله

٦- وصح ما تلا من سريرة الحق من اللحن، لم يذكره في ظاهر الرواية، وعن أبي حمزة رضي الله عنه في غير رواية الأسير ورواية في رواية قال يعترض إجمالاً له، في باب النسيء، أو ربما، فكأنه أراد بهذا الكفاية عن الدليل والعمد، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

٧ وذكره من في السجود على أبي حمزة رحمه الله تعالى أنه لا يعترض إجمالاً في رواية أبي حمزة، ولكن في بعض مسانيد راجعهم الله تعالى فأنوا وكذلك في رواية عن ظاهر الكتاب على الرواية

٨ وذكره من في الرواية التي أتفقوا على أن عليه أن يسر، شعر حمزة، في رواية في لا يجر، ولا في إجمالاً في الأصل في وجه الفصل سراً

٩ فذكر رحمه الله تعالى وذكره في الشارب [حب] عليه إجمالاً في سورة وفي السجود وصح ما تلا من سريرة الحق من النسيء، رواه أبو يوسف عن أبي حمزة، حمزة، في رواية في باب النسيء، أنه يفسر به إجمالاً في كله، فإنه

قوله مواضع الوعد، ما ظهر

بذكر الرواية في رحمه الله تعالى في نظمه. حاصن خوار في قول أبي حمزة رضي الله تعالى عنه، أنه سبحانه، وعن قول محمد وسامعي وأبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يسبح حمزة، وهو حسن الألفاظ لأن يرحمنا برحمته الناس، والله في أبي حمزة الناس

١٠ ولا يجب إجمالاً إلى ما تحت شعر اللحن، عند ما نزل إلى الرواية، وكذلك لا يجب إجمالاً في باب النسيء، وهو المحاسن والشارب، في الرواية، وكذلك في باب إجمالاً في ما من قبل من الشعر من الشعر

١١- وإما البيهقي الذي في القدر من معجم الأثر، قد ذكره في بعض الأثر في رحمه الله تعالى عليه، وهو ما يجب أن عليه في باب النسيء، وفي باب النسيء، وذكره البيهقي [أ] عليه [أ] على ذلك لمصح في نسخة أبي حمزة رحمه الله تعالى

(١١) لا يذكر في ...

(١٢) لا يذكر في ...

(١٣) لا يذكر في ...

حسنة ومحمد رحيم الله تعالى، ورعم الفخاوى وحسنه الله تعالى، انما ذكره هو الصحيح، وعليه كرمنا بغير رحمة الله تعالى على سمن الأئمة الخدائي وحسنه الله تعالى إلا أنه قد مضى ولا يرى أن يلقى يكفه به انه، ساء عن مازوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المنيح، ذيل وجهه ونحوه، صوره بلاء، ولم يسل الله عن عقوبته جاز.

ولكن قيل مازي مازوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إن سئل عن العضو لظفره أو ظفره، ولم يدر ذلك، وذكر المنيح، أو سجد الخالف روى عن أبي يوسف ومحمد وروى عنهم الله تعالى أنه يشترط فيه خمسة، فلو روى حسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قد نزل حسن وإن لم يسل أحده.

١٢ - وأما عن حسن النيتين فمن روى الأصابع إلى المنيح، ويدخل الفرقان في العمل، عند علماء الثلاثة، رحمهم الله تعالى، لأن اسم الله، يقع على هذه الجملة.

١٣ - وهل يجوز أن يقرأ الله في ما نوح الأظفار؟ قال الفقيه أبو بكر رحمه الله: يجب إصلاؤه إلى ما نوحه، حتى لا يخلو إذا نوحاً إلى ظفاره من غير أن يظلم إلى ما نوحه، وفي إقراره من، يجب إصلاؤه إلى ما نوحه، وكان يقرى من النفس والمنيح، ومن المنيح لأن المنيح بنو من آدم، فيكون من أجزائه، فلا دخلت النفس والمنيح.

وذكر الشيخ الإمام أبو عبد الصمد رحمه الله تعالى في شرحه أن الصغار إذا كان طويلاً بحيث يسر رأس الأئمة، يجب إصلاؤه إلى ما نوحه، وإن كان قصيراً، لا يجب.

١٤ - وإن كان في إصبعه عاتمة، لم تكن واسعة لا يجب تحريكها ولا رعمه، وإن كان صغراً، ففي ظفره روبة أصحاب رحمه الله تعالى، لا بد من دمه أو تحريكه، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنهم لم يشترط الفرس والتحرث، ومن الأصابع رحمه الله تعالى خلاف من هذا الفصل.

١٥ - وأما من مسح الرأس مسحة واحدة، وذلك بعد ربح الرأس، وقدره أصحابنا رحمه الله تعالى بثلاث أصابع، هكذا ذكر الفقهاء رحمه الله وفي صلاة

الأصلية ثلثة ثلاث أصابع، وفي الخرد ثلثة يعصر برقع الرأس.

١٦ - وثلاثة بلاء أصابع، ووضع عليه وجهه، ولم يمتد، أجزء على قول من

(١) ما نقل من الأصل، استبرك من م

(٢) استبرك من م

قدومه بملات أصابع ، ومن يجره على قول من عدوه كرم ، حتى يستكمل ثلاثاً سراراً ، هكذا ذكر
النفذوي رحمه الله تعالى .

وذكر الرمدي رحمه الله تعالى هذا الفصل في مظهره ، وقد روى هشام عن أبي
حبيقة ، وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، وأبو الهيثم بن رسم ، عن محمد ، رحمهما الله تعالى
أنه يجوز ، قال في اختلاف ردف رحمه الله : أنه لا يجوز على قول أبي حبيقة ، ولين يسمع
رحمهما الله تعالى ، إلا أن يجمع بعد ثلاث وثمسة لموضع رمة ، وذكر من صلاة الأثر أنه
يجوز من غير ذكر ثلاث

١٧ - وإن مسح بواحد ، حده بحواشي الأصابع ، قدر ثلاث أصابع ، روى رحمه
الله ، عن أبي حبيقة رحمه الله تعالى أنه يجوز ، وهذا جواب مستقيم على الرواية التي
قدّر المسح فيها ثلاث أصابع ، ويومح بالاصبعين لا بجره ، إلا أن يجمع بالثلاثة والأصابع
مفتوحين ، مع ما يسهل من تكبير ، بحيث لا يجوز ، لأنه يصعب ، ومن يجمعها قدر أصبع ،
مفسر ثلاث أصابع يجوز

١٨ - وإن كان على أنه مسح طويل ، مسح ثلاثاً ، أخرجه ، لأن ما ذكره من مسح
مسحاً ، أو وقع على مسحاً ، تحته والر ، يجوز من مسح الرأس ، وإن وقع على شعر تحته
جسمه أو رجليه ، لا يجوز من مسح الرأس ، لأن المسح على الشعر كمره مسح على البشرة التي
تحته ، ولو مسح على بشرة ، حب أو العنق ، لا يجوز من مسح الرأس ، ولو مسح على بشرة
الرأس أجزأه ، هكذا إذا مسح على الشعر

وذكر الرمدي رحمه الله تعالى هذه المسألة بعد معارضة ، وفي موضع آخر ذكرنا
جواباً آخر ، بأن مسحاً طويلاً ، مسحاً واحداً ، لا بد من مسح الرأس ، ولو
مسح ما فوقه بجره ، مسحاً واحداً على رأسه ، ومدى ثلاث أصابع لم يجر
هكذا ذكره بنوادر ابن رسم ، وأشار إلى المصنفين بقائماً ، لأنه قد تفرقت
قائل فيه ، وأنه لو كان ، ووضع على حبيبه ، ومدد يده على صدره ، حتى لم يمسح
جميع الأرجحة ، أخرجه ، وأما ابن المصنف فقتل لأن ثلاثاً ، السماء أحبب لا يصير أسماء
مسحاً ، إلا باليسلان ، لأن فرضه عليه فصل ، ولا يأنى العسل ولا يسيلان على

(١) وفي كتاب من الكف عن رأسه

(٢) ما عظم الأصل ، استبرك من طه

(٣) استبرك من طه

المضروب. ولما في عضو واحد لا يصير مستعملاً، أمّا في نص الرّس عليه بجلالة بشره الرأس. يصير مستعملاً؛ لأنّ الرّس الرأس المسح، وانصب يحصل مجرّد الملائكة

وهذا التّبريد إنّما يأتى من كون محمد رحمته الله تعالى. ونما علمه من أبي يوسف رحمته الله تعالى فلا، لا يفرق بينه وبين الله تعالى. ج ١٠. فإنّ محمد قد أخذ على رأسه في الإتيان، لا يصير له مستعملاً عند أبي يوسف، حبه الله تعالى لأنّ الله المسح^(١)

١٩- وذكرنا معنى حبه لله تعالى في التّهادية إذا حصب، ومسح برأسه عند وصوله على خصاه لا يجره، وإن وصل الماء إلى شعره. قال وهو كالماء إذا مسحت على اللحية، وصل الماء إلى شعره، ودلت لا يجوز. فهنا كذلك

وروي في مسأله الظهار في شرح بعض السّرخس وحسبهم الله تعالى أنه إذا لم يمسح على الرأس، وهو حب من حكم الماء المطلق، فلا يجوز مسح، وهو حب من ماء الرأس غير الماء. وروي مسأله مسح الرأس على الخمار في شرح بعض المسابح أيضاً، أنه إذا كان متعظراً بحيث يصل إلى الشعر، يجوز مسح، وما لا فلا.

ودكر أبو دريس في نظمه قال عامة العلماء إذا وصل إلى الشعر جاز، وما لا فلا وصل بمسحهم، إن كان الخمار محبوساً، لا يجوز؛ لأنه لا يصل الماء. وقال بعضهم إن ضرب يذهب سدّتين فوق الخمار جاز، وإلا فلا، لأنّ ما ضرب يذهب الماء إلى الشعر

٢٠- وإن كان في دوايين مسودتان حول الرّس، كما معه مسودتان، فوقع مسحه على رأس الطّوبى، بعض منسحباً قائماً بالحوار، كما به سبها؛ لأنه مسح على سحر قمته رأس (فصار) كما مسح على الشعر الأصلي، وعما سبهم على أنه لا يجوز، أرسلهما ألوم برسبهم، لأنه مسح على شيء مستعار، فصار كما مسح المرأة فوق الخمار، ولم يصل الماء إلى ما تحته

٢١- وإذا مسك من مسح الرّس، فأصله لطر مقدار ثلاث أصابع، فمسحه يده أو تم مسحها. أجراه عن مسح الرّس؛ لأنّ الله تعالى وصفه بأنه يكونه طهوراً، والظاهر الظاهر منه، الظاهر بغيره، فلا يعرف حصول الظّهر على من يكونه، كذا قال في من حرقه، لا يتركه حصول (أخرى على فعل يكون من العبر

(١) كذا في ف، و، م. إن راء المسح عند أبي يوسف وحده، وقد هو لأمر

۶۶- و ناسی ان یبع امة قاعد من حیثه ما و یبع به امة لا یبع

لأنه لم يصح بناء مستعين ، فبناءه بأمر حكيم الاستعانة ، وهذا هو رأي القسوة ، أصح على الأرض ، أو لم يستمر ، وهذا أيضا يغضو بذليل أنه يخرج من الخفاء بالإحصاء - وهي المسألة - حيث أن هو معبود مصر الله تعالى منه

۳۳۔ ولو كان في كفة بيني، فصاح به وانه احمره، فقال حناكة: استهجو هذا اذالم يستعمله في غصون اعمده، فان اقبل يده في اياه من اقله، فان اذ استعمله في غصون من اعمده، قال عمن بعض اعمده، وبقي على كفة من لا يجوز

وأكرمهم من نوابه خاتم النبوة - خطه - والصحيح أن محمدًا رحمه الله تعالى
 (قوله يفتي) "ما إذا عمل عسراً من أفعده" وفي الخبر في كعبه، دليل أن محمدًا تعالى
 وهذا غير ما لو أحد من الأناء، ولم كان المراد ما قال خاتم النبوة رحمه الله تعالى لم
 يكن له الشبه بغير

وذكرت في بعض النسخ: وفي مثل الكف، والفرق: أن السحبة ماء مفضة به خرص
عسل النحل، ص: مستعملاً، فلا يصح به خرص آخر، أو يخل الكف ماء لم يستعمل به خرص
لغيره، لأن خرص عسل لأغص، أخيه ياءاً تأتي راء العصو، لا بالنون الذي على الكف،
فلم يصح هذا المزمع مستعملاً، فحذف أو يقام به قوله: وسبح الرحمن

[illegible]

وقتی اندوختنی دیگران را می‌بینی، به آن‌ها بگو: «ای عزیزان! اینها را از کجاست می‌گیرید؟» و پس از آن، بگو: «و صواب است که اینها را از کجاست می‌گیرید؟» و بگو: «ای عزیزان! اینها را از کجاست می‌گیرید؟» و بگو: «ای عزیزان! اینها را از کجاست می‌گیرید؟»

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ

(١) لفظي الأهم، استلوك م ط ه ب

(*) انظر كتابه في

والشاهد ما كان قد افسد هذه الصورة على المسح على الطهرات، وهو مسح على الخفين، ثم
برجها، سقط حكم ذلك المسح، وبصر من غسل القدمين

وحكى ابن مسعود عن محمد بن قيس بن المسح على عقب، وبين هذه الصورة فقال
الجلد والشمع والرأس شيء واحد، ذهب بفضه، وبقي البصر، ثم يرجع حكم ذلك المسح
[فإن المسح هو حجر الرجل، فإن رجعه بعد الرجوع حكم ذلك المسح] فصار، فأن مسكه
أصح من هذه المسألة أن يكون ذلك أحد الطهريين، مسح عليه، ثم رجع أحد الطهريين، أو انتشر
منه، وهناك لا يلزم إعادة مسح الخفين

٢٥- وأما من غسل الرجلين، فمنه ما هو لأصح إلى الكعبين، ويدخل الكعبين
في غسل، عند علمنا ما سألناه وجهه أنه تعالى

٢٦- وكعب هو العظم الذي في المشرق الذي يكون ثوب القدم، والذي روى هشام
عن محمد بن جهماد بن عمار أن الكعب هو العظم الذي يقع بهي يكون في وسط القدم، عند
معدن القدم، وذلك بهي، ولم يرد محمد بن جهماد بن عمار أن الكعب هو العظم الذي يقع بهي
الطهارة والصلابة، روى أنه قد مر جو، المخرجة، فإنه لم يحدد عدد ومعه حقال، قال ينظرون
أسفل الكعبين، أو أن الكعب العظيم يرجع إلى وسط القدم، عند معدن الكعبين،
لأنه في معنى العبد، غير كعب في الطهارة والصلابة، بل عظم ياتي الذي (مر
عنه) في فرق القدم

٢٧- أو نصف حبه من الكعب، أو بقي النصف من الكعب، بصر من عليه غسل ما
بقي من الكعب، أو موضع المسح، وكذلك هذا الحكم من المرقع هو اليد، إذ قطع اليد من
المرفق، وبقي نصف المرفق، بصر من عليه غسل ما بقي من المرفق، أو موضع القطع، وإن كان
التيمن من الكعب، أو كان في المرفق، لا يجب غسل موضع المسح

٢٨- وحفل الأصابع، وذلك مضمومة وهي من الأصابع، أو كعب
مضوح، عرك التحليل، وإن كان يوضع في الماء، أحري، أو في الخياض، فأدخل وحبه
الماء، وبورك التحليل، وإن كانت الأصابع مضمومة، هكذا ذكر ابن العربي في حقه
وفي شرح مسح الإسلام أن غسل الأصابع من روضه، أي من هذه الأصابع
موجز، وبهذه سنة، وذكر تحصيل لأحد الحلواني رحمه الله أن غسل الأصابع من مضمومة

جمع الناس من كان يحيل عليه من هم قال الحمد لله تعالى
الأمر أن يرضوا أمر الله تعالى

ونكسوا في عصر السوء، فأبهمهم بيل العصور بالآيات، ثم يميل عليه اللاد،
فسخر بوصول الله، التي جمع العصور، وفلق عصورهم بسبب الله على عصوره، ومملكته حتى
يجل الله إلى جميعه، والجميع يوحد مع الله إلى العوا لأرد في زمان استناء، وإلى القول
الذي في، هذا الهدف

۶۹- روزی همام عن یوسف أنه إذا لم الأعض "لا تتراب، اجر عن الفعل
ثم إذا تخطى مرأ، بعده، فإذا لم من بعده لغيره أو لغيره لا يكره ولا يشتم، وإن
عمل فلذلك عن غير ی، وجاهد، بكم، ویشتم، هكذا ذكروا وقد من أیضا أنه إذا لم حدث عادة
یكره، وإن لم يحدث، حراما لا یكره.

٢- وإذا كان صغيراً أعتقه أو تزوجه حراً، فله النطق بفسخه أو نحو منه، هل يفسخه
بإرساله أعتقه إلى ما لم يحن، كان يفتيه من سائر سائر الحائض رخصة له تعالى يقول: «نظروا إلى
كل ما أعتقه، يرأى من غير أن يملكه، ولم يخرجه إلا أن يفتيه» فإذا أعتقه، فإن كان لا يملكه
من غير أن يملكه، أعتقه أو لم يفتيه، فإنه لا يملكه، فإن لأنه لم يملكه من غير يفتيه

وهي محسوسة من دونها . فكل عضو من هذه الأعضاء من جهة من جهة ، وأما من جهة
الآخره فموصولة بالجلد ، لا الفرق الذي يخرج منه الفم ، فكل عضو ، ولم يصل الماء إلى
ما تحت الجلد ، من هذه وجده أن يصل ، لأن ما تحت الجلد ، ليس ظاهر ، ولا
يخرجه عنده ، ولله ابتداء . وقد كان على بعض أعضاء هذه ، من جهة من جهة ، نحو النمل وسببه .
وخلية جلده رقيقة ، فلو أنه وأمر الماء على الجلده ، ثم نزع جلده ، من يخرجه عنده ما يحس
مختلفة . قال ابن رجب ، أحمد بن ، ما رأيته لم يتألم من ذلك ، فعليه أن يعمل ذلك الوضع
والنزع قبل الجرح ، بحيث يتألم من ذلك ، إذ خرج من بين من ، نفس الوضوء ، وإن لم
يخرج ، لا يلزم من ذلك الوضوء ، والآية لا تمنع من ذلك في الوجهين جميعاً .

[illegible]

عن أبيه

٢٢- وفي مجموع التراب إذا كان به حبة من ماء، فحينئذ يمسح به، وعمل
الرجلين. وبم يمسح الماء إلى ما يحب، يطر إذا كان بماء يمسح به، يمسح به من تحته يجوز، وإن
كان لا يمسح به لا يجوز - والله أعلم

سبع صفى تعليم الوضوء

٢٣- قال محمد بن حماد بن محمد بن الأصغر الوضوء الوضوء، يمسح بيمينه ثلاثاً
ولم يذكر كيفية

٢٤- وحكى عن الشيخ محمد بن جعفر القمي أنه يطر إلى (الله)، إذا كان الإناة
صحيحاً، يمكنه، لا يمسح به، بل يرويه شماله، يمسح به في كفة اليسرى، ويمسحها
ثلاثاً، ثم يأخذ الإناة، ويمسح بها على كفة اليسرى، ويمسحها ثلاثاً، وإن كان الإناة
كسراً، لا يمكن دفعه كجانب يمينه، فإنه كان معه كود صغير، يرفع يده، يمسح به، ولا
يدخل يده فيه، ثم يمسح به، ثم يكرر على يمينه، ولا يمكن معه كود صغير، لا دخل
أصابع يده اليسرى، يمسح به في الإناة، ولا يدخل الكعب، ويرفع يده، ويمسح به على
يده اليسرى، ويملك لأصابع يمينه بعض، فيفعل كذلك ثلاثاً، ثم يمسح به باليمين، لعلها
ينفع في الإناة، وإذا شاء، ولو به، لا يمسح به في الإناة، فمحمود على ما إذا قد
الأنه صغيره، أو كانت كبيرة، ولكن معه إبه صغيره، وإذا كان الإناة كبيراً، وليس معه إبه
صغيرة، فليس محمود على أن يدخل على سبيل المصلحة

٢٥- وهو، والكلاء في الاستحباب يأتي بعد هذا من سبع التي يلي
هذا تنوع، وبين أنشراح خلاف في أنه يمسح يديه قبل الاستحباب، وبعد الاستحباب؟ قال
بعضهم قبل الاستحباب، وقال بعضهم بعد الاستحباب، وكثيرهم على أنه يمسح يديه
مرتين، مرة قبل الاستحباب، ومرة بعده، ثم يمسح به، ثم يستسحب، ثم يمسح وجهه، ثم
يمسح رعايته، هكذا ذكر محمد بن الأصغر، ولم يقل ثم يمسح يديه
من الاستحباب، قال ابن أبي عمير، رواه عن أبيه عن محمد بن أبيه، فلا يجب الاستحباب

قال سمعت الأئمة الصالحين والأصفياء عني، أن يعيد عبد البدر رأس الأوزن من
جناح الوضوء، فلا يوجب شي من فرض الوضوء، وفيه عسكل؛ لأن المقصود هو التطهير، وهذا
جاء، يظهر في طريق ما حصل، عند حصول المقصود، ولا معنى لإعادة غسله، ثم يقع
رأسه وأذنيه، مما روي عن علي بن أبي حمزة، ثم يغسل وجهه مع يديه، والله أعلم.

نوع سے فی بیان سن یوصوہ وادابہ:

۳۶ فظون بعد سبب همه الترسون **بلا**، و سه اصحابه رضى الله تعالى عنهم،
 همه الترسون **بلا** می نظرند، می سنگها رسول الله **بلا**، و از طلبه، و کسی که
 و الاربع من الثغور، و تبهم و سه الصحابة و رضى الله تعالى عنهم على الطريقة الشريفة
 سنگها اصحابه، و و طو، حبيب اكثر اربع، عین التروبع [یعنی لها] سه عمر، لادن
 فعلها، و واتب سب

[illegible]

٢٨ فلا الطعاري ويسمى. فيقول بسم الله العظيم. الحمد لله على الإسلام
وقى كرم الخيرة كلام، من صاهر أوله ما يلحقه أب دى فيه قال ويستجابه
أديسى. وذكر في صلاة الأمان، قال الله، وهكذا، الطعاري، والقدورى
محل التسمية، خلاف من المذهب، قال بعضهم: يسمى ناس لا سجدة، وقال بعضهم،
يسمى بعد الاستحارة

١١٠- ومن السلف الامتجد، وثمة نوعان احدهما ١١١١، والثاني بالحق في
القرآن اورد بهرم ادمهما، من خضف أو اثاره، (الاحياء مائة نفس، له أمكة ذلك
من غير كشف المعرفه، وإن لم يكن ذلك لا كشف المعرفه، يستحي بالأحباء ولا
سحي فلان، وإن لم يكن لا حياء أفه وليس له- لا الذي ١١١٢، ادمه مرة وتوكة مرة
ومن صاحب من قال هذا كان لويحيى بن أبي ١١١٣، وهو في القدر
عجم، أماني قال، فهو سنة واسم هذا القائل ١١١٤، عن الحسن بن علي بن

تعالى عنه، أنه سئل عن هذا، فقال: «عناسه [عقيل] له كعب يكرن سنة» ^(١) ومذكراتها رسول الله ﷺ، وعمل به، وكذلك حمار الصحابة رضي الله تعالى عنهم، قال الحسن: «إنهم كانوا يسعدون حمرا، وأنهم ينظرون نكطا، ولا خلاف لأحد في لأفضليته، فاستماع الله لا حمار أحسن ولا خلاف».

٤٠ - والأشياء، من البرق والشمس، والليل واليوم، والدم الخارج من إحدى السيلتين، دون غيرها من الأحداث.

٤١ - ويسمى أن يستنحي بالأشياء الطاهرة «محرا» المحر، ويمنع الزبد، والثراب والمخرقة ونفثها، ولا يستنحي بالأساء النجسة، مثل البرق وجميع الإسهال، وكذلك لا يستنحي بحجر مستنحي به مرة فهو «أو غير»، إلا إذا كان حجر له أحرف، يستنحي في كل مرة بطرفه ثم يستنحي به في المرة الآتية، فيجوز من غير كراهة.

وكيف لا يستنحي بالمعظم والروث، فقد قيل: «المعظم طهر» ^(٢)، والروث طهر دوابهم، فلا يمس عليهم طهرهم، وعنه جواب: «وكذلك لا يستنحي بمفهوم الأكل» ^(٣)، وعنه دوابهم، نحو الحنطة والسمير والخشيش، وغيرها. وذكر الزبير بن أنس يستنحي بالحجر ونشر والثراب، ولا يستنحي في سوى هذه الأشياء.

٤٢ - وعدد الثلاث في الاستنجاء بالأحجار، أربعة يقوم معها، ثم يأمر بأمر لازم. والغبر هو الإثم، فإذا أتى الرخذ كلفه، وإن لم يفته الثلاثة برز عليه.

٤٣ - وقيل في كعبه الامتجاء بالأحجار - يدق رجل في زمان الصيف، يدق بالحجر الأول، ويقبل بالحجر الثاني، ويدق الثالثة، وهي أسماء يقص بالحجر الأول، لأن في الصيف عصبية مديسان، فلو أنزل بالآونة ينطرح عصبية، فلا يقبل، ولا كذلك في الشتاء، والذلة تفعل في الأحوال كلها، مثل ما يفعل الرجل من النساء، وقد قيل: «المقصود هو الإزالة، فيدخل معنى في رجه يحصل المقصود».

٤٤ - وقيل في كعبه الاستنجاء بالماء، فإنه ينبغي أن يجلس كالحرج، ويخرج كل الإرجاء، حتى يظهر ما داخل فيه من النجاسة، فيمسحها، وإن كان صائغا لا يبلغ في الإرجاء، حتى لا يصل الماء إلى ما فيه، فيفسد صوره.

ومن هذا قيل: لا يسمى أن يغوص من موضع الاستنجاء، حتى ينفذ ذلك الموضع مخرقة، حتى لا يصل الماء إلى باطنه، وكذلك قيل: لا يسمى مسح أن يتكس في الامتجاء

تسمى أي ذنابه وبسبحي منه ، هو في الأصل من الماء والماء
 وبسبحي بالماء أو صبيح في ثلاث ولا يستعمل جميع الأصابع لأنه ذلك الموضع
 لا يصح فيه الماء ، كما هو في عمل الأصابع كلها ، خرج في هذا من من الأصابع
 من أن على الأصابع من الماء في كل واحد من الأصابع ، والماء في كل واحد من الأصابع
 فالثلاث هي الزيادة على الأصابع ، استعماله في كل واحد من الأصابع

فإن كان بسبحي في كل واحد من الأصابع ، فاستعمل الأصابع ، وإن كان بسبحي في كل واحد من الأصابع
 الأصابع عند بعض الأصابع ، وعند بعض الأصابع ، بسبحي بأصبع الأصابع
 وهي مودة ، المراد من مودة ، فحسب من مودة ، من مودة ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 منها ، ولا تدخل في مودة ، في الأصابع ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 راحته ، من مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، فحسب من مودة ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 الأصابع ، الأصابع ، في الأصابع ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع

٤٥- وعدها من مودة ، فحسب من مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 أو مودة ، أي أن بسبحي ، وقال بسبحي في مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 فحسب من مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 الأصابع ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع

٤٦- وبسبحي أن بسبحي في كل واحد من الأصابع ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 في كل واحد من الأصابع ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 هو مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 هو مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع
 وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع

٤٧- وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع

(١) وهي في مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع

(٢) وهي في مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع

(٣) وهي في مودة ، يعني أن كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع ، وبسبحي في كل واحد من الأصابع

يش عن رجل شئت به ان يعزى ولا يفر انه يسحق بها ، كبره يفتننى بنفسه ؟ قال : ان
لحم يبعد من يصب الماء حيه ، والماء في الارض لا يستنقى وان فر على الماء فجازي .
استحق يمينه ؟ ، وان كاس به كتمهم قد ضلنا ، ولا يسمع الرصره ، وانسم . قال
يسح يده على الارض ، يس در عب مع الرقيق ، ويح رجته على الحائط ، ويجري ذلت
ع ، ولا يده الضلله على كل حال

وهذه أيضاً الرجن برهن: **إلا تم يكره له** لا لأنه، وإنه من الواجب، وهو لا يقدّر على التوضيح، قال: **يوحنا** أنه أو حوّه عبر الأسجد، لأنه لا يفسد له حبه، ويسقط عنه الأسجد. وهذه أيضاً أخره، **برهن** أن لا يكره له وج، وهي لا تعدد على التوضيح، ولها بحث، قال: **يوحنا** **بمد** **بإاء** **الصهر** **ر** **ويسقط** **حبه** **الأسجد**.

٤- ثم الاستعانة بالخبير ، ولما جيزوا ، انما انقضت المدخسة على موضع الخدود ،
وأما إذا حدث عن موضعها ، بأن جيزت الفرج ، فقد اجتمع على أن ما جيزت به لم
الفرج من شجامة ، إذ قال أكثر من قدر الله لهم ، أنه يضرض عصبه ، ولا يكفه إلا زالة
بالأحبال ، وإن كان ما جيز به صبح انقزع نخل من امره ، أو عذر اليد من ، إلا أنه إذا ضم
إليه موضع الفرج ، يكون أك ، من قدر الله لهم ، فوالها ما جيز ، ثم يمسك بالهاء ، فبني
فوقه بنى حبيطة بجوز ، ولا يكر ، رعى قول لمي يوسف بخير ، ويكر ، رعى قول محمد
لا يجوز ، إلا أنه ، بعينه ، ، وهكذا روى عن أبي جهم ،

ولما كانت الحجة على مذهب الامتداد أكثر من قدر الدرس فاجتمعوا
بعضها ذكر في شرح الخطابي أن من اختلأ بمذهبهم فهو أب مسخه ثلاثة أحبار
وأما هو حازب، قال عنه وهو أصم، ربه قال الفقه أبو شيت وسمه الله تعالى

۲۹ وَاِذَا نَسَخَ بِالْاَحْجَرِ، ثُمَّ شَرَعَ فِي مَاءٍ قَتِيلٍ، اَوْ خَلِطَ فِي مَسَكٍ مَاءٍ، فَشَرَعَ
فِيهِ لِيُرْجِعَ فِي غَرِيبِ الرِّوَايَا اِلَيْهِمْ لَا يَحْسَبُ، وَلَهُ رَحْمَةٌ، وَانْ يَرِىْ بَيْنَهُمْ مَلَكًا
وَحَدَّ، قَالَ: وَهُوَ الْاَصْحَبُ، وَبِهِ كَانَ يَحُولُ الْخَطَافُ، رَحِمَهُ اللهُ عَالَمًا، كَرِهَ فِي الْهَيْئَةِ
وَالْاُحْجَرِ فِي دَفْنِهِ، وَنَسَخَ مِمَّا وَجَدَ، اَوْ اَصْلَهُ بِجَانِبِهِ اُخْرَى، لَا يَجُوزُ اِلَّا اِلَّا بِالْاَحْجَرِ

٥- ومن أجله البتة، إذ أتيناكم بوجهه صلاته بعدد، جلائنا سامي ونكسوا
في أنه إذ أرسله الله عن، بأن نوات، فهو هو، قال الأكثر من مقدس من أمجادنا. لا
بال. وقال بعض لنا نحن بل، هكذا ذكره الإمام، ثم أهد أبو نصر الصدر ونشر الكرمي

ما فوق ما ساء، ثم رجع اليه من القصور التي انقضت. فكتب لانهام الوقت
للحفل بين الأبدان. وبعث الله من مملكته، من مصاف لانعام الى عودج الوقت. أو الى
دخول زفاف عمر فمسارعه هذه المستبحر وجميعهم الله تعالى، له على قير أبي عيسى ومحمد
ومحمد الله تعالى مصاف الى خروج من تحت. وعبد عمر. حمد الله تعالى مصاف التي دخول
وقت أسره. وحمد أبي يوسف. حمد الله تعالى مصاف التي أبهى رعد

ونفسه الاحزان^٢ لا يظهر في هذه الاعلاء التي انصب رطب الارحام من وفاء
يخرج الا ويخلص فاحذر ان يمتدح في تحفه التي لا تضر ولا تنفع ولا ملك
صورت^٣

[illegible]

٩٢- وتبيننا ان نوبت چاره طبعه اندهس ، لا تنقص فطريه اما لا يخرج
 روح نوره من امر حقيقه واحده ، حسبما انه تعالى ، حتى كان له ان يعاين الظاهر تنك
 الظهور بوجهه ابي يوسف ودر ، جميعا انه تعالى ينقص باخوه نوبت الظاهر والصحيح .
 قال ابو حنيفه ومحمد بن حنبل في معنى ان ظهوره لمسه لثبته بالحاجه الي افاد درج
 الوقت ، وخروج الوقت يد ، من انفسه الحاجه ، انفسه ، حاجه بل على انقضاء
 الظهور ، انه دعوى الوقت بعد على نفس الحاجه ، وعلى حاجه بعد على نوبت ظهوره^{١١}

٩٤- ونحن نعلم من ما بيننا وبينهم من على هذا اعتبار، خاصة اننا نرى في هذا الباب
وقالوا انهم الظهور فاجابوا في وجوب^١ في كل باب حديث كذا في قوله، وكيف
بعضنا في الظهور في الروح في كل باب حديث كذا في قوله، وكيف
في كل باب حديث كذا في قوله، وكيف في كل باب حديث كذا في قوله، وكيف

١٤٤٤ هـ

[illegible]

الحاجف، فإذا عرج الرقاب، ربهف اليد، جعل الخيط، والساق عمله
ولذلك اشكروا الخلفاء على الوضوء الذي قلنا وقاموا على نوب أبي يوسف ورحمته
الله تعالى، لا تنقص طهارتها بدخول بلا خروج أب تنقص طهارته بخروج بلا دخول، كما
هو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

وقبلاً إذا نزعاً من الروال ودخل وقت الظهر، إن احتجبت إلى الطهارة لأجل
الظهر عند، لا لأن طهرت تنقص بدخول الظهر عند، وذلك لأن منه طهارة ضرورية،
مقدر بقدر الضرورة، ولا ضرورة في تقديم طهارة على الوقت لأن الضرورة حاضرة
الأداء، ولا إله قبل الوقت، فلم تفسد تلك الطهارة بعد الطريق، ولم تفسد الطهارة قبل
الوقت في سائر الأوقات وكذلك على قوله زمر [لا تنقص بدخول الوقت حسب]

وفيها إذا نزعاً من الصلاة المجر وظل الشمس، إن لا تنقص طهارتها
لاستخدام الدخول، ولكن لأن ما بعد طلوع الشمس إلى وقت الروال وقت مهملة، أيسر فيه
حرص مشروع، فجعل بعد ذلك صلاة الفجر.

ولهذا قالوا لو ناته الفجر مع سبأ تنقص الله مع الفجر في هذا الوقت بالإجماع
ولو فاتتها السنة بدون الفجر، تنقصها عند محمد رحمه الله تعالى فجعل كل وقت الفجر
باقى، معنى الطهارة صلاة الوقت بالإجماع^(١) وإذا نزعاً من الروال ودخل وقت الظهر،
تجمع هذه المسألة على ما ذكر رحمه الله تعالى. ونقول فيها أن نصيب الظهر بتلك الطهارة
وبعد التسليم عليه ما هو عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

وهما يجيبان عن كلام أبي يوسف رحمه الله تعالى ويعملان طهارته قبل الروال، إن
كانت طهارة قبل الوقت، لا أن جميع الوقت قدم مقام الأداء، فيها حق شغل جميع الوقت
بالصلاة، وهي العزيمة، فأبى صرف بعض الوقت إلى الصلاة، والبعض إلى حوائج الدنيا
مرخصة، وإذا كان جميع الوقت مقام الصلاة، وتقدم طهارة عن الصلاة واجب،
فتقدمها على الوقت يكون جائز، فوضع تلك الطهارة معبرة، ولم يتقدم بدخول وقت
الظهر، قلنا إن نصيب الظهر بتلك الطهارة، إلا أن في سائر الأوقات لا يجوز لها تقدم
الطهارة: لأن الوقت يقرم^(٢) مقام الأداء، فجعل كأنها في الأداء، فكانت طهارته الأولى

(١) ساقط الأصل، استترك من طهارة

(٢) استترك من طهارة

(٣) وهو طهارة منهم لأن

شبهه فلا يثبت غيب الطهر لا بد من الطهارة إما يثبت على ما - ولو لم يكن جوب
لا يحقن الماء في رداء وهذه الطهارة صورية

ويجوز أن يكون من عدمه من وجه الله تعالى أيضاً وبهذا إن عدمه عندنا قسمين
أحدهما حاج يفتن، الأمر في أنه صلى الله عليه في هذه الحالة سوى المقصد من الأداء

٩٥ ولو فرض صاحب العدد لصلاة الطهارة، هل له أن يضمن الطهر بذلك الطهارة عند
أي جهة؟ نعم، حيث لا يتحقق فيه بعضها فلا يسلك ذلك لأنه خرج وقت صلاة
أمرنا بذلك بعضهم، ذلك هو الصحيح؛ لأن صلاة الله في زمن صلاة الصبح، وكان
أن يضمن الطهر من الأبرار، فكذلك هذا

٩٦ ولو فرض صاحب العدد للطهر في وقت الطهر، ثم جدد عصر آخر العصر في
وقت العصر، ثم دعا وقت العصر، هل له أن يضمن العصر بذلك العصر؟ نعم، حيث
يبالغ الشايع، قال بعضهم بذلك، ثم جدد الطهارة فتنقص في وقت ظهر، ثم جدد الطهارة
قبل الصلاة، وهو ليساً، بل لا بد من الطهر، ثم رآه الشيخ، هل له أن يضمن الطهر
ذلك الوقت؟ لا، بل لا بد من الطهارة على الوقت، وهو ليساً، وقال بعضهم ليس
بذلك، لأن من صلاه العصر في وقت صلاة المكتوبة لا يضمن ذلك وقت المكتوبة
مكتوبة

٩٧ والأمر به لو لم يثبت عليه الصلاة والسلام، فليس صاحب يومه بوقت كل صلاة
وبوقت العصر، لأن صلاة فريضة اليوم والوضوء يظهر غيب، وعلى ما مر في حرم
على ذلك، ثم يترتب عليه أنه لا بد من

٩٨ وأما حرمانه من أن يضمنه فليس عليه حتى انقضى حرمه، ولا بد من ذلك
الاستعاضة إلى الصلوات السابقة، وهذا لأن خروج الوقت من وقت الصلاة لا يثبت
من جهة، ولا يثبت حكمه من جهة، إلا بعد من سبيل السبلان لما يوجب
يكون الاستعاضة بسببه، فذلك هو الصحيح، وهو أن استقطاعاته من الصلاة، لو

٩٩ - المستوفى من - - - - -

١٠٠ - المستوفى من - - - - -

(١٠١) - المستوفى من - - - - -

(١٠٢) - المستوفى من - - - - -

بإضافته من أنه الخبار، ويبقى يثبت يستند إلى البيع، ولا يقتصر لأن ثبوت حكم لا بد له من نص، ولأن ما يذهب إلى البيع، فيستند إلى أنه يتكرر، ثم ثبوت سببه، إلا أن الآية لا تظهر في حق ما يذهب إلى ذلك، ولا هو، بل من أن ما يذهب إليه لا يظهر في حق الصلاة، بل لا يظن ما دلل من الصلاة.

٩٩- فصل آخر أن الطهارة هي وجوب السيلان لا بصرفه سيلان منه في الوقت، وبصرفه حدث آخر، خروج الوقت، وهي وجوب الطهارة بحدوث، وبصرفها حدث آخر، والسيلان، ولا بصرفها خروج حدث، وإلا يجبر هذا الطهارة، وأنه سيلان في كل السيلان، وفي ما يظهره حقيقة، وغاية، في حقيقة طهارة، والأصل أن يكون الدم مطلقاً، وجوب الطهارة حقيقة، ثم قال من أن يكون الانقطاع، وسيلان، ولا يبرهن في ذلك أن يكون الطهارة بعد ما يليه لأجل السيلان.

وإنما يذهب الطهارة، فإنه يحدث، وإذا لم يكن السيلان، وفي ما يظهره حقيقة، ولا اعتباراً، فالحقيقة، فإنه لا بد من أن يكون الدم متصفاً، وفي طهارة، واستوجب الانقطاع وجوب صلاة كاملة، أما يظهره في رتبة السيلان، فالأصل لا يبرهن سيلان منه في الوقت، لأن الدم يسيل مرة بعد مرة، فحينئذ مشغولة بالخصوص في كل الوقت بحدوث، وبصرفها حدث، فمن لا بد لا يوجد في وقت الصلاة، وإن كان يوجد، إلا أن لا يوجد مرة بعد مرة، فلا يعني مشغولة بالخصوص في كل الوقت فلا يخرج، وبصرفها خروج الوقت، ما دلل أن طهارة الحد منه، مصدر الوقت، فلا يعني بعد خروج الوقت، وأنه ما دلل أن الطهارة حدث، وإلا يبرهن حدث حر، لأنه لا يبرهن مرة بعد مرة، أي لا يعني مشغولة بالخصوص في كل الوقت فلا يخرج، وبصرفه سيلان أيضاً، لأنه لا يخرج منه، لأنها لا يبقى مشغولة بالخصوص في كل الوقت أيضاً، إلا السيلان لا يوجد، بعد من وقت صلاة قلبي، إذا كان الطهارة واقعة للحدث، ولا يبرهن خروج الوقت، لأن الطهارة، من حدث يستند الطهارة، من زيادة مع قيام الماني، وكذلك هذه الطهارة، طهارة الصحيح، وطهارة الصحيح لا يبرهنها خروج الوقت، كما ذهب.

(١) وهو بـ، حسب مستند إلى الجمع

(٢) وهو بـ، ط م لا يوجد مرة بعد مرة آخر

(٣) وهو بـ، ط م لا يوجد

(٤) وهو بـ، لأن طهارة الصحيح،

د. حسن الإمام لاوب دكړه يايي لامل، د لامل، وماتل لامل يايي محض يايي
 في فصل المسح على خنجر، محض يايي امر هذه التور

١٠ - حسن لأهل البيت الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين، وفي ذكرهم وحمدهم مثل
في صواب، ثم المصنف المذموم، المصنف الطهر، ثم الاعتصاف، ثم في حرج وقت
الطهر، بعض ظهر، لا من الطهارة، وفي الليل، لكن أئمة أهل البيت، وفي
ذكر باقي الطهارة، المذموم، في حرج وقت

١٠ - قوله تعالى في يومئذ المصرا والولد" متعلق بـ "وحدثت بغيره" ثم مراد الله
بعد ذلك في يومئذ المصرا ، بمعنى صوابها ، لا ما فيها من في وقت المصرا ، وحدثت
تلك المصرا ، صوابها بعد انقضاء سنة وهو الانقضاء ، وهو الانقضاء
الذي في سنة ١٠٠٠ ، وحدثت ، "وحدثت" ، من وقت المصرا ، دون المصرا ، ليس
بما حصل في المصرا ، ولا بعد انقضاء سنة ، وهو انقضاء المصرا ، سنة ١٠٠٠ ،
فحصل في المصرا ، وهو لا يفي على فوائده ، بل ينقص منه ، وحدثت ،
فما حصل في المصرا ، من سنة ١٠٠٠ ، في كل الوقت ، فلا تنقص ، فانه انقضاء في
وقت ابتداء ما به جمعا ، كما في المصرا ، فلا ينقص منه ، بل ينقص منه ، في كل الوقت ، فيمكنه
الابتداء في الوقت

[illegible]

(۱) استیلا

(۷) - جہتہ کے لئے م م م م م

(٢٧) مستند: ٢٠٠٤، ص ١٠٠

معنى القياس للصبر وقت أداء العصر ، والترتيب مقتضى بالنسبة

١٠٣ - فإن كان حين ما وصأت بالظهور الدم سائلاً فصلب الظهر والدم كذلك سائلاً ، ثم انقطع بعد ذلك ، ولم يبق من الماء القليل ، لا تعبه الصلاة ، لأنه ليس فيه صلابة الظهر بظهوره للعمودين ، والحدار قائم من يديه إلى آخره ، وإنما يحد بعد مخرج مياه ووراء الحدو بعد الصراخ لا يوجب الإعادة ، كالقيسم إذا وجد ظلاً بعد الصراخ ، والعاري لا يحد الترتيب بعد الصراخ

١٠٤ - وإذا استحببت المرأة إدخال وقت العصر ودمها سائلاً ، وسوحت وانضم كذلك سائلاً ، فقامت خصي العصر عند صلات ، كحين من العصر غربت الشمس ، انقضت طهارتها ، لأن طهارتها رطبة للسيلان مقارناً لها ، فالحق بخروج الوضوء ، فتوضأ واستأنف الصلاة ولا يمس ، فذكرنا أن بعض الظهارة خروج العرب يستند إلى وقت ميلان الشمس ، من جهة أن شروع في الصلاة كان مع الحدث ، وهو رائله أمر عرف شرعاً بخلاف العباس في موضع ذكر الحديث طرفة على شروع من كل وجه ، فبما عدله يبنى على أصل القياس

١٠٥ - ولو دخل وقت العصر ودمها سائلاً فاعطع فوضأ ، والدم كذلك منقطع ، فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس ، فبقي على صلاتها ، ولا تعيد الوضوء ، وإذا ساء الدم بعد ذلك من عند المغرب وهي في العصر بعد ، يجب وضوءاً على صلاتها

طعن عيسى بن إسماعيل رحمه الله تعالى ، فقال : يسمى أن تعبد الوضوء ولا تقضي على صلاتها ، لأن الظهارة ما رويت للسيلان ، تكون السيلان معدناً لها حكماً ، لأن الانقطاع لم يستوجب وقت صلاة ، كاملاً لا سائلاً ، وفي وقت المغرب ، فلا يعمل بالصلاة بين الدمين ، كما علم في حسابه الظهر التي نفهم ذكرها ، بل يعمل كالدم والذوال ، لأن السيلان قائماً حكماً ، وكانت الظهارة وقعت للسيلان ، فبعض محروخ الحرق [إذاً] انقضت بخروج الوقت ، يستند إلى أن في الحديث ، وبأن شروع كمن مع الحديث من وجه ، فينبغي أن يستأنف الصلاة

والجواب أن سيلان منقطع عطفه وقت الوضوء ، لأن الانقطاع الناقص لا يجعل

فأصلاً - ويحضره إلّا ثلاثاً حكماً؛ حقيقاً عليها، كما في مسألة الظهر التي عدم ذكرها، فإن ذلك من جملة الأمطاع النقص أصلاً، يبقى مسعونه بالحرص من كل الوقت، علم
يحضر أصلاً وحمل السبلان - كما حكماً؛ تحيها عيبها فأبها لو لم يجعل الأمطاع
ثلاثة أصلاً، وجعل السبلان ثلاثاً حكماً، كما ظهر بها من وقت العصر واجتهد للسبلان،
مقصود من خروج الوقت - وهي تلك تليظ عليها فبعد عن مفسده بالنقص، أنه لا
يجوز، وإذالم يمتنع طهارب بمخرج وقت العصر، لا يستند لالتباس إلى وقت الحدث
تسليم، فلا يمتنع من الخروج كالمنع من الحدث، فهي

٦٠٥ - وإذا استجبت امره ، فدخل يوم الظهر ومعه سنان ، فمررت وحملت ودمية
كثفت سنان ، ثم انقطع الدم . وأحدثت حلقاً آخر غير الدم ، ورفضت لحديثها والدم كذلك
منقطع ، ثم دخل وقت العصر لا ينقص طهارتها . لأن المهداة النازية في يوم الظهر ما
وقعت للسبلال لعدم مذهب السبلال إليها . وعدم ممراته عيب . ولا تنقص من خروج
الرحمت .

١١٦- وما إن برصأت في وقت العصر مع أن عليها ، ب ، لم ينقص بحروج ، ف
 لغير ، والدم كدب متطع ، ثم مات آدم ، عليها أن موصاً ، وكان يسمى أن لا موصاً ،
 لأن طهارتها في وقت العصر ومع الليلان ، لكونه سبيلان مغرب فيها احتشياً ، لأن
 لا تطاع لم يسره وث صلا ، كما لا قال آدم في وقت العصر ، يجعل ليلان قائماً
 حكماً ، وكسب الظهيرة في رجب الظهر وأبعد لليلان ، فلا نطق ليلان ملة في الرجب

والخواب أن الظهيرة إما معبر واقعة للسيلان أو كتاب الظهيرة محتاجة إليها لأجل السيلان والظهيرة في وقت العصر غير محتاج إليها أصلاً لأن الظهيرة الثانية في وقت الظهيرة مع مسهر بحر، ووقت الظهيرة فلم تكن الظهيرة في وقت العصر محتاجة إليها لعدم وجودها والقدم به، والظهيرة الثانية في وقت الظهيرة كتاب واقعة عن الحدث، حتى لم يتبقى من خروج وقت الظهيرة، فلم تكن الظهيرة في وقت العصر محتاجة إليها، بخلاف أن يتبقى من السيلان، ولأن الظهيرة في عصر واحدة للسيلان إذاً غير السيلان قائماً حكماً، لأن السيلان في وقت الظهيرة، تمنع هذه حقيقة، وإنما معبر السيلان ثانياً حكماً، مما كان يقطن حقيقة بعضها غيب، وهذا هو غير السيلان قائماً حكماً كما كان به منطبق عليها.

(٦) ولى فقهى ولى

(٢) انتظاره من جميع هذه الداليل التي اعتمد عليها

ج ١ - كتب العنبر ب - ١٩٩ - فصل سس في بيان ما يوجب به صوم

بانه (١) مؤعد و - بيان انما حكمه ان طهر به الا انه في وقت العصر واقع
للسبيل - فلهذا هو المؤخر بدخول وقت الظهر - فلا يحصر السبيل وقت حكمه ، فلم يكن
الظاهرة في وقت العصر وانما للسبيل

فلا يبين في اقسام السبيل انما حكمه ان طهر به الا انه في وقت العصر
مكون واقعه على السبيل ، فلا يحصره المؤخر حتى سئل عنه بعد ذلك في عهد العصر
هذا ما وجد في هذه المسألة ، وانما عهد العصر ما سبق من بيان ، انما يحل
المحصر فيه ذكره - ولي لان غير ما سبق في هذا هو خبر راجح ، وانما اخرجه المصنف
فيما هو مشهور وجمع ، وكان في بيان في من هذا الوجه

١٠٧ - وكان في السبيل (١) مؤعد و - بيان انما حكمه ان طهر به الا انه في وقت العصر
مكون واقعه على السبيل ، فلا يحصره المؤخر حتى سئل عنه بعد ذلك في عهد العصر
هذا ما وجد في هذه المسألة ، وانما عهد العصر ما سبق من بيان ، انما يحل
المحصر فيه ذكره - ولي لان غير ما سبق في هذا هو خبر راجح ، وانما اخرجه المصنف
فيما هو مشهور وجمع ، وكان في بيان في من هذا الوجه

وحوالته ان يكون ان الظاهرة انما هي وقته للسبيل ان كان السبيل في وقت العصر
لا حل للسبيل ، والظاهرة في وقت العصر غير محتاج اليه لاحل السبيل ، لانما يكون
محتاجا اليه لاحل السبيل ان يكون وقت الظهور في وقت العصر لمصرح وقت الظهور
والظهور (٢) الثاني في وقت الظهر ثم سئل بعد ذلك وقت عصر ، علمكم انما هو وقت
العصر محتاجا اليه لاحل السبيل ان يكون وقت الظهور في وقت العصر لمصرح وقت الظهور
والظهور (٢) الثاني في وقت الظهر ثم سئل بعد ذلك وقت عصر ، علمكم انما هو وقت

١٠٨ - في السبيل - يسمى حنظل المبرج - ر - مضطرب المبرج في وقت العصر
المحصر ، ولو رد ان الحنظل لا يسمى - وانما هذا الدم بعد ان يهرج حتى يدر في ما يوصل
قده ، فمجرد حنظل - وانما هذا من ذلك فلهذا هو مقتضى - انما هو مقتضى
التي - اذا علم ان ذلك عند ما يصبه الدم في وقت العصر - انما هو مقتضى
فلا يدر هو عليه علة (٣)

١٠٩ - في وقت العصر - يسمى حنظل المبرج - ر - مضطرب المبرج في وقت العصر

(١) استدرك من جميع المسح التي صدر

(٢) استدرك من جميع المسح التي صدر

(٣) يسمى في وقت العصر - انما هو مقتضى

حكم الخروج، حتى لا يضر غيره، فإن كان الحشو غالباً من رأس الحية، ومخاطباً
رأس الإخطل (إن لم يخمس حكم البؤرة) من عيش وحر، لا يمطره
حكم البرق، ولا مفعول رعد، وإن سقط الفضة، إن كانت منه بعبث لها حكم
مؤثر، وإن طلت يده لا شيء حكم المؤثر

١١٩ وإن حسبناه، فإن شاء في المخرج الخارج، والمخرج الخارج مخرجة
الإلزامية، والمخرجة، فإذا بشر داخل محسوب، وبعد إلى خارجة، أو نفس، أو صوابها، وإن كان
الاحتمال في المخرج الخارج، فإن كان داخل المحسوب، أو من غير الخارج، لا يتقص
الوصف، وإن بعد إلى خارجة، فإن كان الكسوف ثالثاً من مخرج الداخل، أو كان
محدوداً، فإنه يتقص، أو صوابها، وإن كان مغللاً لم يحدث عنه لا نفس، أو صوابها، حاله حاله
ولا، وإن سقط المحسوب، أو كان مائة لا يتقص، وإن كان مائة نفس، أو صوابها، وإن كان
الخبره يسوي الأمر بين جميع

نوع آخر فيما يوجب الوضوء .

١١٦- فان محمد حقه لله تعالى في اطلاق الصلح بطله صريحا، فان اصابنا
 او غيره غير ذلك الصلح، بقصر الصلح، وانشاءه ليس لا ينقضه، وقدره
 لسيلا لا يحصر الصلح في خارج من غير التبيين، وقد ذهب عمدة السلافة، جمهور
 المتأخرين، وآيد اسحق، وقالوا: ان اذاع الصلح على من يخرج بعض الوصية، وهو
 النفس واحصوا على ان في ذلك من التسلط لا يبرأ سبلا، ويكتفى بحدود القهر.

[illegible]

(۱۱) انٹرنیٹ سے منسلک لکھی

(*) اسرار و حقیقات

(۳) استیصال و

(1) $\vec{a} = 2\hat{i} + 3\hat{j} + 4\hat{k}$, $\vec{b} = \hat{i} + 2\hat{j} + 3\hat{k}$, $\vec{c} = 3\hat{i} + 4\hat{j} + 5\hat{k}$ کے لیے $\vec{a} \cdot \vec{b} + \vec{b} \cdot \vec{c} + \vec{c} \cdot \vec{a}$ کی قیمت کا جائزہ لیں۔

(۱) اسمی صفت

مالتفات في موضع النجاسة، وما يحقق لأدراك في غير السنين بالسنين - ذكر في
الأخص ما في الطب، والمراد بالثبوت، جذا تنقطع عنه كتاب ما، بأدلة ظاهرة، لا
مسئلة عن ما معها، في حيث إذا لم يكن كان السائل به ظاهر لا مثلاً على موضع
[أخيراً] ما إذا ظهر البور في رعي الإختلاف - لأن موضع البور السائل لا في الإختلاف،
ولما ظهر على رأس الإختلاف، فأنه يتفلا على موضع السائل، ثم قد يكون في موضع أو
يولدي قدم من في جرح محدد، كمن ملكة دواء في يوازي من لأمن ملكة له وحفاله،
وإذا كان من من لأمن محله، فمحمود الظهور، وهو على رأس الجرح لا ينحصر
الأمكان عن موضعه، ولا يحسن الخروج، فلا يكون حدث - ثم قد يكون على رأس الجرح
١٩٤ - (١) أو أحياناً يخرج من السقطة كلها على القدم، ويخرج، والصدية، والماء، سواء
منهضاً عليها، وبأكثر من سائل - وقد يكون تنقطه أولاً، ثم يفتح ويصير قبيحاً، ثم
يرد له صفاً فيصير مديد، ثم قد يصير ممدود، وقد يكون غيره

١٩٥ - قال في موضع السقطة ليعرف أحد من ينحصر النور، في آخر هذه النور،
وهو في المقام، في السائل، من قترها، مأخوذ من قترهم، السقطة، إذاً عظام،
ولو برز إلى من الرأس، في موضع واحد، حكم السقطة في رأس السائل والأخرى، ينحصر
الوقوف، في برز السائل، في هذه السقطة ثم ينحصر لوجه،

والنور، أن في سائله لأرض السقطة حرجه، في من معدي السائل في موضع له
حكم لظاهر، ولا قد يمد في سائله السائل، حتى أن في سائله سببه هو حرج إلى ثقله بعض
الوجه، فلو أنه سائله حكم السائل، إذا كانت إذا خرج من موضع، ثم السائل، السائل، السائل،
عمال حكمه، في؟، في موضع الذي يحلق حكم السقطة من لاف ما كان منه وقد، وصفت
في ما لا منه السقطة، وهو، وإن لم يظهر على السائل

وعلى أي مرتبة في السائل، في السائل، في السائل، في السائل، في السائل، في السائل،
أخر حيث رأى على السقطة، في السقطة، في السقطة، في السقطة، في السقطة، في السقطة،
من السائل في السائل، حتى إذا ما كان في السقطة، في السقطة، في السقطة، في السقطة، في السقطة،

(١) مذكور في جميع النسخ

(٢) في النسخ المختلفة

(٣) مذكور في جميع النسخ، ومما ذكره في (١) في السقطة

(٤) وهو في السقطة

خارج الماء أيضا يمتص

۱۶۹۹: بد صبح از محل دهمی عمر، رفسی الخواجه هم خرج با صاحبخانه سفر، از کمال
 و خرج محل سو، و که در آن، آمد و رفت و از آن بحث و در آن که از پیوسته و لا یتقو
 نوموه و لا یزید، و پیوسته بفرقه، از اوصاف، و که در آن و صبح غلبه خطه، و از این امر
 حتی یستفهم و وضعه آن را، و که به جمع جمیع و پیوسته و در آن که به بحث و در آن
 سال، حیدر حیدر، و در آن که به بالاجهلا، و عا و نظر

كذلك ، كما تعلم ، هناك عدد من طهارات البرية ، وحيوانات أخرى ، على وجه الخصوص ،
مختلفة ، فهو حبيب لجميع كثر ديت ، قهقري ، وزنا ، جسمه ، كمن في محلي ، ولما حذرت بعد
في ، أما إذا كان في نباله ، مختلفة لا يجمع .

و كذا قالوا في دفع عبه في الحصى يشبه جسيم ما يخرج منه اسم يسل عن رأس
الفرج كما قال كل من سمع به بحيث يسد به ما يخرج حدثاً و هو الإفلا

١٦٦٧-١٦٦٨ شرح من الله فيح أو مصلح ينظر : إل ح ح مرقن الس جيم لا يتحص
وصو ٥٠٠ و١٢ شرح مع الرجوع إلى ص ٥٠٠ لا ١٦٦٨ شرح مع موجه ١٦٦٨ حافظه
شرح من الرجوع هكذا حكى في في سبب الأمانة الحادواني رحمه الله تعالى

۱۶۸- وحی یونانیست، علی محمد، سہ ماہی السبحان، کراچی، ۱۹۷۷ء
 ٹریسپل، فریڈرک، ۱۹۷۷ء، امریکا، ڈیویڈ، نوٹس، کل، صلا، لائی، اسٹار، ای، پیس، فوج، نو، صلیب،
 بیانیہ، ہندو، کول، ہی، ایچ، بی، جی، ۱۹۷۷ء

١٦٩ وقد أوضح مرة ان حاشية بيده لو يعرّفه حتى اذعله ، يتنفس طوله انه وذكر
 المسيح لإمام شمس الأسماء حينئذ ، رحمه الله تعالى ، ان كان ذلك ، ومعتمد بعضه وضوءه ،
 لخرجه النجاة من الـ . فان إلى العالم

۱۳۰ - و د عظمیٰ شرفیٰ فرماں علیہ السلام میں حضور اُنکے لایعزود علیہ، و کذلک
تخلایں: لایعزود کسی شان، محکمہ، ذکر میں بعض لغتوں میں و ذکر الشیخ الامام علیہ الدین رحمہ
اللہ تعالیٰ میں کتاب شریفین - الیہ اقل حیران و شیناس عواکہ، الیہ یہ نور اللہ میں
احسول استناء، یعنی یہ بعض رسوخ، او صرف کلمہ علی دل موضوع، ان جہد لایعزود یہ
تشفیق و صوبہ راہ لایعزود

کتابی جلیب سے لے کر بندہ کی تصحیح ہے، لا سبب لا یستحق الفوجہ، فوجی
 استیضہ، علم کے حصے میں ہے، لا سبب لا یستحق الفوجہ، فوجی
 شرح الفوجہ، فوجی حصے میں ہے، لا سبب لا یستحق الفوجہ، فوجی

نوع آخری مسائل ابھی، وما يتصل بها

١٢٨ قال سعيد رحمه الله تعالى في مجمع الصغبر رحمه الله تعالى ما -
فيه لا ينفعه ولو ٥٠ ردي من فيه خلة لو جعل ١٠٠ ردي يثني الوضوء ١٠٠
ما حدثت وهي منقولة عن علي بن أبي طالب
والأصل فيه ما ما عني أنه تعالى عب نبي الله صلى الله عليه وآله
من قاء أو عذ من عذاته فيسفر فديتو مما ربي عن صلاته ما سم بكنم
والصلى على نبي من ربه

[illegible]

وكان ينبغي ان يندادوا ان حسابات موضوع اخرى يجب عدم ذلك بل هو صفة لكونه
موضوعا عند سر معلوم ، ان الفهم في يدى المعلم هو عيب شئ ، مما تستلزمه الطاعة
فبيح عدالته في الشئ غير ، فكذلك في العلم ، وهو معنى له عيبه الفسلا والفساد ، مما
يستلزم من ، ان هو عند فقه حسن ، ان المتكلمون في هذا الموضوع قد صرحوا ، ان ذلك
يعمل موضوع الإدانة ، بحيث يعمل استحقاقا لا لادانة استحقاقه ، ولكن لأن عمل بعض الناس
يحل له ان لا يعمل بعض سوء الوصف والقرينة صفة ، ان الله تعالى في حقهم

444 2500

[illegible]

(٣) خراجہ (داد جود تے داد ۱۹۶۷ء) عی فی حدین حدود فی کامی اندرچہ الخدمہ می
سیدتی ۱۳/۴، راجعہ القبر لرحمہ اللہ ص ۵۸ :

عند كل مسح^(١) أو مرة من صلاة، فيجب غسل كل البدن، صبيحة لمرقة الغلظة عن
الخلل

وهناك الوجهان مفتضيان وجوب غسل كل البدن، إلا أن الترخيع، عدم غسل الأجزاء
الأربعة مقام غسل كل البدن؛ لأنها لم تخرج، فهذا الطريق وجب غسل الأربعة الأربعة في
الخارج من غير السبيلين

١٢٩ - ثم الفصل من حديث في القياس، وهو هو، فمن رحمه الله تعالى وفي
الاستحسان ليس بعدد، بل بشرط أن يكون على العلم

فإنه خلاف الأول من تفسير على العلم بعضهم قالوا إذا كان يجب برهم منه لم
يستمع لما نقله في قصة نبي، فهو الذي من ملء العلم، وإن أنتج شعباً، حتى كان يعلم بالظاهر
أنه في قصة نبي، فهو الذي من العلم، وقال أبو علي الفقيه رحمه الله تعالى في كتابه إذا كان
العلم بحيث يحتمل من الكلام كان ملء العلم، وإن كان لا يحتمل، لا يكون من العلم، وقال
المحققين: إذا رحمه الله تعالى، لا كان الحق، بحيث لا يمكن بلزوم صفة ومساكنة كل ملء
العلم، وإن كان يمكن صفة وإسباكه لا يكون ملء العلم، أراد علي هذا بعض المسايخ، رحمهم
الله تعالى وقال إن كان يسمى بحيث لا يمكن صفة وإسباكه لا يتكافأ كان ملء العلم، وإن
كان بحيث يمكن صفة وإسباكه من غير تكافؤ، لا يكون من العلم، وأما ما كثير من
المسايخ رحمهم الله تعالى، وهو الصحيح

وكذا الشيخ (مما شمس الأئمة الحنوف) رحمه الله تعالى يقول الصحيح قد يجرى
إلى صاحبه، إن وقع في يده أنه قد ملأه فقد ملأه

١٤٠ - وجه القياس في القليل أو الخارج من غير السبيلين إذا كان حدثاً، بجدة أن
يسوى فيه القليل والكثير كخارج من السبيلين

١٤١ - وجه الاستحسان ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه بعد الأحداث،
وذكر من جعلتها تسعة ملاً العلم^(٢)، وهكذا روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
والسبعة انتهى، قد فسره على العلم

(١) الأثر ٢١

(٢) المنتهى من جمع السخ

(٣) صفة التوبة (١٢)

(٤) وفي جمع سج عن عمر

[illegible][illegible]

١٤٣٠ هـ. ذاق العلي، نقيباً من هاهنا، واحداً من هؤلاء الصلابة، وكذا
 صاحب الوحيه سبع مره. بعد من بعض "وكل منكم" سبب من القهارة" - سكر هذا
 نقيباً من طائفة "وإن ركب في القوافل" خلافاً من أبو يوسف ومحمد - جميعاً
 من أبي أحمد طار في "وإن يوسف" لا يجد الحسرة جمع، في "حشمة لا يجمع" لأن
 الحسرة تواجد مره، من "سبع" وشعطي الحسرة لا، في "محمد رحمه الله" في
 الحسرة السبع، في "الحسرة لا يجمع" وسبب الحسرة عبد الله بن بكر الله
 ابنه والثقة من سكره العبد - الأول

٤٠ وعن أبي عمير النخعي أنه قال يقول بالجمع إلى من يمس أو حلقه واقع
النيب أو امتلأ به الماء أو طعمه أي ماء غليظ، وذهبوا في قوله من أرمي لا
يعرض وهو - - - - - إلى أن لا يؤكل وإن جدد من عرف غير قرنه ثم يوح

١٥

[illegible][illegible]

١٥٠ وإن كان معلوماً، فمحمداً بن عبد الله بن علي بن أبي طالب، رحمه الله تعالى،
يعني رحمه الله، وإن لم يكن به، اللهم، وعلى قول محمد بن عبد الله بن علي بن أبي طالب، رحمه الله،
لا يلائم ما في المتن من قوله، ورواه ابن جرير، رحمه الله، في كتابه، ورواه غيره، رحمه الله،
تدريجاً، فمحمداً بن عبد الله بن علي بن أبي طالب، رحمه الله، لا يلائم المتن.

وحده، بل حکم جمیع می معنی آنکه شاهد من خود، و اعم غرض از حکم آنرا من
نمی بیند، پس معروف از این صریح است، «ما خود علی» (نمی بیند) حکم خارج علی و من
و این مدعیه حسب احوال و اشیاء من خود نیز ظاهر است که «حیه» از لغت آنرا غرض به
حکم می باشد پس صریح بر اینست: «لا یلزم یشتب من بعد احدی» (و بعد از یکی پس از
آنکه از این معنی این معروف است، و اعم لا یستعمل بالعرف من بعد احدی) «نمی بیند» و
ظاهر آنکه حق در این حد و حد و کفایت خارج من لازم است و شرطه نیلانی واجب،
مخلاف ما صریح من خود، از این حکم آنرا من بعد صریح من قصد، «لا یلزم
انقضاء الحکم بعد احدی» پس ظاهر آنکه «نمی بیند» و اعم غرض از حکم آنرا من

[illegible]

(١١) *المجلد ٤، ص ١٠٠، ١٠١*

(1) لا يجوز أن يكون المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في دعوى أخرى.

من الصلوة، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الطهارة في هذه الصورة كما قال محمد رحمه الله تعالى، ومهم من حفظ الحلال بما إذا خرج من المدة على نحو ما بينا

وما يتصل بهذا النوع من المسائل :

١٥٢ - وروى ابن رستم في روايته ، عن محمد رحمه الله تعالى ، إذا دخل المني حلقاً ، لم يخرج من حمله دم رقيق سائل ، لا يتنقض وضوءه ، ما لم يملأ المني .

١٥٣ - وإذا ترى دحرج في براهه دم ، فإن كان الدم هو الغالب ، بسفوف وضوءه وإن كان أقل من ملء القم . وهذا لأن الحبب هو الخارج النجس ، وقد لحق الخارج إذا كانت الطبقة للدم لأنه إذا كانت الطبقة للدم ، علم أنه خرج بقوة نفسه ، وبأحرجه البراق . وإن كانت الطبقة للبراق ، لا يتنقض وضوءه ، لأنه إذا كانت الطبقة للبراق ، علم أن السراق أخرجهم ، وما خرج ضروحه

وإن كانا سواء بالعصا ، أن لا تنقض طهارته ، لأن يحتمل أنه خرج بقوة نفسه ، ويحتمل أن السراق أخرجهم ، بموقع الشك في تنقيض الطهارة . ومن الاستحسان يتنقض وضوءه لأنه لما أحسن الخروج بقوة نفسه ، وجبنا جانب الخروج ، احتياطاً لأمر العبادة . بخلاف ما إذا شك في الحدث ، لأن الوجود هناك مجرد شك ، ولا عبرة بحمد الشك مع المتيقن ، وهذا الحدث ركد من روحه دون وجهه ، فربحنا الوجود احتياطاً .

١٥٤ - ذكر سبب الأئمة الخواري رحمه الله تعالى في هذا الفصل ، وهو ما إذا كان الدم والبراق على السواء ، عامة من يخاف رحمهم الله تعالى على أن الوضوء يبدأ بتنقض (وكان الفقيه محمد بن إبراهيم المدهني يقول : "أمره بإعادة الصلاة احتياطاً ، وهو بأن على وضوءه الأول") وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول : "إن كان برونه يصرب إلى الصفرة ليس بالقص ، وإن كان يصرب إلى حمرة فهو ناقض . وإن كان حروول الدم يجري بين البراق كالمعلقة ، لم يكن ناقضاً

١٥٥ - وفي النوادر ، عن أبي حمزة رحمه الله تعالى ، إذا بزق أو منحنى رأى في ذلك علقه من الدم ، لم يسقط وضوءه . وإن كان الذي يرى من الدم في جميع البراق أو الصفرة ، وكأب حمرة أو صفرة غالبة على البراق ، عطية الوضوء . وإن كان الذي يرى شبه

(١) استوفى من فـ

(٢) استوفى من جميع السخ

١٦٥- وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه إذا قام صاحباً في غير الصلاة، فظاهر المذهب أنه يكون حدثاً قال رحمه الله تعالى وفي ذكر أحكام تشهد رحمه الله تعالى في شأنه، وقد عرفت بعض العلماء حديثهم الله تعالى إن اليوم في حالة السجود لا يكون حدثاً، وإن كان خلع الصلاة.

١٦٦- ذكر محمد رحمه الله تعالى في صلاة الأبرار أن من قام فاعداً، أو واضعاً يديه على عتبة، ومما شئت منك على وجهه، وصح طه على محله، لا يفتقر وضوءاً.

١٦٧- وعن أبي بصير عن طريق قال سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول من ماء مكنياً على وجهه لا يفتقر وضوءاً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الشرط عند محمد رحمه الله تعالى أن يسطيع على غيره، لا اصطحابه على نفسه لا يفتقر، وقال أبو يوسف اصطحابه على نفسه كما سطع على غيره حديثاً في رواية لا شتمك، مذكور حديثاً، ثم ذكر مؤلفي حقه رحمه الله تعالى.

وبان شمس الأئمة الحلواني وقد نقل عنه فصل من عن أبي كان يلقى أبي ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بيده قال يمين كالحدوث^(١) سعدا عن ربيعة بن ربيعة بن وهب أنه على طرف كعبه، صح سجوده، وجعل سجوده مرة السجدة على وسادة أو لبنة، فجعل سجوده على نفسه كسجوده على غيره، فجاءوا به جماعة على نفسه كما سطعوا على غيره، وحديث من يقوله إنه يفتقر وضوءاً، أنه لا، والمساكنة وثقة عن مسوى جنوباً، لا يكون حدثاً، كما لو نام مشطجاً على غيره، وكان القياس في حالة الصلاة كذلك، لكن مراد بالآخر

وحديث من قال بأنه لا يكون حدثاً، إن اليوم في هذه الأحوال لم يفتقر حدثاً في الصلاة، لانعدام استرخاءه، فتصل على حين سببه، والمالعة، وهذا ليس هو مورد في حالة الصلاة، فأما إذا نام فاعداً مستويّاً الياء على الأذنين، لا يفتقر وضوءاً.

١٦٨- وإن نام فاعداً مستويّاً الخاضعاً، ولكن مستديراً في جدار، وأسطوانته، ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن ظاهر المذهب أنه لا يفتقر

(١) كذا في الأصل، وفي بعض النسخ مكنياً

(٢) كذا في الأصل، وأسندناه من النسخ صواباً

(٣) لرجوع الفتي حرج ظهره، ورجوع صفاءه، وشبهه

وموسى وعيسى الصالحين رحمته الله تعالى أنه قال: إِنْ كَانَ مَجِثُ نَارِ أَرْضِ السُّدُسِ قَطْرًا، فَهِيَ كَالْقَطْرِ عَلَى وَجْهِ هَذَا بَعْضِ الْمَسَاحِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى. وهذا لأنه إذا كَانَ بَعْضُ النُّفُوسِ قَطْرًا وَحَدُّ رِثَةِ السَّمَاوَاتِ مَوْكِنَ وَجْهِهِ، لِأَنَّهُ كَيْفَ يَحْدُثُ دَعْوُهُ حَيْثُ، وَهِيَ قَدْ دَعَتْهُ الْأَسْطُورَاتُ أَوْ الْخَاطَطُ، فَيُشْفَعُ بِرُسُوهِ.

وہی القدوری ، روی ابو یوسف عن ابی حنیفہ رحمہ اللہ تعالیٰ ، کہ لا یتعین
وصوہہ إذا کان ایلیہ مستویہ علی الارض ، و ذکر شیخ الاسلام رحمہ اللہ تعالیٰ رویہ عن
ابی حنیفہ رحمہ اللہ تعالیٰ ، غیر معینہ بما إذا كانت ایمنہ مستویہ علی الارض ، وسمی عن
عالم ان جعل عقبہ عند معتمد ، و انسد الی شیء و دام ، لا یكون حدنا ، و فیل . إذا کان
مستویاً علی الارض فهو مستوفی ، لا یتمتع و خصوصاً ، و ان کان یحال لو ارہل التبت یسقط
(و ان کان مستوفیاً غیر مستقر علی الارض ، و یتمتع و خصوصاً ، و ان کان یحال ، فو فیل التبت
یسقط)

١٦٩- ولولا نام ناعدُ مسمري الخلويس، مسمقه على الأرضي، ذكر شخصي الأئمة الخلويس رحمه الله تعالى ظاهر الخراب عند أبي حبيبة رحمه الله تعالى إن منه قبل أن يراى مقعده الأرض في حال سقوطه، ثم يستنقش طهارته، وروى الحسن عن أبي حبيبة رحمه الله تعالى لو استيقظ حين يضع يديه على الأرض، فلا وضوء عليه، وإن رجع جنبه وهو قائم بطل وضوءه؛ لأنه رجع متى، من اليوم مصطحباً، يستنقش وضوءه، وعلى قولهما لا يستنقش طهارته حتى يسقط عن الأرض قبل أن ينه.

٦٦٠- ويسرط الانصار يظهره عند أبي يوسف، أن يكون الاسم بعد الاسم نائفاً على الآخر، وهكذا روى ابن رستم عن محمد بن محمد بن حمزة بن عماري، عن محمد بن ربيعة أنه كما اضطهم لولب فعلى أن يروى، لأنه وجد في من البرم مصدقاً

۱۷۱- ویفہ دم راجیا میں دامہ والہا نے عریاں، ظلم کاں میں حالۃ العیود والاسواء، لا ینتصری وصودہ، لأر ملحدہ، یكون متکبرا علی ظہر الدیہ، لا یخاف خروج شیء منہ، کمالو کان جالباً علی الأ، من، ومعہ متکبر من الأ، من، أما حالۃ العیود یكون حدثاً؛ لأن متصد لا یكون

ممكناً على منظر الداية حائل الهبوط، فهو عملة ماير نام على الأرض مبروكاً، هذا هو

(٦) مسأله: قاعد کبر معطیہ و کأه پندہ انوار

(٦) استخرج من هذه النظم قوله

بأنه ضار به إذا قل أعصى فوقع في سر أو كذا هناك، فقد حذف من لفظ أهله، فلما جازع
أنى يفتى من الصلاة قال من صحبكم فهوهم بعيد الوعد، والصلاة^١

١٨٠ - والقضية خارج الصلاة لا تقصر في خصوصه لأن أساس الرخصة بالتحقيق
عرف بالسهة بخلاف الأساس لأن أساس الظاهر به خارج محض، وبه يوجد ذلك.
وليس التقهقهه خارج الصلاة من معنى التقهقهه في الصلاة، بل منه الصلاة حاله
المساجاة مع الله تعالى، بمعنى "الحيلة بالتحقيقه فيها" ولا تدرك التقهقهه خارج الصلاة.
وقد التقهقهه خارج الصلاة على أصل الأساس

١٨١ - وكذلك أتقهمه في صلاة مختارة، وسنده الصلاة لا يفسد الوضوء^٢، لأن
التقصير في الوضوء بالتقهره بغير رخصة، وثمة رخص في صلاة المصنوع، وهذه ليست صلاة
معتنفة، فمبطل فيها العبار.

١٨٢ - وحدث التقهقهه من الظلم في الصلاة لا يفسد الوضوء، وبكر جمل صلاة
المختارة وسنده الصلاة، هكذا ذكر في بعض الكتب

١٨٣ - وذكر المرداوي رحمه الله تعالى في مظهره، قال في صلاة الوضوء في صلاة الوضوء
ثم قهقهه لا يوجب له في أصول ذلك سلب من قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
تفسد صلاته ولا يفسد وضوءه، وهكذا أئمة القهقهه فيه أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقال القهقهه
أبو محمد الكوفي رحمه الله تعالى فسدت صلاته ووضوءه، حيث أنه أحد هاتين الحريين
الحق

١٨٤ - ولو عمر كونه في الصلاة ثم قهقهه، قال سداد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
تفسد صلاته ولا يفسد وضوءه، لأن الخلق الكوفي، وأما غيره من أحد سلكاً جميعاً
وجه قول من أن الصلاة يفسد في هذه قهقهه سمعت في سلال الصلاة، فتقص
الوضوء، كما في الدائر يستيفه

(١) ورد في الباب ما ثبت كونه من الصلاة، وذكره الحافظ الزبيدي في كتابه رقمه ٤٤٦، ولكن
ما وجدته في باب من حديث خالد بن الوليد، وهو ما وجدته في حديث أبي سعيد الخدري، وهو ما
ينبغي أن لا يلاحظ، لأن ما في يده من الصلاة، فهو في ربه، فاستحلت المرأة حتى يهجمه، فما
انصرف إلى يفتي، ثم كان مكرهه في صلاة الوضوء، الصلاة، والتقصير رجع بقصد التهمة،
بالحديث أخرجه النووي في سنة (١١٧٤) عن عبد الجبار وهو ب. تعالى

وطهرته، والصحيح ما يبيح، وهو ما كانه موقفاً، لا يكون مسموحاً بغيره، فإنه يقتض الصلاة، ولا يفسد الوضوء، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح البسيط، وذكر شمس الأنس خلفا في وجهه الله تعالى في شرح البسيط، أنه دون التمس دون القهقهة لا ذكر له في البسيط^{١٥٦} قال وكان القاضي الرامحكي عن الشيخ الإمام، أنه كذا يقول إذا غلبت حتى سدت مراحله، وصحه عن الطحاوي عن الشيخ بعض الوضوء، فإن رحمه الله تعالى، وغيره من المتابعين رحمهم الله تعالى عن أنه لا يفسد الوضوء، حتى يسبح صبره وإن قل

١٨٩ - والفقهية عما كان أو مائياً يقتض الوضوء، وبطلان التيمم كما يبطل الوضوء، ولا يبطل طهارة الاغسلان، وقد قيل، يبطل طهارة الأعضاء الأربعة، بربط اليد إلى المرفق في الصلاة إذا قهقهة بعد الصلاة، وجاز له أن يصلي بمعه من غير وضوء، جفد على القول الأول، وعن القول الآخر لا يجوز له أن يصلي بمعه من غير وضوء جديد

١٩٠ - ولو صلى بركعة بالإيماء يفسد وقهقهة فيها، أنفص وصبره، لأن هذه صلاة لها ركوع وسجود، وقام الإيماء بعد ذلك الركوع والسجود
١٩١ - ولو صلى المكتوبة أو التطوع راكباً خارج المصبر أو القرية ولهقه عرجاً، لا يفسد وضوءه، وإن كان في مصبر أو قرية لا يفسد وضوءه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، لأنه ليس في الصلاة

١٩٢ - وكذلك لو امتنع بالتطوع راكباً خارج المصبر، دخل المصبر، ثم قهقهه، فلا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو صلى في مصبر وكفه من التطوع راكباً، ثم خرج من المصبر يريد السفر وقهقهه، لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

١٩٣ - ولو صلى راكباً وهو مهرج من القنطرة والدائمة رافعة أو معائرة أو معقوبة، وهو يرمى بإيماء إلى القبلة، أو إلى غيرها، ثم قهقهه كان عليه الوضوء

١٩٤ - وهي رواية ابن سبويه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ما شهد ثم صححت قبل أن يسم، فصحت بعده من خلفه، فعميم الوضوء، عن فضال لأن كثر أمرهم أن يسلموا وأشار إلى أن المزمع لا يخرجون عن حرمة الصلاة بصحت الإمام، قال لحاكم أبو القاسم رحمه الله تعالى في ردوى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا أمرهم أن

يسلموا أشار إلى أن مسحك لإمام يخرج القوم عن حرمة الصلاة، فلا بحث حينئذ في التسليم، لأن التسليم لا يحصل

١٩٥- وذكر المحاكم رحمه الله تعالى في إمام قعد في آخر صلاته مدو التشهد ولم يتشهد، والقوم على مثل حاله، فصحك الإمام، ثم مسح من حنقه، قال أنها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى معنى الإمام الوضوء، ولا وضوء على القوم من قبل إن الإمام قد أقعد عليهم ما بقي من صلاتهم، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى، مسحهم الوضوء من قبل إقامتهم لم يضر، كان عليهم أن يتشهدوا ويسلموا، فلم يفسد لإمام عليهم شيئاً

ولو كان الإمام والقوم تشهدوا، ثم سلم الإمام، ثم مسح القوم قبل أن يسلموا، مسحهم الوضوء عندهما، لأن سلام الإمام لا يفسد عليهم ما بقي

١٩٦- وكذلك الكلام، فأما الحديث متصداً أو الضحك، يفسد عليهم ما بقي.

١٩٧- وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لا وضوء على لقوم في هذه المصروء، وهو ما إذا ضحكوا بعد ما سلم الإمام، لأن محله سلام الإمام يخرج المقتضى عن حرمة الصلاة، والضحك منهم لم يصادف حرمة الصلاة، فلا يوجب الوضوء

١٩٨- أبو سبيان عن محمد، فيمن سها عن التشهد خلف الإمام في الثانية، حتى سلم الإمام في آخر الصلاة، ثم مسح هذا الرجل، فلا وضوء عنه، وليس هذه كهذه عن السجد في الرابعة.

١٩٩- وفي الأمالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (لو أن رجلاً انصرف من غير أن يسلم، وأخرج من المسجد وضحك، أو بعض القوم، فلا وضوء عليه ولا عليهم

٢٠٠- من سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (١) في المواضع التي صلى من الجماعة وكفه ثم خرج ونفث، ثم نفثه، فلا وضوء عليه.

وعنه المسألة تنسب على أصل أبي يوسف رحمه الله تعالى أن خروج الوقت في صلاة الجمعة يوجب الخروج عن الجماعة، فالنفث بعد ذلك، ثم مصادف حرمة طهارة^٢ مطلقاً

٢٠١- أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى عن القوم أن الإمام قد كبر، ولم يكن كبير، فكبروا مع لهقه، فلا وضوء عليهم

(١) المتفق من جميع النسخ

(٢) وفي ف ر ب صلاة مطلقاً

٢٠٢ - عمر بن أبي عمر في مسند حماد، كعب بن الطور عن أنس بن مالك، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أبى جعفر وأبى يوسف وجهان لله تعالى، وبى محمد وجه واحد لله تعالى لا وضوء عليه».

٢٠٣ - وكذلك المذهب في معنى ركعة من الفجر يقرأ فيها الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى.

٢٠٤ - وكذا في صلاة ركعة من الفجر يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى.

٢٠٥ - وكذلك في صلاة ركعة من الفجر يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى.

٢٠٦ - وكذا في صلاة ركعة من الفجر يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى.

٢٠٧ - وكذا في صلاة ركعة من الفجر يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى.

٢٠٨ - وكذا في صلاة ركعة من الفجر يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى.

٢٠٩ - وكذا في صلاة ركعة من الفجر يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى.

٢١٠ - وكذا في صلاة ركعة من الفجر يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى، ثم يقرأ الحمد لله تعالى.

عليه : لأنه صح خروجها عن الصلاة من خروج الإمام ، فلا ينقص طهارته بالهبة
 ٢٢٢- ولذا يهتف الموم بعد الشهادتين الإمام ، صاحب الصلاة ، وانقص طهارتهم
 ولا ينقص طهارته الإمام ، ولو يهتف الموم بعد التشهد ، ثم الإمام ، لم ينقص ، وانقص
 طهارتهم ، وكذلك لو يهتف الإمام والموم ، بعد التشهد ، لم ينقص ، وانقص
 طهارتهم

٢٢٣- ولذا يهتف الإمام بعد ما بعد من طهار الشاهد قبل أن يسبح ، فصلاته تمت ، وهذه
 الوقوف صلاة أخرى بعد الصلاة الثلاثة ، رحمهم الله تعالى ، خلافاً لما روي عنه
 تعالى : لأنه لا ينقص الصلاة

سورة آخر من هذا الفصل

٢٢٤- من رآه راكعاً أو ساجداً لا ينقص الوضوء ، وإن كان لم يركع ، رحمه الله
 تعالى ، إن كان سجد ، بعض الوضوء ، وإن كان لم يركع ، بعض الوضوء ، لأن المني عن شهود
 سبب الاستطلاق ، وكذا ، لدى ، مقام ، إقامة في حق يعاقب إلى سوء احتياطاً لأمر التوبة
 كما فعل أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المباشرة بالمباشرة ، حتى ما يأتي بيانه بعد هذا إن شاء
 الله تعالى

ولما حديث عائشة ، ومعلمه رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله ﷺ قيل له
 ساء ، ثم صلى ولم يتوب ، لأن من المني ليس يحدث ، دليل من نوات الحرام ، وإذا
 الخط ما يخرج عن المني ، وذلك ظاهر ، فلا حاجة إلى إقامة البعد

٢٢٥- ومن ذكر لا يفسد الوضوء بحبل ، وإن الشاهد رحمه الله تعالى
 بعض إمامه ، طهر الكف من غير حائل ، حديث حماد ، رضي الله تعالى عنه ، أن النبي ﷺ
 قال من من ذكره بغيره ، لأنه سبب الاستطلاق ، وكذا ، لدى ، يقدم مقعده ، ولما
 روي ، أن رسول الله ﷺ مثل من من ذكره على عهده ، لا يتوضأ ، قال لا ، وهو هو إلا بضعة

(١) ما سجدت الصلاة ، ج ١ ، ص ١٠١ ، في كتاب الطهارة (٧٩) ، أورد كتاب الطهارة (١٥٦) ، وفي
 كتاب الطهارة (١٩٥) ، ما حديث أبي حمزة عن كتاب الصلوة (٩٦) ، وفي
 في كتاب الصلاة (١٠٦) ، والمصرح في المحرم الكبير (٢٣) ، والطهارة في شرح معاني
 الآثار (٩ / ٩)

(٢) أخرجه القزويني في كتاب الطهارة ، عن سورة بنت صفوان (٧٧٠) ، والناسي عنها في كتاب الطهارة
 (١٦٦) ، وابن داود (١٥٤)

ممت " ولأنه السبب ظاهر مبرم للمس الخبيث بعد عمر الزود على الخبيث، فذلك غير موجود هنا لأن الذي يرى

٢٦٦- وقالوا يا ربنا انما نريد ان نعبدك وحدك لا معبود الا انت فاصرف عنا هذه الاصنام التي كان آباءنا وانا نعبدونها لانهم كانوا لا يعلمون شيئا

ولهذا قال العابد من حبه من يفتح في الميمنة عند مفتح خروج الذي منه فبجمل
كالذي مناهم عن هذا الذي قد تم في الآخرة من نام مصنفه بعضه وهو
من بين قومه لم يدر ما من هذا من طاعت كذا

٢٦٧- والكلام، ما حمل لا يمتنع الوضوء وإن كان في الصلاة، لأن الحديث اسم
الخارج خبر، ولم يوجد له حديث في الكلام الخارج.

۲۶۸- ولا یضوء فی اکل ما میده اندر اول تم نمیده، بد صحیح و رسول الله ﷺ
اکل من کذب شاة، نه صبیحه بر صا^۱

٢٢٩- وبي في حمل جنب ومسا ومسا، إلا أن بعضهم رُحِموا شيء من ذلك،
معنى ذلك النوع

[illegible]

يوم الخير

۶۳۶ ابن محمد رحمہ اللہ عنی عن الأھل من شد فی بعض وجوہ وحوالہا

(١) أحسنه إلى ما ذكر في كتابنا الطهارة بأنه ما وجد في ترك الوضوء من بعض الذنوب من خطيئته فمن لم يظن في نفسه ما ذكره أبو داود في باب الوضوء من الذنوب (١٠٥٥)، (المعنى) (٥)، (١)، وأما ما وجد في كتابنا الطهارة وما ذكره في كتابنا الطهارة (١٠٥٥)

(٢) أخرجه تذاكري في كتابه الزهد عن محمد بن عمرو بن أمية بن أبيه (٢٠١) وأخرجه عنه مسلم في كتاب الخصال (٤٣٣)، وأخرجه عنه عيسى في كتاب الألقاب (٧٤٩)

ج ١- كتاب الطهارة - ٢٠٩ - الفصل الثاني في بيان ما يحجب الوضوء

شك، على التامع الذي شك فيه، لأنه عليه لا يريه، وسرف يريه، وقد جازى فيه الفصل والسلام، ومع ما يريه من لا يريه^(١)، لأنه على يدين في حديث في ذلك التوضيح، وشك في غيبه، ويمنع لا يزال بالشك، وما يريه كان يري ذلك كشك لم يلمس ومضى، لأنه من التوضيح، والسبيل في التوضيح، يريه، والشك فيها، لأنه لو فصلت فيها يقع في مثل ذلك تأني، والله، على أكثر غير، في ذلك

٢٢٢- قالوا: وماذا؟ شك في خلاف توضعه، وأما إذا كان هذا الشك بعد التوضيح من الوضوء، لا يمسح به ومضى، وهو نظير ما إذا شك في صلاته أنه صلاها ثلاثاً أو أربعاً، إن كان عملاً بالشك في حلال الصلاة كان حراماً، وإن كان بعد التوضيح من الصلاة لا يمسح، حملاً لأمره على ما يريه، وهو خروج عن الصلاة بعد التوضيح، كما هيها

وتكنسوا، قوله، وهو من ما شك فيه من لتساخ من قال: رادع أول أمر شك فيه، وعنه من شك، إنه رادع له، قوله، ومع له في حد الوضوء،^(٢) وبهم من شك، وأما إذا كان شك في مثل هذا لم يمسح، فإنه

٢٢٤- شك في الطهارة وهو على وضوء، لأنه على يدين من الطهارة، على شك من الحدث، واليحيى لا يزال بالشك

٢٢٥- وسرف في الوضوء، فهو محدث، لأنه على يدين من الحدث، وعلى شك من الوضوء

٢٢٦- قال سبب لأبى جعفر في رحمه الله تعالى لا يمسح الشك في حد الوضوء، إلا في فصل واحد، وهو سماعه هو محمد رحمه الله تعالى، أنه إذا كان مع الرجل أنه، وهو يذكر أنه جسر، إلا أنه شك أنه قد قتل، أو يمسح، أو بعد ما مضى، يتحرى ويعمل يتألم ربه

٢٢٧- إن شك أنه جسر، أو لا، والأكثر هو سماعه هناك، فهو محدث، ولا يجوز له التحري، وقال ابن سبب في حديثه، وهو نظير الخلاف، فإنه إذا كان يتوهم أنه قد قتل، لكنه شك أنه جسر، سبب أن يمسح، أو بعد ما مضى، جعل محمداً، ولا

(١) أخرجه الترمذي في كتاب صفة النبي، والبيهقي في التوضيح من التوضيح، والبيهقي في التوضيح، وأخرجه عبد الله في كتاب الأمر، ١٥٠، ١٥١، وأخرجه عنه أحمد، في كتاب التوضيح، ٢٢٧٠

(٢) استخرج من التوضيح

(٣) وكذا في الأصل التوضيح

يخبرنا في هذه الحادثة، أن شهاب قد حضر الحفلة وأقام بها، جردا، السوي، وأنهم ساءت
لأول مرة، وأخيرا، في مستقبلهم.

۶۲۹ دمی بسکی - هم غر محمد رحیمه الانداسی اہ سنتی من انضیمی
 یازمہ ہوا تم بدتر حد، مکتبہ رحیمی ملک اندامی ہوا صبح کد، ملک انرجی - ہوا
 صبحی حد ملک صبر، لکھنؤ - اسد عتد عدلان قصا، دہلی شہد واحد عدلان
 عتد

۲۳۹- و فی الإلهاء عن محمد وحمه لثمة إلى ذوق في عالم القوسية لثمة
أحمد، وكان في ذلك ما... والآن قد يظن أن... وقد بقيت في الأول كان
في سنة في ذلك عند ابن حم... جل و... حرارة محروقة، ثم أخذت في
عقب، ثم ما مضت جنتها، ثم سمع في أن... حتى سمع صراخا لثمة لثمة من...
وغيره... لثمة في... لثمة

[illegible]

٤٤٩ قال في الأصل ومن توجّه إلى رافعي القلي مبتلا من ذكره، بعض وهو وجه وقد
 قد تفسّر له، ما كتبه، لا بد من أن يخلط له قوله بعض في مبتلاه، ولا يثبت فيه
 وقت السجح الامام من الاسم، يخونى وتاويل قد اثنى على من يورد على طرف
 ذكره وقد استحق، فيجعل أو يكون ذلك من مثل البعض، وهذا هو الذي لا يخلط له شرح من
 خاص لأجله، فعليه ربهما وقد استحق من ذلك، ان هذا لا يخرج من ذكره، لا
 بعض وهو وجه (ما) يسى قد يؤخذ في ذلك، قد سجد، قد ذكر في بعض
 القول أن السجدة في ذلك، قد ذكره، لا يخص وهو، لا، فحاصل
 يكون هذا الخبر، من ولا

[illegible]

يَتَضَحَّ بِزُلُومِ اللَّيْلِ إِذْ تَوَضَّأَ، وَهَذَا رِوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ جَبْرِ عَلَى حَسْبِ مَا فِيهِ عَلَيْهِ، وَأُصْرِبِي بِسَلْكَهَا
وَقَالُوا هَذَا الْأَحْصَالُ إِنَّمَا يَمَعُهُ إِذَا كَانَ الْفَوْضُ قَرِيضًا، بِحَبْثِ نَهْ يَجْعَلُ النَّاسَ قَانِمًا إِنَّمَا مَضَى
عَلَيْهِ مَاءٌ، ثُمَّ رَأَى بِلَالًا يَمْسُكُ بِرِجْلِهِ الْوُضُوءَ لِأَنَّهُ لَا يَمْكُهُ إِلَّا حَالَةً عَنِ ذَلِكَ مَاءٌ وَأَنَّهُ أَعْلَمُ

وما يتصل بهذا الفصل بين أحكام الحديث.

٢٢٢- الحديث لا يس المسحوق، ولا التواليع، إلى كذا. عليه السلام؛ تقوله تعالى:

وَلَا يَحِبُّهُ إِلَّا الْغَافِلُونَ^١

٢٤٣- ولما ناس بأن يقرأ القرآن، رأى عن بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
 مبسمين، فلما رآهم قال: «كان لا يجره شيء» عن قراءة القرآن إلا الجهاد^(١)
 والمضي في الفرق بين الفقر ما قاله: «أن الخلق حل البدن ثم، وبها يتوحد على
 المحلث إيصاله إلى الله، ولا يتوحد عليه إيصاله إلى الله، إلى الغم، ولا أراد أن يصل البدن
 ويأخذ الصحابة لا يجر له ذلك، لأن المحلث لا يتجر^(٢) إلا بالوحدانية.

٢٤٤ وكما لا يحل له من الكتابة لا يحل له من المناصب أيضاً، وإن من المصحف بعلة فلا بأس به والعلاف الجند الذي عليه المتصل به عبد بعض المشايخ رحمهم الله تعالى، وعديتهم المتصل كما هو فينا ومعهما لأن المتصل من المصحف، ولهذا يدخل في بيع المصحف من غير ذكر.

٢٤٥- ولما من المصطفى بكلمة أو بقليلة لا يحوز صد بعض المشايخ رحمهم الله تعالى لأن ثيابه بيع بعده، ألا ترى أنه لو قام على النجاسة من الصلاة وفي رجلية مغلقة أو جواربه، لا تحوز صلاته ولو فرش عليه أو جواربه وقام عليها (جارت صلاته)، ألا ترى أن من خلطه لا يمس على الأرض، فحس عليها وبه وببها، بحسبها^{٢٤٦} في ربه

(1) عاوجده شوره و بدمه و لكم موحد هده احايه نقل على الصبح بعد الوضوء ، سب رواه ابي حنوفه في كتاب الطهارة (14) ، ابن الحكم بن عيسى ، والنسائي في كتاب الطهارة (147) ، وابن ماجه (101)

(٦) سورة القدر: ١-٥

(٢) أخرجه أبو داود عن عمرو بن ميمون عن أبيه عن كتاب الطهارة (١٩٨)، والنسائي في كتاب الطهارة (١٦٦)، ولم ينسبه في كتابه (٥٨٧).

(٤) وفيه القسم سوى الأب له

(٥) علي بن العنبر بن سائط من لأهل بيتر قنده من رجب السمرقند في امرا لبيبا

واحتل في لا يمسح الشعر، بل غسل بعد أن يغسل الماء مزيل الشعر^(١) أي تحول الشعر وقتل عائلته رضي الله تعالى عنه^(٢) كمنه أن رسول الله ﷺ غسل من ماء واحد، وكان لا يمسح شعري^(٣)

٢٥٥- وأن دايع الماء أصغر، شعرها، ولكن لم يدخل شعبي صفاتها، بعد احتل الفحيح منه، قال بعضهم لا يمسح بها^(٤) الله عليه الصلاة والسلام أخذت دلي سورة حذافه ألا تلو الشعر^(٥) ولم يوجدي شعرها وعن عذافه من عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يأمر حواريه بنظف شعورهم عند الاغتسل عن أحصى رغباه

ويؤيد هذا القول بروي حسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال: تل دولتها ثلاثاً، مع كل سنة عصره^(٦) ورائه شرط العصر أو يمسح به شعبي مرموها وسئل القسبة أحمد بن إبراهيم رحمه الله عن هذه المسألة، فروى عن رسول الله ﷺ أنه عنه أم سلمة الأعمال، وقال: فمسي هني وأنت ثلاث حساب من ماء مع كل سنة عصره^(٧)، قال: ورائه شرط العصر أنه بلغ الماء سبع قروب

فإن الروي من أنبيه رحمه الله تعالى على أهل المحسن ذكره في مسأله وقال بعضهم يحرمها ظاهر ما روي^(٨) من حديث أم سلمة ورواه عنه وعن أنه تعالى عنهم ولأما إذا مسح شعرها احتاجت إلى العصر ماءً وبالثاء، بل حقيقها عليك حرج وروايتهم بذلك سبعة، وفيه قسار، بخلاف النجاسة، لأنه لا حرج في إحصاء الماء إلى إثبات النجاسة، مسجد، يمهال ماء به ولا كذلك شعره^(٩)، حتى إن إذا أذنت كلف، لا

(١) أخرجه الألباني في معرفة عنه في كتاب الطهارة (١١٣٦) وقطعه من جابر بن شابر وأبى بصيرته الله سبحانه ولا يفتان سورهما

(٢) أخرجه مسلم في كتابه الصحيح (١٩٨١)، والسنائي في كتاب التمسك والنهي (١٣) وابن ماجه في كتاب الطهارة (٥٩٦)

(٣) أخرجه يعقوب البيهقي في التمدد بخوي عن أبي هريرة ومروان بن الحنفية (١٨٦)، ورواه شريح بن حبيب في مسنده عن أبي حنيفة بن أبي ليلى في نسخة من كتابه، والحديث أصح من الروي لفظه هذا في الشعر في كتاب الطهارة (٩٩٤)، وكذلك في كتاب الطهارة (٢١٦٦)، وكذلك في نسخة في كتاب الطهارة (٥٩٩)

(٤) حديث تم جمعه أخرجه مسلم في كتاب الحنفية (١٩٦) وقطعه عن حمزة فالت في يارسل الله بن إبراهيم عند شعر من فالبعض لبعض في نسخة (١٩٦) التي يكتبون أن عمر وأبى حنيفة خطاب ثم يمسحون على الماء منطهرين وأخرجه القزويني في الطهارة (٩٨) والسنائي في طهارة (٢٤٤) وقزويني في طهارة (٩٨) ورواه في الطهارة (٥٩٤)

معاني قال يا يوسف حبه الله تعالى بهجرة أو احبب الله معه
وعن بعض الساجدين سمعت الله تعالى يقول يا يوسف إذا كان
حاجلاً احملوه لأنه إذا كان عتلاً حمله "الله حمله" وهو فيه مبالغة، فلا يصل الماء إلى
حممه فيه (إذا كان حمالاً، حب الله تعالى حمله الماء إلى جميعه)
وعن بعضهم إذا كان عتلاً كان مصروباً لا يحوره لأن يحضر ما مصاً وإن كان
مروياً يجده لأنه يحب الماء، والعرب ما عكروا

وهي الأحداث الباطنية، ولا بهجرة كيف ما مر به في محله
٢٦٤ و يا اغسل من عذبة، وعلى يور أسنانه صدام، فم يغسل به عذبة حرة - لأن ما
من الأسنن، طب، فلا ينجح وصول الماء إلى ما تحتها، ويذكر البعض رحمه الله تعالى في
واحدة أنه لا يحرق ما لم يفتح ذلك الظلم، ويحرق الماء عنه
٢٦٥ و قد على هذه سنة جلد منك أو سر فصرع قد عصب فاشبهل أولم
يصل الماء إلى ما تحتها، لا يحوره، ولو كان مكثفه نحو دباب أو روم،^(١) وبما في القائه
محدثه، حل، قد مر، في باب الوضوء

٢٦٦ والحد أيد نجس، وهي النجس في شعره، عصب من لجاء لم يجر
ولم يزل الدرد، سنة، به الحروي والشمس على عذبة ضايح، عصب الله تعالى، وهو
الصحيح وقد مر به سنة في فصل الوضوء أيضاً، وقد ذكر أن الإمام الزاهد الصوفي
رحمه الله تعالى

من عصبه في بيان أسباب نفس

٢٦٧ يقول من عصب ثلاثه طهارة، الخبيث والفساد وهذا كثر بيان
التفصيل عن الخبث، حكماها، عاتل الحمر والشمس، إلى من عصب تكفي في فعل على
حله، إن شاء الله تعالى

٢٦٨ - فقر، طهارة، دست شيب

أحدهما التمسك بالشيء من سوءة

(١) وفيه ف. بعض

(٢) عن بعض الساجدين، سمعت من الأصل، استظهرت في جميع نسخ نسخة الحديث

(٣) عن بعض الساجدين، سمعت من الأصل، استظهرت من نسخة طهارة

انقطع دم الحيض عن أن يسلم، ثم أُسبغت، لا يلزمها الاغتسال، لأنه لا سد منه للإحتطاع، حتى يخرج نواته كسده، فلم يوجد سبب وجوب الاغتسال في خلعها بعد الإسلام، لا حقيقة ولا حكمية، ولا يرميها الاغتسال، يظهر الفرق على هذا بين الزكوة إذا أُجبت مع أسلم، وبين الكفارة إذا حاطت وانقطع دمها ثم أُسبغت، هذا هو الكلام في طرف الإيلاج

جئنا إلى طرف انفصال النسي.

٢٢٩- يجب أن يعلم بأن معنى ماء الطهر خائفاً "فيض ينكسر منه بذكره، هو المذكور في عامة الكتب وراى الشافعي، ويطلقه الوليد، في كل مكان حركته بعد معارفته عن مكانه وخروجه من شهوة، سواء كان مبياً أو نظراً أو حكمة، أو أُلْبِسَ ذلك من الخلافات وغيرها، يجب الغسل بلا حلاب، ومن كل معارفته عن مكانه وخروجه لا من شهوة، لا يجب الغسل عند عدمه ما سجد من رحمهم الله تعالى، وعامة "سببها المتأخرين رحمهم الله تعالى

٢٣٠- وحكى عن حمسي بن أبيان، أنه قال، يجب العيس بخروج نسي على كل حال، وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى، حتى إذا من حمل أشبه بسببه نسي، فلا غسل عنه عند علمائنا، ثم سجد من وعامة المتأخرين، خلافاً لحمسي والشافعي رحمهما الله تعالى.

وكذلك قال رجل إذا أصاب المني بظهوره فسبغته نسي، لا غسل عنه عند علمائنا المتقدمين، وعامة المتأخرين، خلافاً للشافعي وعيسى رحمهما الله تعالى

٢٣١- ومن كان معارفته عن مكانه عن شهوة، وخروجه لا من شهوة، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجب الغسل، وعلى قول أبي يوسف "لا يجب الغسل حاله عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لاغتسال من عن مكانه على وجه التدقيق والشهوة، لا الظهور، عن وجه الشهوة، وعند أبي يوسف، العبرة لخروجه وظهوره على وجه الشهوة.

(١) قوله خائفاً شديد وكثير

(٢) وكذا في الأصل رحمه

(٣) وفيه قد خلافاً لأبي يوسف

التقدير إنما هو للإمام، أي أن أراءه تنعيم الوضوء ولا مضاف، وكل ذلك ليس بتعريف لازم، بل يستعمل من الماء بقدر ما يجمع عنده أنه حبل التطهير.

٢٠١ - ولا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من إياه وحده، كحديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: كنت أرى رسول الله ﷺ يغتسل من إياه واحد، فكيف أقول له: أبق لي، وهو يقول: أبق لي^(١).

٢٠٢ - وإذا أحببت المرأة أن تتركها الحيفي فهي باغيغ، فإن شاءت اغسلت لأذنيه وبادة تطيب وإرائه أحد الحديثين، وإن شاءت أحرب الإغسال حتى تطهر، لأن الإغسال للتطهير حتى يتمكن من أداء الصلاة، ألا ترى أن الجلب إذا أخرج الإغسال من رغب الصلاة لا يأنم، بل أن القصور من الطهارة الصلاة، وهي لا تتمكن من الصلاة، فكان لها أن لا تغسل.

٢٠٣ - وفي صلاة هداوى الشيخ الإمام العقيد أبي السبت رحمه الله تعالى: ثمن ماء الإغتسال حتى الزواج، وكذا ما، صومه عليه، غنة كانت أو غيره، وفي وصايا الفتوى عن محمد بن ساحة رحمه الله تعالى: أن على الزوج الماء الذي يغسل منه أهله برضا وبغيره من الوسخ، وليس عليه أن يشتري له ماء الوضوء والغسل، كيف لا يهرمه الماء، حال ثمة ويمكنه أن يقول: أحببتهم الله تعالى، فعاد قبل بهي أن يحب عليه من الإغتسال، ولا يجب عليه ماء الوضوء، لأنه سبب لزوم الإغتسال عليه. وما هو سبب لزوم الوضوء عليها، بل هو سبب الوضوء عليها بإيجاف الله تعالى ابتداء.

٢٠٤ - ويعني بل يجب أن يدخل يمينه في صوته، إلا إذا علم أن الماء وصل إليها من غير إدخال الإصبع، معني لا يهرمه ذلك.

٢٠٥ - الرأ إذا أحببت أن تتركها الحيفي، أو الحائض إذا أحببت أن تطهر حتى يجب عليها الاغتسال، فإذا اعتبرت في هذا الاغتسال يكونه من الحنابة، أو من الحيفي؟ حكى عن الشيخ الإمام الراشد أبي محمد عبد الرسيم بن أحمد النكري رحمه الله تعالى، أنه كان يقول: فتنعت حيازات أصحاب رحمهم الله تعالى، فظاهر الجواب، أن الاغتسال يكون مبهما جميعاً وقال أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى: يكون من الأول، ولا يكون من

(١) أن إيفاضة على أحمد

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الخير برقم ١٤٥٥، والبيهقي في كتاب العبادات (٢٢٩١)، وفي كتاب الفضل

ثاني

٣٦- قلنا ان الرجل اذا رجمه، ثم مات، فإن الوضوء يكون من الأثر، ولا يكون من النسي على قدره. وقال الشيخ الإمام القصب أبو جعفر الهندوي إن كلنا من حسين صحيح، يكون من الأثر لا من النسي، كما إذا مال ثم مال، ما كان من جسين محتجبين، فإنه يكون مبيحا جميعا، كما إذا رجم ثم مال، وروي عن حاتم بن أيوب رحمه الله تعالى، أنه كتب إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى يسأله عن رجم ثم مال، أن الوضوء يكون من الثاني أم من الأول؟ فكتب إليه: إن الوضوء مبيحا جميعا، هكذا روي عن أبي حمزة رحمه الله تعالى في غير روايته الأخرى، أن الوضوء يكون مبيحا جميعا.

وقد مر اختلاف في يظهر في مسألة وضوء، إن كان الرجل إن يوضئه من الرعايا فمرئيه طلاق، ثم رجم ثم مال، ثم توفى، فإنه يقع الطلاق عيبا على، لأن كل واحد من قول أبي حمزة أنه المرحوم، لأنه وجد الرعايا قولا، وما عسى قول الفقهاء أبي جعفر الهندوي، وهو رواه عن أبي حمزة ومحمد بن حمزة الله تعالى، فإن الوضوء مبيحا، ولما إذا مال ثم رجم ثم توفى، فعلى قول أبي حمزة أنه المرحوم، رجمه الله تعالى لا يقع الطلاق عليها في هذه النسخة، لأن شرط وقوع الطلاق هو الوضوء من الرعايا، ولو وضوءه هنا وقع من الأول عنه، لأنه هو الأول، وعلى القول الآخر، مع الطلاق، لأن على القول الآخر، الرضا، مبيحا.

قال الشيخ الإمام الرافعي رحمه الله تعالى كما يكون الوضوء يكون لأخطأهما، حتى إذا أرحل إذا رجم، ثم مال، فالوضوء يكون مبيحا لأشواءهما، فأما إذا رجم ثم لم يرحل، أو مال ثم لم يرحل، فالوضوء لا يقع يكون من الاعتساف من الحية، لأنها أخطأ، ثم وجد، وأنه عن أبي حمزة أن الوضوء مبيحا، فخرج عن ذلك، وأخذنا من أبي حمزة رحمه الله تعالى.

٣٧- ذكر الشيخ الإمام ثمن الأئمة رحمه الله تعالى في شربها أن لا يحسد على أحد عشر توبة.

حملة من رجمه الاعتساف من الحيض، والنماس، ومن الماء، والخنا، وغيره من الحشمة، ومن الاحتلام إذا أتر، ومن إنزال التي من شهوة دفأ، وأربعة من مبيح، عيب يوم الجمعة، والعيد، وعين يوم عرفة، وهذا الإجماع، ورواه مبيحا، وهو على ما، حتى لا يجهل الصلاة على من القتل والأشهر.

مستحب وهو أنكر إذا أسسم برمده إذا لم يجب قبل الإسلام ، فإنه يستحب له أن يغسل

وهي أصل آخر

٣٠٨ - إن الكافر إذا أسلمت بهما انقطع دم الجهر أو العار ، لأنه يستحب نهان
تغسل ، ولا يجب فيها ديث ، وإن كان قطع الدم بعد الإسلام ، وبه يفرض عليها العمل
والكفر بما أحسنه من الإسلام أنه أسلم ، فقد كفرنا من وجوب الغسل عليه لاحتلاف
المشايخ ، وذكرنا أن الصحيح أنه يجب ، وقد قد بين تلخيص المدس
٣٠٩ - يجب بصلان آخر - أحدهما : الضم إذا سبغ بالاحتلام والدم ، الصية إذا
يجب بالتحقيق ، هل يجب غيب الغسل ؟ وفي الفصلين جميعاً ، خلاف المشايخ وجميعهم أنه
معتنى بالاحتياط في الغروب بالوجوب

وعاين فصل بهد الفصل بيان أحكام الجنابة وغيرها كثيرة.

٣١٠ - منها : حرمة الصلاة تقوية تعالى . ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَاطِرٍ مِّنْ﴾ "معطوفاً على
توكله ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَوَى﴾ ".

٣١١ - ومنها : حرمة دخول المسجد وإثباته بالسنة عمدة ، وهو قوله عليه الصلاة
والسلام : ﴿مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ عَائِلٍ وَلَا خَبِيْثٍ﴾ وعبد القادر رحمه الله تعالى
بالكتاب ، وهو قوله تعالى ﴿إِلَّا عَاطِرٍ مِّنْ﴾ حتى يجوز له الدخول عنده في المسجد
على صبيح العيود دون التعمود وعندنا لا يجوز له الدخول في المسجد أصلاً ، لا
تعمود ولا تعمود ، لأنه لا يصح في السنة

وليزد من قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَاطِرٍ مِّنْ﴾ علماً بالضرورة ، سبحانه الله تعالى بها
الإسم الموعود ، على سبيل كذا ، الملقب سمي ابن السبل ضرر ، في سبيل

٣١٢ - ومنها : حرمة الطواف بالبيت ، لأن البيت في مسجد ، ولا يصلح الدخول في
المسجد ، فلا يصلح له الطواف ضرور ،

٣١٣ - ومنها : حرمة الدخول في المسجد ، لأن البيت في مسجد ، ولا يصلح الدخول في

(١) سورة النساء ٤٤: ١٣

(٢) سورة النطه الآية ١٢

(٣) ذكره آي دار في سنة من كتاب الطهارة (١٦٠) على عاتقه وصلى الله عليه

رسول الله ﷺ كان يمسح بالجب عن ثوبه القميص^(١) روى ابن مسعود رضي الله عنه أن لا يحجزه شيء عن قراءته القرآن إلا الخنثاء^(٢)، والآية وف دونه في عرج القراءة سواء عند الفصح والإمام أبي الحسن الكرخي: لأن الكل مراد.

وعبد الصمد بن حمزة الله تعالى حرمة القراءة بابه منه: لأن لمس بالقرآن حكمان أحدهما حواجز الصلاة والثاني حرمة القرآن على الجنب ثم في أحد الحكمين وهو جواز الصلاة: يخص بين الآية وما دونهما، فكذلك في حكم الآخر، وهو حرمة القراءة على الجنب، وهذا إذا قصد القراءة، وإن لم يمسحها فلا بأس به، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣) على سبيل الشكر، وكذلك إذا قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٤) إن قصد به القراءة يكره، وإن قصد به افتتاح الكلام لا يكره، وكذلك إذا ذكره في القرآن، وهو ينة تابعة يريد به الدعاء لا يكره.

٣١٤ - ولا يكره به قراءته بحاء الميم في ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى:

لأنه ليس بقرآن، وعند محمد بن حمزة الله تعالى أنه يكره: لأنه لم ير عند بعض الصحابة

٣١٥ - ولا يكره التبعي بالقرآن: لأن التبعي بالقرآن ليس بقرآن للقرآن

٣١٦ - ويكرهه هو: التوراة والزبور والإنجيل

٣١٧ - وذكر الشيخ الإمام العيني أبو الميث رحمه الله تعالى في المناوي: ولا بأس

بالمصنف ولا المصحف المكتوب عليه أية ثمة من القرآن، ولا المصحف المكتوب عليه سورة

الإخلاص أو كفوفه تعالى: ﴿لَا يَسْتَعِزُّ إِلَّا ظَهْرُكَ﴾^(٥)، وكتب رسول الله ﷺ إلى بعض

القبائل: لا يس القرآن حائض ولا حبلى^(٦)، وكما لا يحل له من الكتابة لا يحل له من التمسح

٣١٨ - وإن أس المصحف معناه فلا بأس به، والكلام في الخلاف في حق الجنب نظير

الكلام فيه في حق المحدث: «لا مسه يكمه أو يله فهو على اختلاف الذي ذكره»^(٧) في

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة (١٢١) وأبو حنيفة في كتاب الطهارة، ومس (١٩٨)

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة (١٣٦)، والشافعي في كتاب الطهارة (٢٦٥)، وأبو داود (١٩٨)

(٣) البقرة ١

(٤) سورة الفاتحة ١

(٥) سورة الفاتحة ١
(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة (٢٦٦)، ومالك في كتاب الطهارة في كتاب صلاة المصطفى (١٩٨)

(٧) وفيه ذكرنا

ويذا كتب الحصة نرى من تحت السجدة، قلعة الماء لا يصفده، كان الذي يلاقيها أكثر إذا كان سد مخرج الساقية، وبين كتاب لا يرى أثر لم يصب إلا أن من النصف، ثم ينظر الذي يلاقيها أكثر

٣٢١ - ويظهر ما ذكره في الطحاوي و التواتر ، ماء مطر إذا جرى في ممر أو السطح ، وكان على السطح عمدة ، فغلا فظفر : لأن الماء الذي يجري على غير عمدة أكثر ، ومن قلب العنبر ، عبد الميراب ، إن كان الماء كله أو أكثر ، أو يصفده يلاقي العمدة ، فهو بحسب ، والأمر هو ظاهر

٣٢٢ - وإن كان على السطح خاصيات كثيرة ، إذ كان أكثر ماء يجري على التجاهة أثر بصفه ، فغلا بحسب ، وإن كان أقل ماء يجري على التجاهة ، فغلا ماءه ، وقال رحمه الله تعالى : إن كتب التجاهة في جانب واحد من السطح ، فغلا ظفر ، وكذلك ، إن كان في جانبين ، وإن كان في ثلاث جهات ، فغلا بحسب

٣٢٣ - وأما مسألة مطر في بعض الفتوى وكان المذكور حله وقال بعض مشايخه رحمه الله تعالى : مطر ماء دم مطر فله حكم الجريد ، حتى لو أصاب العذرة على السطح ، ثم أصاب ثوباً ، لا ينجس إلا أن يتغير .

٣٢٤ - ومن مشاهد المنيه في جعفر رحمه الله تعالى المطر إذ أصاب السقف ، ومن السقف شاة ، حوكت وأصاب ماء بوابا ، مطر إذ كانت السجدة في جميع السقف ، فجميع ما وكف من السقف بحسب ، وإن كان التجاهة في بعض السقف ، وغامه السقف ظفر ، فما وكف من السقف ، لا يكون حله ، ويكون المعجزة للكتاب ، فغلا السقف حله ، فيكون طهارة إذا هو الماء العاهر ، فلا يحكم بصفه ، كما ذكر في بعضه نجاسة وأعمال هو السقف

وكان الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن القاسم رحمه الله تعالى يذهب هذا التفصيل ، وقال يقول السجدة وإن كانت في بعض السقف ، إلا أن الماء قد مر عليها ، ينجس ، فهذا ماء حله بحسب ، ولكن الصحيح أنه ينظر في الذي يسب من السقف والسقف ، إن كان مطراً ، حله ، فغلا من النصف فهو ظاهر ، وأما إذا لم يطع المطر ، وسأل من السقف شيء ، فغلا من وجه بحسب

٣٢٥ - وسئل الشيخ لإمام العتبة أثر حق رحمه الله تعالى عن كتب ميت حبيب في الثوب ، فغلا يجري في جانب الكتاب ، قال : ينظر إن كان الماء الذي يجرى في جانب الكتاب له

كان لا يخلص قال كثير: وإذا نشبهه فمخوض في الحوض فيه كالحوض فيها إذ لم يخلص
ثم أذهبت الروايات عن أبي حمزة وأبي يوسف ومحمد، رحمهم الله تعالى في
الكتب المشهورة: أن المخوض بمصر بالحرارة، إذا حرك طوف فيه، إن لم يحررك، لم يفرغ
الآخر فهو لا يخلص، وإن لم يتركه طوف الآخر فهو يخلص، فبعد وصول الحركة
إلى الحجاب الآخر على أن الجذبة وصلت إليه، وبعدم وصول الحركة على أن الجذبة لا
تعمل إليه.

وهذا لأنه بعد معرفته خلوصه بوصول عين الجذبة، لأن من المباحثات ما لا يرى
وصول إلى الشائب الأمر كإزالة وطهره، فيعتبر المخوض يثنى، حر، فهو حبيصة وثبو
يوسف ومحمد، رحمهم الله تعالى، حبيزة، خلوصه بغيره، وإنما يؤخذ من اعتدوا لخلوص
بغيره آخره، فعلى أبي نصر بن محمد بن سلام رحمه الله تعالى أنه كان: إن كان الماء يثوب، لم
اعتد به. وذكر الجانب الذي عمل فيه، ووصل الكثرة إلى الجانب الآخر، فهو ما
يخلص بعضه إلى بعض.

وثبو بعض الكثرة رحمه الله تعالى اعتبره لخلوصه من حر، وهو الصبح فقط، يثنى
فيه انصبغ من حره، قال أبو الصبح من الحجب الآخر، فهو لا يخلص بعضه إلى بعض
وأبو حمزة، رحمه الله تعالى يقول: "إن كان، عشر من حر، فهو ما لا يخلص
بعضه إلى بعض، وإن كان من ذلك، فهو ما يخلص".

وعن محمد بن حمزة رحمه الله تعالى في الروايات: أنه سئل عن هذه مسألة فقال: إن كان مثل
مسجدى هذا، فهو لا يخلص بعضه إلى بعض، فلم يدم مسح مسجده، فكانا ثمانية
ثمانين، وعشر من حره في رواية، وثني عشر من حره في رواية، وأكثر
مناصب مسح رحمهم الله تعالى على أنه إن كان خمسة عشر في خمسة عشر، لا يبقى فيه
نسبة، وإن كان ثمانية في ثمانية، يحتاج فيه

وعنه أنه نسخ رحمهم الله تعالى أحدوا يقولون: إن سبعمائة رحمه الله تعالى
وقالوا: إذا كان عشر من حره، وعشر من حره، وعشر من حره، لأنه بعد اعتد
الكثرة والصبغ، لأن في السبعمائة ما يفرق حره من حره، فحصل في الحجب الآخر على
وصول اللون، بكنهه إليه، ولأن عدد الصبغ يتساوى، والكثرة قد تكون وقد لا تكون

الفرح بها، أو عمل انجاسه عن موضع من أعضاء أو ثوبه، أو اسبغى وورق ذلك في الماء، أما إذا سحر الماء، لا شك أنه يتنجس بموضع^{٩٩} التحريم، وإن لم يمتص يدخل به فيه قول
 ابن يوسف رحمه الله تعالى

٣٤٧- وفي جناس لثاني ، أن من اغتسل من حوض ، ملاً غير أن يوصا في ذلك الكار . وليس لرجل أن يغتسل من الحوض الكبر يا حية أخيه

٣٤٨- واد كان في اعاريق، أو حصى، وله طول مائة ذراع، وعرصه ذراع أو ذراعين طاعلم، في جنس هذه المسائل أقوال ثلاثة عسى قول أبي سبيس أن أطور جاني وحمه الله تعالى يجوز التوصل منه من غير تفصيل، ولو رفع اليد بحامه ينسحب من طوله عشرة أذرع

وَمَلِكٌ مُّحَمَّدٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكُجَرِ. بِإِذْنِ هَذَا الْمَلِكِ مُعَدَّ أَوْ جَمْعٌ مِنْ سَوَافِي حَرْفِهِ
عَشْرَةً فِي عَشْرَةِ مَلَأِ الْخَوْصِ، وَحَارَ عَمَقَهُ فَطَرَّ قَبِيرَ، يَحْجُورُ الْوَضْعُ بِهِ، وَمَا لَا،

وكان الشيخ الإمام الراشد أبو بكر بن طرخد يقول: لا يجوز الرصد فيه، وإن كان من
بحارى إلى سمرقند، فقبل أن يمد حيلة في جوار الرصد، قال: يحقر له صغيره فرياس
الخدق، ثم يحضر به من الخنادق إلى القفيرة، حتى يسيل الدم من الخدين إلى القفيرة في
القفيرة، ويهبط الماء في الخندق جاريًا، فيتوصد إن شاء من الخدين وإن شاء من القفيرة، وعلمه
سنة ٦٠٠

٣٤٩- الطومر الكبير، إ. أحمد ماس، قصيدة^{١٢} إيمان بقى ليو ميا، بهذه الأساطير على أربعة أرجحة

الأول أن يخرج الماء من القلب، ويضرب على وجهه ليعبره ويجوب به كالجوب على ما إذا كان على وجه الأرض من اعتبار الأرض والطول والعرض

٢٢٠- والوجه الثاني أن يكون الماء تحت الخمد (منصلا عن الخمد، أي هذا الوجه يجوز التوضؤ به، ويكون الخمد كالسند

۳۵۹ الوجه الثالث ان يكون لنا، بحمد الحمد، [إلا] "في بعض النسخ، وفي هذا الوجه اختلاف لشيوخ رحمهم الله تعالى، بعضهم يعبرون بالعقب، وقالوا: إن كان ماء العقب

(١١) وفي س: أنه يظهر موجب النفي، وفي ط: أنه يحسب موضع النفي مجر موصف النجاسة

(۴) ورق ب و ج

(۲۱) سائط من الاحمل و اجندركناه من التبع الاخرى

— 6 —

[illegible][illegible][illegible][illegible]

ظهرت اناس البرعيات، عبد الله بنى، ومحمد السليح من س ط ح ر ج مثل ماكا، في الطوص
من اذ النجس مرة واحدة

[illegible][illegible]

٣٦٧- وقد كان عمر خط المهر أو على سقي الخوص مثل الانكسار ، يدخل فيه الماء من الخوص أو المهر ، وروى النعماني عن بعض علماء الخوص أن المهر أو الخوص لا يظهر منه خرصاً رجلي عن ذلك السبب ، بل كذا غيره ، وروى عن بعض أهل العلم أن خرصاً لا يكون إلا من الماء ، ولا يخرج ذلك من الخوص ، والمهر أو الخوص لا يخرج من ذلك خرصاً ، ويخرج من الخوص والمهر ، هكذا قيل وروى عن بعض أهل العلم أن خرصاً لا يخرج من الخوص ، ولا يخرج من الخوص ، وسراً على كل حال .

۶۸- حدیث صحیح گری جس سے پہرہ اور آخری الا فیہ ویرت ہم جمع فلا لا۔
فی مکان اخر، مکرر ہے، حدیث پہرہ، آخری، و آخری یہ اندہ رہا، حدیث و صبر القل۔
و ان کا ہی، لکنان سے ملے

٣٦٩ ومحدث حميد بن، يخرج أنه من إلهامه، ويذكر في حرم، هو صاحبنا
 جاسم، عزى كان بين الأخيرين، غير صالحة قراء، أحضره الثاني صهر، هكذا قاله جاسم

١٧٠ مرقاة الاحاديث (ج ١) - صفحة ١١١

(1) **قوت و نظریات** **لا اله الا الله**

١٣٦: مائة من الأطنان، راسمير من بيت سواد

لأنه بفضل هذه الماء نجسه، وثبت الله حكمه

وعنى دفع في - رخص مباح - بوجوب مخرج الماء كونه لا ينجسه مخرج مجاوره
للماء كونه، يجب إخراج الماء، كما لو وقع فيه قطره من حمى أو داء، وعرف هذا قوله، ووقع
في الماء من الشر، يجب إخراج جميع الماء، لأنه لا يجوز عن يده، وثبت الله به، وهذا لو
وقعت في الماء وجب إخراج جميعه الماء، وكذلك إذا وقع فيه داء من غير رخصه فيه، يجب إخراج
جميع الماء لئلا ينجس، انتهى

فقد روي أن دفع عسى من شره مباح ومباح، فامر عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما بذلك، قال يمد مباح، ويرج جميع الماء

وكذلك لو كان الواقع في الشر ماء أو كلاً وماء، راسع أو لم يمتنع، وجب إخراج الماء
كله - لأن جاء - ما ذكره - من جهة الأذى، وقد ورد الأمر في الأذى بوجوب جميع الماء
وجوبه إذا كان الواقع بهلاً، وعرف أن مخرج وماء، ونفخ في ريم يمتنع، مرجح جميع الماء

٢٨٢ - القسم الثاني، لحمية الفحل بما وقع فيه الماء، وأخرج من الماء، لأن سؤرها
نجس الماء، فوجب إخراج جميع الماء، وإن لم ينجس جميعه الماء، لأن سؤرها
ممكن^(١)، فوجب ماء الماء بمقتضاه سؤرها بغيره

٢٨٣ - القسم الثالث، الكلب إذا وقع في الماء وأخرج منه، برأيه من الماء، فوجب إخراج
جميع الماء، لأن سؤرها نجس الماء، وإن لم ينجس منه الماء، فعلى قولها يجب إخراج
جميع الماء، لأن سؤرها نجس الماء، لا بد من إخراج الماء، فوجب إخراج
جميعه، وأما ما ذكره من أن الكلب لم ينجس الماء، فليس من جهة إجماعهم، بل من جهة
في الكلب، فوجب إخراج جميعه الماء، لأنه لا ينجس

ومما إنساره إلى أن عن ثعلب ليس بحسن، وقال أيضاً في كتاب دفع في ماء، خرج
حياء، وعشجور، لأنه لا ينجس بذلك، هكذا روي ابن عباس عن أبيه، في شبيهة من هذه

وفي الخافق النسيب، ووقع الكلب في الماء وأخرج منه، قال أبو بصير الطيوسي
رحمه الله تعالى، إنه لم ينجس الماء، ولم يكن طلياً، وحاشا، ثم يسجد الماء، وقال
شبهه، يجس في عذري، سبح الإسم الفقه، ثم قال، رحمه الله تعالى، كلب مشي على

(١) وفي ظروفي بفضل

(٢) وفي ف مشكوك

فتج، فصح إسمائهم على ذلك فصح أنو حمر ثابت لا حمر الدير والدير فيكون
 يبره، فبالله في قوله "لا يسجدوا لله" وإن كان طاعة هو نفس، لأن الله نفس وكذا
 باسمي على ذلك، وبرحمته فوضع إسمائهم على ذلك على من رغبه، فصح رحمة، لأن عبيده
 جس، فصح بعد التخليق، فصح "سم حمر" وتنفص، فصح "سم حمر" إسمائهم، و"سم
 إسمائهم" فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 و"سم حمر" فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"

وذلك ما في من رتب، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"

٢٨٤- فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"

٢٨٥- فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"

روى الخافض الإمام به جعفر، وأصبح الإمام الفقيه أبو علي الحافظ رحمه الله تعالى
 به، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"

و"سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"

فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"
 فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر" فصح إسمائهم، فصح "سم حمر"

لقد قرأنا في حكمه من هذه الألفاظ: "الله من الألفاظ والآيات
التي

٣٨- ثم إن هذا الثالث من الألفاظ فوسط الأعداد إلى "الله من الألفاظ والآيات
ما جرى أحكم من هذا الأمر

إنه من الألفاظ والآيات فوسط الأعداد إلى "الله من الألفاظ والآيات
ما جرى أحكم من هذا الأمر

ولما ما كان من الألفاظ والآيات فوسط الأعداد إلى "الله من الألفاظ والآيات
ما جرى أحكم من هذا الأمر

وهو من الألفاظ والآيات فوسط الأعداد إلى "الله من الألفاظ والآيات
ما جرى أحكم من هذا الأمر

٣٨٧- ثم إن هذا الثالث من الألفاظ فوسط الأعداد إلى "الله من الألفاظ والآيات
ما جرى أحكم من هذا الأمر

٣٨٨- ثم إن هذا الثالث من الألفاظ فوسط الأعداد إلى "الله من الألفاظ والآيات
ما جرى أحكم من هذا الأمر

أن يورث في الشكوة يكون ورده هو المصهور

٣٨٩ - وإذا كان الواقع في البئر مسورة أو دجاجة، وأخرجت منه ماء مائت فيه، يروح أو يموت أو خصص ذلك من طاهر البئر فيه، أو يموت من طهر البئر المسورة أو الإبراهيم. وحمول على طهر الاستحاضة، لأن الشكوة تعلق الدجاجة في الحنة، وقد ورد الأثر من أبي سعيد أن قوله صلى الله عليه وسلم في الدجاجة شوت في بئر أبيه يروح أو يموت دلالة على كون قوله صلى الله عليه وسلم دلالة

٣٩٠ - وفي طهر التروية جمر من هذه المسائل على ثلاث مرات في بعضها لم يربح ما لم يبرك منه، وحدث الشاة والأقوى وفي بعضه أو سب روح مضمون ذلك إلى ثلاثين، وذلك المصهور والبارء وأماهما وفي بعضه أو سب روح أو مضمون ذلك إلى خمس، وذلك المصهور والبارء وهو ما

٣٩١ - وفي رواية الخمس عن أبي حنيفة، حمل على هذه المسائل عن أبي حنيفة، ثلاثين ذكرها، والمائة أو سب من القارة التي هي صعبه، أو سب روح، وفي الحنة يروح على ثلاثين، وأرجح في حنيفة ثلاثين دلالة

٣٩٢ - وإذا وقع في البئر مرة أو مائة من ماء أو من الرعم، فما خرجت قبل الطهارة، لم يشحن البئر، وإذا خرجت بعد الطهارة، لم يشحن البئر، وهذا التحصيل، أو الظاهر أن ينحصر الشرع على حاله، لأن هذه الحالة وقعت في ماء، فبطل، فبطل كما لو وقعت في ماء، هو ماء، الماء القليل ولا يستحب وجها

أحدهما الصلابة واليمنى، ويان ذلك، أن يلو يلو، ليس لها رذوس حاضرة، والإنسان فيهم سبها فيهم حنيفة، فسقط في البئر أو الرمح يلقب في البئر، فلو يمكنه بالنجاسة لكان الأمر على الناس

والثاني أن البعير شره صب سبائك، لا يخرج له شيء، والمناجحة عنهم الله تعالى فيها بهم خلفو، فبهم من غير الوجه الأول، وبهم من غير الوجه الثاني، وأما سائر الأوعية، فبهم من الوجه الأول، لأنهم لا يرون، ولا يلمون من سائر الأوعية، وغير الوجه الثاني لا يصح، لأن كونه صلياً لا يختلف.

وإذا أخرج من عيب يعر معنى الوجه الأول بحكمه بجسمه وعلى الوجه الثاني لا يحكم تحلله وإن كان الواقع صماء بعد الوجه الأول لا يحسه لأن الجليدي والضرورة لا يحصل بين الصحيح وبين انقصه وعلى الوجه الثاني يحسه لأن الله يدخل اجراء في الحاصل الذي انكسر

٣٩٢ - أما في كان العر رطب ، فتكون في ظهر الرواية ثم بعض من الرطوبة والباني وكان في ظهر الرواية بعد الوجه الأول لأن الريح السديدة تعوق عن نفث الرطب ، وعليه كثير من الشايع رحمهم الله تعالى

وعر أن يوصف رحمة الله تعالى في الأمانى أن الرطب يفسد وكأنه ثم يعسر الضرورة والجلدي في الناس على هذه الرواية ، إنما يعسر بوجه الناس بهذه الرواية أحد بغير المسامح حسبه الله تعالى ، وجه هذه الرواية إنما عيب من الرطوبة يخرج بالماء ، وذلك الرطوبة بحمة وهذا لما في بطون بأن الرطوبة تبنى على البيضة رسيحة بحمة ، إلا أنها إذا يستظهرت ومن غير الوجه الأول في البقرة إذا كتب يسه يقول المدة التي على الرطوبة طاهرة ، لأنها الإبهام ، وجه القتل يقول المدة التي على السخنة رسيحة طاهرة

وهذا كما انكسر ، روى في المتن ، وما ذكر في كتاب في المصير بعد اختلاف المصيح عن بعض علماء على الوجه الأول يقول سبحانه ، لأنه لا ضرورة ، ولا ملوى في الأمصار لأن الأبداء في الأمصار لا يخلو عن حذر حبوب ، فلا يصح عيبها شيء ، ومن اعتمد على الترجمة الثاني يقول لا يحسه ، لأن الوجه الثاني ، لا يوجب الفصل من المصير واختلافه ، وجهه هذا كان التبرر قليلا علما إذا كان كثير ، وجهه يتحقق لأنه لا ضرورة في الكثير

٣٩٤ - وقد اختلفت الروايات في أخذ الفاصل بين الغليل والكثير ، فالملوى عن أبي حنيفة أنه ما سكره من فهو كثير ، وما استغله فهو قليل ، وعن محمد بن حنيفة الله تعالى أنه إن كان محال من حرم مع أحد مع وجه الماء ، كان كثيرا ، وإن كان أقل من ذلك فهو قليل ، ومن المصلي رحمهم الله تعالى من قال : إن كان محال من جميع يغيب وجه السماء فهو كثير ، وما دونه قليل ، ومن مباح من قال : إن أخذ من جميع الماء فهو كثير ، ومنهم من قال : إن كان لا يحوط من غير فهو كثير ، وإن كان يحوط فهو قليل

٢٩٥- وفيه يذكر محمد بن حمزة الله تعالى في الأصل و في حواشي القدر
وقد حلف الشيخ رحمه الله تعالى فيه، قال بعضهم يحسنه علي في حال، يريد به عليا
كان أو غيره، وعلياً أو غيره، ولكن بعضهم إن كان من ذوات خصائص، مثلاً أو غير ذلك
فهي وأما غيره، وكذلك إن كان من غير خصائص، فهو وأما غيره، وأكثر
قالوا ليس رحمه الله تعالى على أنه، يريد به الصوري أو غيره، إلا أن في حواشي القدر لا
يتبين، وإنما يمكن فيه حد في الزعم في بعض

[illegible][illegible]

٤٩٠- وأما حديث شاذل بن سنان فوقع خبره في المصنف، حيث لم يرد في غيره من النسخ.
 وحديثه في نسخة شاذل بن سنان في نسخة واحدة، وهو ذكره في نسخة واحدة.
 والله تعالى في الشكر، وبأخرون استعملوا.

[illegible]

[illegible]

٥٥- مد في ذي الحجة، الح-ج حجاج ثمان مراح على بابها الميم، وحشده
 و حشده رجه لله رالم في الحجة النبوية، كما يجمع في باب الح-ج، وهذا الحجاج حشده في
 بسا كبره، هكذا ركر، المد، رن حشده، رن رالم

[illegible][illegible]

ويعني أي خير محمد بن سلام رحمه الله تعالى أنه ينظر إلى ما به سر وحلاله هذا
بصورة في أم الماد، ثاني مصدر فالأصل أي آخره فإنه يتبع ذلك لهذا ولهذا فهو في ترتيب
حكمة من قوله هو حكمة الله عز وجل في الآخرة.

١١٦ - راجد ١٥ - راجح حصص الخاء طم يروح حتى اذا ١ - راجد اختلاف التخرج منه
قال بعضهم يروح بعد ان كان في التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج
وقد تخرج وبعده التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج
يخرجوا منه على قدم من لا يشرع في التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج
تخرجوا منه على قدم من لا يشرع في التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج
من على قدم من لا يشرع في التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج وبعده التخرج

۱۰۲۸۹۷۳۵۴۳۲۱۰

الله تعالى رحمه الله تعالى في كتابه بعد الحمد لله تعالى على ما سلفه اطلقوا ذلك
وعند الامام في بعض من بعضه وعي في حقه الله تعالى به غيره
يسمى فيه صريح، يستحق كل واحد منهما، في كل واحد منهما، صريح

١٠٩ - في قوله تعالى بعد الحمد لله تعالى على ما سلفه اطلقوا ذلك
الفرد في رحمة الله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة
غيره لا في هذه المعنى بل في غيره، محبة الله تعالى في غيره، وهذه المعنى
في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة
غيره لا في هذه المعنى بل في غيره، محبة الله تعالى في غيره، وهذه المعنى
في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة
غيره لا في هذه المعنى بل في غيره، محبة الله تعالى في غيره، وهذه المعنى

١١٠ - في قوله تعالى بعد الحمد لله تعالى على ما سلفه اطلقوا ذلك
تفسير كتاب مجاهد التفسير، التفسير في قوله تعالى وهو محب اليه
صريح في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة
غيره لا في هذه المعنى بل في غيره، محبة الله تعالى في غيره، وهذه المعنى

١١١ - في قوله تعالى بعد الحمد لله تعالى على ما سلفه اطلقوا ذلك
الابن في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة
غيره لا في هذه المعنى بل في غيره، محبة الله تعالى في غيره، وهذه المعنى
في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة
غيره لا في هذه المعنى بل في غيره، محبة الله تعالى في غيره، وهذه المعنى

١١٢ - في قوله تعالى بعد الحمد لله تعالى على ما سلفه اطلقوا ذلك
بحر في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة
غيره لا في هذه المعنى بل في غيره، محبة الله تعالى في غيره، وهذه المعنى
في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة
غيره لا في هذه المعنى بل في غيره، محبة الله تعالى في غيره، وهذه المعنى

١١ - في قوله تعالى بعد الحمد لله تعالى على ما سلفه اطلقوا ذلك

١٢ - في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة

١٣ - في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة

١٤ - في قوله تعالى وهو محب اليه وهو محب من يدينه لا محبة

يتحصن، لأن من عظم عظم طاهر على ما ينبغي ساءه فقد هدد، ان ساء الله تعالى

٢١٨- وفي مجموع النور أن عظم تلتصق بجذبه، ووقع في سمر ولم يمكن استخراجه، فإن سحره ما قد لفته ظهرت.

٢١٩- وفي الاصل مني ما يعني أن يكون بين الماء والبالوعة مثله راحة أذرع، وهذا في رواية أبي بصير رحمه الله تعالى وفي رواية أبي جعفر رحمه الله تعالى سمعه أذرع قال شمس لأنه سئل عن راحة الله تعالى ليس من شدة لايم، بل لشرط أن يكون سببا يروح مع حمار عظم السلوعة أو راحة أو ماء السمر ولا يضر هذا الطهر على، حتى إذا كان في ماء شرب أذرع، وكان يوجد في البئر أو السلوعة، فعد البشر بحسنه وإن كان سببا يروح ويهد، وكان لا يوجد أثر البالوعة في البشر، فعد البشر طاهر، قال رحمه الله تعالى إلا أن راحة راحة الله تعالى من هذا الخواب على، علم من حال أو أحسنه، فإن أراضيم حلية، والخواب يختلف باختلاف علامه الأراضيم وروايتها وهي المختص في البر يوسف في أبي حنيفة رحمه الله تعالى أني ما يكون بين البالوعة وبين الماء راحة أذرع قال رحمه الله تعالى حذر بعض الناس على أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال، أنه لا يعمل الخراب في الماء، ومسبحا راحة حماره قالوا، لا، فخرج في مكان علم سأل أهل الأندلس، فذكر به عدد راحة أذرع مع العدي

٢٢٠- وفي النوار أن شرب البالوعة حرموها، وحمولها شربها، من حرموها معاد ما وصلت اليه التجسس، فله حرمها وحواليها بحسنه وإن حرمها، يسح من الأول، فالحكم طاهر والله أعلم

نوع آخر في الجواب والأوامر

٢٢١- قال في الاصل المذكور الذي يوضع في راحة السمر، فمعرفة من الجبه، فإن له أن سرب منه وتوضأ منه ما من عظم فقهه قدر، لأن يواحي بين طهره، والله طاهر في الأصل، بعد على الطهارة، ما لم يبيح عا سبب أو عداه أحدهما، وحكي عن الشيخ الإمام الزاهد في عصا الكبر رحمه الله تعالى أنه كان يذكره أن يحضر الإمام في نفسه إياه يتوضأ به، ولا يترص به غيره

٢٢٢- وفي الأصل أيضا إذا أدخل الصبي يده في كبر ماء أو راحة، فإن هم أن

القصص، ومن لا فلا يدل لم شرح الصحابي أن القصص سجن مضطرب واستأثر إلى أقصى
عقل تخالف أنها سر من حود الهرة

١٢٠- حديثه في صحيح مسلم، في قوله: «إذ وضعه الله في الجنة»
فقصه، لا يسمي الله الله في الجنة والآله

١٢١- حديث عن الشيخ الإمام الأسماعيلي في التبع الموعود رحمه الله تعالى، إذا
كان الرجل ثلاث حبات في أحدها ثلثه، وفي أحدها ثلث، وفي أحدها ثلث، وهو حديثه في التبع، فوجد
من كل واحد من طائفتين، وأحدهما في طائفة، ووجد في الطائفة ثلثه، وفي طائفة
سوي طائفة، فإن كان في طائفة الذهب، فالتجاسة حبة يدعى «إذ كان في طائفة الذهب»
فالتجاسة حبة الذهب، وإن كان في طائفة الخيل فالتجاسة حبة الخيل، وإن لم يكن في طائفة
شيء، بل في سدى الهرة، فإن أكسب فالتجاسة حبة الذهب، الخس، وإن لم تأكلها
فالتجاسة حبة الخيل، لأن الهرة تأكل الخس، ولا تأكل الخيل

١٢٢- وفي بعض هذا الحديث قال محمد رحمه الله تعالى في حديثه في التبع، «عقرب
أورجوها ما لا دم له، يورث في نور»^(١)، أو صديق أو سكره أو مبرقه، أو نحوه كما يعيش
في أهل، يورث في أهل، يصيد الماء صديقا، حلاله في التبع، رحمه الله تعالى

١٢٣- حديث ابن عمر، أن ما كسب له من صانعي الذهب في الدنيا أو ما فتح أحدهم سوى
الله، لا يورثه من جسد ما مات فيه، وإنما يورثه من جسد ما مات فيه، والأصل فيه ما يورثه من جسد
الأنفوس، ومن الله تعالى أنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه يورثه من جسد ما مات فيه
ليس له من صانعي، فقال: «هو»^(٢)، لأن أكله ومشرقه وتلويسه، وهذا نص في التبع
وروي أبو عبد الله الحارثي رحمه الله تعالى عنه، وأبو هريرة رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا وقع الذهب في طعام أحدكم فامضوا به، فإنه يورثه من جسد ما مات فيه
وهو الأحد»^(٣)، وهذا ما تقدمه الله على التبع، «صحيح»^(٤)، هذا النص على الطعام الخيل
مؤثرين رجوع صوته، نو كات ثبت حسن الماء، كما نرى به.

(١) وفي ب و ف ك

(٢) أسريه في التبع في التبع (١٠٥/٣)

(٣) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في التبع (١٠٥/٣)

(٤) حديث أبي هريرة رضي الله عنه في التبع (١٠٥/٣) و(١٠٥/٣) و(١٠٥/٣) و(١٠٥/٣) و(١٠٥/٣)
والله (١٠٥/٣) و(١٠٥/٣) و(١٠٥/٣) و(١٠٥/٣) و(١٠٥/٣)

٤٣٧- الأمان من البرح (ان صلى وهي كفة صفة حال ميمها) د. ، فصلاته حذره
 ونو صلى وهي كفة درور، بول لا يجوز صلاته. إلا رواية عن محمد رحمه الله تعالى فيته فاف
 إذا كان رأس الضرورة لا من البرح. حذرت فصلاته. وما لرد الاصل في فتاوى في
 فصل باليه في ميمها منه به. وهي فصل الضرورة (حاشا في غير معصية. ما عرفت
 ومعي امر بعض السجك على قوله هؤلاء. أن انصرف أسعد اعتبار دمي حتى أأجها
 حتى تخل جبر دك. فالحق دمي بالعدم. والخطب الصمكة ما ليس به دم مائة

ولما انما كانت هذه خبرا ثالثا في غير الآء من المذهب، تأجيموا على ان في الحقيقة لا يخص احد من قول الشريك الاول، فظنوا انما على قول العربي الثاني، فإلا التمس استظهارا دليلا، وانما بما ليس له ذوستا وفي غير سعة اختلاف السليح وحموم الله تعالى على حاضر وجهه، انما في غير الآء، وما سئل، وشرع ما أسقط اعتبارها، ولأنه لا يباح هذه الأشياء، وجه قول من قال انه لا يخص له ليس بهذه الأسباب، وما سئل على حقيقة على ما

[illegible]

۱۳۹۹: واصلت مع اہل حق جو اللہ نے کائنات میں پیدا کیا ، ان کے مسائل پر بحث کی ۔ یہ
کائنات میں نہیں ، یہ ہم سب کے لئے ہے ۔ اللہ کے کتابوں میں لکھا ہے ، وہ سبھی کے لئے ہے
اور ہم سب کے لئے ہے ۔

مَوْعِ أَخْرَقِي مَاءَ الْحَمَامِ

٢٤٤- روى بعض من روى يوسف رحمه الله تعالى أنه قال : يا أبا عبد الله الخائري إذا دخلت يدك وجهك ثم مسح يديك المذخور في يديك هذا يقول عنهم من قال : ما رأيت يدك رحمه الله تعالى حاله محسره ، وهي ماله كذا قال . يفرق إلى حد من حد ، والأصناف منه متساوية ، فهذا ما في هذه الحجة في حكم الله .

الجذري ومنهم من قال : لا ، عدم عقد بمرارة اجازي على كل حال ، لا اجل الضرورة ، اذا
برق ثقله انراكم ، وهو احقر من المصمم - الحق بلذا انجاري ، لا حل الضرورة ، فكمه ما
حد في الحمام

۲۵۹ - وجوز الرسول في الحمام وان كان الماء في بصر من الماء ، لا يدخل
من ثبوته شيء ، ما لم يدرهم بوجوه الباطنة فيه ، فإن لم يكن رجل يده في مبداء فحالة ، وفي يده
عدم ، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما مر ، لا ، من المباح ، لا يحسب
الطهر من حمامه ، مباح على انه يحسب ، وكذلك إذا كان من بصر من بصرهم ، إلا أن
الماء لا يدخل من الأنبوب ، إذا كان رجل يده فيه ، وفي يده قد ، يحسب هو من عند عدمه
المباح ، ومعه ، فإنه يحسب ، لأن الماء يدخل في الحمام من الأنبوب ، والأعراف
تدرك ، فإنه مباح ، رحمه الله تعالى على أنه لا يحسب حوض ، وغلة يدوي

۲۶۰ - إذا دار الماء حوضاً ، فله رجل من داب حوض من انفسه ، أمك
القصبة من الأنبوب ، وحل الماء في انفسه من الأنبوب ، وإذا ما انقصه ،
فثوبه لا يحسب ، وإذا ما حل في ثوبه انقصه من الأنبوب ، فإنه حمام ، إذا ما
فمن فطيمه وخرج ، لو لم يدره ان في الحمام ، أخره ان لا يحسب فطيمه ، ولا علم أن
في الحمام حوضاً ، حصل ، بل لم يدره ، يحصل فطيمه ، فخرج ، فكمه ، ركرو في العيون

۲۶۱ - إذا دار الماء في الحمام ، فله رجل من داب حوض من انفسه ، أمك
القصبة من الأنبوب ، وحل الماء في انفسه من الأنبوب ، وإذا ما انقصه ،
فثوبه لا يحسب ، وإذا ما حل في ثوبه انقصه من الأنبوب ، فإنه حمام ، إذا ما
فمن فطيمه وخرج ، لو لم يدره ان في الحمام ، أخره ان لا يحسب فطيمه ، ولا علم أن
في الحمام حوضاً ، حصل ، بل لم يدره ، يحصل فطيمه ، فخرج ، فكمه ، ركرو في العيون

۲۶۲ - إذا دار الماء في الحمام ، فله رجل من داب حوض من انفسه ، أمك
القصبة من الأنبوب ، وحل الماء في انفسه من الأنبوب ، وإذا ما انقصه ،
فثوبه لا يحسب ، وإذا ما حل في ثوبه انقصه من الأنبوب ، فإنه حمام ، إذا ما
فمن فطيمه وخرج ، لو لم يدره ان في الحمام ، أخره ان لا يحسب فطيمه ، ولا علم أن
في الحمام حوضاً ، حصل ، بل لم يدره ، يحصل فطيمه ، فخرج ، فكمه ، ركرو في العيون

نوع آخر مما بين المياه التي لا يجوز الوضوء بها على الواقي وعلى الخلافة:
وانها انواع:

٤٤٥- منها ماء الفركاء، ونصيره، ان يلقى التفاح أو السفرجل «لأنهما» ثم يصر
ويستخرج منه الماء أو يكون نفسه، أن يلقى التفاح أو السفرجل، ويطح بالماء، ويصر
ويستخرج منه الماء وفي الزهور جميعاً لا يجوز التوضؤ وكذا لا يجوز التوضؤ بماء
الطبخ، والقش، والفسه، ولا ماء القى يسيل من الكرم في الربيع ذكره قسم الأئمة
الطوائف رحمه الله تعالى ولا ماء الزرد وفي رواية: "أي يوسف رحمه الله تعالى أنه
يجوز التوضؤ بماء الذي يسيل من الكرم.

٤٤٦- ومنها الماء الذي حاله شيء ذكر في رواية داود بن رشيد عن محمد بن محمد
الله تعالى في الماء الذي يطرح فيه الزبحا أو الأشناء فإن تغير لونه بأن سوده الزبحا، أو
حمرة الأشناء، أو كان الحالب عليه أثر الأشناء، أو أثر الزبحا لا يشرب منه وإن كان
الحالب عليه أثر الماء، فلا بأس بالتوضؤ به، وكذلك البارج

٤٤٧- وماء الرصع إن كان قليلاً، والحالب الماء، فلا بأس به، محمد بن محمد الله
تعالى نصير العدة في هذه المسائل، إلا أن في بعضها إشكال إلى العدة من حيث اللون، وفي
بعضها إشكال إلى العدة من حيث الأجزاء، وفي الأعمى رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى لو غسأ به أعمى بأشياء أو قس، أو شيء مما يتعالج به الناس ويمسحون به، فلا
الوضوء بذلك الماء يجوز ما لم يعلب عليه ولو غسأ به روج أو العصر أجزأه إذا كان
رفيقاً يستير الماء به وإن علمه الحمره، وصار شيئاً ثخيناً، لا يجوز التوضؤ به

٤٤٨- وكذلك ماء الصابون إذا كان ثخيناً قد غلب عليه الصابون، لا يجوز
التوضؤ به، وإن كان رفيقاً، لكن يباح للصبيان يكون طالها عليه، جاز التوضؤ به، قال
الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثله.

قال، وكذلك ماء الزعفران قال، ورأيت عنه أيضاً لا يجوز التوضؤ بماء الحمص
والبلال، يريد به الماء الذي طبخ فيه الحمص والبلال، وكذلك ما طبخ لبؤس أو ليشرب، أو
ليدهوى به وإذا طبخ لأمر من ماء البليو، فإن طبع من الماء، حتى يقال ماء البليو هو
ماء الأسى، لا يجوز التوضؤ به، وإن طبخ من ماء السفر أو لأشياء، وتغير لونه، إلا أنه ثم

(١) وفي رواية جوامع أبي يوسف

(٢) سقط من الأصل، وأنت من نسخ التوضؤ لغيره ما سجد

محمود. مثل الماء وغيره، ثم يجر التوضؤ به، ثم يركل سمائه عنه، ثم يذكر فيه خلافاً أيضاً، فإن أراد به الطهر من حيث اللون، فهو قول محمد بن محمد بن محمد بن علي بن أبي حمزة، الذي اعتبر الطهر من حيث اللون، وإن أراد بها التشرية من حيث الأجزاء، فهو قول محمد بن علي بن أحمد بن أبي ربيعة، وعليه قول أبي يوسف أيضاً، على حد قول علي بن أحمد.

٢٥١ - ومن شرح الصدوق: كتماناً عما قلناه من سواء من الماء، وغلب ذلك الشيء على الماء، فحكمه حكمه، ذلك الشيء، لا حكم الماء، حتى لا يجر التوضؤ به، وإن كانت الغلبة للماء، فحكمه حكم الماء، انطلق. يجر التوضؤ به.

٢٥٢ - بيان في الدين، أو غسل أو تعبير، إذا احتل الماء، فإن كانت الغلبة للماء، جاز التوضؤ به، وإن كانت الغلبة لله، أو الخلق أو التعبير، لا يجوز التوضؤ به، ومنزل الغلبة أحمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي حمزة، الذي ذكره لأمر الواقع فيه، حتى يظهر كون الأثر في الماء، إذ رفع الماء، هل يجوز التوضؤ به، لأن لا يركن يجوز شربه، وغسل الأشياء به، أو جواز الشرب وغسل الأشياء به، فإنه طاهر، وأن عدم جواز التوضؤ به، فلا يلزم عليه، لأن في هذه، مما لم ينعقد، كما هو الحال، وغيره.

٢٥٣ - ومنه، أن الذي علم الظن، وهو الحدس فيه، كان الصدوق: حجة الله تعالى في ذلك، كل ماء ساقط من نوع النجاسة، أو عاب عنه، لم يجر التوضؤ به، ويصرف مشبهه، حكمه الله تعالى، فالحق، يعتبر اليقين، ولا يعتبر علم الظن، لأن الماء طاهر بيقينه، فلا يرفع عنه صفته الطهارة بمجرد الظن، والاصح ما ذكره القموني، ألا ترى أن الماء حديثاً، أخرجه بجملة الماء، لا يجوز التوضؤ به، وغيره، يجب علم الظن، أما لا يوجب اليقين، لأن هذه النص، يعني بالنسبة، خصوصاً في باب العبادات، حيثاً.

٢٥٤ - ومنه، أن الاستعمال في الدين

الكلام في الاستعمال في مواضع أحدها، في نجاسة وطهارة، فتكون الخلق أصحاباً، حكمهم الله تعالى، في الاستعمال، ليس بظهور، حتى لا يجر التوضؤ به، ولا يجوز غسل شيء من النجاسة، أو غلبوا على طهارته، قال محمد بن محمد بن محمد بن علي بن أبي حمزة، وهو رواية عن أبي حمزة، رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف، رحمه الله تعالى، هو جاز خاصة خضيه، وهو رواية عن أبي حمزة، رحمه الله تعالى، وقال الحسن بن علي بن أحمد، رحمه الله تعالى، كذا هو والله، وهو رواية عن أبي

حسب وجهه الله تعالى و قد اراى رحمه الله تعالى هو صاهر و ظهر به ابا سافى رحمه
الله تعالى ان كان يستعمل محمداً ، فهو كما قال محمد بن حمه الله تعالى طاهر غير ظهور
في ان كان يستعمل طاهراً ، فهو كما قال وهو رحمه الله تعالى طاهر و صهر

أما ذهب به فخر رجه أن يعلى طاعرة لا تفسد به غير صخره - فلا يغير
بريقه، كما لو حل الثياب والمصاع طاعرة، وإفادت أنه حل به غير طاعرة، لا
أصغر من حديث وحدث واضح ظاهر، فليل ما روي، ومن ثم يتركه في بعض
سلك المعية، فاستقبل حديثه صلى الله تعالى عنه، فأورد به أن الله تعالى
فالحق حقيقه، ليس الله تعالى به، فالحق ومن الله تعالى من ذلك، ومن ثم يتركه
فقال عليه الصلاة والسلام: "ليس من لا يجس بجس" وقال بعائنه رضي الله تعالى
عنه فليست جهنم في الدنيا.

١٥٦- روحه فد. من يصر، بأنه يتحنن، قوله حب الصلاة والسلام من توخا
وغسل وجهه بمرعه حطاب، وجهه مع آخر قهره من الماء وهو غسل يديه بأثر عته حطابا يديه
مع آخر قهره من الماء، الحبيب الى آخره، فجعل الماء معهم، عن الدوب، والذات يحسن
حكمها، وانجس حكت لا يتنص عن النجس حقيقة، ثم لما الذي يرفع النجاسة الحقيقة
يتنص، فكذلك لما الذي يرفع النجاسة الحكة، ثم على روايه حسن خاتمة سليقة،
امامنا، النجاسة الحبيب، وعلى رواية في موضع رحمة، فلهذا في نفسه، تكافى السوي
ولا اختلاف الاثر به

۱۵۷- وحہ نوبی محمد رحمہ اللہ تعالیٰ بقہ طالع عمر سہوہ " ما ذکرنا لہم رحمہ اللہ
تعالیٰ میں شائبہ لفظہما یہاں ذہب ما بدل علی مکتوبہ ویدل عسی الصبارة من الطريق الاولیہ
وبدل علیہ انصاعہ روی ان اصحاب رسول اللہ ﷺ ورضی عجمہ کانوا یہربون من ہجومہ

(١) يوم السبت ١٠/١٠/١٤٢٥هـ

(٢) المحدث (المصنف) هو: هو من أنشأه لا حليفه كدري البخاري (٢٦٦). ومسلم (٢٦٧) والمصنف (٢٦٨).

(٣) المرجع السابق (٢٧٤) و (٣٨١)، وانظر ملاحق (٦٢٢)

(1) آخره أحمد بن محمد (٧٩٣٥)

(۵) ورم، جھوٹ، عیب، مادیات

٢٦١- وهي شرح الصمداني ولو بقي على المصير لم يصب الماء، فصرف اليلال الذي على ذلك المصير إلى تلك الذمة جاز ولو صرف اليلال الذي في اليسرى إلى اليسرى، أو من اليسرى إلى اليسرى لا يجوز، ولو كان هذا في الجباية اجاز؛ لأن الأضواء في الجباية أكصروا واحد والله أعلم.

لموضع الثالث معرفة سبب استعمال الماء:

٢٦٢- فتقول: اختلف في ذلك في الأعرود، وجميعهم الله تعالى، فإن الشيخ الإمام أبو بكر الرزقي، وجماعة من مسايخ المراق وجميعهم الله تعالى، على أصل أبي حنيفة، وأبي يوسف وجميعهم الله تعالى إنما يصير مستعملاً بأحد أمرين، إما يرجع الحديث، بأن يتوضأ مشرباً وهو محدث، أو يستعمل على قصد إقامة القرينة، بأن يتوضأ وهو متوضئ، أو بغيره. وعلى أصل محمد رحمه الله الماء إنما يصير مستعملاً بثنى واحد، وهو الاستعمال على قصد إقامة القرينة، واستدلوا بما ذكره الجب لإدخالهم في البئر تطلب الغلو، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الماء بحاله طاهر، والرجل معاله جب؛ لأنه لو حكم بطهارة الرجل، صار الماء مستعملاً بأول الملازمة، والماء المستعمل عنه نجس، فلا يظهر به التحصن، وإذا لم يجد الطهارة، يتفقد الحكم بالاستعمال، فيقع الدور، فقال: من الاستثناء للماء بحاله، اختاراً عن الدور.

وهال محمد رحمه الله تعالى الماء طاهر، والرجل طاهر، أما الرجل فإنه وصل إلى الماء، والماء مطهر بذاته بغير به، كما لو وقع في الماء اجازي، أو أصابه نظير والماء طاهر بحاله؛ لأنه لا يخافه عيب حقيقة، والله يتخير بقصد القرينة، لما في من نظيره^(١) من الأقسام، ولم يوجد، فلا يصير مستعملاً.

٢٦٣- قال القلندري: كان شيخنا أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى يقول: الصحيح عندي من مذهب أصحابنا جميعهم الله تعالى أن إزالة الحدث بوجوب استعمال الماء؛ لأن القعود قد حص بها، كما لو قصد القرينة ولا معنى لهذا الخلاف، إذ لا تنافي بينهما على هذا الوجه، ولا يجوز بأن يوجب هذا من مسألة الشتر؛ لأنه أمكن تحريمها على القولين من غير إثبات خلاف.

(١) وفي ب: يتفقد.

(٢) وفي ف: في الإبقاء.

(٣) وفي م و م: من نظيره، من الأقسام.

كثير طاهرًا ومجردًا، إذ لم يرد له تخصيصه

٤٦٦- قال إمامكم السيد رحمه الله تعالى في المحققين: لا يحل التوضوء إلا بالماء
المستعمل في وضوءه، أو غسل من، من الماء. قال سمي الأئمة جنس من رحمته الله تعالى
قوله: يؤمن علي من، من الماء، ووردوا الحكم في المختص، وهم بذلك مفسدون من الله
عالي في المصروف، ونفسه في الكلام: إذا غرجه أو غرجه لا حمامه، على يأخذ
حكمه، واستعمله، وهذا منكم فيه إشايخ رحمهم الله تعالى، ولا يصح إيه من أصحابنا
الذين رحمهم الله تعالى، إنما قصد من جميع، أنه من بعض أعضاء الرضوء، هو محظوظ
ميرته، أو غسل أعضاء الرضوء، وهو ظاهر، ما انوصوه: "فإن يدى غسل به عضو آخر من
أبدن وهو طاهر، فيحكم استباح به جميع من فإن هو يستعمل رتبتيه من التسلح
رحمهم الله تعالى، فإن لا يحل هذا حكم الاستعمال

٤٦٧- وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه: لا يحل غسل الرأس بالماء
المستعمل في وضوءه، أو غسل من، من الماء، وهذا لأن الماء الذي يغسل
بمستعمله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع إلى الماء، أو يقصد بغيره، وهذا أحد وجهي
الله تعالى في وضوءه، أي ما عدا غايته فالحل في جميع لا يحل، وهو يوجب وضوءه
الغمر. ولا يرجع الحديث، فلو لم يحميه على ما حدث، فلا يصح الاستعمال، فيحمل على
الحديث: يغير مستعمل يرجع الخرب

٤٦٨- وذكر شيخ الإسلام الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى في حدود وغيره: أنه
أدخل للحديث رأسه في الإبر، يريد به المسح، أو حقيقته، به، المسح، بغيره المسح، ولا
يقتضي الماء من روي به عن أبي بصير، لأن المسح بأشياء ما يقتضي به من الماء، فلا يوجب
يقضي، وروي ابن مسعود عن محمد رحمه الله تعالى، أنه يغير مستعمل، ولا يغيره من
المسح، لإقناع القريظة به، ذلك لأن ذلك كان على يده جبر، لعدمه في الإبر، يريد به
المسح، فهو على هذا لأحد، وأولئك يقصد مسح آخر مسح، ولا يصح الغسل
مستعمل، على خلاف السجدة، عند محمد رحمه الله تعالى، لعدم قصد الغمر
وعدمه، وروي عن أبيه، أنه تعالى لأن الغرض لا يترك، بل يترك، بل يترك، بل يترك
يقول: الغرض، يمسح به (بما لا يملكه) ولا يستعمله بغير طهارة الإبر

عليه الصلاة والسلام "بسم الله الرحمن الرحيم" من ولغ الطهارة مرة (١)

٤٨٤- راجع ما سبق من عند المسألة: فالحكمي من الطهارة في أنه كان يقول: الطهارة
تبرأ^(٢) بلباسها، ولباسها رعب بالعباءة، ولباسها يتولد من رعب، ورعب عن فكلها لها
قصصة هذا أن يكون سوره محسناً، لكن أسقطنا النجاسة ضرورية الطهارة، واثبتنا الذكر^(٣)؛
لأن الضرورة ليست ضرورية، فبما أنه يحكي الإحراز عيا

والحكمي من الذكر في أنه كان يقول: عين الطهارة لبسجة، ولباسها لبس نجس،
وكيف يكون نجس مع أن الشرع أسقط نجاستها^(٤) لأن عدمه مذكور، فبما أنها تسمى الطهارة
والطهارة وعلى هذا التقدير يصير معها نجس، لكن ليس هو، من مذهب حنيفة به حكمه ونجاسة
الغسل، وتلك حاله، فأثبت الذكر كما في يد العيني، وأسقط من عدم

٤٨٥- وبعض ما سبق قالوا: وعلى ظاهر سوره الطهارة، يجب أن يكون سوره مواكف
لنهيهم عن الأفعال، وندبهم فلو لم يكن سوره مكروهة، لكانت
يوسف رحمه الله تعالى، ما لم يكن بالكرهية، ففي سوره الطهارة، ولا غير^(٥) في سوره
سواك البيوت

كتاب غسل فضيل سوره الطهارة

٤٨٦- إذا كنت مأثراً، ومما يترتب من بناء على قوله، فبما أنه لا خلاف
وإن مكنت ما عدا ذلك، فبما أنه لا يوجب الماء عند من حبهته، وبما أنه لا يوجب
تقوى تعالى، وعلى محمد رحمه الله تعالى، فبما أنه لا يوجب من حبهته، وبما أنه لا يوجب
مكنت ساعة أو ساعتين، فبما أنه لا يوجب من حبهته، وبما أنه لا يوجب
ملاء من التقوى على قدر فبما أنه لا يوجب من حبهته، وبما أنه لا يوجب

ولم يوجب من حبهته، فبما أنه لا يوجب من حبهته، وبما أنه لا يوجب من حبهته، وبما أنه لا يوجب
عليه، لكن من حبهته، فبما أنه لا يوجب من حبهته، وبما أنه لا يوجب من حبهته، وبما أنه لا يوجب
معالى يقول: إن الله المجدد ما سوى الماء من التقوى على قدر فبما أنه لا يوجب من حبهته، وبما أنه لا يوجب
كان.

(١) أخرجه الطهارة في كتاب الطهارة (١٨٤)

(٢) وكان في الأصل: "بسم الله الرحمن الرحيم" من ولغ الطهارة مرة (١٨٤)

(٣) ما عدا من التقوى على قدر فبما أنه لا يوجب من حبهته، وبما أنه لا يوجب

طاهر، وهو الصحيح من مذهبه، لأن كراهه لحقه عنده ما كانت بحسبه، بل لا احترامه، لأنه
الله الجهاد، وحرمه اللحم لا يمن لا يحرام لا يوجب نجاسة السدر، كسدر لامي، وعندهما
سؤره طاهر حوائه اعلم بالصواب -

وما يتصل بهذا الفصل بيان حكم عرق الخيول والابل ولعابها

٤٩٧- ذكر الكرخ والعجوى رحمهما الله تعالى في 'مختصرهما' أن عرق كل
شيء مثل سؤره في النجاسة والنجاسة، والحرمه والكرهه. وفي باب السهر من الأصل :
أن عرق الحمائر وبعض رجايب لا ينقض ثوب وإن حشش وإذا وقع في الماء النظيف
أنفله، وإلا فلا قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى: وبس هذا يتعرف بين الثوب والماء،
كما طه بعض المشايخ، لأنه سم بحكمه بنجاسة الثوب "بما هو المست" ولم يحكم
برو الحدث ذلك المست، حتى لو وقع ذلك الثوب في ماء العيين، لا يجوز التوضؤ
به ولو أصاب ذلك الماء الثوب، لا يمح حوازل الصلاة، وإن حشش روي الحس في
أي حاله، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن الماء ينجس بوجع عرق الحمائر فيه وعنه
أيضاً أن عرق الحمائر ينجس ثياب غيره، حتى إن الكثير الغاشش من الثوب ينجس جود
الصلاة، وعادونه لا يفسد الصلاة، وهكذا روي عنه في الأمان.

٤٩٨- وهي جامع الترمذية عن أبي حنيفة برواية أبي يوسف رحمهما الله تعالى
في عرق الحمائر: إن كان أكثر من ثلث الثوب يفسد الصلاة، وذكر ابن سماعه في موطعه
عن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى: أن عرق الحمائر لو وقع في ثوب من ثوب ينجس، يعني
يرج جمع ماء القبر، ينجس أنه إن قائل ينجس حتى يصير ظهوره، ويحتشم أنه إنما قال ذلك
حتى يصير أثر طاهر.

٤٩٩- وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في عرق الحمائر ثلاث روايات هي رواية قال
هو طاهر، فقد روي: أن السبيل كان يركب الحمائر معروهاً، ولمر حواضها،
والثوب ينجس، فلا بد أن يهرق حمائل، والتمس أن الثوب في عرق حمائر ضروره، لأنهم
يركبون حمائر العري في الصيف والشتاء، في الحميم والسفر، ولا بد أن يهرق الحمائل
خصوصاً في الصيف، ولو لم ينجس بظهوره، لكان الأمر على الناس، وهو مما في المخرج

(١) في الأصل: رواه عنه من السبع الأخرى

(٢) كما في نسخة من نسخة ٩٢٨، بغير لهو وكو، معروهاً

الفصل الخامس في التيمم

٥٠٤ - الأصل في جواز السجود قول الله تعالى ﴿قُلْ تَجِدُوا مَا فَتَجِدُوا صَعِيَةً طَوِيلًا﴾، وقوله عبد السلام: الطهارة ظهور لمسم ولو، في عشر حجج ما لم يجد الماء، وقوله عبد السلام: جئتم لي الأرض مسحاً وظهر رأيت أنركم في الصلاة بيميم وصلبت^(١)

وهذا الفصل مستكمل على أنواع.

٥٠٥ - الأول في كيميمه وحسنه: قال محمد رحمه الله تعالى في بعض روايات الأصل: "يضع يديه على الأرض، وقيل في بعضها" يضرب يديه على الأرض صرة^(٢) ٥٠٦ - والثاني في بدو الضرب، والضرب أفضل، لأن ما يضرب يدخل الطهارة أثناء الأصابع، والثالث في بدو الضرب، ثم قال يكفهما، ويمسح بهما رجليه والروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ينصهما مؤثر. والروى عن محمد رحمه الله تعالى يكفهما مرة، ثلثاً ولا خلاف في الحقيقة؛ لأن ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى محمول على ما إذا لصق يديه من التراب شيء كثير. والروى عن محمد رحمه الله تعالى محمول على ما إذا لصق يديه من التراب شيء قليل، "لأنه يكفي، والمترنان لا بأس بهما؛ وهذا لأن الواجب المسح بكم موضوعاً على الأرض لا استعانة التراب؛ لأن ذلك مثله

٥٠٧ - قال: ثم يضرب يديه صرة أخرى على الأرض، ثم ينصهما، ويمسح التيمم باليسرى، ويمسح باليسرى باليمين، ويمسح كفيه وذراعيه إلى المرفعين، هذا هو مذهب علماءنا رحمهم الله تعالى، ولينصهما في المسألة أقوال كثيرة، والنصحيح مذهبنا لما روى عن أبي أنسة السلمي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "التيمم ضربتان صرة للجرحه وصرة للدين" أو عن بعض مرافقي رسول الله ﷺ: "أنه سمع التيمم صريتين صرة للجرحه

(١) لا تيمم.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (١١٦٥)، وأبو داود (٢٤٦).

(٣) أخرجه الطبري (٢٢٣)، ومسلم (٨١٠)، والبيهقي (٧٢٨)، أحمد (١٣٧٤٦).

(٤) المستوفى ب و ف، وكان في الأصل: يمسح، كما في م و ط.

(٥) ذكره العلامة الزينبي في نصب الرأية، وقال: "روى عن حديث ابن عمر ومن حديث جابر، ومن حديث عائشة، وما ذكر في رواه ابن أبي عمير، والبيهقي (١٥٠) في نسخة الرية ج (١٥٠)".

وصرية لليمين^(١)، ثم يذكر في الكتاب هذا^(٢) أنه يصرب صاهر كعبه على الأرض أو بالظن، وإذا أشار إلى أنه يصرب بالظن^(٣) فإنه قال: وإن مسح وجهه وذراعيه ولم يصبح ظنصر كعبه، لا يجوز وإنما يستقيم وضع المسكة على هذا الوجه إذا كان يصرب بالظن كعبه على الأرض.

٥٠٨- قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأصل^(٤)، سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن التميم فقال: نوحه والدماعين^(٥) إلى المرفقين، ففست: نعب؟ فقال بيديه على الصعيد، فأقبل^(٦) بيده وأدير، ثم رفعهما، ثم نفضهما، ثم مسح وجهه، ثم عاد كفيه جميعاً على الصميد، فأنقب بهما وأدير، ثم رفعهما ونفضهما، ثم مسح يمين كعب ظهره وأتبع الأخرى وناظنها إلى المرفقين، وفي قوله: فأنقب بهما وأدير، أحدهما أنه ضرب ظهر كعبه وقهرمه على الأرض، وعلى هذا الوجه يصير هذا روي به أخرى، خلاصتها أنشأ إليه محمد رحمه الله تعالى، والثاني أنه أقبل بهما وأدير، فظهر عن التميم بكعبه شيء يصير حالاً به وبين الصعيد؟

٥٠٩- وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في كعبة التميم: إنه إذا ضرب يديه على الأرض في المرة الثانية ونفضهما، ينبغي أن يضع يمين كعبه اليسرى على ظهر كعبه اليمنى، ويمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أو أصفرها^(٧) ظاهر يده اليمنى إلى مرفق، ويمسح المرفق، ثم يمسح^(٨) مائة باليمين واليسار، والمسحة إلى روم الأصباع.

٥١٠- وعلى مسح لكعب^(٩) نكسواحه قال بعضهم لا يمسح، لأنه مسح مرة، حين ضرب يديه على الأرض، ثم يمسح في اليد اليسرى، حتى يحول دكره في اليد اليمنى، ولمسح وجهه وذراعيه بصرية واحداً لا يجرته.

٥١١- ولو وقعت في كعب بين التميم وأصناف القراء وجهه وبديه أحواه، لأن

(١) ورواه بعض من سددنا حاشته من حديث حماد بن عمار، (١٨٩/١)

(٢) ولكن في الأصل أيضاً، «أنشأ» فهو من نسخ الأخرى

(٣) وفي ب و ه و م و ط في الإملاء

(٤) وفي ب و ط والدرجاء

(٥) كتابي مسح: فأنشأ بهما، وكان في الأصل، فأقبل بهما بيده

(٦) هكذا في ب و ه و م و ط والأصل نصحه

(٧) ما تقدم في الأصل، سددت من ب و ه و م و ط

القصيدة قد حوت

وفي بعض المواضع ذكرنا المسألة في غير شرطه السبع، وبمصحح ما قلنا أولاً لأن الله في التيمم سر، كما سمي بيده بعد هذا، لا والله تعالى
 ٥١٢- ولو قدم لم يصب إلى شيء، أو عدم حصة، فحساب التيمم وجهه ودواعيه،
 ومعه به الآية، جاز من قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لأن المقصود قد حصل، ويرى مسح به التيمم لا يجوز، وعليه جاز من سمي وجهه ثم أباهم
 بحر وإن مسح بغيره، والعذر على وجهه جاز من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز
 ما ذكرنا

٥١٣- ذكرنا لكم من حصة الله بعض في كتابه، واستفاد المقصود من التيمم
 واحد من طهارة الأروية من اصحابنا رحمهم الله تعالى، حتى لم يرد التيمم شيئاً فليعلم
 موصل التيمم لا يجوز، وقد عرفت، لأن التيمم قد تقدم موضوعه وهو ترك التيمم من
 قلبه من مواضع رافعه في الوضوء لا يجوز، كما هو الذي روي عن مجاهد رحمه الله تعالى
 في شرطه ما يذكرونه عند روي عنه في السواغر، أنه إذا لم يخلل العباد بين
 أصابعه فعليه أن يمسح ما بين أصابعه، وفي هذه المسألة يجب أن يلاحظ في ثلاث فصول: أحدها
 التوجه، وحده مستدير، وحده مستطيل، والأصابع وحده مستطيل، لا يترك في التيمم
 حتى لو كان يدان، وسرر، قد سارع في خاتمة التيمم أنه لا يجوز، روي الحسن عن
 أحمد رحمه الله تعالى: لا يترك أقل من أربعين جزءاً

وفي العديد روي عنه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه مسح أكثر نكدة
 والمداخلة أنه مسح كتاب في مسح الرأس ومسح اليد فبعض هذه الروايات القوي
 استعمل أكثر الخرافة، لأن أصابع جميع الأصابع في لمسها لا يكف إلا، جرح، وعلى
 هذه الرواية لا يجب تحميم الأصابع، وروي حاتم وثمود

قال الحسن (الأنبياء) سبوا في حصة الله تعالى وبسبب ذلك يحفظ فيه الرواية المذكورة
 التي روي عن محمد رحمه الله ما يضاف إليه، أنه روي عنه أنه ترك
 الشح على ظهره، كما لا يخفى، وظهر الكفاة أقل من الأربع من نفسه أو جعفر، حصة الله
 تعالى ظاهر بمرور ما رواه الحسن أن الشراء لو كان أقل من الأربع لم يجز، وسرعان ما
 ظهر الكفاة، الكفاة محصورة على حده، وصحح تكفي لا يكون أقل من الأربع، وعلى رواية
 الحسن يحتاج إلى ثلثين من جسمه ويؤخذ الوضوء، ووجه الفرق أن تكفي الوضوء، تغلظ من

انصرفت رحمته به تعالى لا يجوز - لأن طهارة ضرورية، فلا ظله لا يبعد فيه ضرورة
وإنما أن الضرورة لا تعتبر، بل الضرورة التامة، فإذ صار بعد، بحكم الضرورة لا
يصل إلى سرخ، من لا نرى أنه هو جسم الفرس، بل قدوة السادة، ولم يعتبر في ذلك، كما
يحدث، على هذا الخلاف، إلا أنهم عرضوا، على آراء من، غير هذه، خلافًا للشافعي
حجة الله تعالى، التي من اجابته ما ذكرنا، وقوله عنه الصلاة، والسلام، على من كان
وتوكل، على من حجة، دليل، في آياتي كلها

٥٦٠ رمي القساوي ، بهجته الخبيثة ، لمرور راسي المنصفه ، والمحول
المسجد ، لا يجوز . ان يمس به لئلا يتوهم عند عامة الناس ، ولا يفتي دول في حكمه لير
سعيد الطائي حجة الله تعالى ، ولو يمسهم عسلاً احرازاً ، ولو سجده السلاوة اجزأه .
يقول به القسوسه بلا خلاف ، لأن في الوجه الأول سببه ثم يقع بصلاته ولا يلزم من
الصلوة وهي توجه الناس ، مع بطلانها ، حرماً من الصلوة ، والله كواسم مسجده
الصلوة ، وما عداه من غير السبب مسجده السلاوة

٥٤١ ذكر في خبره رحمه الله تعالى في شرحه ان لا يجوز التمسك بالسجدة
الثالثة لأنها غير مؤيدة فلا يجوز قوتها لو تحررت من ذلك (والجواب على ان قول عامة
المعلماء وجميعهم ان معنى لو وقع تجميع السجدة واحدة من السجدة حر أي يقضى به سجدة
تقضى وما لا يقع به من سجدة واحدة لا يجزئ ولو كان مع سجدة واحدة لا يجزئ) ثم قال
وعلى ذلك ان من زاد سجدة الكفارة لم أسلم، ثم مضى في بعضه فثبت السجدة واحدة
عينة وجميعها رحمهم الله تعالى

[illegible]

١١٥٥/١١١٥، جامع المدارك، ١٢٦١، ص ١٢٦، ذكره صاحب - تاريخ دمشق، ١١٥٥/١١١٥
وحسن القدير، ١٢٦٣، ص ١٢٦، ذكره صاحب - تاريخ دمشق، ١١٥٥/١١١٥، ص ١٢٦

لأكثرهم من عهد^١ ، قال ابن^٢ قتيبة^٣ قتي^٤ وحديثه يسمر فيها . ويقال هلال سعد
برصافي نفسه ، فمن شرط النصب ، فقد راد على النصب^٥ ، ومن فيه أنه تيمم حال عدم الماء
من حيث الحقيقة والظاهر ، وعدم الملبس عليه ، فيجوز^٦ كما بعد النصب ، بأنه أن التيمم
ثبت من حيث الحقيقة ، لأنه عند الوجود ، وإتمام الملبس^٧ اليه على الوجود أيضاً من حيث
الظاهر ؛ لأن الظاهر في الدعوى عدم لقاء مخالف العمران^٨ ، لأن عدم من حيث الحقيقة
في كل شيئاً ، فمن حيث الظاهر غير ثابت ، فلو قيام التيمم^٩ ، فلم يثبت بعدم ، من حيث
عدم التلبس^{١٠} الثاني من^{١١} ، وسرط^{١٢} ، عدم مطلق

٥٢٣- إذا غيب عني من ، تسأله أن يقره ماء ، أو يصبه وجهه ، أو يجره^{١٣} ، وجب

عليه التطيب بالإصباح^{١٤} ، وفي الخلاف فيما إذا لم يطلب على فله ذلك ، أن لم يجر به

٥٢٤- والتيمم في التيمم من بشرط الجواز عند^{١٥} ، حتى لو بدأ بغيره من التيمم

يجوز عند^{١٦} ، وعند الشافعي رحمه الله تعالى شرط . وكذلك هو لأثبت بشرط الجواز

عند^{١٧} ، حتى لو مكث بعد اسمه وجهه ساعة ، ثم تيمم^{١٨} ، به أخرجه عند^{١٩} ، اعتبار التيمم

بالمقوض^{٢٠} ، وعند ذلك رحمه الله تعالى لا يجوز ، به على مسألة^{٢١} ، بولاه

٥٢٥- ومن جملة الشرائط مجزئة من استعمال الماء ، وإذا تيمم مسافر والماء منه قريب

وهو لا يعلم به ، أخرجه تيممه^{٢٢} ، لأنه ظاهر عن استعماله . حين عدم الوصول إليه ، وهو

المعلم فهو كما لو كان من رأس النهر ، وليس معه آلة الاستسقاء^{٢٣} ، فله أن يتيمم ، كذلك هنا ،

فقد كان عالماً بأن الماء من يجر التيمم^{٢٤} ، لأنه قال^{٢٥} على استعمال الماء

٥٢٦- وإن كان الماء بعيداً عنه حذر له التيمم وإن كان عالماً به ، ومن يذكر في الكتاب

حد القرب والجدد^{٢٦} ، روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ، إذا كان بينه وبين الماء دور

ميل ، لا يخرجه التيمم ويكون قريباً^{٢٧} ، وإن كان ميلاً أو أكثر ، أخرجه التيمم ويكون بعيداً ،

والإبلي ثلث فرسخ^{٢٨} ، وقال النحوي^{٢٩} ابن زياد رحمه الله تعالى ، إذا يكون ميل بعد ، إذا كان على

يمينه أو على يسره أو عنده ، حين يصير ميلاً وهما ورجوعاً^{٣٠} ، فإذا كان قد زاد فله يكون

أقبل قريباً ، فيصير مسيراً^{٣١} ، ذكر الشيخ الإمام الأجل سمس الأئمة الخلو^{٣٢} من

رحمة الله تعالى ، والشيخ الإمام سمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى .

(١) الإعراف ١٠٢

(٢) أخرجه ابن^٣ ، ١١٦٤٩٧ ، وأبو داود (١٢٠٩) ، وأحمد (١٨٣١) - (١١٠١٤) (٣)

(٤) روى ب و م فيجزيه

اننى حينئذ اعدى يثربا ان يحضوا لاجتماع الخوارج من حبيبهم في مضمرة ،
 ثم روي فيه : لا يدرى ، ولا يعلم ، ويحتمل ان يكون في قوله : لا يدرى ،
 انفسه اعظم ، وروي بعد ما يبي بعض المواضع مضمورة : وما امره في حبيبهم .

[illegible]

٥٦٤- باب في منع سفديو ريس معدلو، فإنه لا يحل لك أن تسأله وهو قائم
 بعد خلعك من المكان، وسبق أن أضافنا في الفروع بعض ما إذا قالوا، وربما عكسه
 الاستسقاء، وهو إذا كان، كما ينطه، وربما لا يقصده، فيثبت عليه أصول في
 الفقه، فإنه لا ينظر حتى يفتي الماء، ثم ادفع إلى القدر، فذلك هو الذي
 هو عليه، رحمه الله تعالى أن ينظر في غير موضع، فإدخاله في الوضوء، فيسجد عليه
 بعد ما ينظر، في حاله، في القدر، وكذا على، في الفروع، كما أن قاله في الفروع
 من هذا، أنظر حتى يفتي، ثم ادفع إلى القدر

٥٤٤- راجع في ادب الجبره الحث لثماني صحيحه. باب لاصح عليه
الحج واحمد الا ان في النظره خرج ثوب

[illegible]

٥٢- راد انهي مي مندر ونيچي معه دلو، كدله ، منوم محبر، هي افسسك نده .
 ا كذا يذ لك ، معه دلو لا ا بهي معه رجاء ، ا نيه شجوع نصبر ، هي اسعد الله دلو ، و هذا
 في نصبر الله منديل معبر بفسلي بدلكه ، فيان كانه ، لا يسميه ، قال الله ، في الايام الا حل شعر
 فلكي رجحه اظه دعائي ، و كذا ينقضي فحبه اشد دل ، دس درهم نضمة بهمهم ، ونيچي عليه ان

ثم قال محمد رحمه الله تعالى في التكملة رجل من رعيه من عبيده ليس
عليه ان يختلف معه عند يكون له في حقه في الامانة من وصيه بماله او وصيه غيره
أمره من حقه عليه ان السبل ان يكون بعد التعمد فليس له ان ياب او يصح غيره وهو لا
يعلم فيه يجوز لغيره ان يفتن في ذلك فذهب بعض مسيحيين من رعيه الى ان
يبيع مسيحي رحمه الله تعالى الخلاف في ذلك واحد والله اعلم في كتاب الامانة فيه
كانت مسريه من رعيه وهو لا يعلم وهذا يطالب السبل غيره

٥٤٦ ، أمداد علي محمد ومي رحمة علي رحمة لا يحسبها ، هذا صاحب رحمة الله
 بقائه من قلبي ، هو علي هذا الخلف رحمة من قلبي لا يجوز الصلاة فيها إلا خلاف قلبي
 التكرار ، ثم نزل هذه المسائل مشككة علي ، علي وحده "أرويه عن محمد رحمة الله علي
 له قلبي تجرئة" هذا لا يحسبها إلا في هذه والحلوف في هذه من قلبي فيما أنا مذكرة
 بوقاي ، فليعلم أن ذلك بعد حرم روح الله صلى الله عليه وآله في الكتاب باد منه ، لا يلحقه لا
 رحمة الله

٥٤٣ = زاد المسیر : انما عربت منه وهو لا یعلم به ، وصیسی سبب سببه ، حذر علی حذر ،
 شایسته ای بوسه رحمته الله و ... و ... : انما یضرب ... فی رأسه ... علی ربه !
 و ... : انما یضرب ... و ... لا یعلم ... نسیم و نسیم ، و ... علی هذا
 ...

۵۵۴- ولذا كانت الادوية معدلة في عود ذرية ، وفيها ماء سبي ، نصفي بالسيوف ، حصص
المتباينين ، رحمهم لله تعالى على هذا شلالي أيسر ، وحكى عن احكامهم الاسام عند
المزاجي رحمه الله تعالى به كان يفرق في تصنيف الادوية : بين لا يجوز ولا حلال ، لأنه سبي ما
لا يفسد ، ويحتمل ما لا يفسد ، ويؤكد انشاء معدلة على الاكث ، فهو على وجهين انساني
يكون صاف ، فراك ، ولا يخدم تعار كذا اناء في معظم الرحم ، وفي مؤخر الرحم ، فإن
كانت اناء في مؤخر الرحم حرمه ، لأنه قد يفسد ما في الرحم ، وان كان اناء في مقدم
الرحم لا يفسده ، لأنه سبي ما لا يفسد ، وإن كان مائة وكان اناء في مؤخر الرحم لا
يفسده ، وإن كان في مقدمه يفسده ، ولو كان بالصوم وهو منك به أرباب وطعام قد

$$= A(10^3 \text{ mol}^{-1} \text{ s}^{-1}) - \frac{1}{2} (2)$$

سور آخری بیان عاید جوریہ جسم

۵۵۹- قیصر علی نواز بی حلقہ و محمد رحیم محمد اللہ عباسی بھٹی ۔ ممبئی ۱۸۵۹ء

من حسن الأدب، جرت العرف والرمي واحصاه في الروبج، خضر و خجل، لم "اسمح

٢٤٤ وقد أنكر يوسف صحة هذا المعاني لا يجوز إلا بالنسبة إلى رجل ورد في

لا إله إلا الله، محمد رسول الله، اللهم صل على محمد وآل محمد

جنتیہ انور و عالیہ * ... احادیث و کتب * فان من عبس من الله عبس

لقد وضعه جابر بن حريث، ولا أعلم من نظمها، هي لا حسائب، قال بن عدي: **خبرك**

وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ وَهُوَ يُنَزِّلُ الْمَطَرَ ۚ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ۝

مسجد و طهر : " لا یجوز لبس الخمر علی وجهه بعد من اجز و هر دایره ای

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ الْمَرْسُولِ أَن يَخْلُفَهُ فُتُونًا فَاقْضُوا مِنِّي ذَلِكُمْ إِنِّي مَتَّعْتُكُم بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِي لَعَلَّكُمْ تُفْقَهُونَ

آلہ سحر پر : "وَجِئْنَا عِبَادَ وَاحِدٍ" "وَعَبَّادُ الْإِلَهِ" "عَلَيْكُمْ بَارِكُمْ"

وَالَّذِي جَعَلَ رِجْلَيْهِ رِجْلَيْ غَظَلٍ مُّشَبَّهٍ وَإِن يَمُرُّ بِكَ الْبَلَاءُ مِرَارًا تَرَاهُ يُخَوِّدُكَ أَيُّهَا الْمَرْءُ الْأَعْمَى

قَالَ سَيَبْعُ أَهْلَهُ بِالْإِسْلَامِ، وَحَرَّ الْحَمِيمُ، فِي مَعْنَى هَذَا كَأَنَّهُ سَيَكُونُ قَتْلُهُ، أَطْرَيْتَ

والرابع: آدم، قال عليه السلام: أجدهم لأرضهم، وهو: المهر، يعني: المهر.

تعلیم و تربیت

والله اعلم بالصواب

صبر و اصرار، غیر فحشا، بین ال بگروں، آقا و محمد

آقای اید و در میان کتب الفلاک، جمیع و صیغه و در کتب دیگر که

7 46 591

62, 1994, 71.

[illegible]

{1} 'استقامه'، ۱۳۷۲، فصل الرابع، روشنفکران، ص ۳۰-۳۱، این عبارت را نیز

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{\rho} \right) = - \frac{1}{\rho^2} \frac{d\rho}{dt}$

44, 44b, 45

(۱) آرمی چیف کے پاس ان کی

الخصم، ولم يجعل به نص، من الأدوية عار، ولا حمل فيه شيء من الأدوية لا يجوز
 ٥٦٠ وقد بيحه الرماد، يجوز، لأنه ليس من جسم لا شيء، وإذا اعتد الحبل
 انتهى عن الأرض، واحتل الرماد، سواء الأرض، وكان الثمن من الأرض، لا يجوز
 ولو كان الثمن له لرماد لا يجوز، وكذلك الثمن إذا كانت غير الرماد مما ليس من حجر،
 الأرض، يد فيه العبد

٥٦٦- ولما أُمدد دُرس الصلاة فبعد ذلك، لا يجد التلميذ جاء
بغير الصلاة عليه، هذا من حروب عامر، لأنه يرى وروى من كان من أصحابه أنه يجيء
المستمع به أفض من حبيب، وأنه من فاسي لا يحتاج إلى التذليل من المسموع والصلاة - إن
أحسننا ظاهر لروى بفتح إلى التذليل والفرق أنه نصب القلب من أن يجوز التسميع كما يجوز
الصلاة. لأن الأرمين التجديف يظهر فالعيب الصلاة والسلام. إنهم يرضون عنه - فقد
ذكرت في أي ظهور وفان عيب الصلاة والسلام. في الأرمين. في أي ظهور
الأرمين. ويصح في ذلك أن من طهارة الأرمين الصلاة عليه، ولا سحابة أرمي
شبهه. كخبر محمد. لأن مع ذلك سحابة في الصلاة عليه، وأنه مع الطهارة. أم لا
بمع حوائ الصلاة عليه. وأن يسلم الرجل من موضع، عنه، حتى يمر ويسلم من ذلك الموضع
أما الجبر: لأن الصلاة بأي في المكان من تحت الأرمين. يظهر من الناس في الإيم بعد وضوء
الأول، فيكون ظهر أو ظهور في حق التلميذ

نوع آخر في بلاد بن بحر له الليم ومن لا يجور له.

٢٦٢- فتقرن بجوار الحساد، فيهم إذ لم يكن معه، وكذا إذا كان معه،
وعرفت أن البعض من بعده، أو به، إلا أنه عجز عن سداد ما كان عليه، فكونه سبيحاً
للحاجة الأصلية، لم يرد له عجزاً عن سداد ما كان عليه، لا حيلة
وكذلك إذا كان معاً خرج من القصر حاجله، وهو لا يتطهر ولا يحسن ولا
يضم، وقد صدر بعد في القصر، أنه لا يضم

۵۶۳ م. ۱۰۷۰ قمری در اشدادیه قال حاضر من محراب خیمه الله تعالی او
کلی به وین انصر می، دولت عزت ذلک فرج، هو بعد و بعضهم در ایضا بالفرح

(۲) اگرچہ یہ بھی ممکن ہے کہ اس حدیث کا مطلب یہ ہو کہ "جس شخص نے اس حدیث کو سنا" (۱۷)

[illegible]

و بعضہم غازیہ شرح نسائی ، بعض علیہ قصص الصلوات بعضہم ما زاد فی حب لا
یسع الإدق ، بعضہم کتاب کتب عجیب لم یوتق من عجایب الارض و البحر و بعضہم
رحیب اللہ علی ، لہ اند و جامع

۱۲-۵۰۰ مور: انیسویں صدیء لاہور الفیصلی طرح میں، ص ۶۱، ۱۳۱ قد صفحہ
صحیحاً، ذکاء عالی، لاہور۔ حمد خان، "زوان کیم سرسری" (پیشہ)

٥٦٥ ويذكر الشيخ سمرقاني في تاريخه في مدينة القزوين بسبعين الملة وقال استلمني رحمه الله تعالى لا يجوز لأحد على الخليل

واحسن ان امره المستند على وجه واحد انما هو بحدوث شيء محله الله تعالى كمنسبته الى نفسه
الذات او بحدوث شيء محله من الخلق، وبوجه حقيقة ان وجوده بحدوثه من نفسه او اثره لا
يحتاج الى محله الهلالي، ولا يثبت وجوده من عبادته، ولكن بحدوثه من الله تعالى او بحدوثه
اثره منسبته الى نفسه، فهذا هو وجه الخلاف بين اهل السني والجماعة المعتزلة
وهو ان المعتزلة لا يثبتون نسبة شيء من ذلته على الله تعالى الا بحدوثه من نفسه ولا
خلافه لان لا بد من لا يكون له شيء من ذاته غير ما لا يثبت على الله تعالى، اذ في بطلان
النسبة على كل حال، ليس كان محله ولا وجهه ولا يثبت اليه

حرف باء : حرف مختلف حقه الساعی وحده له فالى سیم منه روحى حلقه عده
اوله عده احد عده حقه وده غیر عده احکما عده حرف الیف ، تلا یحور الخیمه
یلا ان حلقه است وده ان یده لخص حقه الخیمه فیه حروف ایه حروف سیمه
است ، غیر حرق خیمه سیمه

وقال كان عربيتي حلا لا يصح: استعمال كلمة حلا، لا أنه محذر من استعماله بحكم المرض، فهذا دليل على جهل

الاول في الاحتفال بولادته، وهي هذا الوجه بحسب التفسير في ظاهر مقصده
اصحابنا رحمهم الله تعالى، ومن بعدهم جميعه الله تعالى، لا يجوز في البيعة في القصر
هكذا ذكره سائر المتقدمين، وعلى وجهه انه تعالى قد ذكر في سائر الاملاء انه يوفى بخواص
رأيه رحمه الله تعالى، والشيخ الإمام ابو عبد الله بن عمر رحمه الله تعالى انه يجزئه
التمسوا بالاعاقي، انما هو في حقايقه

جهد علي ، مهتر أبنت الأجل : ان يحوي ذلك لاسان الذي يزعمه حراً ، وفي هذا

الوجه الثاني هو حبيبه رحمه الله تعالى ، بغيره نسمع رفقاً لا جبره

٥٦٦- وكذلك على هذا الاختلاف إما كان من بعضاً لا يستطيع استقبال الثبقة ، أو من
مراسته عابسة ، ولا يستطيع التحرك ، ووجد من يحوله ويوجهه إلى النية ، لا يفترض عليه
ذلك ، وعندهما يفترض ذلك ، لئلا يصح إذا وجد قنطراً يلوذ به إلى الحج ، لا يفترض عليه
الحج عدلين ، حبيبه رحمه الله تعالى ، وعندهما يفترض

٥٦٧- وأما المبدأ الثاني من يحمله إلى النية ، ذكر الشيخ لإمام مجليل أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه لا جمعة عليه عند الكل ، بل هو يسمى أن يكون
عليه الحج ولا حضور اجتماع بلا خلاف ، وذكر القاضي الإمام ركس الإسلام على
المعنى رحمه الله تعالى أن الكل على الخلاف

انصرف الثاني إذا كان الذي يوضعه محسناً له ، فإن كان عبداً أراهم ، لا شك أن على
قولهما لا يجوز به النية ، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعد خلاف القاضي
وحكمهم الله تعالى ، والصحيح أنه لا يجوز النية ، حسبهما أنه نية وهو قنطري
الوضوء ، والوضوء لا يفرض ، ولا يجوز له النية حسباً على علم أنه بدله آخر ماء ،

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول : بأن وجوب الوضوء ، عليه : استعانة بمحسناً له ، لا
بمنطاعة مباحة له ، قال الله تعالى ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا رُسُلُهَا﴾ معناه : لا عاقبة
وسمها ، ولو أوحى الوضوء ، فإذا كان الموضي حراً ، فقد كلف طاعة العبد ، وإنه خلاف
النهي ، فوضيحه أن الإيجاب بعدم القدرة ، والقدرة على التوصل في الأصل بصله ، ومعه
مملوك له ، فبأنه يصر من غيره [غيره] "مملوكاته" ، لا تيب لاستدعاء ، ومما في العبد مملوكة
له ، بخلاف منافع لا يبيح غيره ، وليس كالماء ، لأنه يوجد مباح الأصل ، والمطر
عاري ، فمطلق الوجوب ، بلهرة الثلاثة ، لأحكام ، فإن لأحكام تشعني بالأمور لا
بالمواضع ، أما ههنا خلافاً

٥٦٨- والله يدل على أن المعبر طاعة مملوكة ، لا طاعة مباحة ، أن لا يبي إذا قبل الزاد
والقراصة لأهله ، وأهله معصوم ، لا يفرض عليه الحج ، وكذا المكبر إذا بدل له به المال ، لا يفرضه
المكبر بالمال ، والذي يزيد به "فإن" إن الحاجز عن القيام بغيره الصلاة ، فبأنه ، وإن وجد من

بوجهه عبداً كان أو غيره . وهذا الفصل دليل على أنه لا فرق بين العبد والحر . وهذا لأن القدرة وحدها للقدرة ، فلا يصير الإسلام مائلاً بقدرة الفقير

٥٦٩ - وإذا كان عاصه بدن أجنب جرحاً ، أو عاصه أعضاء ، أحدثت ، فإنه يتيمم ولا يستعمل الماء غيباً كان صحيحاً ، وإن كان على العكس ، فإنه يعمل ويصح على الجراحة إن أسكه ، أو مرق الحرق إن كان المسح بفسره ، ولا يتيمم ، وهو مود عسماً رحمهم الله تعالى .

وقال الثعالبي رحمه الله تعالى يعمل ما كان صحيحاً ، ثم يتيمم بعد ذلك حجته : أن سقوط الفصل عما هو مجروح بالضرورة من إصابة الماء ، يتيمم بغيره . حجتنا ، ما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أباح لمجدور التيمم^(١) ، ولم يكن إلا بعض أعضائه المجرد مجروحاً ، ويكون بعض الأعضاء صحيحاً ، ولم يأمر بإبصال الماء إليه . وهذا الحديث روى عنه ولم يرو عن آخره خلافاً ، نحن نحن الإجماع والمعنى فيه ، أنه اجتمع به ما يوجب الفصل والتيمم ، ولا وجه لجمع ، لأنه يؤدي إلى الجمع بين الأهل والبدن ، والجمع بين لأهل والبدن لا يجوز ، كما عرف في الكفاية ، امت ، فيها إلى الترجيح ، مرجحنا الكثرة . وإن استوي ، فلا روية في هذا الفصل من مشايخنا رحمهم الله تعالى .

ومن مشابه من قال يتيمم ولا يستعمل الماء ، ومنهم من يقول يتسل ما كان صحيحاً ، ويصح على الباقي ، إن كان المسح لا يضره . أما من قال بالفرق فحجته ، أنه لا تقدر الترجيح من حيث الكثرة ، يرجع من وجه آخر ، فنقول الفصل طهارة حصاة وحكمة ، فلهذا أولى من إيجاب التيمم الذي ليس بطهارة حقيقة . وأما الفريق الآخر فيقولون ، يفى التيمم طهره كأمه ، وعسل البعير وإن كان طهره حمية وحكمة ، لا أنب بالصفة في بعضها ، فكان اختيار التيمم وهي طهارة كاملة أولى

٥٧٠ - ثم اختلف مشايخنا ورحمهم الله تعالى في حد الكثرة ، ليسم من أصير الكثرة من حيث عدد الأعف ، لا الكثرة في نفس العضو . فإنه إذا كان رامة ووجهه ويديه جرحه ، والرجل صحيح ، فإنه يتيمم ، سوله كثر الأكثر من الأعضاء ، مجروحاً جرحاً إلى أن يوشم من أصير الكثرة ، في نفس العضو . فقال إن كان الأكثر من كل عضو من أعضاء التوضوء جرحاً ، كان كثيراً يجره التيمم ، وإلا فلا

(١) يزيد أتم مجتهد أمره عبد الرزاق في مجتبه (١٢٦/١)

پسندیدہ ہے۔ البتہ، پروردگار تعالیٰ ہمیں ہر لمحہ ہدایت فرمائے۔ آمین

وحدة قوله الأخير ان عديم الوجود في انفسه لا يفيض (ان قلت لا) نعم على معنى
القول الثاني لا يفيض في ذاته بل في غيره فليس هو الذي يفيض بل هو الذي لا يفيض
ففي انفسه لا يفيض في ذاته بل في غيره فليس هو الذي يفيض بل هو الذي لا يفيض
الانفس في ذاته بل في غيره فليس هو الذي يفيض بل هو الذي لا يفيض
ولا يفيض في ذاته بل في غيره فليس هو الذي يفيض بل هو الذي لا يفيض
نعم والله اعلم

[illegible][illegible]

١- لا بد من العلم بالمراد، ثم بعد ذلك في التفسير الذي كان له حيز كبير ولا يحيد
عن الحقيقة كما ينبغي أن يكون.

٢٧٩- وفي صهيون النجدي أنزلهم بعد ما، ولا تزل خلف، على في آية، حقيقه رحمه الله تعالى لا يضل ويعد في آية، رحمه الله تعالى يضل (بعد) - في آية حورج

(1) $\mathcal{L}(\mathcal{A}) \subseteq \mathcal{L}(\mathcal{B})$

$$u_1 = u_2 = u_3 = 0 \quad (7)$$

(٧) حبيب، محمد، *الدين في حياة العرب*.

[illegible]

يَوْمَ لَا حِجْرَ فِيهِ يُدْعَىٰ الْمُنَادِي عِبَادَهُ

[illegible]

موقع آخر في بيان ما يتيسر لأحد

547- فلوب يجر السمع للصلاة القعدة، قالوا: لا يجوز له ذلك أصلاً، فهدأ
 له صلاة العبد إذا كان لا إله إلا الله، ثم سأل عن جماعة من أصحابه، فقال: لا بأس
 بأمر من تحفظها، فيكون قول من قل وجهه فيجوز أن يسمي صبيته من حيث هو هذا
 قلنا: إن الأسماء لا يسمي لأنه لا يحب القلوب، لأن الله لا يحب القلوب.

٥٧٨ كذبت عبد الوهي يقيم لصلاة الجيزة، إذ كانت الثوب لأب لا تملأ
الوحي لأشبه الصلاة، فإنه لا تملأ الثوب دس عبد الوهي من الصلاة على
الحجارة، وفيه على عبد الوهي على اختياره، فلو كان على الصلاة، ولا يقيم للصلاة، وفيه
حاف الثوب، لأد احمه، فوحي على حلف، فلا يكون موافقاً، فسمي المصحف،
ودحول المصحف، وفيه سمع السلاوة حقائق المسايح، فملي بالبرهان، وفيه شرح
الأصل، فسمي لجد، لزدور الثوب، ولا يقيم لها في عصر.

(١) وهو ب : ط : يفسر بـ : ويصـ

(۲) ہیکل کی صحیح تعمیر و نگہداشت کا اہم کام ہے۔

(†) قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَكْبَرُ النَّاسِ عِلْمًا؟

٥٧٩- وبواسطه لوم حديث في صلاة العبد في اختياره ، وقد عني وجهين الأول
 بداسفه الخلف من السرع في الصلاة ، وقد عني وجهين ايضا ، كان يرحو يخرقه سر
 من الصلاة مع الامام لم يوصا لا سعه له التيمم ، لأنه لا يحذف سوط ، لأنه يمكنه ان
 يعني فيه الصلاة وحده ، وان كان لا يجد يتركه حتى امر الصلاة مع (امام يباح له التيمم ،
 لأنه يخلف سوط ، لا يمكنه ان يصلح وحده ، لأن الامام وجد غلة ثم لا يفتاد

نوجه الثاني ، بد سبيله حسب بعد الشروع في الصلاة ، وقد عني وجهين ايضا
 الأول ان يكون سرور التيمم ، وفي هذا الوجه يرد م ربي لا خلاف ، لأن لو
 أمرنا بوضوء ، بعد الصلاة بزيه منه ، فلا يمكنه الاداء ، ان كان سروره مقرر صوره ، ان
 كان بخلاف روال م م ر استصر ، لو صبه ، سح له التيمم بالاجتماع ، لأنه مقرر ، ان
 التيمم سوط صلاة بعد الصلاة ، هناك الوقت ، وان كان لا يحذف روال التيمم ، حين كان
 يرحو يترك الامام بها ، يفرغ ، لا يباح له التيمم بالاجتماع ، ان كان لا يرحو يترك الامام
 قبل الفراغ يتيمم ، وبني عليه ، حيي رحمه الله تعالى ، وروا أبو عبد الله ومحمد ، رحمهما الله
 تعالى يتركونه ، ولا يتيما

في فتاويهم رحمهم الله يعني من قال : هذا احداث صغير ورمي ، وقد عني في وص
 في حيي رحمه الله تعالى ، بظاهر النص صلاة العبد في حده مده من الكونه ، لأن ما يوجب
 وبين النص حديث ، انصرف الرجز إلى بينه ليسو صا ، رالب الشمس ، فكان خوف القصور
 دما ، فأنقذ عني رابعه ، ربي ، سيما كان يصلح صلاة العبد في حده ، فوبد ، لو انصرف
 ان ج إلى بينه يسوه ، لأن روال الشمس ، فلم يكن خوف القصور ، فمده ، فافتيا على وفق
 ربهما

وقد اتفق الامام شمس لاسية الخليلي ، والشيخ الامام شمس ، لأنه اشترط
 رحمهما الله معنى يمولان في وقتها لا يجوز التيمم ، صلاة العبد لا سده ولا يبد ، لأن
 انما يحفظ نفس العبد ، فبكر التيمم ، فلما من سر خوف القصور ، حتى لم حيي القصور ،
 يرحو التيمم

من الله يخ ، رحمهم الله تعالى ، في هذا اختلاف بين ربهما ، باختلاف اقدما
 يصبه ، فإن التيمم الامام نفسه انكر الإسكاف ، هذه مسألة ، عني ان من سرح في صلاة
 العبد ، لم أقصده ، لا لتمامه ، عني حيي رحمه الله تعالى ، وكان به وجه الصلاة على
 أصله لا إلى حد ، ان يجره التيمم ، فحار له التيمم ، وقد سده بمرمه القصور ، فلا

فقرت الصلاة على أصحها لا إلى بدنه، فليحرقه النسيم قبل السدوع، إذ عانت الصلاة لا يمكنه القضاة، فالإحصاء، وكذا العرب لا إلى بدنه، فليحرقه النسيم قبل السدوع، وغيره من الساجد منهم لا تحلى من حين هذ حيلته سقلا

[illegible]

بوع اخري بيان ي بظن به اني موما لا يظن.

٥٨٠ نعم أن ما بيني وبينهم يقطر من الشمس، لأن الشمس حلت عن الرضعة، وقال
عنه: وما يقطر الأنس، يقطر الحنف واللبان شرباً.

٥٨٦- غير منجس، فارسي، بناءً على قوله عليه الصلاة والسلام: «الرباب طهور للجميع»
وقول أبي عثمان: «جميع ما يم جود الماء»

فبعد ذلك الساتة من واحد إلى ثمانية صل الشروع في الصلاة، ثم بدأ بالصلاة.
وكان في ذلك عهد من عهد، فذيعبه الصلاة بين كان في الوقت، وأصل فيه ما روي أن
رجلين من أصحابه رما به بعض شيئا كان في حجره، فبمما في أول الوقت فصليا، فلما
فرغ من الصلاة رجعا إلى محل خروج الوقت، فتوجعا الحزبه وأعاد الصلاة، ولم يخطئ الآخر
ذلك، فلما رجعا إلى مسرى الصلاة خبر بذلك، فقال عليه الصلاة والسلام للذي أعاذها
أنك أحمق، وقال لأخيه: حرثك صلاحك.

والله اعلم بما فيه، ان هذه مسائله أدت به إلى تركه، وقد حكمه صاحب وحرره، فلا
يخفى عليه ما كان مرقوماً، ولا يفتقر إلى ما ذكره من أن الله تعالى قد عرّف
الأهل بالإتقان على الأصل بعد حصول التصحيح، بل لا يستلزم حكمه إلا على
ما عرفت في موضع، وبالله التوفيق، والبرهان، وآمل الله في خلال

(١) عرجة جند المماليك في سبيلهم ١٣١٧ هـ عند (البحر)، (البحر) في شهر ذي القعدة (١٣١٧ هـ).
وهذه نسخة من المخطوط (١٣١٧ هـ)

(۹) انسویبہ نامی دارالدین حضرت امیر سید احمد علی صاحب رحمۃ اللہ علیہ، رسم حدیث ۲۸۱

صلاة حبسها^(١) بفساد الصلاة لأن ذلك يقدر على الأصل من حصول المقصود بالصلوة^(٢)، وفي مثل هذا سقط حكم الشك (على ما عرفت)

٥٨٤- وإن أي ما بعد ما قد قدر الشك في حرص الصلاة، بعدت صلاته عن قول نبي حنيفه رحمه الله تعالى وذلك أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا تنسده. وفي المسائل لأن: عشرة ما يعرفه بما يبرأه الله

٥٨٥- وعلى هذا الخلاف على الخلاف إذا انعكس وقت صلاته بعد ما قد قدر الشك في حرص الصلاة بل لا ينسب، فعلى قول أبي حنيفة بعد صلاته وعلى قولهما لا ينسب

٥٨٦- م على هذا الخلاف، مانع على الخلاف إذا وجد في حصة نجاسة مبرعة، وكان ذلك بعد ما قد قدر الشك في حرص الصلاة، ولم يبرأ منه النجاسة^(٣)، لأن النجاسة المبرعة حتى يصح مبروعه لما إذا كان أكثر من قدر النجاسة، فلا يصح مبروعه

وقال القمي أبو جعفر هذا الاختلاف فيما إذا كان الخبث واسعاً بحيث يخرج من حرصه من غير معالجته كثيراً، فأما إذا كان الخبث محالاً يحتاج في ماله إلى معالجته كثيراً، ولو وجد في حال الصلاة، لم يجب^(٤) فساد الصلاة، فإن الصلاة تكون مائة للإجماع، لأن يكون خروجاً من الصلاة بفساده

٥٨٧- وعلى هذا الاختلاف مضى الجملة إذا خرج رطله من حصة ما قد قدر الشك في حرص الصلاة، وعلى هذا الاختلاف مضى فقهر^(٥) في طبع الشمس بعد ما قد قدر الشك في حرص الصلاة

٥٨٨- م على هذا خلاف العلوي إذا وجد ما يبرأ من حرصه بعد ما قد قدر الشك

٥٨٩- م على هذا، إذا نعيم النسي سورة بعد ما قد قدر الشك

٥٩٠- م على هذا، إذا نسي سورة بعد ما قد قدر الشك

٥٩١- م على هذا، إذا نسي سورة بعد ما قد قدر الشك

٥٩٢- م على هذا، إذا نسي سورة بعد ما قد قدر الشك

(١) سقط من الأصل، جدارك من النسخ موه

(٢) سقط من الأصل، استلزم من موه

(٣) وفي جميع النسخ، أوجب

٥٩٢ وعلى هذا، المستعانة بأوصاف الحديث أنه أثم إذا نكس يوفى أو يولم جراحته^(١)

٥٩٣- وعلى هذا إذا كان بشوكة نجاسة أكثر من مرة، فهو حرام في هذه الحالة، وتضييق الإلزام ببيع الإسلام ورحمة الله تعالى بربطه على هذه المسائل كانت لتعجز إذا سرح في مضاهاتها، وذلك المحسوس في هذه الحالة.

وكانت إذا سرح عبر الحديث، فسقط اختياره عن بر ١٠ بعد ما تعدد السجدة.

٥٩٤ في أصحاب من قال هذه المسائل بشي عن أحمد وهو أن الخروج من الصلاة يصبح النهي فرض على أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما ليس بفرض هما احتجوا بحديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: "إذا رجع الصلوة رثه من آخر السجدة، فقد صدق الشاهد بعد صلاته^(٢)"، ولأنه لا ينافي لو تكلم، أو قهقهه، أو أحسنت مسجداً، أو حادى امرأة أترجل في هذه الحالة لم يفسد صلاته، ولو شق عليه شيء من الفرائض لم يفسد صلاته الأمور، كما عند من يفتي بعدمه، فليس يبدأ أن وجود هذه المعاني في هذه الحالة كوجود ما خارج الصلاة، وتوجب هذه المعاني خروج الصلاة لا يفسد صلاته، فكذلك إذا وجب في هذه الحالة

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يروى عنه مخالفة لها عوج وتعديل، ثم التحريم لا يكون إلا بفسده، فكذلك التحسين، فمما يرجح ونفي هذا الكلام ونجسبه، وهو أنه إذا أحرم لظهور سبب عنه الخروج عن الظهور لمردي صلاة العصر ولا سبب من إلى أداء العصر إلا بالخروج عن الظهور، والأصل أن ما لا يوصل إلى شيء، إلا بغيره، صار غيره كعبه، وإذا، العصر فرض عليه، فكذلك خروج من الظهور يكون فرضاً عليه، وتأويل لمعنى حرمه انشام. كما قال: الخرج عرفاً من وجه يعرفه بقدوم حجة^(٣) أي قرب انشام، والكلال والعتق، والظهور، والمعاد، صبح من

فإن قيل: برع الخلف أيضاً صعبه، فبما إذا يكون صعبه، كمال يجب أن يمتثل له كثيراً، وعند ذلك صلاته نعمة بالانقياد، أما إذا كان الخلف، رادعاً لا يمدح، مع أن صعبه ومن

(١) وفي م ر ف ب ر ح

(٢) أخرجه الترمذي ٣٧٣، وأبو داود ٥٩٢

(٣) أخرجه البيهقي من "تب الكبير" (٩٢٩) والبيهقي (١١١) ٩٦٦/٥، والبيهقي من "صحيح الترمذي" (٧٣/٣)، وابن حجر من "المعاني" (٢٨١)

صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتين من غير الفجر، كتب الله له بهيمة أو نعلة. لا يقوى الاستحسان في هذا الحديث.

ويكون الوجه الصحيح لأن صلاة ركعتين من غير الفجر، لا تقوى الاستحسان في هذا الحديث. وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث. وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث.

هذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث. وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث.

وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث. وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث.

وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث. وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث.

وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث. وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث.

وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث. وهذا الحديث من غير الفجر، وأما صلاة ركعتين من غير الفجر، فلا تقوى الاستحسان في هذا الحديث.

(١) من كسح سره، ع.

(٢) كتاب الصلاة، كتاب الأضحية.

منه صلى الله عليه وسلم، فجاء رجل بكبر من ماء - يكتفى أحد الفقهاء عن الخشب وذلك فيما لكبر من الماء إلى شاة منكم - ودر صلاة لا يمتنع عن الخشب، ودره - صلاة لا يمتنع عن الخشب، فوجدوا الماء على اليد، فنزل واحد من الفريقين، الأول من الذين ولو كان الإمام مستمراً في الخشب، سدت صلاة الكل - فساد صلاة الإمام - ولو كان الإمام ستم للجنة، وإلا لا يكتفى لثباته، فصلاة الإمام ومن خلفه من الشوحيش واليسمين للجنة نامة - لسجدهم عن انظروهم بذلك، فسدت صلاة الشوحيش لمحدث بعدد بهم على انظروهم - الماء وإن كان ماء يكتفى به به - وإن كان الإمام عتوساً، فبالله وصلاة له صحت بغيره، وصلاة المسحوق فاسدة - وإن كان لا يمتنع من شيء، كان، سدت صلاة الكل.

٦٠٧ - حلال يسمان، أحد صاعين والأخر مسم، بعد أن يقل مع ماء، فوجدوا أنها شتم، ومن يوب، فحقة فيها الصبيان، سدت صلاتها، كذا قال الشيخ الإمام في الحليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى.

٦٠٨ - المصلي بالنجم إذا كان له مصلي، خذ الماء، فربما يقضى على صلاته، ولا يقطع بذلك، لأن كلامه قد بكر على وجه الاستحسان، وقد صرح الشيخ في بعضه، فلا يقطع بالسك، فإذا خرج من صلاته سأل، فإذا أعطاه غداً الصلاة، والإمام.

٦٠٩ - ذكر أبو أحمد حمزة أنه يفتي في حمامة في المصلي إذا وجد مع رفق ماء كبيراً، لا يفرق أبعد من ٧٠ أنه يقضى في صلاته، فإذا فرغ سأل، فإن أعطاه توجها واعتد، لأنه ما أعطاه لحد، فالظاهر أنه كان يعفيه في ذلك الوقت، فوجد على ما يسمونهم مع القنطرة على استعماله، فبره الإجماع، وإذا بقي حين سأل، فقد لبث صلاته لعدم إتمامه، فإن أعطاه بعد أن، فبره نص "بعد ما عصى من صلاة" لأنهم يسمونهم بالإناء، فلا يظهر مغلان ما عصى، ولزومه الوضوء لصلاة حري، لا بدع حكمه الإيد، في السجدة بالإيد، ومن محمد حمزة الله تعالى أنه إذا رأى في الصلاة مع غيره ماء، وفي غالب ظنه أنه يعقبه، يفتت صلاته.

وما يحصل بهذه المسائل ما قال محمد رحمه الله تعالى في "المراداب".

٦١٠ - وسورة مسافر غسل عن ثيابه، فسدت به ما لم يصبها الماء، وليس معه

(٦١) في قسم الشوائب والنجاسة من بعض ما عصى

(٦٢) سأل من الأخص سأل من رب و...

الخياره اعلمه لحدوث الأثر في ان يترك مسح من وراء القران ، ويحدث غير مسح ، فمطلوب
 التيميم أعظم الخدلين ، ويصرح في حفظ الحديثين هذا التيميم في ، فإن يترأس بهذا
 المساء ، حاز ويعيد تيميم بحدسه ، لأن الماء لما صار مستحقاً بمصرف من الطمعة ، فقد وجد
 من الماء ما يكفي لما في ، فبعض اسمه لتجنبه والتميم من البعض ، لا يعود بعد ذلك ، فإذا
 صرف الماء إلى الوضوء ، بقي جزء ، وهو عادم للماء ، فبعض لمصلحة ، وإن لم يترأس بهذا
 الماء ، ولكن هذا بالتيميم لم يحدث ، ثم صرف الماء إلى الطمعة ، من يديه التيميم للحدث* ذكر في
 الزيداني أنه بعد التيميم بوضوء ، وعلى رواية الأصل لا يهد.

فيل هذا ذكر في الزيادات قول محقق ، وقد ذكر في الأصل هو . أي يوضوء
 وبعدها أنه تعالى وحده قول محقق أنه تيميم وهي يد من الماء ما يكفي للوضوء ، فلا
 يعود التيميم وحده قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، أن الماء ما يسحق لمصرفه إلى الطمعة ،
 والمستحق لجهة ، معدوم حيث عد ، تلك الجهة ، ألا ترى أن الماء انصهر خارجاً عن الطمعة ، جعل
 كاللحم في حث جواز التيميم ، كذلكها

٦٦٢ - هو الذي رواه جده الماء قبل أن يتيمم بحدث ، فإذا وجد الماء بعد ما يتيمم

للحدث فهدى على وجوه خمسة

الوجه الأول إذا وجد من الماء ما يكفي للماء ، وفي هذا الوجه ينظر تيميمه للجنبه
 واشتد ، لأن ، جوده هذا المقدار من الماء ، يمنع التيميم لمسه بعده ، فيسحق البقاء للماء أيضاً ،
 فيسقط الطمعة ، ويوجب بحدث

الوجه الثاني إذا وجد من الماء ما لا يكفي لأحدهما ، وفي هذا الوجه لا يطل
 تيميمه للجنبه ولا ، حدث ، لأن وجود هذا القدر من الماء ، لا يمنع التيميم بهما مجتهداً ، فلا يمنع
 انعقاد أيضاً ، ولكن يصرف الماء إلى الطمعة ، تعديلاً للجنبه

الوجه الثالث إذا وجد من الماء ما يكفي للطمعة دون الوضوء ، وفي هذا الوجه يطل
 تيميمه للجنبه ، يصرف الماء إلى الطمعة ، ولا يطل تيميمه بحدث

الوجه الرابع إذا وجد من الماء ما يكفي للوضوء ، ولا يكفي للطمعة ، وفي هذا الوجه
 لا يطل تيميمه للجنبه ، ويطل تيميمه للحدث ، فهو مأ به وبعض

الوجه الخامس إذا وجد من الماء ما يكفي لكل واحد منهما حاشاً الانتزاع ، ولا
 يكفي لهما جميعاً ، وهما يصرف الماء إلى الطمعة ، ومن بعض تيميمه للحدث* على
 رواه الزيادات وهو قول محمد حبه الله تعالى يتكفي وعلى رواية الأصل وهو

حفظ لہذا روحاں علیٰ ہر سارحہ قہالی راجہ دیوچا باہالی لاہری

[illegible]

بوعاخر في التيمم إذا حدث في الصلاة. وفي إقامة التيمم بعد صليته:

[illegible]

قال السيد الامام محمد - لائمة الخاء - رحمه الله تعالى - كان الشيخ الامام الحسن
 ابن علي الرضا عليه السلام يروي وجوب صلاة عن أبي جعفر عليه السلام انه قال
 يوحنا ويحيى - قد - وقد اقرن عن مائة ذكرا فقتله فمضى بالتيه بهود عمه فكذا
 يا الوصي - علي - بن محمد - غيبته ان يكون ما ذكره لكم عليه السلام في المستقر
 قوله عليه السلام - رحمه الله تعالى -

٤٩٠ وقدّم الشيخ الإمام نسي الأئمة لرحمته له مقال ابن الجوزي إزاء
سيفه المطول، فأجاب وبمقام ثم من المأذون من غير أن يذكر له شيئاً، وإنما وجّه

(۱) ضمیمہ ج ۱، ص ۲۷ و ۲۸

۲۳۶) جہانگیر نے لکھنؤ میں ایک مسجد بنوائی تھی۔

لہذا قی: د یوحنا پلے مکانہ: ای لباس یترضا و سفل: اسلا: و هو قول محمد و حمد لله
مصلی: قر: الاسحمان: و هو یو: ای حیمہ: و ای: یوسف و حمیم: ای: یثیر: یترضا
رجس: علی: صلاتہ

٦٦١ وفي البذلى سائر أجب، وشرع في الصلاة بالنهم، ثم سق الحنف، ثم
وجد ماء قلر ما يكفى لموهوه، فنه يتوهايه ييسى دل، وه هو الثوب الأخير للحمد
رحمه الله تعالى، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

٦٦٢- يحرر لمسيهم ان يقيم القروض في قول أبي حنيفة رأي يوسف وحمها لله تعالى. وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يجوز، وهو قول من روى الله تعالى عنه.

حجة ، أن التمس طهارة ضرورية وطهارة الماء طهارة أصيلة ، ولا يجوز بناء الأصل على الضرورية ، إلا ترى أن صاحب النجرح السائل لا يؤيد الإصغاء لهذا

ومعهم ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وروى أبو رسول الله ﷺ
عن عمرو بن العاص أمير بني سبرة، فلما اتهموا بأنهم من سبيرة، فقالوا: كان حسي
السيرة، ولكنه حبسنا يوم هجر حب، فأنقذنا من ذلك مصار. حينئذ في ذلك بلادة،
وحديث لاهلاك إن اعتنيت. فنوب قول الله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ فيجب
وصليته بهم، فصحك في وجهه، وقال: ما لك؟ من فقه عمرو بن العاص، ولم يأمرهم
بإعادة الصلاة^{١٢٠}، ولأن شيعتهم قد جحد جميع، فيؤم ثم يمشون، كما سمع على الخمين
يؤم العاصلي، وبه نرى صاحب طرح السائل، فإنه ليس بصاحب يد صحيح.

٢٢٢- وإذا كان الإمام متبنيًا، خلفه متوضوئًا، فاحتمل أن يصدق متوضئًا، ثم وجد الإمام الأول الماء، بعد صلاته، لأن مسمى وأي لقاء في حلال الصلاة، يصدق صلاته، ولا يصدق صلاة الصوم، ولا صلاة الخليفة؛ لأن الإمامة تحولت إلى الثاني، وصار الإمام الأول مقتضيًا بالخليفة كموحد من الصوم، وفساد صلاة واحد من الصوم، لا يوجب فساد صلاة غيره، كما لو تخلى أحدًا أو أهله أو نكلم، فسدت صلاته، ولا يوجب ذلك فساد صلاة غيره. وإن كان الأول متوضئًا، وأخيه متبنيًا، فوجد الخليفة الماء، فسمى صلاته، وصلاة الإمام الأول، والصوم جميعًا، لأن الإمامة تحولت إلى الثاني، وصار لإمام الأول والصوم جميعًا

79-11173

(٦) وفوف و ط جاك

(٢٢) آخره ابن جازر في غلّات النعمان (٢٨٣)، وأحمد بن حنبل (١٧٤٤)

والتكبير، فمما دام واحدًا منى من الماء، لا يكون له أن ينقسم، وبقي منه وهو أن
التقسيم لا يتحقق، إلا بعد استعمال الماء فيما يتكفيه، وهو نفس ما به مخصوصة، ومنه
قصة من الخلال، لا يكون له أن يشار إلى الماء، ما لم يشار إلى تلك النفس

والدليل عليه أنه لو وجد سور حمار يلزمه استعماله، وكذا غيرها، بل هذا أولى؛
لأن مؤثر الحمار يظهر من وجه دون وجه، وهذا الماء يظهر من كل وجه، ولما لم يستعمل
سور الحمار، فهذا أولى، ولأن الطهارة شرط لجواز الصلاة، وقد حرم عن استعمال النفس،
والعجز عن استعمال النفس لا يفسد التكبير، فبأنه من الطهارة عن السجدة الحقيقية،
وهي على سر العورة، فإنه لو وجد من الماء، قدر ما يمس بعض سجدة، أو يمس
المشوب قدر ما يمس بعض العورة، يلزمه ذلك حتى لو لم يفعل لا يجوز الصلاة، وكذلك هذا
وعلمنا من رحمهم الله من أحواضهم لأية قبض فافهمنا أن شرط لجواز تنقسم،
عدم الماء الذي يظهره، أو يرى أن الماء النجس، لا يتبعه عن القسم، وقد علمنا هذا الذي
يظهره، فيجزيه ينقسم، لأنه معصوف على ما سبق، وقد سبقه يرد حكمه خصوص
والافتقار إلى ضعف عنه مرة بحالي، ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾، فيكون لم يمس منه، ذلك الماء
الذي يتوصلون به، ويغسلون به، وهو غير واحد من الماء، ولأنه إذا لم يظهره
استعمال هذا الماء، لا يكون من استعماله إلا عفيفه^(١)، وإذا من غير الأبناء في السر، فلا
عنده من استعماله، كالتكبير، صوم فإجماعه بعض الرقة، حار به الصوم، وكذلك إذا
وجد قبل الشروع من الصوم، لا يلزمه الإعتاق، ويجوز له الصوم، لأن ذلك انقضى من الرقة
لا يقع به التكبير، فكذلك هذا، يكون الآية حجة لنا من الوجه الذي هنا

قوله: ﴿فَإِذَا جَدْتُمُوهُ﴾، قد علم، وتكون هذه الجملة من الماء لا يمكن لأياها الصلاة؛
فإنما للحقيقة، لا يلزمه مراعاة الترتيب، فإن ما منه من الخلال إذا كان لا يتكفيه ليد
الرمز، فله أن يكون معه إليه، وأما سور الحمار فلا لا يكون حال لا يبرر الأحداث
يقين، بل يملك فيه، فيجمع بينهما فتجاطأ، فاعلمنا لا يرون طهارة هذا الصبر من الماء
يقين، فتم يكن هذا، غير ذلك

قوله: الطهارة من الحدث شرط من شرائط الجواز، فبأنه كالسجدة الحقيقية، ومشر

(١) وفيه من ذلك

(٢) وفيه من ذلك

(٣) وفي الأصل: في استعماله، لا نصيبه

[illegible]

وكذلك بنو حمد ، وحمد السب ، فإني تذكركم بحرفه ، بنسب سميته ، وبنسب كنهه ، لا يظن سميته ، اعتماداً على اشتداد ، دون جسم لاجتماعه وصلي ، ثم أحدثت منه ، أدباً يوحى به ، يوحى به لفصاحة حوى ، لا ، ألهمه لآراءه من الحياه إلى ان رجعت إلى كنهه للأعصار ، ولما أحدثت منه من لغته ما كنهه به شعره ، فينزعها به ، وإذا توفرت به ، وليس حقيقه ، ثم مر كنهه للأعصار ، فمما يشغل حتى صار عادته لغاه ، ثم حصرت الفصاحة ، وجمعه من ، فادعاهما يتوحد به ، فإنه يسمى ، لأنه ، فجمعه من الله عز ما يحصل عادته ، فكان ، فصار هذه الخلة والحفة إلى عيني السر ، في الحقة إلا أني يسر ولا يضر ، كنهه ، ولا يضره من خواصه ، لأنه لا يسبغ من الراجح

فإن يجهل، لم يضر به صلاة الأخرى، بعد سبقة الحديث، فإنه جوازه، ولا يضر
على حقه، لأنه تنبيه على خروج من الحلة إلى الجاهل، يكفيه «عبدك» ولم يرد
ذلك ما يكفيه «لا عبد» أي، سجدت معه ما يتوجه به، وعليه لا يؤمر صا، ويخرج حقه؛ لأنه
لم يرد ما يكفيه «لا عبد» بعد من الحلة، فخرج من الحلة، فلا يكون له أن يسجد بعد ذلك
وإن لم يكن من سجد من ذلك، يسجد على حدة؛ لأن النفس حرة على طهارته، ثم سجد ما
يكفيه «لا عبد» وإن كان له أن يسجد

[illegible]

عزوه، فإن ترك مسح ربه لا يفسده، لأنه لا يزيل الأثر، ولا أثر يتبقى مع حو

٦٢٩ قال رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في نسم يسمه سم ارتد عن الإسلام والعباد لله تعالى ثم أسم فهو على نسمه وقال رحمه الله تعالى يطل نسمه واجتمعوا على أنه إذا نوى، سم ارتد عن الإسلام، سم اسلم، فيه يكون على وضوء فوجه قول رحمه الله تعالى الكفر بجميع أئمة المؤمنين، لكونه عبادة، فمسح ماء النسم كالتصوم، والصلاة، وفيه فرق الوضوء، لأن الكفر لا يمسح، بوضوء، فلا يمسح الميقاد، ولنا أن النسم قد صح، وأورد حكمه، وهو الطهارة، وأحال حرمه، وهو، والكفر لا ينافي الطهارة، حتى لا يرد، إلا أن قوله بوضوء، ثم ركد والعباد لله ينافي طهارته، بخلاف النسم والصلاة، لأن حكمهما بعد التبراع محسباً ثواب، والكفر بمأبوه، والنسب لا يسمى بدون الحكم

فأما النسم فيه حكمه ثواب، والطهارة من الحدث، والثواب إن يطهر بغيره، فالعبادة من الحدث سم يطل، لأن الكفر لا ينافيها، فيبقى النسم، لأن النسب سقى مع مقام أحد الحكمين، ألا يرى أنه لو نوى نسيب الصلاة، ثم ارتد بعد الثواب، ونسى الطهارة، كرهه، وإنما لا يصح، لأن، لأنه، من ظهوراً شرعاً بشرط إزالة عبادة، التي لا يصح لها إلا بالطهارة، وإزالة العبادة عن الكافر لا تصح، أم في حالة البقاء، فلا حاجة إلى الإزالة

٦٣٠ قالو نسم لعنهم الله، لا يصح نسمه، حتى لا يصلي بذلك نسم لو أسلم بعد أي حينه حبه لله ومحمد ورحمة الله، وعنى قول أبي يوسف رحمه الله صح نسمه وشرط في الجامع الصغير إرادة الإسلام على مذهب أبي يوسف رحمه الله، ولم يشترط إرادة الإسلام في كتاب الصلاة على مذهب، والصحيح ما ذكر في الجامع الصغير، لأنه بدون إرادة الإسلام حصل النسم، لأنه الفرد، ونسم لو نسم لأبيه الفرية لا يصح معه إلا جرح، وعد، أو

وجه قول أبي يوسف رحمه الله، أنه نسم به فربه يصح منه نصح، أم به ففرد فلا ن الإسلام فصل الثوب، وادس العنات، وأما به فربة نصح منه صاهر، بخلاف ما لو نسم به الصلاة، لأن به صلاة، لا نصح، عناية ما في الباب أنه سم به الصلاة، إلا أن نية الصلاة ليست بشرط لا، ألا يرى أنه لو نسم من المصحف، والقرآن، الفرية، صح وجه قولهم، أنه سم به فربه، نصح بغير طهارة، لأن لإسلام صحيح بدون الطهارة

الفصل السادس في المسح على الخفين

٦٤٦- يجب أن يعلم ما مسح على الخفين من عند عامة العلماء بأربعة مشهورة قرية من أواخر دوى عمر وعنى السادسة الثالثة وصغروا من عيال مرادى وغيرهم صوفاته عليه من رسول الله ﷺ دلت ، وعمر مغيرة بن سعيه رضى الله تعالى عنه ، قد أنوحاً رسول الله ﷺ من سفر وكسب الصب الماء وعنه جهة دماجه صجته الكذب وأخرج شيه من تحت دله ومسح على خده فثبت بـ على الخفين فقال لـ بـ سب به 'فمرى رضى' ١

٦٤٧- وعن جرير بن عبد البجلي رضى الله تعالى عنه أنه مسح على خفيه ، وقال راجت فشيء يكره ذلك ، فقالوا لموير أنشد رسول سورة لاند؟ عن به (أرسلكم) على قراءة الصب بدالة عن مرسه الصل ، فقال جرير رضى الله تعالى عنه وهل كان إسلامي لا بعد سورة دالة ٢

٦٤٨- وعن الحسن البصري رضى الله تعالى عنه قال 'إذا كنت سداً من أصحابه وصوف الله تعالى عنهم ، كرههم يرون المسح على الخفين وكرهه لأخ قال أبو جهم وحده ، أنه تعالى ما طلت المسح على الخفين حتى جاع من صوم ، وهو رزاه حتى رأيت أنه سماعاً كشماع الشمس

٦٤٩- وعن أسير مالك رضى الله تعالى عنه أنه سب عن السنة وجماعة ، فقال له أن يحب المشعير ، ولا يظهر من كسبه ، والمسح على الخفين .

٦٥٠- وحدث الكثر عن رجمه الله تعالى ' من أنكر المسح على الخفين ، يحشى عليه تكبراً ' فقلوا وعن لباس لوب بن يوسف رجمه الله تعالى ' من أنكر مسح على الخفين تكبراً لأن حبيب المسح على الخفين مبرة التواتر عنه ، ومن أنكر فهو من تكبر

وهذا الفصل يشتمل على نوع

٦٥١- الأول في صور المسح ، وكيفية ، ومثله في غيره

قال أصحابنا رحمهم الله تعالى مسح لطف مرة واحدة ، ولا يسب به التكبر . ويبدأ

(١) لمحمد البخاري ٩١ ، ومحمد مسلم ٤٠٦ ، وأبو داود ٤١ ، وأبو حنيفة ٦٤

(٢) لمحمد البخاري ٣٧١ ، ومسلم ١٠١ ، وأبو حنيفة ٩٦ ، وأبو داود ١٣٢

(٣) كذا في نسخ التواتر ، وفي نسخة أخرى المسح على الخفين ، وهو الظاهر

من في الأصابع - يوضع الأصابع برها البسي على مقدم هذه الأظفار - يفتح الأصابع بده البسي
على مقدم هذه الأصابع ، يمدد من أصل الأصابع هكذا ، من صدر من راحة على طول
الخط الذي يمتد من أصبع إصبع مقدم حبل ، ولله في فصل الرجل البدن من قبل الأصابع ،
تكملة من الحبل

٦٥٨ وعمر محمد - رحمه الله تعالى - له من عمر مسيح خمس وخمسين سنة. وقد جمع
الاصحاب عليه من فضائلهم، وبنوا على كعبه وبنوا على الساتر، وبنوا على كعبه مع الاصحاب
وكنتم جديده. قالوا: محمد - رحمه الله تعالى - خلاصنا من النار من الآفة الطلواني
رحمة الله تعالى، والأخير فحصل المسح بجمعهم

١٥٨ - ولو ساء من ساء يجوز - لأنه حتى سهل مسح، إلا أنه ترك المسح، وورث
 كفة لا يجمع الخواص، إلا أن ما هو أصل التمسك لثبوت من أصل التماسك يجوز وطريقه
 مما يجوز مسح برؤس الأصابع، وجميع أصول الأصابع والكف لا يجوز إلا أن يطبق ما هنا
 من الخشخشة عند الوضع بله الواسع، وذلك ثلاث أصابع، ثم مسح بظاهر كفه يمسح
 والمسح باليد مسح بيده كفه، لا مسح بإصبع واحدة، لا مسح باليد، لا مسح على
 طمس بطن الأصبع غير الرأس، لأنه معطوف على "رأس من حدى إلى حدى" على ما مر
 من قوله مسح على الرأس، مسح أو من غير الرأس، لا يجوز، وهو مسح ثلاث أصابع حذاء ذهب
 كذلك، وعلى من ساء رداء، مسح راحة يده على من مسح الرأس، أنه يجوز مسح
 كف يده قريب، فلا يمسح من مسح يده، إلا بعدة راحة اليد، وهو مسح، إلا أنه والمسح، ثم
 كتبتا ذكر حتى جاز، لا ما يمسح بغيره، وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس.

٦٥٤ - ولم يذكر محمد - رحمه الله تعالى - في الأصل ، التقدير بـ (لأن أصابع اليد ،
تتصل بأصابع الرجل) ، بل ذكر في - رحمه الله تعالى - بعد : التقدير بـ (لأن أصابع الرجل ،
تتصل بأصابع اليد) ، كما في الأثرين ، وهو على ، الذي - رحمه الله تعالى - يقول : التقدير
بـ (لأن أصابع اليد ، تتصل بأصابع الرجل) ، وهو وجه الحق من أي شيء - رحمه الله تعالى -

٦٥٥- ولقد فتح الجميع واحدا، سمعوا به، ففتحوا... والله كيدون في جميع كل مرة
غير المرحوم الذي سمعوا به، وكانوا من بلادهم.

١٤٦- ويذكر الشيخ علي الخليلي في كتابه «تكملة» أن عمر

(۱) در صورتی که α و β در \mathbb{R} باشند، $\alpha + \beta$ و $\alpha - \beta$ نیز در \mathbb{R} هستند.

 $\Delta \rho_{\text{eff}}^{(2)}$

روجي عن أبي حمزة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز المسح على ظمارة كذا من ثوبه من ثوبه. قال مسابحنا رحمه الله تعالى: كان ابن حمزة رحمه الله تعالى لم يعرف صلاة هذا النوع من الخف، وصلاحيته لقطع الشعر، وسابع الخشبة. أمّا لو عرف ذلك لأمر به؛ لأن سبيل هذا الخف صالح لقطع الشعر، وسابع خشية. فكان كالخف لحد من الأديم وغيره.

٦٦٣ - وأما مسح على الخوارب فلا يخلو إما أن يكون الخوارب ريفاً غير متعلّق، وفي هذا الوجه لا يجوز المسح بالأظفار، وإما أن كان ثقباً متعلّقاً، ففي هذه الخوارب يجوز المسح ولا خلاف، لأنّه يمكن قطع الشعر، وسابع الخشبة عليه، فكان هو الخف.

والصحيح أن يمسك على الثاني من سران يمسك به، ولا يمسك به. وأما إذا كان لا يستصحب ريسر حتى، فهذا ليس صحيحاً، ولا يجوز مسح عليه، ولما إذا كان ريفاً غير متعلّق، ففي هذا الوجه لا يجوز المسح عليه حتى يزيله رجليه الله تعالى، وهذا هو الجواب.

ثم بين للشيخ رحمه الله تعالى اختلاف في مقدار الماء الذي يكفي لمحو المسح على الخفين عند أبي حمزة رحمه الله تعالى.

٦٦٤ - قال بعضهم: إذا كان في باطن الخف أديم، وهو من بطن الخف، فلو لم يمسح عليه وقال بعضهم لا يجوز مسح عليه حتى يكون الأديم على وجهه مع الخرج وظاهر التقدير وقال بعضهم لا يجوز مسح حتى يكون الأديم إلى الساق، يكون ظاهره منعه وكيفية مستورا بالأديم، ففي هذه المسائل لم يأت المسح بالأديم من دون الساق، والساق (بلا) يجوز، لا بعد المسح عند أبي حمزة رحمه الله تعالى.

٦٦٥ - قال مسح بالأديم مسح الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى سأل الشيخ الإمام الأستاذ عن تشبيه الخوارب من عند أبي حمزة رحمه الله تعالى، روي عنه أنه قال: عند الناس من مسح على خواربهم، أو أراد به مسح القدم، نظر الصرم لأن يكون على خوارب أهل مرو. قال: إن كان هذا الخوارب الخفين كخوارب تصيبان الدين ممنوع عليهما حتى تكونه يجوز، حفظ النعل، جاز مسح عند أبي حمزة رحمه الله تعالى.

٦٦٦ - روي عن الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصلاة

(١) - ما هو عن الأصل، واستدل به من المسح به.

(٢) - يذهب إلى أنه ريفاً متعلّقاً.

(٣) - وهو ب، ف، هذا هو شرح الخف.

المؤيد والمؤيد

مہاراجا کو اس طرح (صحیفہ) دیکھا مگر یہ غور سے نہ کیا تو اس سے پہلے
 وہ یہاں رکوں میں تھا۔ یہاں پہلے ہی لکھا تھا

والأول لا يجوز له أن يبيع حيا

ولما كان في يوم كان فيها، لا يخرج اصبح غنيمة لا ملاقاة وان دار بجنا منكم
ويسر القصد بشر لا يندو منكم - كما هو قوله تعالى - و لا يفر من امر حبيبة حده
عاني لا يخرج اصبح غنيمة لا ملاقاة وان دار بجنا منكم

وہاں افسانہ ہے کہ ایک شخص نے ایک چھوٹی سی سیڑھی بنائی اور اس پر چڑھ کر اپنے گھر کی چھاتی پر پہنچا۔ اس نے کہا: "میں نے اپنے گھر کی چھاتی پر پہنچا۔" اس نے کہا: "میں نے اپنے گھر کی چھاتی پر پہنچا۔"

٢- ما لم ينج قدر دونه من حقه وحده نعمه ، في جرد المع عه ،
ولذلك لا بد منهم ان يدسوا في الحجة ان شاء الله تعالى .

وَمِنْ الْخَافِضِ وَلَا يَحْزَنُ أَسْمِعْ عَلَيْهِ كَيْفَ دُكِّلَ كَرَّمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَيِّدُ الْأُمَمَةِ
الْمُرَحِّى حَمْدُ اللَّهِ عَالِي سُبُوحِ حُكْمِي وَأَنَا حَفِيفُ حُجَّةِ اللَّهِ بَعَثَ رَحِمَ عَنِّي حُورَهُ
مَرِيَّةَ حَمْدِ اللَّهِ مَبْعُودَةً بِالْحَقِّ نَدَى حَقِّكَ مَا كُنْتُ أَسْمِعُ النَّاسَ حَقَّ نَدَى رَحْمَةِ اللَّهِ بَعَثَ
الْمُرَحِّى عَلَى بَرُوغِهِ إِلَى عَمَّاسَا وَكَانَ طَبِيعُ الْأَمَامِ سَيِّدِ الْأُمَمَةِ الْحَقْلَوَانِ رَحِمَهُ اللَّهُ
بَعَثَ يَتَوَقَّى هَذِهِ الْكَلَامَ مَحْمُودًا بِحَقِّهِ كَلَامٌ رَجُوعًا إِلَى مَرَجَاتٍ وَخَشْيَةٍ أَنَّهُ لَا يَكُونُ
وَحُورُهُ وَبِكُورِهِ بِهَمِّ نِيَّاتٍ أَعْلَفَ عَوْنٍ مَحْدُودٍ لِقَابِهِ وَرَقَّةً لَا يَنْبَغُ الْفَرْجُوحُ
الْمُشْتَلِكُ

٢٦٧ - ثم مسح على الخ رء، وركب الأيسر اسم، الألف، هاء، زاء، حاء، قاف، فسق
لا ساق له، وكل حركات كروا به، فهو لحوات ههنا، وإن كان لأيسر بحفء القفم، أكر
بى جازوق بورم موحه ناسه، جالنگه عاتل حصى مر لمان است، مسح زوايىء، وجر
نعمى جوزى ناسه در پوسه، كه بى مع سحى، الحى مسح روايت يافى، فضاء كره
الضوى، حقه هه عاء، ودر يس جازوق بوزيعة حقه هه، عابده مشايخ حقه، كه لا
يعبر مسح عه، وحرر بعضهم ذلك، لأعادة الحى هه، و، هه، خصوصاً فى بلاد
الشرق.

۹۶۸ ۱۰۱۰ کا، ملک برسرِ قاف، بھیجی، والی علی ظہیر احمد، وکان بدر وقلعہ میں تھانک،

و هو الأصح

٦٧٩ ونو نطق من المذوق لظنهم، وهي مقدولة ب' ضائع من صدرها، جاز عليه
الفتح، وصدره ب' ضائع، والتصغير الكسرة عن النون، دار السبع الإدماس
الائمة السبع عسى رحمه الله تعالى وسواء كان الخرق من باطن الخلف، أو من ظاهره، أو من
داخله الخلف، في حكم لا يثبت، يعني إذا كان الخرق مصدر ثلاث أصابع من أي جنبه
كأن، فذلك جميع جوانب السبع، لأن الخرق إذا كان على طول السبع، يجمع ما بين السبع والجمع
فليس فيه، من أي حسنة الخرق، ولا يثبت عادة مع هذا الخرق من امره بالقرع وعسى
الرجل لا يقهر من خرق

١٨٠ وذكر السبع (ماء سمس الأشعة العلوي، سبع برسله المعروف، خوامر
 لله وحده الله تعالى أنه كان انكشف من قبل أن يفت كثر من السور لأجور السبع
 عليه وإن كان مكتوب أقل من المستور، يجوز سبع عليه، وروى عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى في هذه الصورة، أنه يصح حتى يبلغ أكثر من نصف النصف

٦٨١- ويجمع الطرود في حنف واحد، ولا يجمع في حنفين، فإنه إذا كان في أحد
أضلاع حرق واحد مضع، وفي الآخر عدد يصغر من مضع واحد، وكان في حنف واحد
خريف واحد، تقدم خلف قدر أصغر، حتى يعقب من ذلك، وفي حال أحف مثل ذلك،
لا يجد المضع عليه ثلث من الحرق، وبما أن الحقة في الساحة يجمع في الحنفين، كما يجمع
في حنف واحد، متى كان في مضعين، وكذلك الحرق متى في مراعع العمود يجمع
والفرد، فن في مراعع الحقة من التمام، لأنها تأتي العشرة، وكذلك في مراعع الحقة
فما عمن اكتشاف الحرق، ومنه واحد ذلك، وإن كانت في مراعع مراعع، فأن الحرق هما
كأن شتاء الحقة، بل تكون مراعع الحقة من، وهذا لما يحصل إذا كان الحرق مراعع ثلاث
أضلاع في حنف واحد، لأن الحنفين وإن كان الحرق على مراعع، لا يجمع حرق المراعع، وإن
كان أكثر من مراعع، لأن الحرق على الحقة لا يكون الحقة، وإنما من عدم الحقة، ولو لم
يكن الحقة مراعع، وفي الكتب مستورا، يحرر المراعع حنفين، بها، وبها

نوع آخر في بدو شرط جوار، المسح على الخشب

۶۸۲ شربت جور مسح علی الحب، اگر بکوی احداث بعد بسط طارفا علی طهیر:

كاملة، حتى إنه لو غسل وجهه أولاً، وليس الخفين، ثم أحدث، ثم مسح المسح، لأن اشتمت ما طرأ على طهارة كاملة وسواء كملت الطهارة قبل الخس أو بعده جاز مسح من الخافين عتداً حتى إنه لو غسل وجهه أولاً، وليس الخفين، ثم أكمس وضوءه، ثم أحدث، جاز له المسح على الخلف عتداً، ولأن السادس رحمه الله تعالى، الشرط أن يدخلهما في الخف بعد إكمال الطهارة.

وشره الاختلاف مع السدس رحمه الله تعالى لا يظهر من هذه المسألة، لأن هذه الترتيب من الوضوء شرط، وقد عديم الترتيب هذا، وإنما يظهر من مسألة أخرى وهي ما إذا توضأ، وغسل وجهه اليمنى، وليس عليه الخف، ثم غسل وجهه اليسرى، وليس عليه الخف، ثم أحدث، فهو ما أراد المسح، جاز له المسح عتداً، وعلى من السادس رحمه الله تعالى لا يجوز، واعتبري إذ أحدث بعد اللبس، ثم أكمل الطهارة، فإنه لا يجوز له مسح عتداً، ونحن لم نقابضها إذا أكمل الطهارة بين الحدثين، وبما إذا لم يكس حتى أحدث، والفرق لأن الخف جعل مقتضاً من سوابه الحدث من برحلي، لا واقعاً حدثاً حل بالرجل، فإذا أكمل الطهارة قبل الحدث، كان الخف مانعاً من كل وجهة، ولم يكن مانعاً من وجهه، لأن الحدث قد ارتفع عن الرجلين حقيقة بمسحهما، وحكما بمنسل ما غشي، ولهذا جاز إذا انفصل بينك الطهارة، فجاز المسح، فتما إذا أحدث لم يكس إكمال الطهارة، كان الخف واقعاً للحدث من وجهه، لأن الحدثين وإن كان يرتفع من القدمين حقيقة بمسحهما، لم يرتفع حكماً، ولهذا لو أراد أن يغسل يده، فبذلك الطهارة لا يجوز، فيكون الخف مانعاً للحدث كان قائماً به من وجهه، فإنه لا يجوز، فلهذا لا يحسح.

٦٨٣ والنية يجب بشرط جواز المسح على الخفين، حتى إن مال كثيراً، علمي الوضوء، والمسح على الخفين، فتوضأ ذلك الغير، ومسح على الخفين، وكان هذا التعليم، جاز عتداً، وهذا لأن المصوم عليه المسح نوناً عليه، فالشرط أنه يكون زيادة على النسي، وأنه لا يجوز ألا يرى أنه لا يشترط، أنه يجوز مسح الرأس، وي لا يشترط أن قلنا.

٦٨٤- وكذلك الترتيب ليس بشرط عتداً، بياته يجب ذكره، أنه إذا غسل رجله أولاً، وليس الخفين، ثم أكمس وضوءه، ثم أحدث فتوضأ، جاز له مسح على الخفين.

٦٨٥ ومسح من كل حدث أو وجه الوضوء بعد التمسك، فأما الجملة لا يجوز المسح

[illegible][illegible]

٦٩٧- ولسنجير همدا ځنګسپوران ته لمې پخه الماده ورسېده دېسې غږېږي: «نم اخلات وړي سږه
من لاهه د پکېښه نظر سږه» در هېره از پوهه ده. و چې بل غږېږي: «ولا چير غږېږي علي خويه» «نق
تخمه د غږېږي» «سږه ده» و خاړه اخځېده نو سږه ده في دغه ١٦ نيمه لايې هم اخلات
و ځان ته استناده هم ورسېده د غږېږي.

[illegible]

٦٩٤- يناد برؤس أسرارهم وألصق حفيدهم بدم يسوع حتى حرقوه. عليه يتوصّلنا
 نحن معه من صوّار أعداءه. يمسح على أظفاره. دم يسوع ونفسه لا ذنوبهم الحسنة. كان
 ظهره مطهرًا. فقد غسل أسنن على طهارة كائنه. فحازنا طهارة روح على أظفاره. إلى
 كين حبيبه. إذ كان ظهره مبرر صديقه. فخره في طهارة أظفاره البيضاء. وروحنا لا يحط له من
 شيمهم. فجاءنا مغفور على أظفاره. فلهما جائزة المحج

٦٩- دكتور محمد عبد الله السبيح، رئيس اللجنة، دكتور محمد عبد الله السبيح، دكتور محمد عبد الله السبيح

(١) اخرجته فخره ٥٩، و كان في ١٧٦٠، في شهر ربيع الثاني ١٢٠٨، في سنة ١٢٠٨.

(*) وفيه في تحت ريقه

١٥٠

القدم، وإذا مسح مائة عند الحدث، وإذا كان عمله يظهر عند الحدث، نعتبر الثلثة من وقت الحدث ضروره

٦٩٣- حال من لأصل، إذا انقصى وقت المسح، ولم يحدث في تلك الساعة، فعليه برح حنبيه وعسل رجليه، وبس عليه بجملة الوضوء، وأراد يقويه أو لم يحدث في تلك الساعة، أنه لم يحدث بعد الحدث الأول من وقت اللبس، فإن لابس الخفين استكمل يومه وتيمم وهو على وضوءه، ولم يحدث أصلاً، لا يجيب عليه غسل القدمين بالإجماع؛ لأن اقتضاء المدة لا يعتبر في حرم مسح الخفين، لا في حال لابس الخفين، وهذا الرجل لابس الخفين، وليس بمسح الخفين، فلا يعتبر اقتضاء المدة في حقه، فأما إذا أحدث بعد لبس الخفين، فوضوء مسح على الخفين، ثم استكمل به ما وليه، وهم على وضوءه، ولم يحدث حينئذٍ آخر، يجب عليه برح مطلق وعسل القدمين، ولا يجب عليه تجديد الوضوء؛ لأن التقط جعل مانعاً من إعادته الحدث، بل رجل ما دام عليه المسح باقية، فإذا انقضت مدة المسح لم يبق التقط؛ فحدث أن يوالى الرجل، فمسح كماً وتوالت أحواله من الرجلين ولو بوضوء وأجر غسل الرجلين، يجب عليه غسل الرجلين، لا يجب عليه تجديد الوضوء، فإذا هتأ، علمنا أن هذا من المسألة المذكورة، وإن كان أحدث في تلك الساعة، برح حنبيه وعسل رجليه، وأعاد الوضوء،

٦٩٤- وإذا استكمل الخطين مدة مسح الإقامة، ثم سائر برح حنبيه، وغسل رجليه، وإن لم يستكمل مدة مسح الإقامة على سائر، إلا سائر قبل أن يحدث، فإن استكمل مدة مسح السفر بالإجماع، لأن ابتداء مدة المسح وهو مستقر؛ لأن الله «أدأ من وقت الحدث» وأما إذا أحدث، ومسح على خفيه أو لم يمسه، وسافر، وكان ذنب قبل استكمال مدة مسح الإقامة، يستكمل مدة مسح سائر، عند عبده ما الثلاثة؛ جميعهم لله تعالى

٦٩٥- وإذا تم سائر وضوءه، وكان ذلك بعد ما مسح يومه وجماله وأكثره برح حنبيه، لأنه صغر مقبلاً، فلا يبرأه، أعاده شيء من تلك المصالحات، وإن كان تمرسه بعد ما مسح أكثر من يوم وليلة؛ لأنه حين مسح كان مسافراً، وإذا قدم المصغر قبل استكمال يومه وتيمم، مسح المقيم بالأنف، وإذا انقصى من المسح وهو مسافر، ويحتاج الذهاب أن رجل من قبل ولو برح حنبيه، حل له مسح لكان الضرورة، وإن كان لا يحتاج الذهاب لم يحل، برح حنبيه ويغسل رجليه

٦٩٦- وإذا أحدث مسح في صلاة، وانصرف بيثرب، وانقصى عليه المسح قبل أن

ج ١ كتاب الغسل ٣٥٣ - الفصل السادس في المسح على الخفين

بعضاً فإنه يغسل رجليه ، ويبس غير الصلاة . كالمشي باليمين ، ما حدث ، وهو مفرد ووحيد
ماء ، فإنه يتوضأ ويبس عن صلاته

٦٩٧ - وإن انقضى مبدئ المسح وهو في الصلاة - ولم يجد - فإنه يمسح على صلاته
لأنه لا يملك في قطع الصلاة ، لأن حاجته للمسح بعد المصعد ، منه أصبح إلى غسل الرجلين
ولو قطع الصلاة وهو عاجز عن غسل الرجلين . فإنه يمسح ، ولا يخطئ حديث من شيعته ،
وهذا يمسح على صلاته ، من أصبح من ذلك بعد الصلاة ، والأول أصح

نوع آخر في بيان ما يظل المسح على الخفين :

٦٩٨ - ولو مسح على الخف ، ثم دخل الماء الخف ، أو نزل من رجليه قدر غلب المسح لو
أقل ، لا يظل مسحه ، ولو نزل جميع القدم ، فبلغ الماء الخف ، يظل المسح ، روي ذلك عن
ابي جعفر ، رحمه الله تعالى ، بحسب غسل الرجلين الأخرى ، ذكره في حقه ، مشفاهة ، وعن
الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر ، رحمه الله تعالى ، إذا نكسب ما أكثر حتى وجلبه ، يمسح
مسحه ، ويكره من غسل ، وبه نكسب بعض الساجد رحمه الله تعالى ، روي حكي بعضاً عن
الشيخ هذا رحمه الله تعالى ، به أحسن مراد على ما ذكره في كتاب الخيرة ، وعن
مشايخنا قالوا ، لا يتعمق مسح على كل حال ، لأن استلزام تقدم بالخف مسح سرية كسب
بني القدم ، فلا يقع هذا خلافاً ، فلا يوجب التماس مسح ، وإن مسح حفيه بعد المسح لو
أحدهما ، على حبه فقط ، وقد ذكرنا هذه المسألة فيما تقدم

٦٩٩ - إن يد لمسح أن يجمع حفيه ، وسخ القدم من الخف ، غير أنه في السابق
معه ، فقد انقضى مسح ، بعد قول علماء المالكية رحمه الله تعالى ، وبعد ذلك أن
موضع المسح فرق ، مكانه ، وكأنه ظهر رجليه ، وهذا الأقوال الخف غير معتبر ، حتى لو نكس
خف لا سابق له ، حازه المسح ، كما أنكس مسيراً ، يكون الرجل من السابق وظهوره في
الحكم ساء ، هذا الذي ذكره القدم ، في السابق ، أما إذا نكس بعض القدم عن مكانه ، ذكر
المسح الإمام الفقيه أبو محمد الطوسي عن أبي جعفر ، رحمه الله تعالى ، من الأملاء ، إذا نزل
عقب الرجل عن عقب الخف ، ورأى أكثر عيب الرجل عن عقب الخف ، انقضى المسح ،
ووجه غسل الرجل ، وهو راية عن أبي يوسف ، رحمه الله تعالى ، لا ، اللبس وقع للشي
التمتد . وقد تقدم ليس ، إذ خرج أكثر عقب الرجل عن موضعه ، نصراً ، جود هذا القلي
، القدم بمنزلة واحدة ، لا يظل مسح ضرورة ، وعن أبي يوسف ، رحمه الله تعالى ، راية

أما في قوله من عليّ ليردّه فإنّ الأصل أنّهم سبعة ، عن محمد بن داود عنه
عن عليّ بن عيسى عن أبيه عن الحسن بن محبوب عن حماد بن عثمان عن

وذكر الشيخ (إمام شمس الأئمة الطوسي رحمه الله) في هذه المسألة في شرحه،
والإشارة في بعض رواياته أنه إذا كان يدعيه فيكون له الشيء بعد ما لم يثبت وقوعه
في بعض مسنده، وإن كان له أن لا يمكنه الشيء، في بعض مسنده، وذكر في بعض الروايات
بإخراجها من مسنده، في بعض مسنده، في بعض الروايات، إن كان في
مسنده أو أنه قد مر في بعض، لا ينقص شيء، وإن كان في بعض، رحمه الله
تعالى على ما هو عليه، في بعض مسنده، رحمه الله تعالى على ما هو عليه، في بعض مسنده، رحمه الله
تعالى على ما هو عليه، في بعض مسنده، رحمه الله تعالى على ما هو عليه، في بعض مسنده، رحمه الله

١٠٠- وفي كتاب الصلاة لأبي عبد الله رحمه الله تعالى وحسن إجماع على
على صلواته عليه، وقد رجع عنه من مذهبنا (أهل البيت) وكان لأهل البيت
وصلواتهم على الخلفاء، ثم صرح شرح عقده من عند خلفه، لأن مقلبه علمية في
الحق في مذهبنا، صرح، بأن يشرح ما جاء به من عند الله تعالى في
بعض الأحكام، إذا كان من المذهب في مذهبنا، وأهل البيت، لأن يشرح ما
ولو كان الخلفاء، إذا رجع إلى المذهب، في جميع الأمور حتى يخرج الخلفاء، وإذا
انقلب إلى مذهبنا لا يفرق منه

ألا كم أبو غنى قد انجده الله تعالى، فبحسب كفايتي مني، حلّ ليس
 حقير، وليس من بعد حرير، اسمي، يعقوب، عن جدّه، عليّ، حفيظ، مؤيد، أنصاري،
 قدّس روحه، له، منسأه، لم يحمر، في حبس، على، منب، نصيبه، وقد، قدم، جله، إلى، تلك،
 العجائب، وبعده، جدّه، به، أن، جده، على، تلك، قد، حصر، أي، المحبس، حراية، أديم

نوع آخر [في بيان 'أ'] مرة في المسيح على الخشب
عزلة الرجل، الاستواء من نفس الجبروت المسيح

٧٠٦ وقد استجيب له من قبله في سنة ١٢٨٥ هـ، ثم أهدى في الوقت
 نفسه إلى حاكم بني خالد في سنة ١٢٨٦ هـ، وأهدى إلى حاكم بني خالد في سنة ١٢٨٧ هـ.

(*) حاشیہ: اس باب (اسناد) کے بعد باقیہ تصانیف

$\rho = 1.990 \text{ g cm}^{-3}$ at 25°C and 10^5 Pa (7).

٧٠٦- رجل قطع إحدى رجليه من الكعب أو من نصف الكعب، ومراً أو ليس الخف على الرجل الصحيحة، لم يجوز له أن يمسح عليها إلا على ثوب رمر لأن عند الكعب لا يصلح في المسح، وعند الكعب يدخل في الفصل، فلو خشي أحد طرفي الكعب يجب غسله، فيجب غسل الرجل الأخرى، وإن قطع إحدى رجليه فوق الكعب، جاز له المسح على الأخرى؛ لأنه لم يترس من هذا الرجل من موضع الوضوء، فكانت رجليه أصلاً
وفي رواية بشر من أبي يوسف في مقطوع الرجل من الكعب عليه أن يمسح موضع القطع، وإذا كان عليه حذاء جاز له أن يمسح عليهما

موضع آخر

٧٠٧- قال محمد رحمه الله في الزوائد - رجل بإحدى رجليه جراحة لا يستطيع حملها، ولكن يستطيع أن يمسح على الخرق التي عليها، فإنه يتوضأ ويمسح على الخرق التي عليها، ويغسل الرجل الصحيحة، فإنه يتوضأ وغسل الرجل الصحيحة، ونفس الخف عليها ويمسح على الخرق التي عليه، وإن جاز الأخرى، إلا أنه لم يستطيع أن يلبس الخف عليها، ثم أحدث وتوضأ، لا يجوز له مسح على الخف الذي أسفه على الرجل الصحيحة؛ لأنه لو مسح على الخف صح، وأما المسح على الخف فيجوز له غسله، فجمع له الفل ولينقل في رطله واحد، وذلك لا يجوز، من يلبس ما قبل الأيمن حشفه إن من لرك المسح على الجائر والمسح لا يضره، أنه يحزبه عنده يمين، فيبني أن يوجد هذا المسح على الخف، ولأن المسح على الجائر عنده ليس بهرمس ما بين، فسقط وطيفة هذه الرجل المبرومة أصلاً، فكانت ذهبت أصلاً، وهناك جاز المسح على الخف في الرجل، إذ لا يؤذى من يجمع بين لينقل والفل في وطيفة واحدة كما هو.

وإن كان حين غسل الرجل الصحيحة ومسح المبرومة وليس الخفين، ثم أحدث جاز المسح على الخفين، لأن المسح على الخف عرفه غسل ما غلب، فصار كأنه ليس الخفين بعد غسل الرجلين، هناك يجوز المسح، لأنه لو مسح على الخفين، فلا يذوق إلى الجمع بين لينقل والفل في وطيفة واحدة، كما هيها، فقد حوز المسح على الخف الذي لبسه على الرجل المبرومة، وإن كان ما تحته مبرومة.

فروى عن هذا وبين ما يذم مسح على الخفين، ثم ليس عيبه جرمه وقيل، لا يجوز المسح على المبروم، وروى أن المسح على الجبيرة بمرة عمل ما يحب، ولهذا لا ينفذ هذا

[illegible][illegible][illegible]

٤٦٠. وفي نفس اليوم المذكور، قاموا بمحاولة أخرى لفتح جدران
البحر و في ١١/١٢/١٩٤١، أحبطت القوات اخف لمدى خمس ساعات في جدران البحر
من قبل القاذف على الماء.

نوع آخر في المبرش ب من هذا المصباح

[illegible]

بعد الغسل، فإنه لا يصح لأحد من عباده أن يمسح على الخفين، وإن مر على الخشب ورأسه مغطى بالدم، لا يصح شيئاً من الصلاة.

٦١٤- وذكر الشمس الأربعة لطوائف في صلاة السجود، إذا كان الخريف مقطوع الأصابع وبصره حياً، حال من يقدم لمسح عليه، فيظهر أن دفع المسح على المسؤول معذور ثلاث أصابع حياً، وما لا فلا. وكذلك إذا كان الخريف وسف، وعرض، فإني عن التقدم ويؤم المسح العاقل، لأنه صاحب يد صحيح، واليد الصحيحة حكمه عدم مسح عن الأصل حكم الأصل - وإن عدم -

ومما اتصل بهذا الفصل

٦١٣- المسح على الجوار، وتصاية المختص. وذكره شافعي في كتابه تنبيه الإمام أبو جعفر عن عبيد الزبيري، ذكر في كتاب الصلاة أن من ترك مسح على الجوار، فإنه لا يصح له أن يركع، وأنه بين العار، قال: وسعدت أبا بكر محمد بن عبد الله بن يوسف، ذلك قول أبو حنيفة، وقال الحسن، قال أبو حنيفة: إذا مسح على العصب، فعلى أن يمسح على موضع الجرح وعلى جميع العصب، أصعباً كان الجرح أو كبراً، أو على الأكبر منها، فقد أوجب المسح، فعلى من أبي حنيفة روي، قول القمي أبو جعفر: والله أعلم بهذا الأمر، وبشيء الآخر، قال الشيخ الإمام الرضا أبو جعفر السعدي رحمه الله في مختصر عريب الرواية ليس في ربهات حكمه العقبة أبو جعفر في كتاب الصلاة، وإن أدى في رواية قال أبو يوسف ومحمد، إن ترك المسح على الجوار، لا يصح، لا يحرث، فعلى من ذكره العقبة أبو جعفر رحمه الله في رواياتهم.

٦١٤- وفي باب توضئة العسل من الأصل، إذا عسل من الخبز، فعلى أن يمسح على الخبز، ليس على يده، ثم يمسح، لأنه يمسح على يده، لأن مسح يده، ذكره مطلقاً عن عمر أن يمسح على يده، ثم ذكر أبو يوسف ومحمد رحمه الله حكمه مسح الإمام الخليل أبو جعفر رحمه الله، إن ترك المسح على الجوار، وذلك لا يصح، لا يحرث، وذكر الشيخ الإمام العقبة أبو حنيفة، حب الله في مختلف الرواية اختلاف أساطيرهم في قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال بعضهم، فإنه لا يمسح على يده، ومسح يده، حب الله، لا يمسح على يده، مقدم حواش ثرك ليس لا يصح مسح، وأبو حنيفة رحمه الله قال يحرث، والمسح يمسح يده.

العصاة، وما لا فلا، قال رحمه الله، وكذلك الحكم في كل حرفة، ودور، موضع، القرية
 ٧٦٨- وأما الفحمة التي يبنى من (البيدر العفيرة) ^(١)، فقد حلتها المسيحية فيها
 بمسحهم قالوا: يجب غسلها، لأب بادية، وبعضهم قالوا: لا يجب غسلها، ويكفي المسح؛ لأن
 لو أمر بالمسح ربما نسين جميع العصابة، وتعد الفحمة إلى موضع الغسل، فينصرف
 ٧٦٩- وإذا دبر على الخيزرة، أو على عمارة لم يمسح، هل يرد له؟ لا، بل يجب؟ قد
 اختلف، فكيف به، بعضهم مرهوا الأسماع، وهو رواية عن ابن حبيب، رحمه الله
 بعدى، هكذا ذكر القاضي الإمام لأجل التكثير، يريد رحمه الله تعالى في الأسرار
 ، بعضهم لم يشترط ذلك، لأن مسحه يؤدي إلى فقد الحرام، ولكن إذا مسح على أكثر
 العصابة يجوز، وإن مسح على النصف لم يكره لا يجوز، وبه كان يقول مسيح الإسلام
 المعروف، نحو إمامه رحمه الله

٧٦٠- وهل يشترط تكرار مسح؟ اختلفوا فيه أيضًا، قال بعضهم: يشترط في الثلاث،
 لأنه لو كان مرة يعين ثلاث، فكذلك مسح عليه ثلاثًا، إلا أن يكون أحدهما في الرأس، فلا
 يشترط التكرار أيضًا، ومبهم من قال، لا يشترط، ويكفي مسح مرة واحدة، وهو
 الصحيح.

٧٦١- وإذا تكرر مسح من العصابة وهو محدث، نشد عليه العصابة، ثم توضأ،
 ومسح على العصابة جاز؛ لأن مسح على العصابة يشترط غسل ما تحب، ولو غسل ما تحت
 العصابة، ثم مسح عليها، أليس أنه يعود؟ كذا هو، وقد حلت المسح على العصابة، فإن
 اتفق إذا حصل مع الحدث لا يجوز مسح على الخف، والمسح على الخافر يعدل المسح على
 الخف في حق أحكام، من حيث هو.

ومن حيث أن المسح على الخف يشترط بعض مدة المسح، والمسح على الخافر لا
 يتطلب إلا الحدث كالمسح

ومن حيث أن المسح على الخف إذا مر أحد خفيه، يكره غسل الرجلي، وإذا مسحت
 أحدهما، لا يكره لغسل أصلا، وإن مسحت من يده، يجب غسل ذلك الوجه
 خاصة.

٧٦٢- ومن سقى من ثوبه عن أبي حنيفة رحمه الله إذا مسح على الخبز

(١) يدرى ما هو، وفيه، عند أبي العباس

(٢) وفيه المسح، في التكملة

الفصل السابع

في النجاسات وأحكامها، وفي معرفة الأعيان النجسة وأصنافها

٧٢٥- هذا الفصل يشتمل على بروجين.

النوع الأول في معرفة لأعيان النجسة وأصنافها:

مفصول الأعيان النجسة أربعة: ما لم يمتنع، وغير ما لم يمتنع، وكان نوع من نجس نجس يعتبر نفسه، ونجس ما لم يمتنع، ومذكور بعضها هنا، ويحذفها في كتاب الصلاة.

٧٢٦- قال القدر بن رحمه الله تعالى في كتابه: كل ما يخرج من بدن الأدمي مما يوجب الوضوء أو العسل، فهو نجس كالعائط، والبول، والدم، والمني، وغير ذلك، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: المنى طاهر، فحدث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: كنت أقفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ، وهو يمشي^(١)، والمراد حادثة الصلاة، كما يقال: فلان دخل الدار وهو راكب، ولأنه أصل الأدمي، فيجب أن يكون طاهرًا كرامة له، ويهدى لكفى بالفرك. ولما قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه: «إنما ينسل الثوب من خمسة من البول والعائط والمنى والقيء والدم»^(٢) وهو دليل على نجاسته، إلا أنه اكتفى بالفرك، إما لأنه شيء مرجح لا يمتنع أجزاء النجس كغيره، وإنما يصيب ظاهره، وذلك يبرر بالفرك؛ لأنه لا يبقى^(٣) منه إلا شيء قليل، وإن عضر، أو لمكان الخرج، فإن أصابه المنى القليل، إنما يكون باهتار، إن لم يجمع غائلاً إنما يكون في الثياب، ويسعد صيانة الثياب عنها، فلو كلف العمل عند كل إصابة، يؤدي إلى الخرج، فسقط ما عساه^(٤)، وأقيم العرف مقامه.

٧٢٧- والأرداء: ما لا تحت، كلها نجسة، وشال دهر وماءت جميعها الله تعالى كلها طاهرة، حينئذ أن الأرواث وفرد لعل الحرميين، فإنهم يطبخون ويحبرون به، ولو كان نجسًا.

(١) أخرجه أبو داود ٣٦٧، ومعه، قالت: كنت أقفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ يمشي به، وكذا في مسند أحمد ٢٣٧٩.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه باب نجاسة البول في ١٢٨، كما ذكره الرضوي في نصب الراية ١/ ٢٦١، وكذا في عدل أبي حنيفة (١/ ٢٦١) ونجس الجبر (١/ ١٠٦).

(٣) وفيه ما لا يصح مكان لا يبقى.

(٤) وفيه ما لا يصح.

لا تنقضوا حروري، إن السبب من المصلحة وضوان الله تعالى عليهم كانوا إذا حرروا من
أصلهم بمرامون، الأمان، وبلا عوق بها، ولو كان محسناً، لما استعملوها، ولنا حديث في
سعد بن أبي وقاص، قال: طلب من رسول الله ﷺ أن يجعل أحجاراً لا يسجد لها الجبل،
فأبى به جبريل، ورأى به، واحد الجبريل، وروى في الرواية، وقال: إنك "أبي يحيى"

وروى الحسن بن محمد بن قال: الرواية لا تجمع جواز الصلاة، وإن كان كثيراً فاحشاً
فيل، هذا الخبر، أقواله، ورجع إلى هذا القول حين جاء مع خدمته إلى الرب، ورأى نسوة منهم
وسكنهم غلوا من الأرواب، فرجع إلى هذا القول أربع البدرى، وقال: مشبهت رحمهم الله
على قياسي هذه الرواية، طين بجري لا يجمع جواز الصلاة، وإن كان كثيراً فاحشاً، مع أن
التراب مخلوط بالمعادن، دعى بيلوى، وكان الشيخ الإمام الاجل سمس، لأنسة المخلوقات
رحمهم الله، حيث لا يمسح على هذه الرواية، وكان يقول: البدرى إن يكون في السائل،
والتمال، مما يمكن خلعها، وقد اعتدلت على خلع الثعل، وبس فيه كثير ضرورة، والصلاة غير
العمل أحمد، فالكثير الساجد له يجمع جواز الصلاة، وقد ذكرنا خبراً، ما يؤكل لحمة من
الطيور، كالجمجمة والمصنوع، والعدى مسائل الأمان

٧٢٨ - وأما روى ما لا يركن لحمه، نحو مياح الطيور، كالغزل والبازي، وغيرهما من
الحفاد وأشباهها، فهو ظاهر في فردى من خيفة، وأبي يوسف، رحمه الله تعالى، وقال: محمد
رحمهم الله، هو بحر، صرحه قول محمد - وهو الموقوف بي خبره - هذه الطيور، وروى غيره
الصفور والخمسة، هذه الطيور لا تحالط الناس، فيمكن التحرر عن خبره، ويحلال
الحلابة والمصنوع، لأنهم تحالط، فلا يمكن التحرر من خبرها، ولها، في هذه الحيوانات
تورى من الهوان، وفي الممر من ما يخالط ويؤكلها، لا يحالط حرج، فإن مما لا يؤكل مما
يخالط، نحو أجداد، ومنبها لا يحالط قلس، فيحتاج إلى إسماع من كل قلند، ونحو
حرج، عني إن ما قال من معنى لا يأتى في الصقر، البازي، السمين، فإن الناس يحالطون
أكثر مما يحالطون صدم والمصنوع

٧٢٩ - والأول كل لحم عذائى خيفة، وأبي يوسف رحمه الله، وقال: محمد
رحمهم الله، بول لا يركن لحمه ظاهر، معجته في ذلك حديث العريبي، فله روى أن قول
من غيره جاءوا، من قول الله ﷻ، لا تأكلوا مما وجدوه، فاستعملت بطريقتهم، وأصغرت

أولهم، فلم يرهم رسول الله ﷺ أن يخرجوا إلى إبل الصدفة، فيسربوا من أنهارها^(١)، فقد أمرهم بشرب الأيوال، ولو كانت نجسة، لما أمرهم بذلك، مع قوله عيب الصلاة والسلام، فإن الله تعالى لم يجعل في نفس شفاء^(٢)، ولو عيب نه طاهر، دونه، بأصناف الثوب، لا ينجس بجواز الصلاة فيه، وإن لم ينش. وإذا وقع في أسماء الغليل، لا ينجس الثوب منه، إلا أن يطلب على الماء، بحيث لا يجوز أن يخرج به، لا لأنه نجس، ولكن لأنه صار شيئاً غير الآثر في الله لو وقع الغلي في الماء، والغليل، لا يجوز للتوضوء به، وإن لا يجوز، لأنه صار شيئاً آخر، لا لنجاسة الماء، كدهنها، ولهما ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «استنزهوا من الثوب، فإن غلبه عذاب الفير منه»^(٣)، ولأن بول لأدمي نجس، مع أنه أظهر الخيوط، فيول عنه الخيوط أولى.

وأما حميمته العريضة، فالنجاسة به لا يصح؛ لأنه روي من أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه «أن رسول الله ﷺ أمر بشرب الأيوال»^(٤)، وأما ذكر الأيوال، وردت وهو محمول على أن رسول الله ﷺ، عرف من طريق الوحي أن شمامهم به، ويحل ببول النجس إذا حلهم حصول الشفاء منه، لا يرد، أن من اضطر إلى شدة، بأن أصابه جوع مفرط إسعاد منه الهلاك، ولم يجد، لا ميثه، يباح له أن يبول، لعنه الله يروى به خروج، ويخرج منه، وكذلك إذا اضطر إلى عجز، بأن أصابه عطش مفرط^(٥)، ولا يحد إلا عجزاً، عجزاً له الشرب مياه، بقدر ما يزيل عنه العطش، بعينه، يبول به العطش، والعطش داء، ويضمن أنه كذا، مباح في الابتداء، ثم أصبح بإباحته يقويه فيه الصلاة والسلام، «استنزهوا من الثوب»^(٦).

ثم إن لنا حبيفة، وأيا يوسف رحمهما الله احتلما أصاب بسهما، داء به حبيفة، لا يجوز شره للتداوي، ولهميرة، وقد أبو يوسف يجوز شره للتداوي، ولا يجوز شره لغيره، فليو يوسف فأنه القياس ما لاله أبو حبيفة رحمه الله، ولكن تركنا القياس بالأثر، لأن أثر أباح شره للتداوي، فكل الشرب لغير التداوي على أصل القياس.

(١) أخرجه البخاري ٢٩٦، ومسلم ٣١١٣، والترمذي ٦٧.

(٢) ذكره الشافعي في مبطل الفسار (٢١٦/٧) مطلقاً.

(٣) أخرجه أبي داود ٣١٧، معناه.

(٤) أخرجه صحيحه.

(٥) سقط من الأصل، واستدل كذا في المتن معناه.

(٦) أخرجه صحيحه.

١٣٠ رسول المير، جس، لو اصب اللوم أكثر من هذا، هم مع جواز الصلاة
وغير الظاهر من ادعاء وجوب عن محمد بن محمد بن سلام رحمه الله تعالى يقول لو
ايتيت به فاستسنة، ولكن لا من غير ما عاهد الصلاة

٧٦١ وأما هو، فبما أنه قد وقع في الكائن، فليس له أن يقول لا يجوز أنتم صريحا ولا
 صوره والقياس أن يكون صوره محسوسا لأن تعاطيه محسوسا جمعه، لكن أنتم قلنا أن جمعه في
 الكائن، لكن لا يجوز، وإنما هو الكائن، وهو الأول، وهو غير محسوس، أما لا
 ضرورة في القول، لأنها لا تقتضي ما قيل فيه، فيحكم بحسبها

٧٧٢- وان برون المأزاد حسب الثوب. فعد في بعض مشايخنا رحمهم الله أنه
 يحس الثوب، وليس على ما قال بعضهم لا يحس، ويرى من الثوب وفاة. والفرق
 أن حياة الثوب في الغالب يكون بالنياب، بأن يلف البعض في البعض، متى صرح على هذا
 الوجه، وما على الثوب الأمل، يصل إلى صاحبه ويسجس، نصيبه النياب عن يوم الأمانة
 عبر عنك، فحسار البر معكم عنه في الفناء أما ما ينسأل في الأثر، والأولاني ما
 يحس، وبعد الحبر يقع الصيانة له. لا معاملة، فتم يكن لون معبر عنه في أثناء وعن
 محمد رحمه الله تعالى ما لا يرى بوق الأمانة، ذهب في ذلك إلى أن الثوب في
 قولها ظاهرة، وورود الله في الثوب، ولا يستقر به، فالله أوبى وإن صلي به لم
 أقل بأنه لا يحس، وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا لا يحس، لأن ما يحس، وهذا القائل
 جعل أثر الثوب في الحقيقة، لا في صلب أصل الحجاب

٧٧٢ وقال أخسر بن زياد رحمه الله لو أن البحر، من بحر القاراء، فصب في قعر
حيطه، قطب، لم يجر الكهـ ولو صب في دهر، عد الدهر وقال محمد بن مقات
رحمه الله يركب لا تنسى الخطى والمضي ما لم يتغير طعمه قال النعمان أبو الليث رحمه الله
وهنا أخذ وفي مسائل أبي حمص رحمه الله من بحر القاراء إذا وقع في الزبد أو الخاء أنه
لا يغرق : عن السبع الإبره أس محمد بن عبد الله بن الفضل ابن حماد رحمه الله : أنه
قال وصب لي هذه بوافعه، فسكب ثيابا صفا في الصبر رحمه الله فقال : بركا، لي لثيب.

$$16. \quad \frac{1}{2} \log \{7\}$$

(٦) وكان في الأصل جعرا

{٢} صكك في ثوب النسم، وكون في الأضواء لمحمد

(٤) دوی طے شدہ اصولوں کے تحت

والله اعلم بشئكم، ولكم، بعد.

٧٣٤- ويؤيد المختار وغيره من شئ: لأنه لا يستبعد الاستماع عنه، وكذلك قد نرى
أو البراءة ليس شئ، وإن كان لأنه ليس يتم مسحوق، و قد تم: عنه، الأورع محقق، لأنه
دم مسحوق، والأختار عنه يمكن، لما إذا أصاب الثوب أكثر من قدم الدم، فيجوز حوله
لفصله، وفي فتاوى الشرح لا، لأنه الغلبة في القلب، ومعه أنه تعالى الله الذي يصح من
التكدي، إن لم يكن من غيره، متمكنه، فهو ظاهر، لأن التكدي به حرام.

٧٣٥- وأما الدم فهو روي بإجماع، فالدفع الذي فيه ليس صحيح، هكذا حكى عن
الشيخ الإمام الغصية أبي بكر رحمه الله، وكان المصدر المسند رحمه الله، يرفق هذا بقول
وهو: إن لم يكن ممدود، فقد حذو الدم، وأشبهه بغيره من الدم، وفي إتمام
كلام، وفي فتاوى الشرح الإمام غيبه أبي الليث رحمه الله في موضع آخر ذكر مسألة إجماع
مطه، ولم يفتي به مهورون.

٧٣٦- وروى في موضع من الطهارة بإجماع، صرح به دم يس سائل، وليس
سقي، وكذا الدم الذي في القلب، من شئ، ذكر المسألة من حيث من غير فصل بين دم ودم
٧٣٧- وفي غريب المسائل، الدم المشرق بالماء إن كان مسرف من الدم المسائل بعد ما
سائل، كان نجسًا، وإن لم يكن مسرفًا من الدم مسفل، لم يكن نجسًا، وروي المعنى عن أبي
جعفر رحمه الله تعالى، أو حسنه الدم أنا أفسد الثوب، ثم حر الصلاة، وإن صعد في
شئ، يصب الماء، يورده، الدم الذي في في اللحم متوقفاً.

٧٣٨- ولو صح اللحم في ثوب، ورأى مسرفة أو حمرة، فلا بأس به، وروي لأثره
عن هذه الصورة عن عائشة رضي الله عنها، وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى، أنه ما يجرم الدم المسفوح، وهو المسائل، فلو لم يكن في اللحم مسرفة، فلا بأس
به، وعن أبي جعفر رحمه الله، أنه لو به ابن ساذج، إجماع، ثم الدم مسفوح الذي يمكن
انصرافه، وإجماع صاحب السائل، وهذه الروايات تدل على من بعض من سألنا فقلع
المهورون، لنا تلامذاً، أي جامع الأصغر عن أبي جعفر الكبير رحمه الله، أن النجس إذا
صعد في الثوب، وطهر به شئ، ريس، لا بأس أن يصب عليه من ماء مبرور
وسا، هو من مبرور، قال، والله أن نجس، إذا صب به ريح، ودخله في الثوب،
لا يتحسبه ما لم يبرأ.

٧٣٩- أبي الجعد، إذا استعمل في الصبي، إن كان يدرى مكانه، وإن لم يدر

مكنه لا يكون محسباً؛ لأن مسهوك في الوجه الثاني، دون الأول^(١)، ولو يس يسكنه ظهرته، ولو أمسه، فهو على الرأيتين إما كذا الماء، أو التراب، أو ما يطهر حبة يكون طاهر، هذا، حكى عن الشيخ الإمام أبي نصر محمد بن سلام رحمه الله (أو كان الغيبة شح أبو بكر الاستكاف رحمه الله يقول: المرأة طاهرة، إن كان ماء عذراً، فانظر طهر وإن كان ماء نجس، طهر نجس، وعد عيل، على العكس أيضاً) وكذا الشيخ الإمام الفقيه أبو العباس القصار رحمه الله يقول: الطهر نجس بمصهم لئلا يس بو، محمد رحمه الله طهر يكون طهراً، يعني قول أبي يوسف يكون نجس، وجعلوا فرغاً بأنه نجس، في شرفي أو العذر، أو اجتره، وعلموا ذلك، فلهذا عند محمد بن النعمان يظهر بالتصغير الاستحالة، خلافاً لأبي يوسف.

٧٤٥ - إذا نكث الثوب النجس في ثوب طاهر، وثوب السجدة، أو مثل، ظهر بدونه على الثوب الطهر، ولكن به يصير وطناً بحيث لو عصر يسيل منه شيء وينقط، احتلف الشايخ فيه، قال الإمام شمس لأنه الحلواني ورحمه الله، لا يصح به لا يصير نجساً، وكذلك ثوب الطاهر اليابس إذا سقط على أرض نجسة مثله، يظهر الرطوبة البجسة في الثوب، إلا أنه لم يصير وطناً، ولم يصير نجساً، عصر يسيل منه شيء، وينقط، يختلف الشيخ فيه، قال شمس الأئمة الحلواني ورحمته الله، ولا يصح أنه لا يصير نجساً، ذلك مذهب المصنف في الصلاة المصنف.

٧٤٦ - وإذا وضع رجلاه على أرض نجسة، أو على بيد نجس، أو كان الرجلين وطناً والأرض أو الثوب يابساً، وهو لم يقع عليه جمل مشى، لا يتنجس رجلاه، ولو كان الرجل يابساً، والأرض رطبة، فظهرت الرطوبة في الرجل، يتنجس رجلاه، وفي بعض المواضع لم يشترط ظهور رطوبة في الرجل، لأنه يظهر شر الرطوبة في الرجل لا جأته.

٧٤٧ - وإذا نكث رجل نجس، قد أصابته نجس، ثم في الرجلين أو مثل الثوب من عرقه، إن لم يصب من العرق جسدته، لا يتنجس جسده، وإن أصاب بدل الثوب من جسدته، يتنجس جسده.

(١) ريدس به، ثم ريدس، كان يرى كذا محسباً، ولا محسباً، لأنه مسهوك في الثاني دون الأول.

(٢) ريدس ط

(٣) وفي رواية الشيخ أبو القاسم القاسم

٧٤٢- وهي مجموع النوازل عن الشيخ الإمام الفقيه أبي بكر النراقي رحمه الله، أنه متى غسل موضعاً حتى يذهب، ومشي حافياً إلى المسجد قال: كذا أن يكسر ظهره في غم بعض الناس، يوصون على شدة الأثر، ويصلون أقدامهم، ويثبسون حذاه، ويحلقون رجليهم إلى مساجدهم، فينصبون حصيراً وتبولون، ويغسلون صلابهم، وصلاة أهل المسجد، ويرى ذلك عليهم

ثم ينصرفون فذلك جمعاً إلى منازلهم، ويصومون مع أزواجهم، فيستحسن فرشهم، ويبقى لزواجهم وأزواجهم، جميع أعضائهم، فيصلي ولا يحسن بدت، عند صلاتهم، ويرى ذلك عليهم حال، وأكثر هذا الخوف على الزنا الدواب، وأهل الترسات الذين يحتاجون إلى الدخول على الدواب وتواطئ كل يوم كذا كذا مرة

٧٤٤- وقد قيل في السبب أنه يرى بالقدم، فإن كان كذلك، كان محسناً، والشك في المصنوع به ثبوتاً يكون محسناً، فليس ثلاث مرات، فيحكم بظهوره، عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقد سأل عن مدرك لتجيزه، فأجروا أنه لا يرى بالدم

٧٤٥- وسبب أيضاً، أن أهل فارس يسلمون أنول في الديباج عند السجدة، ويقولون إن أنول يريد في برقه، فإن كان كذلك، لا شك أن ديباجهم يكون نجساً، ولا يجوز الصلاة معه إلا بعد العمل بالاب مراراً، عند أبي يوسف رحمه الله

٧٤٦- وقد رجع عنه بعض الناس، أن القصابون محسناً، لأن يسجد من دهن الكتان، ودهن الكتان نجس، لأن أزمته يكون مفتوحة الرأس حادة، والعارض مصد في ربه، وتقع فيها غشياً، ولكن لا يسمى بنجاسة المصنوع، لأن لا يفتى بنجاسة الدهن، لأن الأصل في حرمة الطهارة، والنجاسة معارضة أمر باخر، ومع ثبوت نجاسة الدهن، لا يفتى بنجاسة الصابون، لأن الدهن قد يغير ويحار تقياً آخر، وقد ذكرنا أن من ذهب بمسح وجهه الله أن النجس يغير طاهر، اعتبر معنى فيه يقول محمد، لكأن عموم الذوى

٧٤٧- وهي لما مع صعب "مثل خلع وجهه الله عن أنفي حبراً ملطفاً بمعدنة في دبر كبير حلو، نارفعظ عظام من الماء، فأصاب يوبه قال: إن كان ذلك من الماء المتصل بالبحر فسد، وإن كان ذلك من غير ذلك فلهاء، فلا بأس به وإن لم يدم، فأجاب إلى أن يفسله، ويسعه أن يصبى فيه من غير أن يصبى، وفي العنق مثل ابن شجاع رحمه الله عن

(١) وفي نسخة: م. أبي يوسف

(٢) وفي نسخة: م. ط. الجامع الأصغر.

هذه المنيكة فقال عليه السلام رحمه الله تعالى ولما لم يراهم يرب يوسف
 رحمه الله لا يصره ذلك . وفيه قال الشيخ الإمام الفقيه أبو بكر رحمه الله . لا أن يظهره لود
 النجاسة . قال السمع الإمام الفقيه أبو القاسم . رحمه الله .

٧٢٨ - وفيه عن أبي عبد الله رحمه الله . حصر يقول في الماء . فيصب من ذلك أثر من ثوب
 يستأثر . لا يصره . لأنه ما حتى يمتلئ منه يوك . قال الفقيه رحمه الله . وفيه ما حد

٧٢٩ - وفيه عن أبي عبد الله رحمه الله . عن الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله . عن أبي عبد الله
 علي الله . وفيه ركب . أضاف بوجه من ذلك الماء . عن الشيخ الإمام . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله .
 الفضل . أنه إذا كان في رجل الفرس شحاشة . محو الفرس . وغيره . هذا . لئلا يفسد .
 كان الله جارياً . أو إذا كان . من يركب . في ركبته شيء من النجاسة . لا يصره .

٧٣٠ - وفيه عن أبي عبد الله رحمه الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله .
 يصره ذلك . قبل أن كان لم يصب من ثوبها أو رويها . إذا حث رثاها . وذهب عنه . لا
 يصره أبداً .

٧٣١ - وفيه عن أبي عبد الله رحمه الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله .
 علم نجاسته . فصبه . وإن علم بظهوره . لا يجب صب . وإن لم يعلم بظهوره .
 ولا يظهره . ومن بعد من . قال . في الماء . وفي الماء . وفي الماء . وفي الماء .
 الشيخ الإمام شمس الأئمة . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله .
 تعالى . إن سبي هذا الخراب . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله .
 التكيف في ديار من ديار النجاسة . لا يصب فيه إلا النجاسة . أما في ديارهم .
 كذا يصب . كذا يصب . كذا يصب . كذا يصب . كذا يصب . كذا يصب .
 قيام . كذا يصب . كذا يصب . كذا يصب . كذا يصب . كذا يصب . كذا يصب .
 ميراث . كان الجواب على ما ذكره . في الكتاب

٧٣٢ - وفيه عن أبي عبد الله رحمه الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله .
 سبي . وفيه عن أبي عبد الله رحمه الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله .
 يجب عليه غسل . وإن استيقن أنه بوس . وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل

٧٣٣ - وفيه عن أبي عبد الله رحمه الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله . عن أبي عبد الله .
 بشيء . لأنه لا يمكن لأمره .

قال الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى . بوجه . رؤوس الإبر . دليل على أن

مسائل كبيرة اكبر من ان يحلها في نفسه، وفي القضاء والادب، فانها تارسة، يعني انفسهم
 الرابع اصح، لأن المع اسم مفرد، بكل في كسر الهمزة، يسمح، مع الهمزة، فيم مقدم
 الكل، وكحل في الهمزة من الاحكام فيم مقدم حق التكم، وككشف ربع العود، فاقسم
 مقام كشف التكم

ثم اختلفوا في ربح رحمة الله في كيفية اعتزال الرغ بعدهم ، وعرض جديج
 القلوب ، لأن ائمة الثوب يقع على الخطب بعضهم حرمانه بعد بيع جميع الثوب ، إلا أنهم
 اختلفوا في إحسانهم ، حكى عن شيخ الإسلام في بحث الرغ وحمة الله ، انه يعتبر مع الرغ في
 احتياطا ، لأنه يفسد الربا ومهم من ذلك ، يعتبر مع أي ثوب كان ، وفي بعض النسخ
 يعتبر مع طرفه الذي فيه الجنة ، على روح النكاح ، الدليل ، والله اعلم

٧٦٢- بعد ذلك، يحتاج إلى الخلاص على يد المظلمة الحقيقية، لأن المظلمة هي
 ضريح النجاسة العظيمة عندني حصة قال علي، ورد في عهده من، ولهم بقية من
 آخر، مختلف الناس بعد ما اعتبر فيه أئمة إلى أنه إذا صار من حرم ليس خصمه، تقي
 الناس فيها أو اعتبروا، وهذا لأن من يخاصني نفسي، حرم به معدن في أحد صانعيه، ولا
 أقل من أن يورثني بحسب حكمه، فما إذا لم يخاصني من الناس لا يجب حكمه للنجاسة،
 لاختلف ليس فيه إلا القليل: لأن من يخاصني ليس إلا الاختلاف، والاختلاف ليس بحجة
 بحسبه الشخص، أما الشخص حجه، فإن هو يوصف ويحمد، ومع الإعتبار في ظهره فهو
 معصوم، لأن الإعتبار حجه من وجوب العمل كالنفس

ومرة أخرى ظهر في الأرواح، هكذا في سنة ١٨٥٠، استطاع أن يولد مرة
أخرى وهو حديث من سمع درس الله على ما رواه، ولم يعارضه أحد، فخر آخر،
فيمنع، وعندهم محاسباً حقيقياً، لا خلاف العلماء فيه، لكن بيوتهم، فإن الطريق عمره
مها، فيحتاج (١) إلى سوي ثلثه، فيسبى خلفه، فيصحب الزورث على وجهه
يكمله بلعق من يده، ويصبره أن في إسقاط اللحم، كما في سائر الهرة، فلا يكون لها
فكر في التحصيل، وفي هذا ما رواه بعض من سمع أنه قد أروث لا يصح حو
الحيوة، وفي كتاب كبرياء

۷۶۳- و لیکناسہ نور ہذا کُل حصہ علی قوتیہ موقوف بقول سجد سنہ ۱۰۰۰ھ، جنہو انصاف الثور، لا یجمع جوہر الاسلام، مابین کثیر اجداد شہداء و اولاد، اظہار انوار، سہ لای اطفال مراد، بصیر کثیر، ورنہ لیکناسہ حصہ، ایما لای فی بحاسہ اعتدال، عہد محاسنہ، و

يحيى أنه يكون على هذا الداعي ، أنه في كونه شحيحاً واضحاً في هذه الآية وعقبر .
 صلي في ماء حار طاهر ونصب ، بـ صلي في ماء عذب حار ، نصب ، دون بـ بظهر ، وناد
 فيها بحسب ، وثوابه صلات هذا الماء الثابت حرماً . يعني أن يظهر هذا الثوب ، نصب ، ومن له
 يحصل ، لأن مدد كل فيه من النجاسة . لو كانت في الثوب لا لون لك . يظهر بالمعصية ولا
 يحتاج فيه إلى الغسل . ورد أميوت ماء فثقتي ، كذا : متفقاً ، يعبر والمسلم مراراً . وترأصات
 الماء الأول كذا عليه بـ . يعبر والمسلم مرتين ، ذلك التبع ١٧٥٠ م . من لونه الصريح
 في سورة . أن هذه النجاسة والنجس من مسألة ثوب النجس ، أصناف الثوب ، لا يظهر انشأ
 إلا بـ صلي ثوباً ، موقوف من مسألة السرة ، بـ مسألة الثوب

١٧٦٨ وفي سورة ٢٠ مع من ثلثته في مسألة الحرب . ان نجاسة بـ بظهر بـ واحد ،
 حد أي بـ صلي ، وقد نجس بـ صلي ، نجاستها متطرفة من حكم . لا لون أنه إذا أصاب
 ثوباً حراً ، لا ظهور له . من لونه ، ومن حكم له . النجس أنه بـ أصنافه الثوب ، لا
 يظهر إلا بالنجس ، مراراً ، من حكم له ، انشأ أنه إذا أصاب الثوب ، يعبر بالنجس مراراً ، لا
 يحصل تحول لـ نجاسة من ثوب إلى ثوب ، نصب ، الماء ، لون صلبه ، من سـ صلي
 كان علة الثوب الأول ، والثوب لا لون ، حار أصالة من حيث كذا بـ لا يظهر إلا بالمسلم
 ثانياً ، وبعد فـ صلي الأول كذا لا يظهر إلا بالمسلم مراراً ، بعد فـ صلي الثاني كذا
 معاً ، يظهر بالنجس مراراً ، كذا ، من أصنافه هذه أقياد على هذه النجاسة - وانها نجاسة -

من عرس، ثم غسل اليدين، ثم اغتسل في حوض، وأثر السجدة، أو من الله طهر، وهذا لأن غسله تحميم واجب، وهذا قول الجمهور، وهو على ما سمر ظاهر، وهذا لأن تطهير نسيس ماء مذكور، لا يرد إلى ما روى عن أبي يوسف في الدهن إذا أجهشته نجاسة أنه يغسل في ماء، ويغسل عقبه ثلاث مرات، فيغسل يديه ثلاثاً، ويرفع يديه، وهكذا يفعل ثلاث مرات، ويحكم بهما في مرة الثالثة، وإن كان الغسل في المرة الأولى، على حكم طهارة الثوب؟ فلهذا، يشايخ فيه منهم من قال يظهر، لأن النجاسة كانت بسبب النجس، وقد يتناجروا في الغسل، فيحكم بطهارة الثوب، كما في سنة ثلاثاً، وهو مضمون، وإن قال معنى ما روى الأولي، مع عدم مرتبة اجراء، ولا يحكم بهما، نه، بعد، بعد المراتب، وهذا لأن المراتب لا يخلو عن غير مرتبة، فإن المراتب التي تصل بالثوب لا تكون مرتبة، وغير المراتب لا يظهر إلا بعد غسل ثلاثاً، فلهذا، هذا إذا كتب النجاسة مرتبة

٧٧٦ - وإن ١٤ شهر من رايه، كالقول والخبر، ذكر في الأصل، وإن يصلها ثلاث مرات، ويصبر من كل مرة، وهذا من الأصل ثلاث مرات، بشرط العصر في كل مرة، وهو محتمل في غير هذه الأمور، أنه قد غسل ثلاث مرات، وعصر مرة واحدة، يظهر وفي الغدودي، وقد تم بغير مرتبة الطهارة، مذكورة في عليه السلام، وأثره، لا بد غلبه النظر، فحصل غلبه، في معنى الصحاوي، وإن كانت النجاسة غير مرتبة، كالثوب، فغلبه ذلك، بعمله حتى يظهر، ولا يرد في عمله، ووقته، سكون قد أليه

٧٧٧ - وهذا الذي ذكرنا من أن المراتب تصل ثلاث مرات، مدهنة، وثالث المدهنة، رحمه الله، إذا كانت النجاسة غير مرتبة، فهو يظهر بالثوب مرة واحدة، إلا أن يخرج ثوبه صغيراً، وقد روى عن أبي يوسف، مثل ثوب الصحن، فإنه ذكر المراتب السجدة، في السفر، في الموضع مرة واحدة، سابعه ظهر

الثالث في رحمه الله، اعتبر بمراتبه الحقيقية بالنجاسة الحكمية، وسدسة الحكمية، روى بالنصل مرة، فلهذا، حقيقته، أن يولي أو جهز

أحدهما أن الحكمية أعلى من الحقيقة، لأن الحكمية وإن قل مع حرة الفصل، ولا نذكره، هذا، وإنما بين ما سمر، يمكن أن يجمع حوار الفصل، حصص من أصل الحكم، والثاني أن الحكمية لا يسلف اعتبارها عند عدم ما يربطها، أو اعتبارها بسبب اعتبارها عند عدم ما يربطها، فإنه إذا لم يربط، فهو، وكذا على مرتبة نجاسة، هي كدلت، وهي الحكمية

علم في خلاف ثم فصل بعضه لا غير وخرجوه من قوله " من في " في لغة القصور يعني
فصل الف . على هكذا وفي أبي سماعة رجعته هكذا .

فإن حيث فصل ذكر - عن الخلاف - هو قوله " من في " يوسف . حيث أنه في القصر
التي هي أن لا يظهر العين النجس في الأحوال كمنها (لأن ما يلامس نجس في الحائض
يجوز) أو لا يلامس ، فيجوز أن يصل الماء النجس ، ذكر عرف يظهره حال ورود الماء
عنه بالنجس على ما مر . ومن يورد حال ورود الماء عليه لا يكون ورده حال وروده على
الماء ، لأن الماء على البس هو نجس بمعنى الماء جبري لأن يرد على ماء النجس ينجس
، ولا إلا الماء على ما مر ، مرة ، مرة ، فغير معنى ماء حار ، لا . فإلا ما ينجس من الماء
أخبر به نجس ، أو ما لا يلامس به يرد على ما ينجس من الماء ، ظاهر مرة بعد أخرى ،
قطر) " ماء الماء الطاهر ، وقد ردت النجس على ما لا يرد على الماء ، أي نجس ما طاهر
يظهره ، فيكون نجس ماء حار ، لا يرد على ما طاهر مرة بعد أخرى ، وذلك على رأي تقدم
على ذلك ضرورة ، وعلى ما في قوله .

وأي حيلة ومعد ، رجعها على تركها ، أي ورد ، على أن نجس ضرورة
تعد التفسير ، هو أن " وإن قد " على ورود النجس على ما ضرورة إنكار التفسير
أيضا ، ذكر ما في الباب من ضرورة ، " وقد ورد الماء على " نجس " إلا أنه ليس لخصه
بأنه ليس من الآخر ، بل كل واحد منهما مؤثر ، لأن الماء ينجس ، أي نجس من
النجس ، ولا ينجس به ، فخرج النجس من حقه لا يرد ، أي ينجس ، حقه فله تسمى
بما ترك النجس ، حال ، " على النجس ، ضرورة ، بخلاف يظهره ، " كانت لضرورة
سدق الماء ، كان الطريق ، لا ، بل كل واحد منهما مؤثر ، ليس " حقه " بالتفسير ، أي
من آخر ، كذا هو .

وهو أن " حال وروده على الماء النجس " ، وهو الماء ، بل علم ، حاشا
كما الماء النجس ، وإن نجس أيضا علاقة نجس ، إن ، إلا أن " حقه " في قوله " نجس " .
والثالثة يكون كل من النجس في مرة أخرى . فكل نجس نجس ، ماء ، فصل
والكبر مرة ، " وحيث ترك النجس في أحد الموضع ، ضرورة ، ممكن ، التفسير ، فكذا في
الماء ، وإن حيث فصل سوب على قوله ، " حقه " لغيره ، أي يوسف ، حقه الماء ، أي

(١) كذا في نسخة ، أي " لا " ، ولا ينجس لأن النجس ليس في " حقه " .

(٢) فلهذا مر ، " لا " ، أي النجس ، منه قوله الطاهر .

٧٨٣- وفي القلبي : يكون إذا أصاب الأرض ، ودخل إلى العسل ، بهب الماء عليه ، ثم يترك ، ويسف دنت بصوف أو حرقفة ، فإذا فعل ذلك ، لأن طهر وإن لم يحمل ذلك ، ولكن حب منه ماء كثيراً ، حتى عرف له والبال نجاسة ، ولا يوجد في ذلك قود ولا ربح ، ثم يترك حتى يشمه لأمر ، كان طاهرًا

وعن الحسن بن أبي مقبل رحمه الله تعالى قال : لو دارت أصابت بحسه ، حبب عليها الماء ، عثر عليها إلى أن يحدث فادر ذراع من الأرض ، ظهرت الأرض ، ودار طاهر ، ويكون ذلك بمنزلة له جدي

٧٨٤- وفي المنبسط : أرض أصاب بون أو علوه ، به أصابه ماء ، بضر ، وكان المظهر عداً قد جرى ماء عليه ، حدث مطهر له ، وإن كان لمطر قليلاً لم يجر ماء عليه ، لا طهر ثم قال : ولعل قدمه وحميه ، يرد إذا كان مطراً ، إلا حتى أم يظهر ذلك الموضع سم إذا وضع قدمه أو حميه على ذلك الموضع ، يسحب قدمه أو حميه ، فعله أن يعمل فحميه أو حميه ، لأن غسل كل شيء ، أن يكون على حسب ما سبق بذلك الفس ، ولا يترك الأرض إجراء الماء عليه ، وهذا إذا كان المطر غالياً ، ولم يوجد به كان لمطر قليلاً ، فسحب حميه ، طفاً وضع عليه حميه ، أو لحميه ، فقد يتحسس ، ويجب التحسس ، وإن كان الموضع ذلك قد يس قبل المطر ، فلا يعسر قدمه ، يرد إذا كان المطر قليلاً ، وهذا إشارة إلى جدي الروايتين في الأرض النجسة ، إذا يبت به أصابه الماء

٧٨٥- وفي مخرجات الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى : من أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن غسل الأرض ، أصابته نجاسة ، قال : إذا أصابها من الماء ، مقداره ما يحبس به ثوب أصابته هذه النجاسة يغسل ثلاث مرات ، وعصر في كل مرة طهرت الأرض ، بهذا تفيد ، جميع هذا القول إنما عده الله سبحانه وسببه رحمه الله تعالى وأمره ، وقال : ما أحذر من أبي يوسف رحمه الله تعالى ، إلا وعده فالدن

٧٨٦- وخبر صديقه نجاسة ، من كتاب يروى في الدلائل حتى يلبي ، وإن كتب وطبة ، إن كان الخبير من نجاسة ، أو ما أنه ذلك [لأنه يظهر العسل ، ولا يحتاج فيه إلى شيء آخر ، لأن النجاسة لا مدخل أجرا ، القصد ، على معنى على ظاهره ، فيطهر بالقتل ، وإن كان الخبير من بون ، أو ما أسسه ذلك] ، يحبس ثلاثاً ، موضع عنه من ، بون ، أو بوم

عليه إنسانه حتى يخرج الماء من أنفائه، هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في الفقه أحمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى، أن الخصبر إذا كان من بردى يسمن ثلاثاً، ويجهف في كل مرة، ويظهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، خلافاً لأحمد رحمه الله تعالى.

٧٨٧- وهي شرح الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا توقت في إزالة النجاسة إذا أصابت الخمر لو لأحر، أو شئت أحر من الأوتى، بل يفسقه إلى مقدار ما يقع في أكبر رأيه، لأنه قد طهر، ويشترط مع ذلك أن لا يوجد به طعم النجاسة، ولا رائحته، ولا لونها، وإنما إذا وجد أحد هذه الأشياء، لا يحكم بالطهارة.

قال ثمه وسواء كانت الأنية من خمر أو غيره، وسواء كانت قديمة أو جديدة، وعن محمد رحمه الله تعالى، أن الخمر الجديد إذا وقع به خمر أو بول أنه لا يظهر أبداً.

٧٨٨- وهي النوار إن شرب الخمر في النجاسة، بأن موه السكين بما غسي، أو كان الخمر والأحر حديثين، على موه محمد رحمه الله تعالى لا يظهر أبداً، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يوه، الجديد بالقاء الطاهر ثلاثاً، ويسهل الأجر وشرف الجديد ثلاثاً، ويجهف في كل مرة، ويظهر وجه التخصيف في كل مرة حتى يسطح الضاظر، ويبقى النقرة، ولا يشترط ليس.

٧٨٩- وعلى هذا الخلاف الخطة إذا أصابها خمر ونشرب فيها، وتنصب من الخمر، فطهرها عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن يقع في الماء حتى يفسده كما يشرب من الخمر، ثم يجهف، يفعل كمثل ثلاث مرات، ويحكم بغيرها عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقيل مثل هذا في صل الخمر الجديد أن يوضع في الماء، حتى يشرب فيه الماء كالبياسة، ويظهر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٧٩٠- ورأيت في حديثي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو كان فيه خمسه فظهر حال يجعل أنه به ثلاث مرات، كل مرة ساعة إذا كان الثور حديثاً، إذا أصابت الخطة الخمر إلا أنها لم تنفع من الخمر، فصيل ثلاثاً، ولا يوجد له طعم ولا رائحة، ذكر في بعض المواضع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس ما كذب، وهي شرح الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا بأس أكلها، وكان المذكور في شرح الضحاوي قول محمد رحمه الله تعالى.

٧٩١- وهي المتفق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو طبخت الخطة بالخمر حتى تنفع وتكفح، وطبخت بعد ذلك ثلاث مرات، وتنصب في كل مرة، وجفت بعد كل

طيمه، فلا بأس بأكمله وفيه إيهام، المتقين بما أصابه عمر لم يؤكل، وبس هذا حيله وفيه أيضاً قدر يطبخ به اللحم، ويقع فيه خبث، فعلى بقاءه، لا يؤكل، وهذا قول محمد رحمه الله تعالى، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى، ثم يطبخ به ثلاث طبعات، ويرد بعد ذلك صحتة، ويؤكل.

٧٩٢- وعن مسائل الدرر رحمه الله تعالى امرأة تنضح بدماء، وهو طهر فرفع في القدر ودماء، لا يؤكل المرققة إلا بعد، لأنه سحر بجوب نظير فيه، وإنما اللحم ينظر، إن كان الطهر وقع في القدر حاله النجس، لا يؤكل؛ لأن النجاسة بشرط فيه، وإن كان الطهر قد وقع في القدر حاله سكين، يمس ويؤكل، وهذا قول محمد رحمه الله تعالى، وإنما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى احتياطاً لموقع في القدر من حاله النجس، يطبخ ثلاث مرات بماء طهر، ويجمع في كل مرة، ويؤكل.

٧٩٣- وكذلك يحمل مسوى كان في طيه باهر، فأبواب غصن المذموم في حالة الشوش، فطريق غلبه، ويكره، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٧٩٤- أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل اتحد هرياً من سدك وطلع وحمر، قال إذا صار هرياً، فلا بأس به بلال الذي جاء عن أبي القزوين، وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول كذلك إلا في حصاة واحدة، أو سبك إذا كان هو الثعلب، والخمر قليل، فإذا لم يتجاوز به حشد، ليس له ذلك، وهو كالخمر إذا عجز به حشر وإذا كان الخمر غالباً، وبحول الخمر عن طهر إلى الخمر، فلا بأس بذلك.

٧٩٥- وفيه إيهام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، لو أن رجلاً اتحد من الخمر طناً، وألقى فيه أقويوه، وجعل له أن يطيب به وأن تغطيه، ولا يحل به بهما، لأن ذلك لا يبرها عن طهرها، وكذلك حاله اتحد من الإدام، لأن الخمر يجره ما حلا مسألة واحدة، ثم يكون الخمر غالباً، فحرم عن طهرها إلى الخمر إلى الخمر.

٧٩٦- وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلاً من الخمر يدهون بالخمر وقع في داء حلي، وذهب به حتى لا يرى، فلا بأس بأكل الخبز، فإن الرغيف يذهب، فلا يؤكل وفيه أيضاً لو أن امرأة أصاب حمر، لم تستطع أن تدسل، فلا بأس بأكل من دونه وقع وذهب ظاهر في حمر، ودفع في حن، ظهره الخمر، وذهب في، مع تحريم الرغيف إذا وقع في الحمر، ثم تحمل، فتد احتلف لشايح رحمهم الله تعالى به، وكذلك الصل إذا وقع في حمر، ثم تحمل، فقد احتلف مشايخ رحمهم الله تعالى به.

الحامض الصغير ، لكن نظراً لا يظهر ما لم يمسحها بالتراب ، لأن المسح بالتراب له أثر في باب الطهارة ، فإن محمد بن رحمه الله تعالى قال : الساهر إذا أصابته نجاسة ، يمسحها بالتراب ، فلما أخذت هذا أثره في باب الطهارة ، والذكر في المسح الصغير أن للحك أثراً أيضاً ، كما أنه للمسح بالتراب أثراً

٧٩٨-م رد ، وجب غسل الخف أو النعل في الوضوء متى وجب ، فيكون كغسل الجسد ملبياً ، يشاف وطوبى التنجاسة ، فقد قلل بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ، إنه لا يظهر بهذا على قول محمد بن رحمه الله تعالى ، إذا كان لا يمكن غسله ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، يشق ثلاثاً في ماء طاهر ، ويغصص في كل مرة في رواية ، وفي امرأة الثالثة في رواية ، وقاسوا الخف وسجل ، على الخرف الخفيف والأجر الخفيف ، وسائر المسائل التي ذكرناها من هذا الجنس

وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا : هذا التفصيل بخلاف لفظ محمد بن رحمه الله تعالى ، فإن محمد بن رحمه الله تعالى قال : لا يجزئ حتى يغسل موضع النجاسة في الخف وغيره ، من غير فصل بين خف ورجل ، وهو الظاهر ، فإن المصنف الذي يتخذ من الخف ، أو النعل ، أو لا يتبع في الماء ، ويغسل بالشمع ، الدهن ، فلا ينشرب فيه وطوبى التنجاسة ، فلا يكون نظير الكور والجب

ولأنجل هذا ، الحس ما لم يمسح مشايخنا رحمهم الله تعالى إلى اشتراط التجميع في الخف ، فلا ترى أن ما حكى عن أبي القاسم الصغار رحمه الله تعالى في الرجل يستحي ، ويحرقه ماء استنجاه من رجله ، ووجه ليس بخبر ، بل أنه قد يمسح مع ذلك الخف ، لأن الماء الأخير يظهر حقيقته ، كما يظهر موضع استنجاه ، ولم ينشرب الخفاف ، فعلى قول هذا القائل الخف أو النعل ، أصله نجاسة ، يمسح ثلاث مرات دفعة واحدة ، ويحكم بطهارته والفتاوى أنه يمسح ثلاث مرات ، ويترك في كل مرة حتى ينقطع النفاطر ، وينهض النطوء ، ولا يشترط اليس

وهو مجموع التواريخ الخف الخراساني الذي جزمه موسى بالفرن ، حتى صار ظاهراً المصنف كله عملاً ، فأصله نجاسة ، فجميعه وصلى فيه ، قال الشيخ ، الإمام نعم الدين السمي رحمه الله تعالى لا يمسح ، فلاته لا يهاهله بالماء ثلاثاً ، ووجه في كل مرة ، وحكم هذا حكم التراب ، لا حكم الخف

٧٩٩- السيف أو الكمين إذا أصابه بول أو دم ، ذكر في الأصل ، أنه لا يظهر إلا

بالمسح على الرأس والوجه واليدين، وكذلك اجسادهم وإذا كانت بفسه، جهزهم
بالحق عبد الله حبيبه، الواسع رحمة الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى لا يظهر
الألماس، ولا كبري رحمة الله تعالى ذكره في محضره " أن السب يظهر واسع من غير
مصلح إلا رطب واليابس، وبين العذرة واليدين، وعلى الرأس، إن السب في بعضه
لا يتداخل شجاعته من حر ٥٥، بل يبقى على ظاهره، فإذا مسحها لا يبقى من إلا شيء قليل،
وذلك غير محير - والله اعلم -

٨٠٠ - حر السور من السب الإجماعي فالله رحمه الله تعالى عسى ذبح الشاة
بالسكين، ثم مسح السكين على صدرها، أو على الخب، ثم الدم على ثياب من يقبضه، وهذه
أمره من حسن السب بلسان حسن ذبح الأثر، عند غير بعض من بعض، حسنت تعالى إن
تفسد إذا أصابه دم أو غيره، فسحبه بحره أو قرأه، أنه يظهر حتى يرفع به بطنه أحد
ذلك، وما أنسب ريت، كان السطح طاهرًا، ورجح أكله، وقد صبح أن تصحاة رضوان الله
عليه أجمعين كان يمسح الكمار بسورتهم، ويحسون السور، ويصبون منها، وإذا وقع
على الطلح خاصة من غير أن يذهب، فكما يظهر بالمسح، يظهر بفتح بخود طاهره أيضًا إذا
كان الخيط صلبًا غير خش، كسيف والسكين والمراة وبحره.

٨٠١ - الحربة إذا أصابه بخر، وأدخله في الماء من أو من حده، ومغسله، ينحى أن
يظهر إذا ذهب أثر البخر، بخر، الطير كالفيل الأبري الذي ما يفر من السور، إذا
حرق وجعل من ساء ملح، والى من القدم، أنه يحكم طهارته، كدهب بخلاف ما إذا
مؤدة لأن الخشب نشرب فيه بسمويه، أما بدون السمويه لا يسرب فيه بجناب، من سقر
على طاهره، فتركه بالآخر.

٨٠٢ - إذا سهرت بخر السور، ثم مسحته بخرقة مسيلة نجسه، ثم خبرت فيه، وإلا
كانت حرارة الدم أكث منه، بل الصنف الخبز بالثور لا يشحن بخر، لأن البخرية لا يمسح
إذا يس السور سوره، كذا لا يفي خاصة الأرض إذا مسح بالخمسين.

٨٠٣ - قال أبو دؤيب حبه الله في مقامه، حينما يظهر أن يمسح في الأرض إذا
أصابه مسحة، فحمت ولا يرثره، حارت الصلاة خربه، والله والمسح وما يب في
الأرض، إذا أصابته مسحة فحمت ظهوره، لأن السور بيت الأرض، والأرض تظهر
هنا، فكذلكها، وأبى في موضع البخر، أن الكلاء أو المسح، ما دام على الأرض.

عنه في ثوبه من الذهب والفضة لا يلبس في رايه عيسى في بيته على ثوبه
ولم يلبس على البدن لا يلبس بالحب والحب في رايه عيسى في بيته على ثوبه
لبس لا يلبس في رايه من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
بالقوة في رايه من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
في بيته على ثوبه من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه

٨٠٨- ويحذر من الثوب واللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
ثوبه من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه

٨٠٩- وفي الثوب واللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
ثوبه من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه

٨١٠- وفي الثوب واللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
ثوبه من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه

٨١١- وفي الثوب واللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
ثوبه من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه

٨١٢- وفي الثوب واللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
ثوبه من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه
اللبس من جده رايه عيسى في بيته على ثوبه

ح ١٠ - كتاب الطهارة - ٣٩٠ - المجلس الثامن في تطهير الشحوب

ورث حتى صار منخاً. أكر نلح وقال أبو يوسف رحمه الله لا يوكل وكذلك ربه عذره
أحرقت وصلى عليه. عن هذه الأختلاف

٨١٣ - وحكي أبو عيسى رحمه الله أن حدثه عن أبي بصير، يونس، جابر، عن
دمادعي بن شريك قال أبو يوسف رحمه الله بعد الداء وكان معده رحمه الله لا يفسد
الطبخ لتجس: حتى به الكور والقدح، طبع، كوز، دافرا

٨١٤ - إذا شرب ماء من أن يجعل الماء بين يديه ويصلي وما مضى من ماء
بعض أن يعود صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، ويظهر منه سبأه. وعن
هذا إذا شرب خمر، وحكي بعد ذلك وإذا شرب الخمر ولم، رسائل من فيه سي، على
وساذه، ما كان لا يرى فيه غير الخمر، ولا يجد رائحته، يسمى أن يكون طاهراً، على قياس
قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله: يلا على ما قلنا

٨١٥ - ألبس إذا سجد بعد ثلاث ويلو، وضع سنان في معصوم الو. لو
العود إذا نكل الكلب بمسه، وذكر أنه يحل العود ثلاثاً، ويوشن حاله، وكذا بعض
بعد من العود، ولو عصر عا لم يمس رجلاه، وسأل من المعصوم، عصره، ولا يظهر
لترثم فيه مان لا يحسن معصوم، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى،
كفي أثناء الطهارة

٨١٦ - الطهارة إذا رجمت في وقت من ألتجه وقتاً، وليس بشايت ربيده بوده أبيت، قال
الشيخ الأدهم: لا حل نعم الدين رحمه الله فاشتمت رأسه بريقه ويده، فصيل له أكر موش
نور، إذا بود، كد حم، كدته يوفد، ويد، در، كد، حم كد، كد بوده كد أنه ديك
ريحيه، ومر حبه سبد، وعذر جد شوي مرشم كسبد، موش بافت فاشتمت،
ومعلوم شده كد موش هم در ان دور فاشتمت، قد لا حبه طفي عدالي يرق، لاو
القلب لا يكر إلى جهنم، ورواها مجلسه، ولو عرف في لأرضي كان حسناً، وهذا الذي
ذكره قول محمد رحمه الله، م على قول أبي يوسف رحمه الله بعد في الشاستجة ثلاثاً،
ويجفف في كل مرة، ويحكم بنهاره، والله أعلم -

٨١٧ - من بعد عصر أن يمسح، فطلى وشد، وشد، بريد، انقصن لما كان، قد
صار من حلا، ظهر حب كد، حتى يخرج احبه طمع، أو راس رائحة الخمر، هكذا وقع
من بعض الكائن، وفي بعضه إذا تحلل وتناول حكمه في يد، ظهر احبه كله، وتورع
من اللذ، كما حبر من غير مكث، فلو جمع الذي لم يطهر نفس، وما إله عالم ذلك

المصير بغيره، بل هو مصير مكمل على قول من يرى ذلك انحصاره في مصير ماء، يظهر
أنه ليس به المصير، إذ عني وخصه، وصلة حصره، وهي رتبة تمام، فدم ذلك المقام
بغيره، يعني بعد ما خلا وطول مكته عليه، فإنه يكون طهر، وهو على قدر
موقعه، لا يتجسس مره، إنما في ذلك قبل ان يصير حلالاً، فله يكون محضاً، وبما هو الفرق
وكيف لا يوافق بعد ما يصير حلالاً، ولكن قبل ان يتطهر مكانه، فمعنى من هو في ذلك
ليس به، ولا يوجد له ما ولا تحجب، بل هو على ما كان، وهو في نظره من حصره
ذلك حله، لا يخرج من مكانه

والتفريق بين المصير الذي يكون كمره، ولو لم يشعر بالمصير من حله، ثم يصير حلالاً
فإن وجد فيه الماء، فإنه يؤول إلى عدمه، علماً به بغيره وصار حلالاً، ما لم يطره من ذلك، لا
يكون له واقع، ولا يفسد به، بل هو على مقتضى ما كان عليه، ولا يفسد به، ولا
يحكم بأجل في الحلال، كما في مجموع القول، ويسمى "بذل في حصره" إن كان في
ذلك فله، لا يخرج حلالاً، يظهر الحصر، ويقع في الماء

٨٦٨ - والظاهر أن في طهر، ثم صار حلالاً، فله مبالغة في حصره، وهو المصير
المنتهى، أنه يظهر ذلك في عينه، كما أنه اختلف فيه المشايخ في حصره، يظهر
٨٦٩ - وإذا ثبت أن المصير في الحصر، حتى صار لكل حلالاً، على أن حصره في
الكل وإذا وقع في ذلك حصر، فصار حلالاً، فإنه اختلف المشايخ فيه، قال
بعضهم ما كان عليه من حصر، فصار حلالاً، وقال بعضهم ما كان عليه من حصر، فصار حلالاً
فيما لا يباح، وإن لم يفسخ براح

٨٧٠ - فكذلك في مصير، فصار المصير، لا يباح شره، وعلى
بغيره حل أبداً، يعني ما كان شره، لا حصره، فصار حلالاً، فله مبالغة في حصره، وهو المصير
المنتهى، أنه يظهر ذلك في عينه، كما أنه اختلف فيه المشايخ في حصره، يظهر
٨٧١ - وإذا ثبت أن المصير في الحصر، حتى صار لكل حلالاً، على أن حصره في
الكل وإذا وقع في ذلك حصر، فصار حلالاً، فإنه اختلف المشايخ فيه، قال
بعضهم ما كان عليه من حصر، فصار حلالاً، وقال بعضهم ما كان عليه من حصر، فصار حلالاً
فيما لا يباح، وإن لم يفسخ براح

المصطلح التاسع في: اختيار

هذا الفصل يبين على ما يلي

توبہ مد فی بیان منبر،

٢٠٠

٢٧- انظر الى اسم الله في اول شخص ذكرا، بعد اسم حبيب

الأ - جاحظ = البصر في القرية

٤٦١- و هو من السبعة الذين تولوا امره، فلهذا لم يسمهم حياً بل مراً وهو الحرام، وأما الخديج بن

فخرج المرأة دون الرضا من بين يديه . ليس يحسن شعرا . وندبل عنه ماروي أن يظنه

سورة حماد، سورہ اہلہ "۴۸" و کتاب "فی لہرہ اسماعیل" ۱۰ مہر اسیر والہرہ ۱۰

[illegible]

ایم تقریر کے سماع سے فریاد و رنج و ملال کے ساتھ

٨٢٤ - أقل الجهر مائة ثلاثة أيام ولياليها في ظفر روي أنه من رويهم أنه روي من سمعته في بؤده ، وأبو سبيك في بؤده بعدله من أبي يوسف ومحمد أنه يومئذ ، الأكثر من اليوم السابق وجه ظفر الرواية ، روي أبو أمامة أنه قال روي أنه من رسول الله صلى الله عليه وآله قال : أقل الخبيث مائة وأكبره عشرة أيام . وقال عنه السلام لمأطمة سب جبر . في الصلاة أيام تواتر . الأيام اسم جبر ، وول الجمع مائة . ومن عمر وعثمان وعلى ورواية أبي مسعود وأنس بن مالك ومن عمر ، ومعاذ بن عبد الله أنس بن جابر بن عبد الله . عنه في أبي . من الحسن بن علي رضي الله عنهم عن عده

ومن حمله ثلث أيام . من رويكم هذه خبير . كان شرمه . حسن مظهر شرعا ، والتخفيف ظهر عن جمع . يكون في قدر حكم الظفر . كذا بعد فائدة سفي .
٨٢٥ - روي هذا في هذا بخلاف إلى يوم أكثر من ظفر الجهر . من أكثر الجهر عشرة أيام . وقال شافعي رحمه الله خمسة عشر يوما فالحكمة لهذا . في رويهم حيث أبي اسمه الجهر

٨٢٦ - ومن حمله ذلك الدم يحل في أقل مدة الظهر ، ولا يكن معروفا ذلك إلا بعد مدة أقل الظهر . وأما خمسة عشر يوما . وقال مذهب من أبي رباح ، يعني من كنه . محمد بن شعاع رحمه الله . أب سبعة عشر يوما . هم يقولون . في السرخ أشام شهر من حق الأتمة والضمرة مدة خبير والظفر : إنها يوم جلال في الشهر . والشهر في الشهر يوم . والخبر لا يزيد على عشرة . يعني ظفر سبعة عشر يوما . ومن رويهم الله قتلوا . إن مدة الجهر خمس أيام . لأنه من حيث أنه يجب فيها ما كان يستعمل من الصوم والصلوة . من أقل مدة الإقامة ينذر بحسنه عشر . ما عني ما عرف في موضعه . لكنه قيل منه الظهر . وقد قسا أقل مدة الجهر من سنة . من حيث إن كل واحد يوم في الصلوة والصلوة إحصاء . لأن كل من هذا الظهر من هذا الإقامة من حيث إن كل واحد يوم في يوم الصوم والصلوة .
٨٢٨ - ومن روي هذا في الجهر . فيقول من هذا . رويهم أنه . لا يهله . وكان

(١) أخرجه الثعلبي ١١٨ . من الحديث بإيدى جعفر بن محمد بن ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩

(٢) أخرجه الألباني في مسنده ٢١٦٢ . في مسنده أحمد ١٢ . من الحديث ٢٢٢

عَلَّقْتُهَا بِهَا لَأَنَا بَحْبُوسٌ وَيَسِيْرُ الْفَلَكِ حَبِيبَةٌ وَحَمْرُ الْبَرْقِ دُرٌّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ سَمْعِي
وَحَمْرُهَا يَمْرُؤٌ كَيْسٌ عَدَبٌ مِنْ نَهْشِ سَيْفِ يَوْفٍ وَحُرَيْشُهَا عَسْرٌ وَهَكَذَا أُنِيتُهُ لِيُكَلِّمَ
الْأَهْلَ حَمْرًا فِي مَحْضَرِ

٤٨٠ ومن بعد ذلك ما رواه صفوان عن ابي القاسم، فحدثني عبد الله بن الحارث لا
يعرف من هذا الزمان عن عاصبه عن ابي بصير عن حماد بن عمار عن حماد بن محمد.
قلا يكون غلط في اسم جندب بن الرحيم، وكان قاضيا

AT 1 - حسب عدم الدقة، فإن كل نفس مفيدة، والتقدير
السرعي يعني أن يكون له حكم مقدره حتى لا يسل حائمه المقدر، وفي هذا المقدم
يبحث في أثر عدم الدقة، أكثر المقاس، وسائر بيان ذلك بعده، والله اعلم

٤٣٧ ومن جملة ذلك ما رواه الصغير عن حماد بن عمار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الحديث «من لم يدر ما له من نفسه ولا ما عليه من غيره» يعني الحكم بنفسه أو على غيره حكوا لطيفاً بحكم الله تعالى من له من نفسه ولا ما عليه من غيره

ATT- واعلم ان السابح في اديس اسة التي يحكم بينك الصغيرة يجب برؤية قدمه
 محبت من فطنت الثرائد رحمة الله بعد رحمتك سبب: فادري عن رسول الله ﷺ انه يروح
 عاقبته رضى في عبدا وهي بيت بيت عبيد، وحسب ما وهي بيت سبع سنين والظاهر انه
 كله من بها بعد الفس، وكان ابي علي بن الحسين رحمة الله عليه حمارا جذا وهي من تسم
 بحماره سبب، وكان ابي علي رحمة الله عليه يمشي تحت هذه حماره ويعلمهم حماره وسبب
 سبب: فانه عاب الحمار فمر: صانكم الحمار اذا لمع سبب: والادب بلوجوه: ولا
 وجوه: لا عاب الحمار، ولا تسمو له الا في هذا النوع

[illegible]

(١) مخطوط في غلامية، م. ١٠٠، أنشأه في ١٠٠٠ هـ.

[illegible]

(۳) اگرچه دولت جدید، ۱۳۶۰، ویرایش اول، ۱۳۸۰

فهرست منابع و مآخذ: در این کتاب، منابع متعددی در زمینه‌های مختلف، از جمله تاریخ، جغرافیا، ادبیات، و غیره، به کار رفته است. این منابع به گونه‌ای گردآوری شده‌اند که به خواننده کمک کند تا به درستی موضوع را درک کند. این منابع شامل کتب، مقالات، و سایر منابع معتبر است.

[illegible]

۹۶۶ وعده سنج صحیفه علی را می روزه السواد ، لا عسر فی حدیثه
 مقبوله ، سبیه آب غنی حد در ولید من ملج در اسیر مالای پیچید منیه ، غدا ملک
 هذا الطیر ، واحصی دمه بعکم ویاسهه ، فیما ات بعد ذلک ، یاکو به حبسا علی هذه
 لریه ، ویظهر مونه حصا می من غلات الاعصاد لاشیر ، ولی من سدا لاکحه ، علی
 ریبه معنی لیکت حد (آیه بعد)

[illegible]

2000 2001

$$d_{\text{max}} = 1.5 \times 10^{-3} \text{ m}$$

٨٣٨ - وإن رأت بعد ذلك دمًا، هل يكون حيضًا من هذا الزواجر؟ حنفية: نعم؛ ما دام فيه، قال بعضهم: لا يكون حيضًا، ولا يحل به الاعتداد بالأشهر، ولا يظهر قساد الأنكحة. أو قال بعضهم: يكون حيضًا، ويظل به الاعتداد بالأشهر. لأن الطهارة لا يابس بعد خمس وجوب، وأشب ذلك كان بالأجساد، والدم حيض بالنسبة، لما رأته الدم فقد وحده الحيض بخلاف الاجتهاد، فيظل حكم الإياس التائب بالاجتهاد. وهذا القائل يقول: الله الرئي بعد هذه الفترة يكون حيفاً إن كان أحمر أو أسود، أب إذا كان أحمر أو أصفر، فلا يكون حيضاً، لأن كون هذا حيفاً ثبت بالاجتهاد، فلا يحصل حكم الإياس بالتائب بالاجتهاد، فعلى من هذا القائل يظهر الاعتداد بالأشهر، يظهر منه الأنكحة.

٨٣٩ - وقال بعضهم: إن كان انقاضي قضي بمسار ذلك النكاح، ثم رأت الدم لا ينقض به سداً ذلك النكاح. وطريق القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد النكاح سبب قيام العدة، فيعفى القاضي بحوارهم، ويقضاه العدة، إلا أنه يرى أن العدة لا بد من إتمامها، فلو رأت الدم بعد ذلك على أي صفة رأته يكون حيضاً، ويقتضي بطلان الاعتداد بالأشهر، إن كانت، أب أنه قبل تمام الأشهر مائة عدة، ولا يفسد سلطان الاعتداد بالأشهر ولا عداد النكاح إن كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد بالأشهر، فحسب القاضي يجوز ذلك النكاح أو لم يقض.

٨٤٠ - ومن جملة ذلك ما أن المرأة على غير أولاد الدم، وبعد ذهاب محتاج إلى معرفة أولاد الدم، فتكون وبالله التوفيق. تكون ما تركه المرأة في حبله الحيض من الدماء سقة، بعضها على الرحمات وبعضها على خلاف.

٨٤١ - أما الذي عمر الزمان، فالحضرة والسود والصفرة حبيس، ورأى عن الصحابة وعصاة الله عليهم جمعهم أنهم قالوا: السوء والحمر والصفرة حبيس وهذا لأن اللون الأمثل للدم الحمر، إلا أن بعد غلبة السوداء يضرب إلى السواد. وعند غلبة الصفراء يضرب إلى الصفرة، وأما الداء وحده، وكان الشيخ الإمام الزاهد أبو منصور الطائفي رحمه الله رحمه يقول في الصفرة: إذا أتت منه، هي زمان الحيض، إنها حيض، فأما إذا رأته في زمان الطهر، وانصل ذلك، يرمان الحيض، بل يجب أن تكون حيضاً ومرة يدور. إذا اعتدلت المرأة أن ترى قيام الطهر صغره ولحمه أخضر حمرة، محكم صغره يكون حكم الطهر، حتى لو اعتدلت في بهاء لم يحكم لها بالحيض في شيء من هذه الصفرة، لأن الحال دل على أن طهرها بهذه الصفرة.

فمن يَحْتَمِلُ به اعتبار ذلك في حصره معطاه على لوب البصر، وحكمها حكم البصر على قول أكثر المصنفين رحمهم الله

ثم إن بعض مشايخنا رحمهم الله وقتل "بعضة الفراء" وبعضهم بعضهم الذين وبعضهم بعضهم "فمن محمد بن ميمون رحمه الله، أنه يعتبر فيه أُنس بـ"بعض" عليه اسم البصيرة، وهذا في المرأة، كذا من قول الأقران، "أما إذا استباح حكمها بـ"بعضها" ثم رأت سباً ظليلاً برأيه، فلا يكون حياً" لأن ذلك لم يوجب، فأنه يَحْتَمِلُ به حكم الإلزام

٨١٢- فأن يدعى على الخلاف، فمن حملها الكثرة وهي كبد البركة، وأن بعضاً عنه أي حية ومحمد بن حمزة الله تقدمت على الله (أو تأخرت عنها) وكان أبو يوسف إذا تقدمت على الدم لا يكون حياً، وإن تأخرت يكون حياً به اعتبار سببها على قوله من الكثرة (تأخره عن الدم)، "أما من يعتبر حياً" وتصحیح ما ذكره أبو علي الفراء رحمه الله، أنه جوف خمسة عشر يوماً لا يقتضيه سببها بين الله، كما لا يفتل بين يديه

٨١٣- ومن حدة ذلك "الخبرة" بعد أنكر بعض أصحابنا رحمهم الله وجوده. حتى قال محمد بن محمد بن ميمون رحمه الله خير من في الطهارة كذا أكتفت قهلاً على صبي الاستبراء، فإن أبو علي القمي رحمه الله أنها كالكثرة، الخلاف بين واحد، وعنه أيضاً أنها صهر من غير ذكر اختلاف حال المسح لإمامنا رحمه الله الإسلام على البركة رحمه الله والذي عيب عامه المسح إن المرأة كانت من دوث الأقران، فالخبرة من حيث، فإن كانت كجيرة يمس أنسه، ولا ترى غير الخفيرة، لا يكون حياً، ويحمل هذا على سلا المسح، ولا يوجب على صدق الله

٨١٤- ومن حدة ذلك أنه من حال المسح الإمام نعم الدين النسي رحمه الله ومن الناس من يوجب هذه المظنة ومنهم من يستدعيها، وكان إمامنا محمد بن أبيه الميادني رحمه الله يقول: "أما يمسح الفراء" لأن مرصع الفراء إذا شذب فيه الخرد، يخرج منه ماء، وهو من الثرىة، فليس وهو من الكثرة، والخبرة وكان الشيخ (إمامنا) الآجمن نجم الدين النسي رحمه الله يقول: "هي على نود شربة شربته من لبن هي شربة بربادة"

(١) من م م ب و ص

(٢) وكان من الإمامنا

(٣) من م م ب و ص، ومن أبيه من يمسح

بأنه مسربة إلى الثوب، وهي التي هي لود الثوب

وعليه الشايح، سبحانه الله عن أنها حيض، فقد صح عن أم عتبة، رضي الله عنها، وقد كانت حوت مع رسول الله ﷺ نسي عرسه عرواً أنها قالت: كنا بعد الأثرية والمهجرة حينئذ والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَسَأَلُونَهُ عَنِ الْمَحِيضِ فَأَنزَلَ آيَةً﴾، وجميع هذه الأكوام هي من منى الأذى على "رواية" مع ذلك، لكن في ذلك، لا يجوز أن يقال: إن عتبة رضي الله تعالى عنها، وكانت تنظر إلى البه وثقوب لا حتى ترقى للقبعة البيضاء، بعد ما سوى القبعة البيضاء حيث قيل: من منى كالحيط الأبيض، مخرج بعد انقضاء الدم، وقيل: معناه حتى يخرج الخرقه كالنفس الأبيض، والقبعة الخضر، ومن الناس من ينقص القبور، أي: عن تخصيصها برغما بمنزلة اللون على أنكرسف من يرفع وهو عري، لا حين يحف، لأنه قد يشير بالحيض.

من آخر في بيان أنه متى ثبت حكم الحيض والاستحاضة والناس

٨٤٥- يجب أن نعلم بأن حكم الحيض والناس والاستحاضة لا يستلزم خروج الدم وظهوره، وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله، وعليه عامة الشايخ وجميعهم رضي الله تعالى عنهم. ٨٤٦- من محمد بن حمزة رضي الله تعالى عنه عن محمد بن أبي عمير أنه لا يصح أن حكم الحيض والناس يثبت في جنبه إن أحبت بالثوب، ولا لم يظهر له يخرج ولا يثبت حكم الاستحاضة في عهد، لا بالظهور، وأشار إلى امرئ فقال: إن لمحيض والناس وقتاً معلوماً، فجز أن يثبت حكمهما بعبارة وفيها إدراك المحس بالثوب

٨٤٧- وأما الاستحاضة بنسب لها وقت معلوم، وهي حدث كسائر الأحداث، فلا يثبت حكمها إلا بالظهور، فالمراد على ظاهر الرواية: فقد صح أن امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله: إن فلانة تدعو بالخضاب ليلا تعبر إلى نفسها، فإني عابسة رضي الله تعالى عنها. ما كانت حينئذ تكلم بك على عهد رسول الله ﷺ، ولكنك كما تعرف ذلك بالحيض، وذلك عيب أساره إلى الظهور، ولأنه ما لم يظهر فهو من معدنه، والناس ما دام في معدنه لا يعطى له حكم، وإن يعطى له الحكم إلا بالظهور، ويسوي في جميع ما ذكرناه من دم الحيض والناس والاستحاضة أن يكون كثيراً سائلاً، أو قليلاً غير سائل

٨٤٨- ولا بد من معرفة الخرج والبروز، ولا بد لمعرفة ذلك من معرفة مقلعه أخرجه.

وإنما من ثلثين مائة مخرج طاهر. مخرج دخل على صورة الماء، اسمه شقار ومسمى
بحرف الميم. والمخرج عدد من مائة إلى السنين والآلاف، رموزه بكرة بحرف الألف.
والزكاة منه ثلثين مائة مخرج الطين تتولد على الأرض والسماء، وحرف الهمزة، حكم المخرج
الطين حكم صلب الدرع، لا يعطى المخرج إليه حكم المخرج، ويعطى الطين ثلثه لطفه،
يعطى الخارج إليه حكم المخرج، فإذا احتجبت به حكم مخرج الخارج، واسم
الحائط الداخل، ودار الحائط الخارج، فذلك يكون حائط، لأنه حائط طاهر به وإلى
وصفه من ثلثين مائة مخرج الطين الداخل، حساب حائط، لا كبر ذلك
حسباً، وإلى عدد ثلثه من الحائط الخارج، فذلك كبر الكرم به حائط هو حائط الفرج
الداخل، أو كبر حائطه، فذلك كبر حائط، وكذا الكرم به حائطه، فذلك
البر يعطى

٨٨٩- وهي قد الرحي يوحى بحلها. فلما أخطب الناس يوم أُنشئت الخراج،
لأمة مصر وصرخوا، وإننا نأبى الخراج، فكماتوا في الكنائس والكنائس، وأخرجهم
الإخشي من محبته، وإيكا: الفظه علقه من من الأخصر، محبته له، يقض
وهو قد، وهذا كنهه إذ، به سلف النبوة، والكعب، فقامت معه في أبي خنيس، والداخل كان
حيث، ويسمى مصر، ١٥، يمدت بيعة إلى أُنشئت الخراج، ١٥، به مدد

[illegible]

وكانت هيبة يهود الاسوع من استئبل

٨٥-٨٦: انحداد بكرى من عند الخضر، في البيت بساحت به حداد الكرسي بكرى

الأبام السبعة لأن الاحتاد في باب المصافة، لعدم ذكره، احتذر أن حيضها كان من الحيض .
 بخلاف هذا، وبكى في الصحيح لا يعرف هذه المرأة، حيث قد بينت في هذا ما عارض ظاهره .
 وهو سيال في ١٠، فلا معنى لاحتياطه . وعنه غير الخيم الخيم، رحمه الله، أنه يملك حيضها
 محض من غير طهر، وهو معتبر أيضاً، لأن مختلف في مختلف الطهارة ولا عليه

نوع آخر هو دائر بعد التمثيل

١٠٩٨ - الأول لله أبي يوسف رحمه الله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله آخره، إن الطهر
 المتعلق بين الطهر، في كل أقل من خمسة عشر يوماً، لا يمتثل في بين الدم، فيجعل لكل
 كذا من الشهر، وإذا كان خمسة عشر يوماً أو أكثر، يمتد إلى عدل، ثم ينظر إلى الدم، فإذا
 أمكن أن يجعل من هذا ما يعرفه حياً، يخصص ذلك حياً، وإن أمكن أن يجعل كل واحد
 منهما حياً، يجعل كل واحد منهما حياً، من أحدهما بعد أن يستأنف الطهر
 ويخصها بالطهر، إذا كان في "بذاته" ولم يلد

وجه قوله في ذلك، أن طهر ما دون خمسة عشر يوماً طهر لاسيما، فلا يتأثر به حكم
 الطهر الصحيح، فيجعل في الدم من حكم الطهر الصحيح، بأن يذهب في أن طهر ما دون
 خمسة عشر يوماً لا يمتثل به، بل في البتة، في أن يوم دم، وأربعة عشر يوماً طهر،
 ويؤتى بنت، فيلزم من أن، أنه حيض، فيحكم بطلانها، وكذلك إن، أن يؤتى بنت،
 وصحة طهر، في يوم دم، ويوم دم، ويوم دم، في طهر، ويوم دم، ويوم دم، في طهر،
 حيض، ومن رأى في ذلك سبباً، وبكى قوله في أن، الخبيث بالظن وفي حصة بالطهر
 أنه إذا يكون من أن، بعد طهر في المرأة، إذا كانت عادتها في الحيض في كل شهر
 خمسة مرات، فيلزم من أن، أن طهره خمساً، مرات يوم دم، فعد حياً
 حياً، لا حاجة إليه، في، فينق الجسم، الآنك، هنا بالطهر، وفي السنة لا يمتد
 إلا بالدم، وكذلك، رأيت في خمس يوماً، في طهر أو يوم من خمس لثم
 إن ثلاثة دماء، في طهر، من خمساً، ثم سمر به الدم، فيخصها حصة
 عنه، وإذا كان بنت، في يومه وختمه بالطهر، في جرد لا، في يومه

(١) وفي باب طهارة الدم

(٢) وفي باب طهارة الدم، في حصة حية، وفي . . حصة حية حية

(٣) في حصة حية حية

وبعض مشايخ رحمهم الله يخفوا قول النبي بمرمعه، وبه كان بعض الأصحاب الإمام
مردو الإسلام أبو اليسر رحمه الله قد عرفت، أقول أي يوسف، رحمه الله بسد واسفل على
النساء، وعني المني، لا يخرج من دينها، فكذلك لأحد أقواله أوس، عليه السلام، رأى انصب
أشبه حسام قدس رحمه الله وبه انتهى

٨٧٤- والأصل عند صاحب رحمه الله، وهو ذو بن علي حبيبه وحمه الله، وعليه
عنوي كثير من المشايخ، أن الطهر لتحلل من الحيض إذا كان أقل من ثلاثة أيام، لا يصير
حائضاً بين الحيضين، ويجعل ذلك فيه بمنزلة لئلا ياتي، وإن كان ثلاثة أيام فصاعداً، ينظر
إن كان الطهر من دمٍ، وأقل من أدمٍ، لا يصير حائضاً أبداً، وبجمع ذلك كله
يتركه الدم المسواوم لأن السلافة من الدم تصاب شرعاً، لأن ما يصلح لقصص الثمانية
فكان اعتباراً بعد ذلك، عن عاد الاستواء لولي من اعتبار الدم، والشرقة، ولا في الفرة لا
تحتوي في زمان الحيض عن مظهر دليل عائياً، فلو اعتبر هو أصلاً ما نصرو وجود الحيض أصلاً
فما حلوه في زمان الحيض من شهر كثير عاقلاً، فلو اعتبر هو أصلاً، ينصرون منه وجود
الحيض، فاصبح إلى حد الفاصل من القليل والكثير، بمقدار الكيفية سلافة أيام، لأن الكثير
يشتد بالجمع، وأقل من جمع الطهر فيه ثلاثة، لأن الطهر في كذا من من الدم، لا يصير
حائضاً، وإن كان الشهر ثلاث أيام فصاعداً، لأن الطهر محسوب، المعروف سابقاً للاعتبار
شرعياً بمقتضى الغالب، ولا من غير ذلك، عليه دهني على الطهر في زمان حيض، فلو اعتبر
الطهر قاصلاً حال عاد، فله على لا يصير وجود الحيض أصلاً

وكذلك إذا كان الطهر من دمٍ، لا يصير هو أصلاً أصلاً، لأن الدم ساوي الطهر في
لحمه، فيجعل الدم واحداً، يكونه سرقياً في وقت، ويكون الطهر مرتب في هذا وقت، فإذا كان
وقت الحيض، لا وقت الطهر، لأن الدم يحرم علباً أداه، أصلاً، والطهر يصبح حائضاً
ثلاثة، والنجس مع التحريم بد اجتماع، كتاب العبد المحرم، قصص الدم في حكم الحيض،
صلى الله عليه وسلم، لا يصير الطهر بدمه، بل يصير للعدلين الحيض

وأما الطهر إذا كان أكثر من دمٍ، يصير حائضاً لأن الطهر عاد، والسر والغلط،
وليس من عادة النساء منه، يظهر على الدم في زمان الحيض، فهو أصلاً الطهر حائضاً، وخلافه
الدم لا يؤتى إلى أن لا يصير حيضاً أصلاً، فحين حائضاً، ثم سطر ما يمكن أن يجعل أحد
الدمي مقبلاً حائضاً، يجعل ذلك حائضاً وحداً ظاهر، وإن أمكن اعتباراً حائضاً، يجعل

ويومين دفناً، فالتسعة الأخيرة حبس بالإجماع وهي الأربعون خلافاً^١، فإن هب موطأ دفناً، وثلاثة أيام ظهر^٢، - يوم دفناً وثلاثة ظهر^٣ سم اسمر بها الدم، فعلى فون الشيخ الإمام أبي ربه والشيخ الإمام أبي علي بن تقي^٤ بجر يومين من أو - الاسمر من ماسق - ويكون البشارة كلها حبساً عند محمد رحمه الله تعالى - وعلى فون الشيخ الإمام أبي سهل رحمه الله تعالى - حبسها عشرة بعد اليوم والثلاثة الأولى، فيكون سدة من أو - الاسمر في حبسها ثلاثة ٨٧٧ - وتو رب أبي يومين دفناً وثلاثة أيام ظهر^٥، ويوفى دفناً، وثلاث أيام ظهر^٦، ثم اسمر بها الدم، وعند الشيخ الإمام أبي ربه^٧ في شيخ على الدوا، حبسها الله تعالى، حبسها عشرة من أو - ماسق، فيكون أول يوم من الاسمر من حبسها حبسها، سم به العشرة؛ لأن البشارة الأولى حارث كدم مسمر؛ لأسماء الدم والظهر حبس، فينبغي حبسها إلى الطهر الآخر وعند الشيخ الإمام أبي سهل رحمه الله تعالى حبسها ستة من أو - ماسق، فلا يكون شيء من أو - الاسمر، حبسها، فصلى، أي، إلى موضع حبسها، لأنه لا ينبغي عند حكم الله إلى الطهر الآخر، وإذا صار من كدم ماسق

موضع آخر في الأوقات والساعات وأحرانها:

هذا النوع لا ينشأ على فون أبي يوسف رحمه الله تعالى، وإلى بني علي فون محمد رحمه الله تعالى، ففون ربالة الرومي ٨٧٨ - يجب أن يعلم بأن الوقت الواحد لا يتكرر في يوم واحد، كطلوع الفجر وطلوع الشمس أو - كان سدة الله ف هذا طلوع الشمس، فسم الدم والبطية يكدح بين طلوع الشمس^٨ من العدد، لأن التقبيل اسم وقت يصل به إلى ف المذكور بخلاف قتل، وببانه حبس فذل لأمراته وفي الضحوة لث حلق قبر غروب سم، فلقب في التحال ولو قال قب غروب الشمس، لا يطلق حتى تغرب الشمس

٨٧٩ - وإذا عرفت هذا، ومثل في امرأة أتت دم عند طلوع الشمس، ثم انقطع دمها، ثم أتت لدم بين طلوع الشمس من اليوم الرابع، فعلى أن الثلاثة كلها حبس؛ لأن الكل ثلاثة سم، ومدرأت الدم سم في جرتين، ففصل الطهر من ثلاثة أيام، فلم يصل، وحل الكل كالدم الثاني، وكففت لو رب لدم في اليوم الرابع عند طلوع الشمس، فالحل

(١) يريد من ماسق

(٢) ماسق من الأصل، يريد من ماسق

حيض؛ لأن الكلي ثلاثة أيام وساعة. وقد رأيت القدم من ساعتين، فيكون الطهر ثلاثة أيام غير ساعة. فجعل كالدم الموالى. ورأيت قدم في اليوم الرابع بعد طوع الشمس، لم يكن شيء من ذلك حبصاً؛ لأن حكم المدة قبيل طوع الشمس من اليوم الرابع، زيادة مسموعة إلى تلك وقت الطهر وبعد الطهر، صدر ثلاثة أيام وساعتين. والدم وحده في ساعتين، فيبقى الطهر المتحليل ثلاثة أيام، فصدر ماصلاً، ولهذا لا يجعل شيء من ذلك حبصاً. ورأيت الدم عند طوع الشمس، ثم انقطع، ثم رآته من اليوم الرابع عند طوع الشمس، ثم انقطع ثم رآته من اليوم الخامس بعد طوع الشمس، فالحكم حيض؛ لأن الطهر الأول لا ينصرف عن الثلاث، فصدر كالدم الموالى، فصدر الدم عند حكمها.

٩٨٠ - ورأيت الدم عند طوع الشمس، ثم انقطع، ثم رآته من اليوم الرابع قبل طوع الشمس، ثم انقطع، ثم رأت الدم في اليوم السابع بعد طوع الشمس، ثم رأت الدم في اليوم الثامن بعد طوع الشمس، بعد الشيخ الإمام أبي زيد الكبري، وعند الشيخ الإمام الفقيه أبي علي المدايني رحمه الله تعالى، الكل حيض (على قول) محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الطاهر الأول لقصوره عن الثالث صدر كالدم الموالى. فصدر الطهر الثاني معلوماً، فيبقى أثره في الطهر الثالث، وعلى قول الشيخ الإمام الفقيه أبي سهل العمري، فصدره على ما في السنة الأولى حيض، وبما بعد ليس بحيض؛ لأن الطهر الثاني ثلاثة أيام، وهو وإن صدر معلوماً بالدم، إلا أنه لا ينعني أثره إلى الطهر الثالث على ما هو عليه.

٩٨١ - عند أبي إمام الساعة، فنقول الساعة اسم لوقت محدد على ما يحكيه المحمود، فيشمل اليوم واليلة عندهم على ربع وعشرين ساعة، ورأيت بينهما النبل حتى يكون سبع ساعات، ويؤخذ النهار حتى يكون خمس عشرة ساعة، وهذا أمر حقيقي لا أنها إذا اطلقت يراد بها في عرف الفقهاء جزء من النهار.

٩٨٢ - فصدر ما هذا. وسئل عن مستدة رأيت ساعة دماً، وثلاثة أيام غير ساعتين طهرًا، وساعة دماً، فنزل عن الكر حيض؛ لأن الكلي ثلاثة أيام، فكان الطهر دوي الثلاث، فصدر كالدم الموالى، فإن رأيت ساعة دماً، وثلاثة أيام غير ثلاث ساعات طهرًا، وساعة دماً، لم يكن شيء من ذلك حبصاً؛ لأن الكلي دوي ثلاثة أيام، لا رويته من أبي يوسف رحمه الله تعالى، فإنه عليم الأكثر من اليوم الثالث في حق رويته الدم فاصب مدام كنه. ورأيت ساعة دماً، وثلاثة أيام طهرًا، وساعة دماً، لم يكن شيء من ذلك حبصاً، عند محمد رحمه الله؛ لأن

الموافق^(١)، واستعملها في شهر رجب يومان دم، فكان دواءه في شهر رجب من الشهر الأول عشره حصص، والثاني عشره حصص، وفي الشهر الثاني ستة حصص بعدد دهر مصيب، والثالث وعشرون حصص، وعلى قياس ما قبله، يخرج ما سأل عن هذا الجنس

نوع آخر في صلب لعادة السند له

٨٦٦ - بعد^(٢)، بعدم^(٣)، بنسبة علي وجهي، إما أن يحدث وعقب الخصى، أو ابتدأت قبله بالخص، وسأب^(٤) في ذلك بالخص، وبه خص، جده ما إذا أب^(٥) دما صححا، وظهر^(٦) صححا ثم استوب بالاستمرار، فهو هنا لوجه يعبر^(٧) منى عاده لها في دهر الاستمرار؛ لأنه قوم بدتو ذلك عاده لها ودف هي إلى العسر، والفسير^(٨) وبم يرى في ذلك خطأ، وكان ردها في ما^(٩)، راد^(١٠) راد^(١١)، خلافاً لصاحبه العباد^(١٢)، و^(١٣) رتب^(١٤) بخلاف جواب مروه^(١٥)، لم يسد^(١٦)، الدم^(١٧) لا^(١٨) [نفساً] غلب إلى المخفض منه أي حيقه ومجسد حيقه^(١٩)، لأنه لا يحدث له لم يعسر^(٢٠) استعاضة عاده بها، ردت هي في العادة لأصلية، وذلك مرة مؤكدة بالتكرار^(٢١)، كما عهد^(٢٢) خلافاً

نوصيحه^(٢٣)، أن الخاجة في من صاحبة لقاده إلى نسخ العادة الأولى، وبص^(٢٤) لعادة الثانية، والثالثة^(٢٥)، الذي^(٢٦) ما عر^(٢٧) منه أرغوه لا عاهودوه، و^(٢٨) سبه^(٢٩) دوه^(٣٠) لأرب^(٣١) لأن الأولى تأكلت^(٣٢) بالتكرار^(٣٣)، وثانية^(٣٤) بوناكبر^(٣٥)، اعاني^(٣٦) من المثلثة^(٣٧) لمطاحة إلى حسب^(٣٨) العادة، قلوا^(٣٩) لم يحسن^(٤٠) التي^(٤١) مرة واحدة عاده لها، يستح^(٤٢) إلى رده إلى غير^(٤٣) الوقت^(٤٤)، ولا شئت^(٤٥) أن اعيا^(٤٦) المرء^(٤٧) أولى من علو^(٤٨) سيرة^(٤٩) الوقت^(٥٠)

٨٨٧ - ثم^(٥١) عسر^(٥٢)، الدم^(٥٣) الصحيح^(٥٤) أو لا يصح^(٥٥) عن ثلاثة^(٥٦) دهر^(٥٧) ولا يرد^(٥٨) على عشرة أيام^(٥٩)، لا يصبر^(٦٠) علوه^(٦١) بالصبر^(٦٢)، وتسير^(٦٣) يظهر^(٦٤) لصح^(٦٥) أن لا يكون^(٦٦) الل^(٦٧) من^(٦٨) حقه عشر^(٦٩)، ولا يحلى^(٧٠) المرء^(٧١) فيه متى^(٧٢)، من^(٧٣) دم^(٧٤) من^(٧٥) أوله^(٧٦) في^(٧٧) ثوسطه^(٧٨) لو^(٧٩) غيره^(٨٠)، وإن^(٨١) جوت^(٨٢) بين^(٨٣) حيقه^(٨٤)، علة^(٨٥) راب^(٨٦) نكاح^(٨٧) صحيحاً^(٨٨) يظهر^(٨٩) صحبح^(٩٠) مروه^(٩١) حده^(٩٢) على^(٩٣) التفسير^(٩٤) الذي^(٩٥) قلت^(٩٦)، ثم^(٩٧) تنيب^(٩٨) بالاستمرار^(٩٩)، يجعل^(١٠٠) أيام^(١٠١) حيقه^(١٠٢) في^(١٠٣) زمان^(١٠٤) الاستمرار^(١٠٥)، ما^(١٠٦) راب^(١٠٧) من^(١٠٨) الدم^(١٠٩) قبل^(١١٠) الاستمرار^(١١١)، وإيد^(١١٢) يظهر^(١١٣) حاه^(١١٤)، فب^(١١٥) من^(١١٦) تظهر^(١١٧) حد^(١١٨) الاستمرار^(١١٩)، أو

(١) وفي نصف النسخ مدام مع

(٢) هكذا في نسخة دهر، وكان في الأصل دهر م لا يصبر

(٣) وفي ف تدبير

ويبدأ ذلك بمسح رات حمسة أيام دفء، وعشرون يوم طهراً، ثم يستمر بها الدم
أشهرًا، غلبا شرك العلة من أول الأسمرار حمسة، ونصفي عشرين، وذلك دلها من جميع
رمات الأسمرار

٨٨٨- الوجه الذي إذا رات دما فاسدا، وطهراً فاسدا، ثم استمرت بالاستمرار؛

ويبدأ ذلك بمسح رات أربعة عشر يوماً دفء، وأربعة عشر يوماً صبراً، واستمر بها
الدم، فيها الدم والدم كالأربع فاسداً، أدم لربادة من العشرة، والظهر للتصا من
حمسة عشر، فجعل كب اثنتي عشرة من الأسمرار من الأدم، فجعل حمسة عشر من أول ما
رقت فرمحه عشر دفء، وبقي الشهر وذلك عشرين (طهرها) ومعا ثمانية عشر إلى رفات
الأسمرار، فجعل من أول الأسمرار يومين من صبرها، فنصفي من هذين اليومين، ثم تعد
عشرة ونصفي عشرين، وذلك دلها

وكذلك إذا كان الدم حمسة عشر، والظهر فرمحه عشر، فجعل حمسة عشر من أول ما
رأت حمسة عشر يوماً دفء، وبقي الشهر وذلك عشرين، وأربعة عشر من حمسة عشر، فجعل من
أول الأسمرار يومين من طهرها، فنصفي فيه، ثم تعد حمسة عشر، وكذلك إذا
كان ثمة من عشر، والظهر أربعة عشر، فجعل حمسة عشر من أول ما رأت الدم ستة عشر
وبقي الشهر وذلك عشرين صبرها، ومعا عشرين، فلو أن أسمر رطبها فاسداً وعشرة يومين
ابتداء حمسة عشر، فمدغ الصلاة عشرين أيام من أول الأسمرار، ونصفي عشرين، وذلك دلها.

ثم مسحت خمسة فلك، من أن تقول أدم ثلاثة وعشرين، والظهر أربعة عشر، ثم
استمر بها ثلث، فإن احتشيت من ذلك ما رأت حمسة عشر، وذلك ابتداء صبرها، وعشرين من
ثلاثة عشر يوماً دفء، من إلى تمام طهرها ستة أيام، فمن الأربعين عشر التي من طهر مسحة
أيام طهرها وسبعة من موضع حمسة عشر، ولم ترى فيه شيئاً حاد، لا أسمرار، وهذا جدي من
موضع حمسة عشر، والثلاثة من موضع كامل، فتدغ الصلاة من أول الأسمرار ثلاثة، ثم
نصلي عشرين، ثم تدغ الصلاة عشرة، ثم نصلي عشرين، وذلك دلها

فإن كان الدم أربعة وعشرين، والظهر بدلتها من رات الطهر أربعة عشر، ثم استمر بها
الدم، فسته من طهر أربعين صبرها طهرها، من ثمانية أيام من موضع حمسة عشر، ولم
تري فيها دماً، ثم حاد، لا أسمرار، وقد نصي من موضع حمسة عشر الذي يومين، فلا يكون

حيضها، وهذه امرأة لم ترق [مدا] ١، فتصلى إلى موضع حبسها الدم، وظللت اثنتان وعشرون يوماً من أول الاستمرار، ثم تصنع الصلاة عشرة، ونصبي عشر من، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ومحمد رحمه الله تعالى يقول: بالإبهار، غنى ما يأتي به بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

ولم يوصف رحمه الله تعالى بقول: "ويقل: العادة" لعدم الرؤية مرة حتى إن على قوله من هذه الصورة، المرأة تستأنف الحسب من أول الاستمرار، فتدفع الصلاة من أول الاستمرار عشرة، وتصلى عشرين، ومن عدتها من حيث إمكان العدد نحو حاله، وهكذا كل امرأة لم ترى في موضع حبسها مرة، ثم استمر بها الدم، بها تستأنف الحسب من أول الاستمرار، فيجعل حبسها من أول الاستمرار، فيقل: المكان والعدد على حاله.

٨٨٩- الوجه الثالث: إذا رأت دمًا سفًا، وظهرًا صحيحًا من حيث الظاهر

ويقال: ذلك منته رأت أحد عشر يومًا دمًا، وحسبها عشر يومًا طهرًا، ثم استمر بها الدم، قائم منها فاسد، فكونه رأتها على العشرة، وظهر صحيح ظاهرًا، لأنه استكمل حصة صبر يومًا، إلا أنه قد سبق لفساد الحيض، لا بد حلت في أول يوم منه نكاح، وعلى قوله: بعد من يرى دمًا من رحمها، فكونه لا يكون حيضًا، فكونه من أول ما رأت، وظهرها عسرون، كما لو بدلت واستمر بها الدم ومضى من طهرها ستة عشر، اليوم الحادي عشر من القدم، وحسبها عشر بعد ذلك ثم ترى فيها الدم حياء الاستمرار، وقد بقي من طهرها أربعة، فتصلى أربعة من أول الاستمرار، ثم تدفع الصلاة عشرة، ثم تصلي عشرين.

وعلى قول الشيخ لإمام القتب أبي على القفقي رحمه الله تعالى: حبسها عشرة، وظهرها ستة عشر، وقد مضت منه عشر يومًا، فتدفع الصلاة من أول الاستمرار عسرون، وتصلى ستة عشر ردت فيها، وجه قول أبي على القفقي رحمه الله تعالى: أن دمها من اليوم الحادي عشر من ذر في الدم، حتى جعلت طهرها عشرين، بها من الحيض في ذلك الاستمرار، هكذا لا يؤثر في الطهر، لأن المصد واحد، فلو لم يور في حصة، لا يؤثر في خلاص حصة من الطهر الأربعة، وجه قول محمد بن إبراهيم بيداني رحمه الله تعالى: أن اليوم الحادي عشر من الطهر لا من الحيض، فيؤثر في الدم فاسد منها في الطهر.

٨٩٠- الوجه الرابع: إذا رأت دمًا صحيحًا، وظهرًا فاسدًا واستمر بها الدم

(١) مكافؤ ط، وقاد في الأصل: مرة

(٢) ساقط من الأصل، ريد من ط، وفي س = يحل الفعدة

بيان ذلك مثلاً : خمسة أيام دماً ، وأربعة عشر يوماً طهراً ، ثم استمر بها الدم .
فحيضها خمسة ، وطهرها بقية النهر خمسة وعشرون يوماً حده الاستمرار ، وقد بقي من
طهرها أحد عشر يوماً من أول الاستمرار ، فتصلي أحد عشر يوماً من أول الاستمرار ، ثم تدع
الصلاة خمسة ، وتصلي خبث وعشرين دخلت دأباً

٨٩٦ نحوه طهراً ، في رابع دماً وطهراً ، كل واحد منهما صحيح من حيث
الصححة ، ولكنه فاسد بطريق الضرورة ، فلا يصلح له نصب العادة

ويبين ذلك مثلاً : رات ثلاثة أيام دماً ، وخمسة عشر يوماً طهراً ، ثم يوماً دماً ، ثم
يومين طهراً واستمر بها الدم ، فبها وجد دم صحيح في الطاهر وهي ثلاثة أيام ، وطهر صحيح
في الطاهر ، هو خمسة عشر يوماً ، ولكنها لما رأت يوماً دماً بعدها ، ويومين طهراً ، لا يمكن
اعتبار هذه الثلاثة حياً ، لأن حياً بالطهر

ومحمد رحمه الله تعالى لا يرى ذلك ، ولا وجه فيه ، في الإبدال ، لأنه لا ينبغي بعد
الإشغال إلى موضع حبسها ، الناس طهر خمسة عشر يوماً ، فلا يجوز الإبدال في مسأله على ما
يلتزم ببلده بعد هذا ، فتصلي في هذه الأيام ضروره ، فيسجد به وقت الظهر ، لأنها صلت فيه
بالدم ، ويخرج من أن يكون صالحاً لنصب العادة ، فيكون حبسها ثلاثة أيام ، وطهرها بقية
الشهر سبعة وعشرين ، وقد بقي منه ثمانية عشر يوماً ، فتصلي من أول الاستمرار سبعة أيام ،
ثم تدع الصلاة ثلاثة ، وتصلي سبعة وعشرين ، وهذا الذي ذكرنا قول محمد رحمه الله تعالى
ونسأله على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : ما رأت بعد طهر خمسة عشر يوماً دماً ، ويومين
طهراً ، واستمر بها الدم ، يمكن اعتباره هذه الثلاثة حياً ، لأنه يرى خبث طهرها ، وإذا
كان بعد دم ، فجميعها ثلاث حياً ، فلم يفسد الطهر بل بقي صحيحاً ، فيجعل عادتها في
ثلاث ، وانطهر ما أبداً ، ودوافق ابتداء الطهر لابتداء الاستمرار ، فتصلي من أول الاستمرار
خمس عشر يوماً ، وتدع اعتبار ثلاثة ، وذلك دأباً

٨٩٧ ولو رأت في ليلته أربعة أيام دماً ، وخمسة عشر يوماً طهراً ، ثم يوماً دماً
يومين طهراً ، ثم استمر بها الدم ، فبها انطهر صحيح صالح لنصب العادة ، لأن بعد دم
يوم ، وطهر يومين ، ويوم من أول الاستمرار تمام الأربعة ، فبدأت حبسها الثاني وخمسة بالدم ،
فيمكن أن يجعل ذلك حياً ، يعني الطهر على الصحة ، فيصبح يجب بعده ، فتدع الصلاة

(١) حكاه في بابها الشيخ وكان في الأصل جمع

(٢) وفي نسخة نسخ يوم دم

من أول الايام ثمانية عشر، ثم تصلى خمسة عشر، ثم تدعى صلاتها أربعة، وتصلى خمسة عشر.

وهذا كلها في زمان الايام، وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٨٩٢- فإن دنا الدم عشر، وانظروا خمسة عشر، ثم الدماء يومًا، ثم انظروا ثلاثة، ثم

الدم يومًا، ثم انظروا ثلاثة، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

ثلاثة ما لو رأيت ثلث عشر، وانظروا خمسة عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، وانظروا خمسة عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

ثلاثة، ثم تصلى خمس، وذلك لأنها

٨٩٤- ثم أنت ثلاثة أيام، وخمس عشر يومًا، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

٨٩٥- وإن رأيت ثلاثة أيام، وخمس عشر يومًا، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

الاسمعة من عشر، ثم اسمعوا من الدم، حتى تقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هذا

لا يكون خيصب، فمضوا إلى مرجع خيصبها الثماني، فذلت سنة ١٠٢٠ هـ، ١٠٢١ هـ، ١٠٢٢ هـ،
وعشرون سنة عشر أبداً. وجماعة من الأئمة الواحدة في من لشدة عصب العادة كالخبري
في لسانه، فصار له من الأئمة عارفاً، وبخاصة لعنه من عبد الله بن علي بن حمزة
يقصها، كما لا يخفى. والآن، في جملة من يوجد في خيصب، لا يتردد في الخيصب
عبد بن علي

وقال الشيخ الامام الفقيه بن محمد بن سعيد بن مراحيم السمعاني رحمه الله تعالى لا
يسير مدبره في شدة الشبه عيسى عليه السلام في خلقه الاول ولكن بسائر حسابات وسمى في
زمان الاسرار على اقل عربون روحه خوله الا صار له لبر من بهم بقصر عائلتها لان
العلاقة مشقة من العود ولا يملك حتى يلقى فيلا لا يذبحه الا يرد به بحاله ما اطاره
الاول من من والى به وحدثه من عند الاسرار لرحب انتم اي سائر الناس على
الاول لان هناك ما به ان يبر من صار حاله لها بانك من الله تعالى على الاول فما
هذه بحالته وجر ذنب بسائر حسابات من نوح الاسرار في عيسى على الاقل من بين
في حيز الاقل في الاكثر للثقل من وراء الاسرار لانها ونحس بحسبه عيسى وذلك قد
وهذا انما هو على ما يسمي من محمد رحمه الله تعالى في قول ابن يوسف
رحمه الله تعالى في لابي في سائر الاسرار عيسى عليه السلام لان هذه لعائلة عقل
مروية للخلق من من من به في اوله من صارت عده لا انب لمصطفى في ما
كانه آخر في الامر في ما كانه من عيسى عليه السلام

٥٩٩ انوجه بالثلاثين سنة ودمه حقيقه، ولا اظن حقيقه كنهه صلاح،
 يترتب ادم بلانه، الظاهر خدمة عبده، ثم انبأ به الطيب عبد عبد، ثم رتب
 ادم حقيقه، الظاهر بعبه عبده، في هذا الوجه لا تنى انمصر على البصر بلا حقيقه
 من شئ الا انهم القصد محض من ابراهيم ليدنى رحمه الله تعالى على من لم يحسن رحمه الله
 تعالى، وير هذا الوجه من انما هو السور من حيث ان عبده بحدف م راءه لا حقيقه،
 والى ان شغل م راءه محذوف من انما هو السور من حيث ان عبده بحدف م راءه لا حقيقه،
 واحده

ثم إن لم يبال المشي على العصى في حال الوقوف، عند الصعود^١ والهبوط^٢ المقابلة محمد بن
إبراهيم بن موسى بن هارون المصنف لأختائه وهو قال بن عباس: «مستند من سبيل» وأنشأ

عصمة محددين معاد لزوم، وأبى نكر الأعمش ورحمهم الله تعالى، وعن قول أبي عثمان
سمعت من مواعظ السمرقندي رحمه الله تعالى، يبيّن شرفه على أقل الأبرار الآخرين، وهو قول
أبي يعقوب العمالي، وأبي سهل وأبو عبد الله رحمه الله تعالى

ونسوة الخلاف لا تظهر من هذه النصوص التي ذكرناها، فإن أوسط الأعداد من هذه
النسوة أربعة وستة عشر، وأقل المبرزين الآخرين فيها أربعة وستة عشر، وإنما يظهر ثمة
الخلاف عند طلب هذه النسبة، بأن قلنا: وقت خمسة أيام دفء، وستة عشر يوماً طهراً، ثم
وقت أربعة أيام دفء، وستة عشر يوماً طهراً، ثم وقت ثلاثة أيام دفء، وخمسة عشر يوماً طهراً،
فقلنا قول من يقول بأوسط الأعداد، فقد مر ابتداء لاستمرار أربعة، وصلّى ستة عشر
وذلك دائماً أو على قول من يقول بمثل فرجين الآخرين، فقد مر ابتداء الاستمرار ثلاثة
وصلّى خمسة عشر، وذلك دائماً

وجه قول من قال بأوسط الأعداد: إن أوسط هو العدد؛ لأن له حظاً من الجنتين،
وتأكد ذلك بالأثر على ما قال عليه القسطلاني والعلامة «خير الأمور أوسطها»، فكان اعتبار
قولي.

وجه قول من قال بأقل المبرزين الآخرين، أن أقل المبرزين الآخرين يؤكد ما ذكره نوح
الأقل في الأكثر، فكان اختياره عنه لأنه في زمان الاستمرار أو في العصى على هذا؛ لأنه
أيسر على السمع، وعن المنسبين، لأن على قول من يقول بأوسط الأعداد، يحتاج إلى حفظ
ثلاثة أعداد، وعلى قول من يقول بأقل المبرزين الآخرين يحتاج إلى حفظ عددين، ولا شك أن
حفظ عددين أيسر من حفظ ثلاثة أعداد

ويجب أن يكون بين الخيضي على النسبة واليسر؛ لأنه يعمى بالنسبة، وفي عقله موج
تقصانه فلا يرى أن متابعيهم الله تعالى اختيار العصى على قول أبي يوسف ووجه الله
تعالى في انتحال العدد (هذه) لاحتاج مودة؛ لأنه أيسر عجب، وسيأتي بيان ذلك في موضعه،
إن شاء الله تعالى

وعلى حد الاختلاف صاحبه الملقب^(١)، إذا اختلفت أدمي في الطهارة، وأظهره، ثم
استمر بها القدم، فعلى قول محمد بن إبراهيم الشافعي رحمه الله يظهر أن أوسط الأعداد الثلاثة

(١) حافظ من الأصل، ويذكر من جهة طواف

(٢) أنه جاءه من البخاري ٣٣٠٥

(٣) ويذكر من جهة طواف

حبيصها. فلم تر الحيفي في موضعها مريئاً، فالتفت عذاب من حبس موصح، والمعد على حاله، فاستأذنه - هـ - اب من أسرع ما تفكر، «فذلك لمن أول الاستمرار»، فمدح الصلاة من قول الاستمراراً «ثلاثة أيام»، ثم بعثني خمسة عشر يوماً، ثم بلغ ثلاثة أيام. وتضمن خمسة عشر يوماً، وذلك لأجل

وكما تنقل العادة في بعض بديع الرقبة في موضع مريئاً، تنقل بديع الرقبة في موضع مريئاً على حاله، «هـ» بن يوسف رحمه الله تعالى، رغبه الفري - وبعثني قوله لا تنصرف صلياً لا يدور، لأن مسائل الإبدال إنما تنصرف على قول من لا يرى الاتصال بديع الرقبة مرة

٩٠٨ - صورة السفال المعد «أن يكون لها [أيام]» مرفوعة في المعنى والمظهر، حرأت خلاف عاداتها مريئاً متغير على «الولاية» فيتمثل عاداتها في خمس والطهر عن موضعها وعددها، وتضمن عاداتها ب راب مريئاً في المعنى والطهر بلا خلاف، لأن المعد لأول إن صلو عددها «الرقبة» ذلك من مريئاً متغير على «الولاية»، فذلك اب خلاف ذلك مريئاً، وقد رآه ما ثبت لها في العادة الأولى، «وحد من ذلك في من الثانية»، فتضمن الثانية عاداتها، وتبطل الأولى حتى تود عند الاستمرار إلى م رتبة آخرها، وإن راب خلاف عادات «الأصلية مريئاً» ثم استمر بها الدم، لم تنقل عاداتها إلى م رتبة آخرها في الروايات ظاهرة، عن أصحابنا رحمهم الله تعالى «روى» راب الرواية عن أبي يوسف - هـ - «أب» إلى «أب» قل وجه ظاهر الروايات أن الأولى عاداتها في تأكيده بالكره على الولاية، وبه يوجد التكرار في الثانية، فلم يكن الناس على الأولى، بل كانت دويب، فلا دخل بها لأولى

وجه رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أن العباس، قال، «لأنني استحييت منه تيسيراً للأمر على السواء» لأن العادة الأصلية إذ نه سقن مريئاً خلافها مريئاً، استأذنت هي إلى حفظ ثلاثة أيام، وثلاثة أشهر إن تأثر ب ر مريئاً وأظهرها «مستحبة» على قول من يتولى بالوسط الأعم، «وإلى حفظ دويب وطهرين عن كون من يقول بأقل الدم الآخرين» وإذا استعمل مريئاً إلى الأصلية برقية للحال مريئاً حدة، فخرج هي إلى حفظ دم واحد وطهر واحد، ولا شك إن حفظ الشيء الواحد تسر من حفظ لشيء أو الثلاثة، وكثير من

(١) هكذا في بعض النسخ وك في الأصل مريئاً والاستمرار

(٢) هكذا في م، د، هـ، و، في ظ علة

(٣) مريئاً في م، د، هـ، و

مشايخ يعازي رحمهم الله تعالى ، نقض

ويقال ذلك لأنهم إذا كانت له عادة أصلية في الظهور ، الجنب ، ترك دعاء مختلفه ونهض برأ محسنة ، وبعبارة أوسط الأعداد "أقل عوين" الأحدين عادة لها ، ثم جاء الاستسرا ، فإب نبي لأمر في زمان الاستسرا على ما جعل عادة بها ، عند مشايخ حجازي ورحمهم الله تعالى وعنده "مع شرح رحمتهم لله تعالى" في الأمر في زمان لا - تمركز على ما كانت عادة لها في الأمان

وجه ثانياً مشايخ دين رحمتهم الله تعالى إن عادة الجنبية في العادة الأصلية على ما مره فلا تنقض العادة الأصلية [وإن] "أصلية" أصيلة أعيرت عادة بها بغير الضرورة يمكن اختيار حكم الجنب و بغير في حلقه ، مع وجود الثاني لكونه عادة لها بغير الضرورة ، وهو كونه عرفاً ، وثبات بالضرورة ، بغير الضرورة ، ولا ضرورة في بعض كمادة الأصلية لها ، فلا تنقض في ١٠

وجه ثانياً مشايخ دين رحمتهم الله تعالى أن العادة بعبارة لا سقط عن ذكره :
 "تختص العادة الأصلية ، إلا أنه مختلف في نفسه ، ولكن مع اختلافه ليس على صفة الأصل ، وإنما هو من نفس ، فإنه حائز ، وهذه العادة الأصلية مسقط برؤية التحالف مرة ، (إجماع) لأن العادة الأصلية تؤدي من نفسه ، لأن أوسط لأعداد الثلاثة ، لو أنزل المرنين" لأحرير ، والمرتدين بنفس بانعزاد ، فلما حصل أن العادة أعيرت لأنك من تكرار المعاصف للعادة الأصلية بكن وحظ بعض ، أحدهم هذه الأعداد بغير الجنب ، ضرورة بسبب العادة بها ، وذلك أنه أحد فرد في نفسه ، فينقض بالقر : لكونه سلا ، ولكن الحظفة المتخلفة للأصل عدداً في نفسه ، والمذهب في هذه الأعداد ، وهذا الكلام في حالة الضرورة وبإشارة أوضح

(١) وفي م لو

(٢) وفي نسخة صحيح فرد

(٣) عكفا في ب ، ف ، ط ، و ، م ، وفي الأصل 'ورد'

(٤) وفي نسخة صحيح فرد

اعتبر العدة برونه المخالفة مرة، دون الفرة إذا كان أيام حيضها خمسة، ورجب حسبه، واستمر بها الدم إلى انعقده، كذا في القصة كلها حيقاً بالأجداد ١٠٤٩، يحرر في سقطه على وجهه، حتى تم برئ وقتها يعرف مرة قضا، وما قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - من إتمام العقل برونه محال مرة، فذلك من حيث الصورة، لا من حيث الحكم، لأن العقل ينسحق بموضع لاص، لا يرى أن الإصام إنما يجرى في لأربين من الظاهر، وجرى الأخرين، فإنه يسلل فرائده إلى الأوليين، حتى لو اقتضى به جرح في الآخرين، ولم يهرأ فيها ينقص في ركة، وحده في ركتين، فقد صلاته حصر بها يعبر فرائده لا تكمل فرائده إلا إلى الأوليين، كذا هنا

٩١٧- وقد استل بالمال على قول محمده رحمه الله، سد بها ما سكر، والإمكان بالطريق الذي قضا، وإن لم يكن بعد الحرق من موضع حيض الدم ما يصدق أن يكون حيضاً لا تبدل لها، لأن إثبات البدل هو هذه الحالة يؤدي إلى إسقاطها، لأن سبب استدلالها هو بطلانها الأولى، لرد ما يرى في موضع حيضها الثاني ما يمكن تقديره حيضاً، لم ير في الجنب في موضعها ترتيب على الأول، ويجب الانتفاء وإبطال العادة الأولى، واستئناف الحبس من موضع الثاني، فيستل من لأنه كذا يدل على العادة الأولى، وهذا مذهب العادة الأولى، فلم يجر القول إلا من أو هاء الثانية، فيصلى إلى موضع حيضه الثاني، كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى

وجه قول أبي سريته يعطوب العمري رحمه الله، إن العود بالجر يؤدي إلى محاذة وهو إيجاب الصلاة غيب في حالة الحيض، وإيجاب ترك الصلاة في حالة الطهر بعده أن الظهور في حقه حقه، وإذا صح الخبر يصير هو ظاهر حكماً، فنهى فيه، والبهل إذ كان دماً فهو في حالة السجدة، بد العادة ثم تجعل برونه خلافه مرة، لا من حيث الموضع ولا من حيث العدد، فبب هذه الحالة ظهر كحكمة، فتو صح السجدة تركت من صلاة فيه، فهو معنى قولنا أن الحرق يؤدي إلى الحال، وما يؤدي إلى الحال، فهو محال

ومحمد رحمه الله تعالى يعرض في الحرق وقوع الخلل في بعض الجنب، وهو الصلاة في انقضاء الشئ عمر، وفي معنى حرق وقوع الخلل في كل دم سدر، فإنه دم خارج عن القبل في أدائه، فكان حيضاً كالأصل، ويجب ترك الصلاة فيه، فاد، ثم يعبر منه، في أي جميعه، ولا شك أن موضع أحد في البعض أمور من وقوع الخلل في لكن

٩١٨- ثم يحبر أن يدل لها من أيامها أو أقل من أيامها، ولا يجوز أن تدل لها، أكثر من أيامها، إلا أن يكون قبله واحد ظهر ثام، وجد لأن الدليل في أمه ما انصرف قد يكون قبل الأنصبة تضمك مدعيات وأرض على أيامها، وقد يكون هو دون لأفص، كما تضمك المفق هو يدل على المصوء، تبدل من أيامها، وأقل من أيامها، يظهر في السرع، يجوز قبله به لما لا يوجد في أمه ولا في أمه، هو أكثر من الأقل، فإن قلنا لا يبرئ منه على حد، للقل، فلا يمكن استنار، ولا على الإطلاق، فإذا كان فيه بعد ظهره، ثم يمكن اعتباره فصلا، فحينئذ أيامها بدل لا غير، لأنه دم حاسد، لأنه دم سحابة، لا ير دحس، المستأفة على أيامها

وقيل إن كان هو ما يبرئ طهرين يمين، يتكافأ حينئذ، لأنه أيام، فربما هي عسرة أيام دما ولم يجلد، كان كنه حقيق، لأنه دم حول من الاستحاضة، وكان هو أصلا لا بدلا ٩١٩- ويجوز أن يدل بعد أيامها كيف ما كان، ولا يجوز، لأن الدليل على أيامها، إلا أن يكون على طهرين، لأن الدليل الصحيح متى وجد واليت، جيد، يتوابع بينهما وجه دم حصص عند محمد رحمه الله تعالى، قال من عدته أنه لم يؤثّر، راب علم، يام دما، حمه قبل أيامها، وخسنة على أيامها، أن كل ذلك حيض، إذا كان يظهر فيه وبعده، فإن انتصب أيامها، دم تر فيه ما يكون حيضا، يتوابع مع بعد وجود دم الحيض، فإن وجد كنه ما كان حكمه يائس، وكذا دم من أيامها، إذا كان على إثر ظهر، يام، لأنه يبرئ من وقتها كان دم الطهرين موقفاً مع الحيض هو حيض، وحكمه يائس، دام إذا لم يكن هو عسرة طهر قائم، فهو عسرة طهر، وقت دم حيض موقفاً مع الحيض، لأن من بعد انقضاء الحيض لا يكون حاصلاً، وله حتى ما يتبعه، وإذا راب الدم، فقد رآه من وقت دم يتوابع فيه صباه الحيض، فأمرت بالصلاة به

٩٢٠- ثم ذهب إلى أن حكمه كنه تعاقب في دم، حمه رحمه الله تعالى من موله لا يدل لها قبل أيامها، لأن يكون على إثر طهر دم، قال الحاكم أبو نصر أحمد بن مبرهنة عنه أنه عدل، أو أنه الصحيح، حكاه في لا يشوبه دم، هو دم أو ناصلة فيه لا انتام

[١] وفي نسخة: هو

[٢] وفي نسخة: هو مكن حصى

[٣] حكاه في نسخة النسخ، وكان في الأصل: يكون

[٤] حكاه في نسخة النسخ

قول الحاكم في ربه رحمه الله تعالى

٩٢٢ - وذكر كذا عذاب في الحيض ثلاثة أيام، وفي الطهر سبعة وعشرون، فظهرت خمسة عشر يوماً، ثم أتت الدم ثلاثة أيام، ثم طهرت في اثني عشر يوماً، ثم أتت في ثمانية عشر يوماً، فبذلك يكون الحيض سبعة عشر يوماً، وأما ما روي عن بعض طهارة صحيح، فيدل على ذلك ثلاثة أيام، وأنه بعد ثمانية عشر يوماً، لأن تلك الثلاثة أشهرها يمكنها

من آخر في الزيادة والنقصان في أيام الحيض

٩٢٣ - ما حقه الفاء، وهو في الحيض إذا كان الدم زيادة على معرفتها، يجعل ذلك كله حائضاً، ما لم يجاوز الميسر عشرة، وإن جاوز الميسر عشرة، أيام ردت إلى معرفتها، والباقي يكون استحاضة، وهذا لأن حائضاً لا يكون على صفة واحدة، بل قد تتغير فيرداد حيضها وقد صعب استنبط جميعها، وفي الحيض على الإمكان، ما انصرف على العشرة، يمكن أن يجزئ ما روي عن معرفتها حائضاً، وإذا جاوز العشرة، لا يمكن أن يجزئ ما روي عن معرفتها حائضاً، لأنه مجاوز حقيقتي، واعتبره بمعرفة ما بعده، واعتبره بما روي عن العشرة، لأن قربانها على معرفتها لم يظهر إلا مع هذه الاستحاضة، فانظر أنه على هذه

٩٢٤ - وذكر كذا عذاب في الحيض خمسة أيام، ثم أتت الدم في يوم السادس، فعلى قول صاحب بلع رحمهم الله تعالى، يؤمر في الصلاة بالصلاة لأن الدم في اليوم السادس عشر قد يكون حائضاً، بأن الصور على العشرة، ويجب أن يكون استحاضة، لأن يومه على العشرة، فلا بد من الصلاة مع البرودة، لأن الدم في اليوم السادس لا يكون حائضاً إلا بشرط الاصطفا على رأس العشرة، وأنه موهوم، فلا تترك الصلاة باعتدأ موهوم.

وكان الشيخ الإمام الفقيه محمد بن أبي عيسى المندس رحمه الله تعالى يقول: لا يؤمر بالصلاة ولا بالاعتسار، لأن عرفانها حائضاً يعني لزومها، يكون حائضاً في جميعها، ودليل حائضها حائضاً فاعرف وهو سائر الدم، وهذه الزيادة لا تكون استحاضة، إلا بالاشتغال حتى يجاوز العشرة، وأنه غير ثابت للرجال، فثبت حائضاً حتى يبين برها، وإن جاوز الدم العشرة، حيث يؤمر بالنقصان، بركت من الصلاة بعد أيامها، وعشر هو هذه المدة، فإن المدة لا يؤمر بالصلاة والاعتسار مع روي الدم، ما لم يجاوز العشرة، فكذلك هذه، وكان الفصل الشهيد

حاشم القيس على رحمه الله تعالى متى في هذه الصورة ، فانها يوم لا يغسل ولا يؤمر بالصلاة : لأن هذا أقرب إلى الاحتياط

٩٦٥ - ولو كانت عادي في الحيض الأول خمسة أيام ، وتظهرت في يوم الرابع ، فبها يؤمر بالاعتساف إلى حاشم القيس الوفاء ، وتؤمر بالصلاة ، ههنا ! لأن هذا يظهر ظاهراً ، وفي المسألة التفتت هو دم طاهر ، فأحد من كذا ذلك بالاحتياط

٩٦٦ - ولو حدث عادي في الحيض خمسة في ثوب قل شهر ، فمات ثلاثاً في أول شهر ، ثم قطع دمها سبعة أيام أو ستة أيام ، ثم رأت يوماً ، فحسب من أول الشهر حيض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى : لأنه يجوز حكم الحيض بالظهر ، وعد محمد رحمه الله تعالى الثلاثة الأولى في حيض ، لأنه لا يرى ختم الحيض بالظهر ، هكذا ، رغم محمد رحمه الله تعالى المسألة في الأجر ، ومسألة في الأيام الستة شك ، لأن الآية الثلاثة قبل استئذان ، ويؤمر بالاعتساف ، فعمله حسنة ، ثم ، فيمكن جعل الكل حصة ، عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

وهذه أبحاث ، أن حبصها خمسة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وانصح أن يرد على طهر ستة أيام ، أو ما أنشأها ، أو على يوم الحيض بعد ، وبص ، فقدير المسألة ، ثم رأت ثلاثة دماء في أول الشهر ، ثم قطع عنها سبعة أو ستة أيام ، ثم رأت يوماً ، أو بصير تقدير المسألة ، رأت ثلاثة أيام دماء في أول شهر ، ثم قطع عنها سبعة أيام أو ستة ، ثم رأت يوماً وأكثر ليرد على العشرة ، فورد إلى مروي عن عبد بن يوسف رحمه الله تعالى ، ولو دلت يومين دماء في أول عشرة ، يومين دماء في آخر عشرة ، فحسب من المعروف حيض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، إذا كان اليوم ، الآخر ، هما اليوم العاشر واليوم الحادي عشر ، فأما إذا كان اليوم ، الآخر ، هما اليوم التاسع والعاشر ، فالكل حيض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وعد محمد رحمه الله تعالى شيء من ذلك لا يكون حيضاً ، لأن الظاهر خلاف على التمسك ، فصار حاصل بينهما ، وفي واحد من المعين يتفرده لا يصح حبصاً ، فلا يجعل شيء من ذلك حيضاً

٩٦٧ - ولو رأت في أول عشرة يومين دماء ، ووردت اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر دماء ، فحبصها حسبها عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، لأن الظاهر فيه فاعصر ، فحسب الدم الثاني

وعند محمد رحمه الله تعالى الثلاثة الأخيرة حيض ، لأن الإبدال يمكن فيه ، لأنه يبقى

قی مرغ حبیب تائی دندہ ہر کمال و نورانی در عجب یونان و ایران و
حی حاور احمد : محبت می اخیلی غلامو حرفه : در اندام خود را کند
شماره : الفکر حاضر

٩٦٤ فإذ ظهر يومنا من أول الشهر، ثم أتت يوم فدا، يوم شهر احتي حنور
 انتمية، واليوم (أول ليس) يعني عتاهم: لأن يوم فدا، وهو ظهر من مائة وعنه
 أي يوم رحمة الله، بل يجوز بهذا، لخصي يظهر إذا فدا دم لاسمائه، ولا ربه انما
 من أيتها عيسى عبد الله، وصف رحمة الله، أي ١٠٠ م = من الظهر لانتعفه
 وهذا صمد رحمة الله تعالى، حبسها اليوم الثاني والثالث والرابع، لأن اليوم الأول والخامس
 كان طويلا، وإن وجب الدم من الحصة، كان ما بعد اليوم الرابع حصة كاله

[illegible]

موضوع آخری تقدیم لطیف و تاحیرہ:

٤٣- هـ الرعي عن علي ثلاثة اشهر، فـ في التقدم وفسر في الشاخر، وفسر
في النقص بمسب.

۹۶۶- ان التمس لأول فهد على وجه الأذن. ان فهد في يامها يكون حبيذاً،
وورث حل يامها ما لا يكون حبيذاً. ان يكون لثني في يامها ثلاثة. وانثر على يامها فحل من
ثلاثة. وفي هذا الوجه رواه عن أبي جهمه رحمه الله تعالى. ان محمد بن أبي الخطاب لا
يكون حبيذاً. وروى الحسن بن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال

وَجَدُوا فِيهِ مَعْدَنَ حَمِيمٍ يَتَنَبَّأُ بِمَا يَكُونُ لَهُمْ فِي حَيَاتِهِمْ، وَجَدُوا فِيهِ كَذَلِكَ أَمْرًا
لَهُ وَاحِدًا، أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ مَا تَعْبُدُونَ إِلَّا أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ كَانْتُمْ أَقْرَبَ
إِلَيْهِ أَيْدِيًا، أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ مَا تَعْبُدُونَ إِلَّا أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ كَانْتُمْ أَقْرَبَ

رحمة محمد ورحمة الله تعالى لا يصير عادة بها.

٩٣٤ - ألوحه المحصر إذا راها في أيامها ما لا يصح ذكرها أو رآها قبل أيامها ما لا يصلح حبساً، وإذا جمع صنعاً حبساً.

وهي هذا الوجه، حسب ما يبلغ فيه من مضيق، أنه يظهر بوجه اشتقاقات، لأنها لا زالت من أيامها لا يصح حبساً، كان لولا من أيامها كعدم وقال بعضهم المحصر فيه كغواب من بوجه الرابع - لأنها لا زالت من أيامها ما يكون حبساً نفسه - وإنما يصير حبساً بوجه نفسه - كان لأنها زالت في أيامها ما يكون حبساً (أو رآها في أيامها ما يكون حبساً) وذكر الشيخ الإمام وهو الإسلام على بن محمد الرضوي رحمه الله تعالى من شرح كتاب المحصر "من شأن ذلك لا يكون حبساً، إلا أن يرى في موضعها اشتقاقات مثل ذلك، فيقل العادة إليها من لا بد".

ولا يتصل به القسم

٩٣٦ - امرأة سئمتي ٤ يرى القسم قبل أيامها، ذكر العبد شهيد رحمه الله تعالى في محصر كتاب غير أيامه برك الصلوة، إذا كان الذي من أيام ظهرها ما لم تصم إلى حبسها لا يجوز العسرة لا بد، وأما عقيب ظهر صحيح، وكان حبساً لكن بهذا الشرط، لأن الظاهر أنها ترى الله من أيامها المصروفة، وإذا عدم هذا الشرط يكون استحسانه وذكر الشيخ الإمام رحمه الله تعالى في كتاب المحصرات أن على قولهما ذكر ذلك الصلوة إذا كان المتقدم من أيامها لا بد من العسرة، وعلى قول من حقه رحمه الله تعالى إذا كان المتقدم بانه أيام لا شرك الصلوة، وإن كان من ذلك فكذلك على قوله على ما أحسنه مسايح بعض، وعلى ما اختاره مشايخ مع رحمه الله تعالى ذلك الصلوة.

٩٣٧ - والله القسم الثاني فهو من وجوه أيضاً لأول الأمر من أيامها ما يصلح حبساً، وزالت بعد أيامها لا يصح حبساً، وهي هذا بوجه يكن حبساً، وليلها تتبع ما بعدها وأما العادة لأن ما بعدها لا يستغل بمسألة، وقد سبب أيامها مسأله عتبتها حكماً.

٩٢٨- ألوجه الثاني إذا رأت في ثيابها أو رأت في حرمها ما يصلح حيضاً، ورأت بعد ثيابها ما يصلح حيضاً أيضاً، وفي هذا الوجه إن لم تجلور النكل منبره، فالنكل حيض، وإن تجلور منبره حيض، وما رآه من ذلك مستحاضه؛ لأن المتأخر عن الثياب يمكن اعتباره حيضاً تبعاً لأبوابها؛ [لأنه لا حل بآبائها، ولا لاحق ببيع السابق، إلا ترى به بيع ثيابها مستحاضة، فيبيع ثيابها جكف، وإن أمكن اعتباره تبعاً لآبائها] فيبيع ولم تنقل عائلتها بعد كانت عليه من حيث الخليفة، إن انتقل من حيث المصرة، لأن البيع حكمه حكم الأصل، فعلم من حيث الحكم كأنه حصب في ثيابها.

٩٢٩- ألوجه الثالث إذا لم ير في ثيابها شيئاً ورأت بعد ثيابها ما يصلح حيضاً، وفي هذا الوجه النكل حيض، ذكر المسألة في الأصل من غير ذكر خلاف، وقد احتج المصنف فيه قال الشيخ الإمام برعي بدافق الزمخشري رحمه الله في كتابهما، ولقد دوى رحمه الله في شرحه علماء مشايخ خراسان وحمهم لله تعالى على أن ما ذكر في الأصل قول النكل، وقال أبو سهل النريسي وحمهم من القليبي، وعامة المتأخرين من الحارثيين وحمهم الله تعالى إن هذا عن الخلاف الذي بيته في المتقدم، فإن كان المسألة عن الخلاف الذي بيته في المتقدم، فالكلام في الكلام في المتقدم، وإن كان هذه المسألة عن الواقع، فوجه الفرق بين المتقدم والمتأخر، وهو أن وجود الشيء بعد وقت لا يمنع بوث حكمه محصوراً في أمر الحيض، وإن مرأى بوي الدم بعد ثيابها بأشهر، فلا يتعين به الحكم، ولهذا قلنا إن المعجور الكبيرة إذا رأت الدم كان حيضاً على رويته الزايدة، وأما وجود الشيء قبل وقته، فلا يفتده في أكثر الأحكام محصوراً في باب الحيض، ألا ترى أن المصرة إذا قد مرى قدم، ولا يفتده أصلاً.

٩٣٠- ألوجه الرابع إذا رأت في ثيابها ما لا يصلح حيضاً، ورأت بعد ثيابها ما يصلح حيضاً، والحوادث في هذا الوجه كحوادث في الوجه الثالث؛ لأن ما رأت في ثيابها ما لا يصلح حيضاً، كان المراد في ثيابها، ملحظاً بالمعنى.

٩٣١- ألوجه الخامس إذا رأت في ثيابها ما لا يصلح حيضاً ورأت بعد ثيابها ما لا يصلح حيضاً أيضاً، ولكن إذا جمعا صلحا حيضاً، فحوادث في هذا الوجه نظير حوادث في الوجه الثالث والرابع؛ لأن ما رأت في ثيابها ما لا يصلح أن يكون حيضاً، وهو كثرتها لم

(١) ويد من باب التاسع

(٢) ما نقل عن الأصل، واستدل به في التمسح بوجه

وفايتصل بهذا القسم

٩٤٠- ثم انما حدثت بعض هذه اللفظيات في بعض النسخ (لأنه هو الذي شغرت
 رحمه الله تعالى) في النسخة التي في الأصل لهذا المقام في النسخة الأولى من
 النسخة الأولى من النسخة الأولى

٩٤١- ثم انما حدثت بعض هذه اللفظيات في بعض النسخ (لأنه هو الذي شغرت
 رحمه الله تعالى) في النسخة التي في الأصل لهذا المقام في النسخة الأولى من
 النسخة الأولى من النسخة الأولى

٩٤٢- ثم انما حدثت بعض هذه اللفظيات في بعض النسخ (لأنه هو الذي شغرت
 رحمه الله تعالى) في النسخة التي في الأصل لهذا المقام في النسخة الأولى من
 النسخة الأولى من النسخة الأولى

٩٤٣- ثم انما حدثت بعض هذه اللفظيات في بعض النسخ (لأنه هو الذي شغرت
 رحمه الله تعالى) في النسخة التي في الأصل لهذا المقام في النسخة الأولى من
 النسخة الأولى من النسخة الأولى

٩٤٤- ثم انما حدثت بعض هذه اللفظيات في بعض النسخ (لأنه هو الذي شغرت
 رحمه الله تعالى) في النسخة التي في الأصل لهذا المقام في النسخة الأولى من
 النسخة الأولى من النسخة الأولى

٩٤٥- ثم انما حدثت بعض هذه اللفظيات في بعض النسخ (لأنه هو الذي شغرت
 رحمه الله تعالى) في النسخة التي في الأصل لهذا المقام في النسخة الأولى من
 النسخة الأولى من النسخة الأولى

٩٤٦- ثم انما حدثت بعض هذه اللفظيات في بعض النسخ (لأنه هو الذي شغرت
 رحمه الله تعالى) في النسخة التي في الأصل لهذا المقام في النسخة الأولى من
 النسخة الأولى من النسخة الأولى

عند محمد رحمه الله تعالى؛ لوجود شرط الإيقاظ في التمدد؛ فإن رأيت في مرة الثانية ذلك الحصة؛ وأيامها المعروفة؛ وربعة يومين دماً؛ فحيضها معروف؛ لأن عدولها لم ينقض؛ لأنها رأت ذلك مرة، وإن لم ترم في المرة الثانية كذلك؛ ولكنها رأت الحصة التي قبل أيامها؛ وظهرت أيامها؛ ثم رأت في المرة الثالثة تلك الحصة؛ وأيامها وربعة يوم؛ فحيضها خمسة من قول؛ ما رأت؛ لا تنقضي لعدولها من حيث الموضع؛ لعدم رؤيتها الدم في مجريها مرتين.

وإن كانت هي ظهرت أيامها مرة واحدة؛ فحيضها هي الحصة المعروفة؛ لأن انتقال المرأة لا يحصل بدم الرزية مرة؛ إلا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى؛ وإن لم تر قبل أيامها ولا في أيامها؛ ويكره رأت بعدها خمسة؛ ثم في المرة الثانية ظهرت خمستها؛ وهذه الحصة؛ ثم استمر به الدم؛ فحيضها خمسة من حين استمر به الدم؛ لأن عدولها قد انتقلت إلى موضع الرزية؛ لعدم الرزية في أيامها مرتين.

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: وما بعدها طهر إلى تمام الشهر من حين استمر به الدم؛ ثم تكون حصة؛ وكثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: هذا الخبر خلق والصحيح أنها بعد ما تركت الصلاة من قول الاستمرار خمسة أيام؛ تمس ثلاثين يوماً؛ لأن عدولها في الطهر قد انتقلت إلى ثلاثين؛ ثم رأت ذلك مرتين على التوالي. من الشهر الأول طهر خمستها بعد ما تمس من طهرها خمسة وعشرون؛ فلهذا ثلاثون؛ ثم رأت خمسة دماً؛ ثم ظهرت عشرين بقية الشهر؛ وظهرت أيامها من أول الشهر لأخر؛ وخمسة بعدها؛ وذلك ثلاثون أيضاً؛ علم أنها ظهرت ثلاثين يوماً على التوالي؛ فانتصب^(١) عدولها إليه في الطهر؛ فتيسر على ذلك في رمضان الاستمرار. ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من صحح ما ذكره في الكتاب؛ وقال: فلكن قد انتقض؛ لما العدد لم ينقض؛ فيبقى اعتبار العدد^(٢) كالأول

(١) وفيه: تم معاً فـ

(٢) وفيه: حتى اعتبار العدد؛ والأول أصح؛ وفيه: ب، ط. حتى اعتبار العدد الأول

الحض، فيكون مباحاً، حتى يظهر ثلث من بعض، وذلك بأن يجرد العشرة، وإذا لم تجرد العشرة، ونكس الطهر بعده، يسقط عن خمسة عشر من هذه الصورة كانت حبسها معروفها، يتأخر عن إتمام حبسها يكون استحالة، مؤخر من إعادة الصلاة بذلك

٩٥٤ - قال ابن القفطج رحمه الله عن أبي العشرة، أو لها در العشرة، والطهر بعده خمسة عشر يوماً، لا يحل له دم، وكان جميع ما ذكرته من أصلها وعدلها، وهي

٩٥٥ - وإن أخبرت أن عادي من الطهر كان عشر يوماً، ولكن كان يختلف دمه، ولا أنها تعلم أن الفم، كله صحيح، سألتها عن دم واحد من هذه الدم، حدثت فيه، وهي تسقط، فقلت: ثم كان الدم الذي قبل الطهر الأحمر؟ من قلت: عشرة، لا يسألها عن شيء آخر عذابي يوسف رحمه الله تعالى، وظهر له جواب مسائلها لأن العادة عند منقل برزخ للمخالف مرة

٩٥٦ - وإن أخبرت أن الدم الذي من الطهر الأحمر عشر، والدم، كله صحيح، فقد عرف القتي أن عادي من ثلث إلى عشرة أيام، فيلزم عادي من ثلث إلى عشرة أيام، ثم ترك الصلاة عشرة أيام، إن رأب الدم، والصوى على هذا الفم

٩٥٧ - وإن أخبرت أن الدم الذي من الطهر الأحمر كان سبعة، أمرها بقضاء صلاة ثلاثة أيام من هذه عشرة، لأن هذا ظهر أن عذابي في الحضيض، سبب إلى سبعة أيام، وقد رأب في هذه الحالة عشرة ورابعة عيبها، فيكون حبسها عادية، وذلك سبعة، ويكون ما ذكرته من ذلك استحالة، وذلك ثلاثة أيام من هذه العشرة

٩٥٨ - من أخبر أن لا يحل إلا طهر خمسة عشر يوماً، دم عشرة، وهذا لا يمكن للاستحالة لأن لو أخبرت عن ثلاث تطهيرات، كلها خمسة عشر، وثلاثة أيام كلها عشرة أيام، وهذا لا يمكن للاستحالة، الحين يمدد، عهد، ربي، ورد ثم يصح ذلك للاستحالة، وحسب الله، ولا يرى على ما فاني؟ هيغوب بها نفس، نعمي، وتذكرى لياسته، والأفان، والاضالة سر، وطرقت في ذلك يفكر بعده

٩٥٩ - وإن أخبرت أن ما مني ذلك من التطهيرات كان أكثر من خمسة عشر، إلا أنها لا تدري هل كان سبعة مستحالة، أو لم يكن، فهذا يمكن للاستحالة، لأن ما يمدد يحلوه

(١) وم. ب. وكان

(٢) وفي م. ب. في هذه الحالة

(٣) ويذكر م. ب. ط. ف.

خمسة عشر يوماً ، لأنه من دمى بر . وقد كانت الأظفار قد بردت من حصة عشر يوماً ، فيقل إليها الماء ، وانه ثلاثاً مرة ، وتقف بخروج دم من فمها ، لأنه من طهرين فمجر ، فتجوز الطهارة ، والعبادة ، عذبت وجب الاستناب ، فمن ، لا تستمرار عشرة حصى ، خمسة عشر طهر ، باسمها بالصلاة عام خمسة عشر يوماً ، و برك الصلاة بعد ذلك عشرة أيام إن رأت الدم

٩٦ - وإن حبر من ناء قبله ، من الأظفار كسر من خمسة عشر ، وإنها لم تكن مستعصية ، فهذا من ثلاثة أوجه ، إما أن تكون من ، ما فيه من الأظفار المتقلعة كسرت من فمها ، أو كسر ، أو كسر ، أو كسر ، وفي الوجه الثاني ، كسرت ذلك الاستناب ، لأن شارباً انقصت قبله دس ، خمسة عشر إلى شهر حصة عشر يوماً ، بعد ذلك مرة ، والعبادة إذا تجددت وجب الاستناب

٩٦١ - من أجبر عن طهر من قبل هذا الدم الذي حاسب ، وهي فيه كلاً من خمسة عشر ، وبسببها من عشر ، لا يخطئ من ذلك ، فهذا لا يكف ، بالاستناب ، لأنه من طهارة بعد لا يكون أكثر من طهر حصة عشر ، فلا تشد العبادة من عهد حصة عشر فلم تجزئ العبادة ، والعبادة ، لم تعدد بالاستناب لا يجب الاستناب ، ويجب حصة ، ولا تدرى على ما إنحاص ، وتكون في و ، إن شاء الله

٩٦٢ - من حبر من ناء ذكر مستعصية ، إلا أنه لا بد من ، الأظفار المتقلعة كانت حصة عشر يوم ، أو أكثر من حصة عشر ، فهذا يكفي بالاستناب ، لأن ذلك يمكن مستعصية قبل ذلك ، والأظفار متقلعة إن كانت حصة عشر إلى كسرت ، وإن كسرت كل من حصة عشر ، أو ، أو طهر طويلاً حصار طهر الطويل حصة ، لها ، لأنها حلقص ، وإن شقبت العبادة إلى حصة عشر فتفرق الصلاة ، والصوم ، أو إلى ، لا يتم ، أو عشرة يوماً ، وتصلو حصة عشر ، بخلاف مسألة الأبر ، لأن الأبر لا يجل أن الأظفار ، حصة حصة عشر ، وإن شقبت طويلاً حلقص ، حصة عشر ، ثم لم يطرأ أكثر من حصة عشر ، على العبادة إليه ، ثم ينهي إلى حصة عشر ، حصة عشر ، ولا سوى على ، دس

٩٦٣ - إن حدث ، الأظفار التي كسرت قبل هذا من الطهرين ، كانت أكثر من حصة عشر ، لكنها لا بد ، وإن كانت مستعصية ، أو لم يكن ، فهذا أيضاً يكفي للاستناب ، لأن الطهر الأخير حلقص ، لأن الطهر المتكامل ما يكون من دمى ثمة ، وقد علم

الأولى، تكون طاهرة، في وقت الصلاة المذكية، فعلى كذب، تسعين بأداء، أحدهم، ومعرفة الطهارة.

٩٧٤- ونها أن يصل من المشهورة؛ لكونها بين للمعصر، لأب شرعت حر المنص من المعترض؛ فيكون حكمها حكم المرائض ونفس الترتيب، ولا يصل بطوعاً سوى هذه أسس المشهورة، شردها بين المباح والمبذو، وإذا صحت الصلوة لا تخطئ الترتيب، بل قرا الفاتحة وسورة قصيرة.

٩٧٥- قال بعض من تبعنا، حينهم الله تعالى، تقرأ في الأبرار عند أبي جعفر رحمه الله تعالى آية واحدة، أو ثلاث آيات قصيرة، وعندهما بقدر ما نحو به الصلاة، وقيل، تقرأ الفاتحة في الأولى من المكتوبات، وفي كل ركعة من الفس، ولا تقرأ غيرها، قيل، إن تقرأ في الأولى من المكتوبات، وفي كل ركعة من نفس الفاتحة وسورة قصيرة، وثلاث آيات؛ لأنها واجبة، وهو الصحيح، ولأنه أمي الأحرار من المكتوبات صلاة عند بعض المتأخرين رحمهم الله تعالى، وعند بعضهم تقرأ، وهو الصحيح؛ لأن مؤدب واجب من إحدى الروايتين عن أبي جعفر رحمه الله تعالى.

٩٧٦- قال بعض من تبعنا، حينهم الله تعالى، ولا يفتي في التيمم إلا سنيك، لأنهما سورتان من القرآن، ومن كنس وصلى الله عهداً ونيرة من بدعوات قوم مقامه فلا تقرأ أحدًا، وأورد؛ صدر الشهيد رحمه الله تعالى في محضر كتاب الخيضي أنها تقرأ اللهم؛ سببك، ولا تقرأ الفراء في غير الصلاة؛ لاحتمال قيام خيضي، هذا وقع في بعض السج، وفي بعض السج بقول، لا تقرأ آية دمه في غير الصلاة، ولا عن الفصح، ولا تدخل المسجد، وإن سمعت سجدة وسجدت للحال، فخطب عبد، لأب، أن كذب طهارة فقد أدت ما فرمها، وإن كانت حائض لم تقرأها، وإذا سمعت بعد ذلك أعادت بعد عشرة أيام؛ بخلاف أن الفصح كان في الظهر والآيات في المغرب، وإذا حدث بعد عشرة أيام فقد بقيت بالأداء في الظهر في إحدى الروايتين.

٩٧٧- وقد كذب عليها صلاة ثلاثة ومضيه، وعليها، عدلها، بعد عشرة أيام عند متبجح معاذي، وحينهم الله تعالى، ثبت أن أحق العشر من تمام طهرها.

٩٧٨- كان الشيخ لإمام الغيبة لير على الفقهاء رحمه الله تعالى أعادها بعد تمام الغيبة قبل أن توبد على خمسة عشر، وهو الصحيح؛ لأن بعد انقضاء خمسة عشر يجوز أن يعود حبسها.

٩٧٩- ولا تطوف بسجدة، لأنه توجد من البدعة وبين الله، وتطوف للميرة، ثم يجده بعد عشرة أيام، وبعد ثلاث طواف الزيارة ركبي، فلا تتركه لأحد من الطهريين وتعلمه من غيرهم أيام التيمم بصفة أحدكم، فتحتفل بتيقن.

٩٨٠- وتطوف بمصدر سم لا بغيره، لأن تطواف المصدر واجب، فلا تتركه لأحد من الطهريين ولا بغيره، لأنها في كتب طهارة، عند من سمع من جهة وقد كثرت حديثاً، فليس يجب طواف المصدر، ولا يأتيها زوجها أولاً.

٩٨١- ومن استبصر رحمهم الله تعالى من قال بأنهار ريشها من حدى، لأن الطهري غالب على الخبر، لأنه أكثر من غيرها، وعند غلبة الغلو، وخبرهم يحوز القبح، كما هي الحال، ولكن عندنا، قد مر من جهة رحمه الله تعالى في كتاب التيمم، بأن التيمم في باب العروج لا يجوز.

[المضادة ومساكنها وأحكامها في حيضها ومضائها]

٩٨٢- ولا تقصر في شيء من شهر رمضان، فترحم الطهري في كل يوم، ثم بعد ما مضى من الشهر من حيض، وأكثر ما يكون حيضها في الشهر عشرة أيام، سواء كان الشهر كاملاً أو نقصاً، لأن ما من أشهر يكون للطهري، فإن من الشهر، بمضوء في الطهري لا من الحيض، وقد إذا كانت تعرف أن حيضها كان في كل شهر مرة، لأنها لا تعرف مقدار حيضها، فإنه في ذلك الشهر، جعل حيضها عشرة.

٩٨٣- ثم مسألة مني ثلاثة أوجه: إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون في اليوم، قضيتها قضاء عشرين يوماً، لأن أكثر ما يقيد صومها في الشهر عشرة، لما رواه عن الفقهاء، أيام حيضها في الشهر الذي مضى، فعلياً أنه قضى عشرة، حين اقتصر عن العشرة ببعض، ويستوى إن كانت بنفس بعد النسيء من غير تأخير، أو كانت برحر الهض، منه معة، لأن ما ذكرنا من أن مني لا يوجب الصيام.

٩٨٤- ومن عصى ما استدل بحيضها كان يكون بالطهري، فإن أكد ما يقيد من صومها أحد عشر، لأن ابتداء حيضها كان في بعض الأيام، فبعض المأخوذ يكون في اليوم الحادي عشر، فباليوم الذي مضى بعد العشر اثنين وعشرين يوماً، قدس في بعد التطهر من غير تأخير، في آخر الشهر، مدة طويلاً، سواء لا يوافق شرعها في بعض، فبعض عشرة أيام، فيسب

صوم واحد من يوم ١١ بان صوم أحد عشر يوماً آخرى، لخرج من العيلة بقوى

٩٨٥- (ب) لم يعلم ان املاء حفصه كذا ينكر - ما قبل او ربما من محسن على انه قد يكون له - (أ) هذا شرط الرجوع وهو حينئذ للشيخ (أ) انفسه من حفصه وجمعه انه و سرور المشايخ، فليكن حصص من صيام صوم يوم - لا اذ الحيف - لا يكون له من غيره نام

٩٨٦- (أ) من علم ان - منها في كل شهر عشرة واطهر من غيره - ولكن لا يعرف موضع حفصه، ولا انفسه من غيرها، فليكن في كل شهر من غيره

٩٨٧- (أ) من علم ان - منها في كل شهر عشرة أيام، وهو ما علمه غيره واما لا يعرفه من غيره، فليكن من املاء حفصه من غيره - لا في كل شهر، فليكن من غيره - لا في كل شهر

٩٨٨- (أ) من علم ان - منها في كل شهر عشرة أيام، وهو ما علمه غيره واما لا يعرفه من غيره، فليكن من املاء حفصه من غيره - لا في كل شهر، فليكن من غيره - لا في كل شهر

٩٨٩- (أ) من علم ان - منها في كل شهر عشرة أيام، وهو ما علمه غيره واما لا يعرفه من غيره، فليكن من املاء حفصه من غيره - لا في كل شهر، فليكن من غيره - لا في كل شهر

٩٩٠- (أ) من علم ان - منها في كل شهر عشرة أيام، وهو ما علمه غيره واما لا يعرفه من غيره، فليكن من املاء حفصه من غيره - لا في كل شهر، فليكن من غيره - لا في كل شهر

طهرها ، لا تصوم هي فيه ، ثم يجزيها الصوم هي أربعة عشر يوماً ، ثم لا يجزيها في عشرة أيام ، ثم يجزيها هي يوم ، وفي هذه الرجة كان عليها أن تصوم خمسة وعشرين ، ومن الوجهة الأولى عليها أن تصوم نصف عشرة يوماً ، فكان الاحتياط أن تصوم خمسة وعشرين

٩٩١ - وإن كانت تفضيه معصوا لا فتلك تفتي خمسة وعشرين يوماً لا حمال لأن سنده القضاء يوافق أول يوم من حبسها ، فلا يجزيها الصوم في عشرة ، ثم يجزيها في خمسة عشر ، وهذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوماً ، فأما إذا كان سبعة وعشرين يوماً ، فعلياً أن تصوم بعد الفطر ، إننا وصلب عشرون يوماً ، وإذا فصلب أربعة وعشرين ، هكذا ذكر لصدر الشهيد رحمه الله في مختصر كتاب الخفيض

٩٩٢ - وإن علم أن سنده حبسها كان يكون بالهار ، وأكثر من سبعة من صومها في الشهر من عشر يوماً ، بعد عشر يوماً من أوله ، وعنه من آخره ، وما خمسة أيام من أول بقية الخفيض ، وأحد عشر من آخره

٩٩٣ - بعد ذلك مسألة من وجوه ، أما إن كانت تفضيه معصوا لا برحقان ، هي هذا الوجه عليها أن تصوم اثنين وثلاثين يوماً ، والاحتياط في هذا لأنه يجوز أنه إذا فسدت صومها أحد عشر يوماً من أول رمضان ، وعنه ستة من آخر رمضان ، فيوم الفطر هو اليوم لئلا من حبسها ، فلا تصوم به ، ثم لا يجزيها صومها في خمسة أيام ، ثم يجزي في أربعة عشر يوماً بعدها ، ثم لا يجزي في أحد عشر ، ثم يجزي في يومين ، فتكون الحصة اثنين وثلاثين يوماً

٩٩٤ - ولما إن كانت تفضيه معصوا هي رمضان ، هي هذا الوجه عليها قضاء ثمانية وثلاثين يوماً ، بما إذا وافق إبداء القضاء قوله من حبسها ، فلا يجزيها صومها في أحد عشر يوماً ، ثم يجزيها في أربعة عشر ، ثم لا يجزيها في أحد عشر ، ثم يجزيها في يومين ، معصية ذلك ثمانية وثلاثين يوماً ، فإذا فصلب هذا القدر ، بنفس يجوز صومها في ستة عشر يوماً ، وذلك القدر من واحد عشرين يوماً ، فلا يجوز رمضان ثلاثين يوماً ، فأما إذا كان تسعة وعشرين يوماً ، فعليه أن يصوم بعد الفطر إذا وصلب اثنين وثلاثين يوماً ، وإذا فصلب سبعة وثلاثين يوماً ، هكذا ذكر المصدر لشهد رحمه الله في مختصر كتاب الخفيض

٩٩٥ - وإن كنت لا تدري أن إبداء الخفيض كان يكون بالليل أو بالهار ، فعند الشرح الإمام العبد ربه الله على ما حوط الوجهين ، فخطي ثمانية وثلاثين ، إن علمت معصوا ،

والتي قصت موصولاً، بعض النسخ والثلاثين. وعند عامة الفقهاء يخبر رحمهم الله تعالى خمسة وعشرين يوماً، فلتصحح قول الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله

٩٩٦- وإن كانت مسلمة أو أمه حبسها ثلاثة، وبنت أم طهرها، بحسن طهرها عني أقل لأشهر، خمسة عشر، بإفادتها سهر رمضان كله، ثم أرادت أن تقص، فإن علق أن شهاده حبسها كان يكون بالنسب، وكان شهر رمضان ثلاثين يوماً، صامت سبعة أيام، وصلت يوم الفطر، أو قصت، أم إذا وصفت، فلا بد بحسن أنب حاضمت في أول شهر رمضان ثلاثة، ثم طهرت خمسة عشر يوماً، ثم حاضمت ثلاثاً، ثم طهرت خمسة عشر يوماً، فقد صدق من صومها ستة أيام، عاد وصلت فقد جاز من صومها بعد يوم الفطر خمسة أيام، ثم نحض ثلاثة فقصت صومها بعد ثمانية، بقي عليها صوم يوم، نصبر عنه، وأما إذا قطعت، فالأن الواجب عليها من نساء ستة أيام، ويحتمل اعتبار من الحيض في أول يوم، "للقضاء" فبصد صومها في ثلاثة أيام، ثم يجوز في سنة، فيصير تسعة أيام

٩٩٧- ولا يحدث أن يند، حبسها كان يكون بالنسب، صوم ثلثي شهر يوماً بعد يوم الفطر، وعلق يوم الفطر أو قصت، فما إذا وصلت، فلا بد بحسن أنب حاضمت في شهر رمضان، فبصد صومها في أربعة أيام، ثم يجوز في أربعة عشر يوماً، ثم بقصد في أربعة، فقد صدق من صومها ثمانية أيام، فإذا علق موصولاً فالشهر، حاضمت بعد الفطر صوم خمسة أيام، ثم يستعملها الحيض، فبصد صوم أربعة أيام، وقد جرى عليها قضاء ثلاثة أيام، فحصة ذلك اثنا عشر يوماً.

٩٩٨- وإن بد قصبت، لأل الواجب عليها قضاء ثمانية أيام، ويحتمل أن شهاده الحيض وافق أول يوم حضت، "فبصد صومها في أربعة أيام، ثم يجوز في ثمانية، فحصة ذلك ثلثي شهر يوماً، فإذا كان شهر رمضان ثلاثين يوماً، وإن كان سنة، عشرين يوماً، فتخرجها على قياس للسائل المتقدمة، يعرف عنه التأمل.

٩٩٩- وعلى هذا القياس يخرج حبس هذه السائل، وإن رجب على سنة أوله صوم شهرين متتابعين في كنفرة الفطر، أو في كنفرة الفطر، متى كانت الأقرب قبل هذه الحائلة، فإن الفطر في هذه الحائلة لا يوجب الكفارة، لتتمكن التشبهة به كل يوم، مردود بين الحيض والطمه، فبما عني رجهي، إن عنت أن شهاده حبسها كان يكون بالنسب، وكان دورها في

١٠٠٥ - وكذا إن غصب أو حبسها كان يكون في كل شهر ثلاثة أو أربعة أيام، فحبسها بعد مضي رمضان بعد، فغصب بعد أيامها، وإن غصب بعد شهر، ثم في شهر حر صامت مثل ذلك، حتى أن حبسها يوم في زمان ظهرها، فحرمة من الغصاء، إلا أنها لم تسجل به في مصاهر وعقود، لأنه لا يحصى حبسها، فحبسها بالعدد، وقد ساء في صوم شهره البير، لأن التحفيف مشق في يوم وجب حبسها فصلا بركتها في زمان ظهرها حسب ثلث السنة لا غشيان، ثم أحاطت بعد عشرة أيام، فنخرج عما حبسها بغيره، يكون أحد أو اثنين زمان ظهره.

١٠٠٦ - ولو أبى هذه استنفذت كانت أمة، فاستراها إنسي، فعني قول محمد بن إبراهيم الليثي رحمه الله بعد مدة أسراها له أسير، عشرين يوماً إلا ما عني، فإذ ان أسراها كان بعد شهر مائة من حبسها، فلا غشيان بعد الحبس في الأسراء، لأنه يعتبره أيام إلا ساعة، به بعد ظهر سنة شهر لا ساعة، ثم بعد حبسها عشرة أيام، فتكون الحطة ستة أشهر وعشرين يوماً، لا عني، فيستريح بها.

وقال المشايخ رحمهم الله وهذا على قول من يجوز وطءها الزمري، لأن المقصود من الأسراء استمساكه بوضعي، أما عني قول من لا يجوز، هذه أصلاً، وهو الأصح، فلا حاجة إلى هذا التكيف.

١٠٠٧ - ولو كانت بيده حرة فطلقها زوجها بعد مدحون به، فعني قول أبي حفصه سعد بن معاذ رحمه الله لا تنقض عدها في حكم الزوج بزوج آخر، بل ما يشاءه لا يفسد أكثر الظهور مني، وعني قول محمد بن إبراهيم رحمه الله تنقض عده بمدة تسعة عشر شهراً، أو عشرة أيام غير أربع ساعات من وقت الطلاق، لأنه تعدد مدة الظهور ستة أشهر غير ساعة، على ما مر.

ومن الخيارات أن الطلاق كان بعد مضي ساعة من حبسها، فلا حسب هذه الخيفة من العدة، وذلك عشرة أيام غير ساعة، ثم بعدة يحتاج إلى ثلاثة أشهر، كل ظهر ستة أشهر إلا ساعة، وملائة حبس، كل حبس عشرة أيام، فلو جمعت بين هذه الجملة كانت اجملة تسعة عشر شهراً أو عشرة أيام غير أربع ساعات، فبذلك ما غلب، عدها بنفس هذه المدة من وقت الطلاق، فحبره أن الزوج بزوج آخر بعدد، وعلى كون من يظفر بظهره مائة وعشرين، على ما ساء، بزوج آخر بعد مضي أربعة أشهر ويوم واحد غير ساعة من وقت الطلاق.

لا من الجائر أن يطلى كذا بعد منى ساعه من حبسه فلا يحل هذه الحصة من
الحصة التي تنقص بها العدد وهي عشرة أيام غير ساعه، ثم بعد ذلك يحتاج إلى ثلاثة أشهر
كل طهر منه وعشرين يوماً وليس ثلاث حقن كل طهر عشرة أيام لئلا يطهر منه
وخط وعشرين يوماً غير ساعه، فراجع بعد منى هذه الحصة

٨ - ١٠ وأب حكيم انقطاع الحيضة ثم خروج من حيضها، لا يقرب منه منى حتى
الطلاق تسعة وثلاثون يوماً، بحكم انقطاع الرجعة، لأن هذا مريض به ومن أثر من
حبسه كان ثلاثة أيام، فطهرت من حبسه عشرة أيام، كان ذلك إلقاء في حرج من جزاء
الطهره، فتعفى عنه بغير حصة وثلاثين يوماً، لأن في هذه الصلوة تنقص عليها ثلاث
حيض - كل حصة ثلاثة أيام، وطهرت من كل طهر حصة عشرة يوماً، وهذا حرج من حيض
مرأة لا يعرف عدد رخصته في كل شهر - والله أعلم -

سورة الأخيرة في المراتب عند دامي عدد

١٠٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤

لأنهم اخرجوا من الطهارة

١٠٩٨ - وإن كانت سبعة في عصره، فإنه ينبغي أن يكون العشرة يوم من الوضوء ثم بدع الصلاة عليه ثم يصلي يوماً لا غسل، ذلك قال في صلاة عشرة في عصره، وهي واحدة على ما، وهذا السراى من حال

١٠٩٩ - وإن كانت بها كانت ظهره في آخر الشهر، لا يرى كم كانت أيامها، توصف بوقت كل صلاة في عام سبعة وعشرين من الشهر وصفت، ثم بدع الصلاة ثلاثة أيام، ثم انقضت بمسألة من حاشي آخر الشهر، فكذلك ذكر محمد رحمه الله في الأصل

قالوا، والفرق بين ذلك صحيح، إلا أنه مبهم، لأنه لم يفرق بين أيامها بالخيوط من وقت الطهر، وإنما لم يفرق، إنما إلى الله تعالى من ما يراه، لأن الله يرى لا يراه غيره، عشرة أيام، موصفاً من وقت كل صلاة صغير، ويأتيها روحه، ثم في سنة أيام بعد، فيصير مردد حاشي فيه يوم، حينئذ لا يفرق، لأنه لو كان خيوطاً ثلاثة هذه السنة من حاشي ظهرها، حتى فيها الوضوء، بوقت كل صلاة، فيبقى، وإن كانت خمسة عشر هذه السنة من حاشي حاشيها، فيصلي ليلة بالوضوء، بوقت كل صلاة، ثالثاً، وتكون صلاة في ثلاثة أيام من آخر الشهر، لتبين ما يخبر فيه، بوقت الخروج من الخيوط مضمون به، وهو بعد تسليح الشهر، ويخبر في ذلك الوقت صلاة واحدة،

١١٠٠ - فإن ذكر من أنب كانت ترى القدم إذا حارب عشرين يوماً، ولكن لا يرى؟ من كان، وإنه، بعد العشر، في صلاة ثلاثة أيام، لأن الله يرى لا يكون أقل منه، ثم تصل لكل صلاة إلى آخر ما قلنا،

١١٠١ - وإن علمت أنه قد يرى القدم يوم الحادى والعشرين ولا تتغير سوى ذلك، فالخواب إنما يبين بالطهر إلى أحداث عشر من الشهر، فيصلي بالوضوء بوقت كل صلاة يصلي، ويأتيها روحه، ثم يصلي سبعة أيام يفرح، ثالثاً، حرم، أن يفرح الحادى والعشرين آخر حاشيها، وأيامه عشر، ولا يأتيها روحه في هذه السنة، ثم بدع الصلاة في الخيوط الحادى والعشرين، لأن فيه يوم الطهر، ثم يصلي إلى آخره، لا غسل لكل صلاة

١١٠٢ - وإن علمت أنها كانت ترى القدم بعد مضي سبعة عشر يوماً من الشهر، ولا يرى كم كانت أيامها، فلما ذكر من يصلي للمح آب بدع الصلاة، لأنه أيام بعد سبعة عشر.

لحيض الحيض، ثم نصي سعة بالاعتسار لكل صلاة تسلك وتؤدي من هذا الكتاب تذكر في استدعاء حقيقتها كمن يكون سعة عشرة يوماً وفي عامة النسخ قال يصلي بالموضوء ثلاثة أيام، ثم بالاعتسار سعة أيام، وهذا انتهى ذكره في حكم سبب رخصة الله في محضه.

وفيما سأل في جواب هذه المسألة وفي جواب المسألة الأولى لأن موضوع هذه المسألة أنها لا تعلم أن حيضها كان يكون مصلاً بحيض سعة عشر يوماً من الشهر، والمخاطبة كونه في المنة إلى هذه، وإذا كان من موضوع المسألة هذا، فلهذا مره فبدلت أيامها في العشرة، ولا تدري كم كان أيام حيضها، وفي حيض ثلاثة أيام يعني، وهذا يعني أصلت ثلاثة في عشرة، أي ثمة ما ذكر في كل صلاة في ثلاثة أيام من أولها، ثم نصي الثاني بالتفصيل

١٠٦٣ - وإن غلبت ألب كسب محضها في كل شهر مرة في أوسه، أو أحدها، لا تدري كم كان حيضها، في موضوع أمي أول الشهر، أو في صلاة ثلاثة أيام، ولا يأنسها وجهاً لتردد حاله فيه من الحيض والظهور، ثم تفصل سعة أيام لكل صلاة، أو أحدها في بين الظهور والحيض، والمخرج من الحيض، لا شيء روحها، ثم تنقض في آخر الشهر، ولم عبر في هذا الجواب زمان الداء فيه من الظهور فتقول في العشرة الأوسط سعة ما لوقت كل صلاة لأنها تسبب بالظهور فيها، يأنسها روحها فيها، ثم في العشرة الأخير، تنقض لوقت كل صلاة بالثبوت، ولا يأنس روحها فيها، لتردد حاله فيها بالحيض والظهور، ثم تفصل في تمام الشهر مراراً عدة

١٠٦٤ - وإن غلبت ألب أرمها خمسة، وأنها كانت رى الداء في اليوم الخامس والآخر، فتفرق، ولا يحفظ من حيضها سعة من أول الشهر إلى خمسة عشر، فيبقى الظهور، ثم تنقض بالحيض بالثبوت أربعة أيام، ثم تنقض الصلاة في اليوم العشرين، لأنه من أيام الحيض يبق، ثم ينقض بعدها أربعة أيام بالثبوت، لا احتمال المخرج من الحيض

١٠٦٥ - فإذا كان سبعة أيام معلومة في كل شهر، انقطع عنها يوم شهر، ثم عديها تكلم والمحبوب، سميت أيامها ترك الصلاة من أول الأسبوع ثلاثة أيام، لأنها بالحيض فيها، فيكون عليها قد انقضت إلى موضع الاستمرار، لعدم رتبها الداء في موضع مرتين ومرتبة، فتبقى بحيض في ثلاثة أيام، ثم تنقض الصلاة فيها، ثم تنقض لوقت كل صلاة في سبعة أيام، لتردد حالها فيه من الحيض والظهور، والمخرج من الحيض، ثم سبعة عشر يوماً لوقت كل صلاة، لأنها تسبب بالظهور، ويأنسها روحها فيه، وذلك لأنها، هكذا، ذكر محمد رخصة الله

جواب هذه المسألة في الكتاب

وتأويلها أنها بمعنى أن دورها في كل صوم، فإن لم يعرف ذلك فلا ذكر به في التكتف
غير محدد ورحمة الله، في جواب أن هذا لا يحتل من وجوه، أما أن كتاب لا يعرف مقدار
حبسها ومقدار طهرها، وفي هذا الوجه تدفع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثاً يعني، ثم تصلي
سبعة مائة، ثم ثلاثاً، ثم سبعة مائة، ثم ثلاثاً، ثم سبعة مائة، ثم ثلاثاً، ثم سبعة مائة، ولا
يتبها. وجهها في هذه العشرة، لا حتمال الخفض، ثم تصلي ثمانية مائة بالصوم، ثم كل
صلاة، وأما إذا، حب في هذه الثمانية، لثبوتها بغيرها، فإنه إن كان حبسها ثلاثة أيام،
فهذا آخر طهرها، وإن كان حبسها عشرة، فهذا أول طهرها، ثم تصلي ثلاثة أيام بالصوم،
ثم كل صلاة بالشك، ولا يرب، وجه حبسها في دفع الحساب أحد عشر، ثم تصلي
بعد ذلك بالأغسان لوقت كل صلاة بالسنة، لأنه لم يكن لها بعد، يعني بغيرها أو بالظهور في
شيء، فقام في وقت، لا ركنهم أنه وقت غروبها من الحبس.

١٠٢٦ - وأما إن عرفت مقدار طهرها، وتم يعرف مقدار حبسها، فادع عن أن طهرها
كان خمسة عشر يوماً، يعني لا يعرف مقدار حبسها، وفي هذا الوجه يترك الصلاة من أول
الاستمرار ثلاثة أيام يعني، ثم تصلي سبعة أيام بالنفل لوقت كل صلاة بالسنة، لأنها ثوبهم
في كل وقت أنه وقت حر وجب من الحبس، ثم تصلي بمائة أيام بالصوم، لوقت كل صلاة
أي يقي، ثم تصلي ثلاثة أيام بالصوم، لوقت كل صلاة بالسنة، فبم الحساب أحد عشر،
يوماً، فهو كل حبسها ثلاثة أيام، وانقضاء طهرها الثاني بعد أحد عشر يوماً، وهو كل حبسها
حشوة، فابتداء طهرها سبعة من خمسة وثلاثين يوماً، هي هذه الأيام الأربع عشر - أعني بعد
أحد وعشرين يوماً من خمسة وثلاثين - تصلي بالأغسان لوقت كل صلاة بالسنة، لا حتمال
خروجها من الحبس لم يترك ذلك من ذلك، ثم تصلي يوم واحد بالصوم، بوقت كل صلاة
بغير ذلك بعد ما [كاتب] "بمحل بعد تمام خمسة وثلاثين، لأن هذا اليوم من طهرها يقي
ثم تصلي ثلاثة أيام بالصوم، بوقت كل صلاة بالسنة، لتردد حبسها بين الحبس والظهور، ثم
تحتل بعد ذلك بالسنة، بوقت كل صلاة، لأنه لم يكن لها بين الصوم بعد، في شيء، هذا
من سماعه إلا ركنهم أنه وقت خروجها من الحبس.

١٠٢٧ - وأما أن عرفت مقدار حبسها، ولم تعرف مقدار طهرها، فدع عن أن

حقيقته كان ثلاثة أيام، ولم تدرى كم كان طهرها، حتى هد ابوجه ندع الصلاة ثلاثة أيام من أول الاستمرار يمين، وتعتزل، ثم يصلي خمسة عشر يوماً بالتوالي، لو قت كل صلاة يمين، وبأبوابها وجهها صبا، ثم يصلي ثلاثة أيام بالوضوء، لو قل كل صلاة بانشاء، ثم ردد حالها قوماً به الخبيث والطهر، فبيع حساباً أحداً وعشرين يوماً، ولم يبق لها يقين في شيء من ذلك، فصلى فيها بالاعتزال لو قت كل صلاة بالثب، لأن ما مر، فبت بعد الإقرارهم أنه وقف خروجها من الخبيث.

١٠٢٨ - وأما إن عرفت مشطوط طهرها خمسة عشر يوماً، وردد زابها من الخبيث من الثلاثة والأربعة، وفي هد الوجه مركب من أول الاستمرار ثلاثة ثم اغتسلت وحلت في اليوم الرابع بالوضوء بالثب، ثم اعتزل عند غرض اليوم الرابع مرة أخرى، ثم تصلي بالوضوء أربعة عشر يوماً، فبيع الحساب نهاية عشر يوماً، ثم يصلي اليوم التاسع عشر بالوضوء بالثب، ثم ندع انهم العشرين (الحادي والعشرين يمين، وتعتزل لمدة عادي والعشرين؟ لاحتمال أنه لو قل خروجها من طهرها الثب، بأن كان حبيصه ثلاثة، ونزل في اليوم الثاني والعشرين بالوضوء، لثب، ولا اعتزال لسام الثاني والعشرين، لأنه ب، غرض الخبيث في الحلال، بأن كان حبيصه أربعة، وطهرها في الحلال، بأن كان حبيصه ثلاثة، فلا تعتزل فيه، ولكن يصلي فيه بالوضوء بالثب.

ثم معتد عند قدم اليوم الثالث والعشرين، لاحتمال أنه لو قل خروجها من طهرها الثاني، بأن كان حبيصه أربعة، ثم يصلي ثلاثة عشر يوماً بالوضوء، فبيع الحساب ستة وثلاثين يوماً، ثم تصلي يومين بالوضوء بالثب، ثم ندع الصلاة يوم راحداً، لأن هذا اليوم آخر حبيصها، إن كان حبيصها الثلاثة، أول حبيصه، إن كان حبيصها أربعة، فتيقن فيه بالحسن، فبيع حساباً سبعة وثلاثين يوماً، ثم تعتزل، ثم راجع من الخبيث، ثم يصلي ثلاثة بالوضوء بالثب، فبيع حساباً اثنين واثنين، ثم يعتزل، لاحتمال أن هذا أول خروجها من الخبيث، بأن كان حبيصها أربعة، ثم يصلي اثنين عشر بالوضوء يمين، فبيع حساباً أربعة وخمسين، ثم يصلي ثلاثة بالوضوء بالثب، ثم يعتزل، وتصلي أربعة بالوضوء بالثب، ويبرق المسألة هكذا، فامرعا بالاعتزال في كل وقت يوهم خروجها من الخبيث.

(١) يعني ٥ بقاء، وفي بوف - فبعد

(٢) وفي ب، ط، م، طهر من غيرها.

(٣) فب من طه السم

١٠٢٩- وما ينص به الشيخ إذا كانت المستدركة لا تذكر أيامها عبر أنها تستيقظ بالظهر في اليوم السادس والسبع والثلاثين، فإنها تصلي ثلاثة أيام من أول الشهر بالوضوء لوقت كل صلاة، (لنبرد ما بين غيبص والظهر، ثم تصلي منه أيام بالاعتصال لوقت كل صلاة^(١)، لا احتصال خروجه من الحيض في كل ساعة، ثم تصلي اليوم العاشر بالوضوء لوقت كل صلاة بين الظهر، ثم تصلي اليوم الحادي عشر، والثاني عشر والثالث عشر بالوضوء لوقت كل صلاة بالنكاح، سردها فيه بين الخضر والظهر، ثم تصلي بعد ذلك ستة أيام بالاعتصال لوقت كل صلاة، أو بكل صلاة، كنوع من جهة من الحيض في كل ساعة، ثم تنوض في اليوم العشرين، وتصلي بيشق الظهر، ثم تصلي ثلاثة أيام بعدها بالوضوء بالنكاح، ثم تصلي ستة أيام بالاعتصال، ثم تصلي اليوم الثلاثين بالوضوء بيقين الظهر.

ولا يجزئها صومها في تسعة أيام من رمضان، فلنصم شهرها ثمانية عشر يوماً، قال إمام الشهيد رحمه الله: لو فسد صوم رمضان في هذه الأيام الثلاثة اليوم العاشر، واليوم العشرين، واليوم الثلاثين، كفها، لبقها بالظهر قبلها. والتابع في صوم الغيبص ليس بشرط، وما قصد من الثبوت في غير هذه الأيام الثلاثة (فلنصم في هذه الأيام الثلاثة، فلا يأتيها زوجها إلا في هذه الأيام الثلاثة^(٢))، لأنها لا تنقض بالظهر إلا حب

١٠٣٠- وما ينص به الشيخ، إذا كان على المستحاضة صلوات دائمة، قصت ما عليها في يوم إن عادت عليه، أو في الزميين بالاعتصال لكل صلاة، ثم بعد ذلك بدت في عشرة أيام في اليوم الحادي عشر، والثاني عشر، كتبص بالأداء في زمان الطهر

من آخر في استخراجه معرفة الضلقة:

٣٩ ١ امرأة نكح أيام حبسها عشرة، وظهر ما عشرين، وظهر أشهراً، ثم حصر بها الدم. فلم تستث في ذلك: حتى أتى عليها سنون عارض عظمى، بالجمت، لو تركت الاستفتاء عقداً ومجانة، ثم دمعت في ذلك، وحاجت تسعى أب في الحيض، أو في الطهر في أوله، أو في آخره؟ وهي مع يوم الاستمرار له أي يوم ومن ي شهر، ومن أي سنة، بأن علمت أن يوم الاستمرار مثلاً يوم لأرمك الخلف من الحرم، سه ساه وسين وخسامة، ويوم الاستعارة يوم الخميس الثامن عشر من وجه، مثلاً حتى وسمن وحسامة، فإن على

(١) سلف من الأصل، واستلكتها في جميع نسخ

(٢) استلكتها في هذه النسخ

قصصنا . نريد قصصاً (على الفصحى) أي قصص

[illegible]

مؤمن بحق في الدين

١٥٧٢ هـ الخرج من دار السلام الأولى حيث لم يبق من شخصه من علم للشيء
بعد من حبيب الله لا، بل قد مضى من العلم من شخصه جبراً عن دم وويل له من
من الناس الذي هو كذا من ذلك وهو من أولاد الأعداء من هو حظه
من علم الله لا، بل قد مضى من العلم من شخصه جبراً عن دم وويل له من
من الناس الذي هو كذا من ذلك وهو من أولاد الأعداء من هو حظه

— دجیح لویو سب وصال میں غمزدہ و تیرہ الاہیات کسبہ میں جن وجوہات سے
 واما لویو سب و اجساد (جمع) لأن موافق لا یفک عن — لویو سب و اجساد
 دجیح لویو سب و اجساد

توجه من أبي يوسف رحمه الله إلى أن هذا هو الذي ينبغي أن يكون عليه

(٢) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$

(*) "مشارقة" هي طبعه المصحح

(۴) اے کہ جب سے

يقال للمرأة إذا راب الدم عقيب الولادة قست - هذا الم راب الدم ، لم تكن عساة ، وانقمل من حكم الخناس في هذه الصورة

ووجه قبول أبي حنیفۃ رحمہ اللہ إلی الناس مأخوذ من کین و جہدہ و ذکر ما و کلی و احسن
لا یحلوا علیہ الذمہ و اکثر المتأخر رحمہم اللہ احدثوا عن أبي حنیفہ و بہ کتب یعنی التفسیر
تفسیر حمہ اللہ و بعضہم احدث بقول أبي یوسف رحمہ اللہ

١٠٣٥ - ثم الأئمة اجتمع على وجوب العمل بالنفس ، مما أن يكون إجماعهم مائة على نفس ورد فيه ، واكتفوا بالإجماع على نفس النص ، لتكون الإجماع أحداً ، أو يكونوا عدسوة على ذلك جهنم الدمة به دم خروج من الرحم آت ، أو كدو الإجماع عن التفليس وليس عليه غاية على ظنهم رواية أصحابنا رحمهم الله ، بل أنه لم يرد الشرع بتقليد ، والتقليد منه كالكثير في حركه حدثاً ، فيكون عاماً ، بخلاف غير خيبي ، حيث يتصور هو من نفسه ، أو ود الصرع مشبهة ، ولا تقدير ههنا ، فيسمع فيه الفينس ، ولأن الدم آت ما يكون من الرحم ، ولقد التماس علانه بسند يبا على أنه من الرحم ، وهو خروج الولد ، بخلاف دم الحيض ، فإنه لا علانه فيه ، بسند على ذلك بالامتداد ، وبقدار الإمداد المعروف بالشرع

۱۰۳۴- وعزّی یوسف رحمہ اللہ تعالیٰ الٰہ تعالیٰ قل مدة الناس مقلوہ جلد عشر
یوماً و عند اٰخر حینہ رحمہ اللہ تعالیٰ الٰہ قدرہ بحسبہ و عشرین یوماً و اکثر مدۃ الناس
مقلوہ موعین یوماً بعدہا و قل الناس فی رحمہ اللہ تعالیٰ بسبب یومہ و قال مالک رحمہ اللہ
تعالیٰ سبعین یوماً و اعلموا علی حقیقۃ ان مدۃ ریحی اللہ تعالیٰ عبا حیت قالت
کاتب النساء نقلاً عن عبد رسول اللہ ﷺ فی بعض یوماً

[illegible]

(۶) مسطور کے مطابق

(١٢) ولي فرب و بهر معاد الإحسان عن قليب الخ

(۳) طرح‌های رسمی ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳۸، ۵۳۹، ۵۴۰، ۵۴۱، ۵۴۲، ۵۴۳، ۵۴۴، ۵۴۵، ۵۴۶، ۵۴۷، ۵۴۸، ۵۴۹، ۵۵۰، ۵۵۱، ۵۵۲، ۵۵۳، ۵۵۴، ۵۵۵، ۵۵۶، ۵۵۷، ۵۵۸، ۵۵۹، ۵۶۰، ۵۶۱، ۵۶۲، ۵۶۳، ۵۶۴، ۵۶۵، ۵۶۶، ۵۶۷، ۵۶۸، ۵۶۹، ۵۷۰، ۵۷۱، ۵۷۲، ۵۷۳، ۵۷۴، ۵۷۵، ۵۷۶، ۵۷۷، ۵۷۸، ۵۷۹، ۵۸۰، ۵۸۱، ۵۸۲، ۵۸۳، ۵۸۴، ۵۸۵، ۵۸۶، ۵۸۷، ۵۸۸، ۵۸۹، ۵۹۰، ۵۹۱، ۵۹۲، ۵۹۳، ۵۹۴، ۵۹۵، ۵۹۶، ۵۹۷، ۵۹۸، ۵۹۹، ۶۰۰، ۶۰۱، ۶۰۲، ۶۰۳، ۶۰۴، ۶۰۵، ۶۰۶، ۶۰۷، ۶۰۸، ۶۰۹، ۶۱۰، ۶۱۱، ۶۱۲، ۶۱۳، ۶۱۴، ۶۱۵، ۶۱۶، ۶۱۷، ۶۱۸، ۶۱۹، ۶۲۰، ۶۲۱، ۶۲۲، ۶۲۳، ۶۲۴، ۶۲۵، ۶۲۶، ۶۲۷، ۶۲۸، ۶۲۹، ۶۳۰، ۶۳۱، ۶۳۲، ۶۳۳، ۶۳۴، ۶۳۵، ۶۳۶، ۶۳۷، ۶۳۸، ۶۳۹

127 ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷

(2) 1990 (1) 149

معدودتها ثلثين ، والزبد عسلا استعمله

قسم آخر في الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس

١٠٣٥- قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس لا يحبر وصلا بين الدمين ، سواء كان أقل من خمسة عشر ، أو خمسة عشر ، أو أكثر منها ، ويعمل بإسالة الدم حتى يصر فيه كدم المتوالي (لأن الأربعين في النفاس عنده مبرة في القشرة في الحيض ، ثم الطهر به المبره في الحيض لا يعتبر فاصلا بين الدمين عنده ، ويعمل بإسالة الدم حتى يصر فيه كالدم المتوالي) ، وكذا في ثغاس

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا كان الطهر المتخلل بين الأربعين خمسة عشر مبره ، يصر وصلا بين الدمين ، ويجعل الأول عاد ، والثاني حجباً إن تمكر ، وإن كان أقل من خمسة عشر لا يصر وصلا بين الدمين ، ويعمل كالدم المتوالي فأبو يوسف رحمه الله تعالى يرى بين نفاس وبين الحيض ، علم يحمل شهر هل من خمسة عشر مبره من الدمين فهد ، ومحمد رحمه الله تعالى فرق بينهما ، فحمل الطهر أثني من خمسة عشر من الحيض فاصلا ، ولم يجمعه في الأربعين فاصلا ، ووجهه أنه إذا جمل ما دون خمسة عشر من الطهر في المبره فاصلا ، إذ كان الطهر خالياً على الدم أو ينشور أن يكون الطهر ما دون خمسة عشر خالياً على الدم أو لا ينشور أن يكون الطهر ما دون خمسة عشر في الأربعين خالياً على الدم ، فافترقا

١٠٣٦- وعلم هذا لأصل مسئلتنا إنزوات بعد ثلثة يامات ، ومبره ، وثلاثين يوماً طهر ، ويوماً تمداً لا يرمون كذا نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أن نفاس الدم الأول ، وثلاث مبرهات خمسة نفاً بعد الولادة بأن يلعب بالخل ، ثم خمسة عشر يوماً طهر ، ثم رأيت خمسة عشر يوم خمسة عشر يوماً طهر ، ثم منسوب الدم ، عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى نفاسه هي خمسة ، وعندها من الطهر تكون خمسة عشر ، لا بد ، أنت ذلك مبرهين ، ولو رأيت دنت مرة ، أنس أنه يصير عالجها لها؟ قهها لولي ، ويكون حجبها هي خمسة أثني رأيت بعد العشرين ، ويصير ذلك عدة لها مرقباً إليها مرة ، تكون مبره في الحيض ،

وعنه في حقه رحمه الله تعالى جسد يكره جسده وعشرين ، وتصغر الأول غير
معتبر عنه أصلاً ، إلا أنه لم يعرفه في عهد الأربعة ، وتصغر في الظاهر خمسة عشر
فرويتها ذلك مرة ، يكون ممدد ، ولا عادة لها في الجسد ، تجعل حقه من أول الأسماء
عشرة ، والظاهر خمسة عشر ، وهذا هو رأي حقه رحمه الله تعالى ، عندهما يجعل جسدها
من أول الأسماء ، خمسة ، لا بغير عادة لها ، وفيها ما خمسة عشر ، وتصغر عشرين ، في
التيس ، وفي حقه رحمه الله تعالى خمسة وعشرين ، وعندهما خمسة ، وفيه جده

قسم آخر هي معرفة أول وقت سفاس

[illegible]

١٠٤٨ رافد الشام بصفاء الماء لا يصح - لا ينصف الماء بعد غسله عن الخمر حرمه ولا إخراج ماء به شئ من سمير فاما الخمر فيمنع بخرج البودرة منه ويخرج لو نزل

by name and, $\sqrt{p} = 2.5$

(١) *أخبرني*، *عن* *أبي* *البحر*

١٢١ رقص بدمية وفردا

(١١) مكي، في شهر ربيع، سنة ١٠٢٥ هـ - الثاني من الحيف - عود من مكة

١٠٣٩- وإن كان بين الوترين أربعون يومًا فصاعدًا ، فقد خفف سبحانه رحمتهم بعد معرفتي به على قول أبي حنيفة ، رحمه الله تعالى ، قال بعضهم : يجب غيبه العنق من الولد إن أتى أباه بعد ، لأن سبب النسيان ولادة الولد وقد تحق ، لا بد ، فاستغنى بوجاهة ما سبق من خلاف الحديث ، لأن سبب انقضاء الوتر ، ولا يصح وقت انقضاء على الوتر . وقال بعضهم : لا يجب غيبه العنق من الولد ، لأن العنق ليس قربة من حبه ، وإنما هو من رحمته ، وهو الصحيح . وبلى هذا ما ذكره الشيخ الصغير ، فإنه ذكر المسألة الأولى ، وذكر بعده ، وكذلك لو كان بين الوترين يومًا

وحتى إن أبى يوسف رحمه الله تعالى عنه لأمر حدة رحمه الله تعالى ، فإنه لو كان بين الوترين أربعون يومًا ، قال : هذا لا يكون ، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : وإن كان قاله لا عامر لها من الولد الثاني ، وإن وعى أنف أبي يوسف ، وكذلك نفس ، كما تضح الولد الثاني - وحلى ، وهذا صحيح ، لأن لا سبب في غيبه العنق ، ظهر من صحيح

وما يتعلق بهذا القسم .

١٠٤٠- أمر أبو يوسف ثلاثة ولادة ، بين كل واحد من ستة أشهر ، وبين الولد الأول والثالث أكثر من ستة أشهر ، ولأولاد الثلاثة على جعل من حبس واحد ؟ احتلف المسابيح رحمهم الله تعالى فيه ، فقال بعضهم : منهم أبو علي الثقفي رحمه الله تعالى : يجعل من حبس واحد ، لأن الحبس يجعل من مقطوع به ، وكذا الأول مع حبس من حبس واحد مقطوع به ، فكذلك هذا ، كون الثاني مع الثالث من حبس واحد مقطوع به ، بخلاف ما ذهب إليه الثاني ؟ لأن الله ليس بمقطوع به من حبس عليه ، إنما هذا محله .

وما يتعلق بهذا القسم أيضًا .

١٠٤١- أمر أبو عروج رحمه الله تعالى ، ورواه القم ، من يفسد به ماله ؟ احتلف الروايات فيه ، روى عن أبي يوسف عن أبي يوسف ، وهو عور أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يغير فيه خروج كذا الولد ، عرف أبو بكر الشيباني حكمه كذا ، روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما الله تعالى ، أنه إذا خرج بعض الولد ، صارت به مائة ، روى هشام عن محمد رحمه الله أنه لا يغير ماله حتى يخرج الرأس ، ويصف اليد ، أو الرجلان ، وأكثر

من جهة ابنه وعمره ورحمة الله عليها لانصيرها... حتى يخرج جميع ولداتها،
وعلى اهلها مستقيم ابن عمه لأهله حتى يرضى الخصال له ومن في حقه رحمه الله
عالي أبه يعبرف - يعرج بعض الولد لانصاح له الرعم يعرج بعض الولد - وهو
مستقيم على نفسه ان الناس من اولاد الاور، وكذلك هو ينقطع الولد في طينها فيجرح
أكثره يعبرف ضياء في احدى اليدين في أبي حنيفة ورحمة الله تعالى - يعرج بعضه ينقسم
بعض الولد الآخر

وعمایات جدید لقمه.

٦٠٤٢- المُرءُ، اِرءُ صَفْعَةً مَعْنَا وَلَا كَلَّ مَشَاةً تِي، مَرَّ عِنْدَهُ، فَجِيءَ عَمَاءٌ وَمَرءٌ اَزْمَمٌ، فَرَأَى مَرَّ بَعْدَهُ، فَلَا تَعْلَسُ لِي، لَكِنْ اَنْ يَكُنْ جِئْتُكَ الْغُرْبَى مِنَ الْاَزْمَمِ جِئْتُكَ، اَنْ تَعْلَمَ عَلَيْهِ، اَمَّ مَعْدَمٌ حَقِيقًا، اَحَدُهُ لَمْ يَدْرَجْ فِي اَلْجَمْعِ، وَاِنَّ مَرَّ يَكُنْ جَعْلُهُ حَقِيقًا، مَا لَمْ يَلْغُ فِيهِ مَعْرُوفٌ، فَهِيَ اسْتِحَاجَةُ

[illegible]

همو به علی شدر بالفت مسمی الخلق هه صبب و ناسه کوه بهی یوش
لایه مسئله هه اناس و هه معرعه نلام ججعه هه هه اکثر اناس کما به عمل ججه
اشته هه الطبع و مسمیه الهم اکثر الخلق و هه عم نام و هه تفه من لفظه

عشرين، مئتين خمسة بالوصف، مائت، فبلغ الخمس مائة وخمسة وعشرين، ثم في
الأكثر استلزم ظهر عشرين وهي الأطول هي من عشرة، جمع عشرة، فمئتي خمسة
عشر، بالوصف، يعني مائة وأربعين وهي الأكثر هي من مائة وخمسة وهي الأطول
استعملها الجليل، فمئتين، فمئتي خمسة بالوصف، مائت، جمع مائة وخمسة وأربعين، ثم
في الأطول ثم من مئتي خمسة، وهي الأكثر استعملها أحسن خمسة، فمئتي خمسة
الخمس يعني، ثم مئتين، فبلغ الخمس مائة وخمسين، واستخدم دورها

و علی حد پھر ج یہ نیک نئی الطہر - اے محمدؐ سر تو غر دل، واستغفر
تو رہا، پکوں فی مائہ و حبیب

وعلى هذا يخرج إِبْنُ سَكْتٍ بهما، شك في الخلف أنه حمزة أو عثمة. وشك في الظاهر أنه حمزة أو عثمة، واستجاب دورها، يقرن في ثلاثمائة - رانة أعلم

قسم آخر:

٩٥٥- امره بـ:، وانقطع عنها بعد يوم، أو يومين، انصرف عن امر الوقت، اعتزل وحل، اما الانظ: من حر الوقت، فهو ان: بعد دها النعم، وما الاغتسل في امر الوقت والصلاة، بذكره، وخصاظر ذلك في بعض: والله اعلم.

قسم آخر في المرأة: هل لها وجه، فأجبت عن انقضاء دعائها في كم تصدق؟

۱۰۵۶. رُفَدَ لَيْلِي كَتَفَهُ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى رَوَى أَبُو يُونُسَ وَصَحَّاحُهُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ نَعْلَى أَنَا لَا أَصْدُقُ فِي أَهْلِ مِصْرَ حَمَمَةَ وَشَطَايِينَ يَوْمَ رُفَدَ رَوَاهُ حُسَيْنٌ عَنْهُ لَا أَصْدُقُ فِي أَهْلِ مِصْرَ مَانَةَ يَوْمَ

وذكر انسج الإمام العبد أبو سهل الحرصى رحمه الله تعالى فى كتاب الجبض، عن أبى
حسين رحمه الله تعالى أنه لا عدوى فى إكل من صافه وحبه عشر يوماً، وعلى قول أبى
حسين وأبى يوسف رحمه الله تعالى، لا تصدق من إكل من صافه وحباً يوماً، وقيل محمد
رحمه الله تعالى لا تصدق من إكل من ثمره وخمسين يوماً، ومده، عد أن كاتبه

۱۰۵۳- دایه کا نامہ وقت طاعتها لروح مہ برآید، مفسر دایه محمد علی قزوینی

قسم آخر من عدد أسفال العماس

١-٥٥ يجب أن يعلم من أسفال العمامة في العماس إذا يكون من الخالص من الشمس، ومخالصة أنه يكون غلب الشمس ظهر ثم خمسة عشر يوم فصاعداً، وإذا حصل تطهر بعد العماس من خمسة عشر يوماً، فذلك العماس فليس عبر خالص، ولا يبيد دم العماس بهم يرى قبل الولادة؛ لأنه لم يخرج من الرحم، لأن سداً في الرحم بالولد، فتنتهي المادة في تنفاس برؤية المخالف مرة عند بي يوسف رحمه الله تعالى، ويصير ذلك عادة بها، وعليه الفتوى.

١-٥٦ وبما أنه إذا كانت أيام مفاصلها أربعة أو خمسة أيام، وأيام تطهرها عشرون، وأيام حيضها عشرة، فلو حدثت وآت القدم الثلاثين، ثم صارت خمسة عشر، ثم تسمر بها القدم، فتكمل عدتها في العماس إلى ثلاثين، ثم تطهر إلى خمسة عشر، ويبقى عدتها في الحيض عشرة، فتترك الصلاة من أول الأيسر أو عشرة، ثم بعدى خمسة عشر، وعليه هذا التقاس، «مهم»

تم كتاب الطهارة بحمد الله، حسن توقيعه، وتلوه كتاب الصلاة، والله أعلم

فہرست الموضوعات
بسمحمد لائون من الخطط البرہمی

| | |
|----|---|
| ٣ | کلمہ افسر |
| ٥ | تفہیم اسمیہ محمد بن محمد بن خططہ الفہمائی . |
| ٩ | تفہیم الخلقہ تہذیبیہ . ہذا تہذیبیہ . خططہ الفہمائی |
| ١٣ | معدنہ التہذیبیہ . |
| ١٥ | تعمیل الارکشی . یحییٰ عہدہ خفیہ . ہذا تہذیبیہ . خططہ الفہمائی |
| ١٧ | مراحل التطور اعنی تہذیب . |
| ٢٠ | المرحلۃ الاولی . دور التہذیب و التہذیب |
| ٢١ | المرحلۃ الثانیہ . دور التوسیع و التوسیع |
| ٢١ | المرحلۃ الثانیہ . دور التوسیع و التوسیع |
| ٢١ | دور التوسیع و التوسیع |
| ٢٢ | توسیع و التوسیع |
| ٢٧ | توسیع و التوسیع |
| ٢٩ | توسیع و التوسیع |
| ٣٣ | توسیع و التوسیع |
| ٣٦ | توسیع و التوسیع |
| ٣٨ | توسیع و التوسیع |

| | |
|-----|--|
| ٢٢٩ | المختصرات أو المخت |
| ٢٣٠ | ب الشروح |
| ٢٣١ | ج النشور و العباد |
| ٢٣٢ | هـ يركب هذه الفهر |
| ٢٣٣ | ٢- فهر لا مقرر |
| ٢٣٤ | فأنتيل أساسين من الفهر |
| ٢٣٥ | ج يركب المذهب |
| ٢٣٦ | علامات النور و مرجع |
| ٢٣٧ | أكتب المعصية |
| ٢٣٨ | النور في الفهر |
| ٢٣٩ | ٣- كتب النور و ج |
| ٢٤٠ | ٤- كتب الفهر و ج |
| ٢٤١ | كتب لا مقرر |
| ٢٤٢ | جناح النور |
| ٢٤٣ | المختصر الثاني من الكلام من ج حب النور و الفهر |
| ٢٤٤ | ترجمة الفهر و ج |
| ٢٤٥ | معه و غيره |
| ٢٤٦ | أحمد العلم و غيره |
| ٢٤٧ | مقرر الفهر و ج |
| ٢٤٨ | ذكره في كتب الرجال و الفهر |
| ٢٤٩ | مكتات و غيره |
| ٢٥٠ | أحمد و غيره |
| ٢٥١ | فهر |

- ٩٠ من الكلام على المخطوط البرهاني
- ٩٠ التعريف بالمخطوط رسمه
- ٩١ اسم الكتاب ووجه تسميته
- مشأ الأوهام الواردة في كتاب الحجة
- ٩٢ في مصداق الحجة رسمه بي مرادف
- ٩٢ ذكر المؤلفات باسم المخطوط
- ٩٤ ترجمه العلامة رضي الدين السرخسي رحمه الله
- ٩٥ ذكر الأوهام في مصداق المخطوط البرهاني
- ١٠١ اندر حة العلمية لمخطوط البرهاني في الكتب المفضية
- ١٠٤ صاحب المخطوط بي مائة
- الفصل الرابع في ذكر
- المصادر والأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط وأحوال بينهم مؤلفه
- ١٠٦ إبراهيم بن إسماعيل أبو صادق ركن الإسلام الزاهد المعروف بـ بشار
- ١٠٦ إبراهيم بن رسم ثم بكر المروزي
- ١٠٧ أبو الحسن الترمذني
- ١٠٧ أبو جعفر الأبروسي
- ١٠٧ أبو جعفر الفصيري
- ١٠٨ أبو حنيفة الإمام
- ١١٣ أبو علي الدقاق
- ١١٣ أحمد بن إسحاق بن شاذي أبو نصر البغداد
- ١١٣ أحمد بن الحسن بن علي بن حمزة النخعي المروزي
- ١١٤ أحمد بن محمد بن أبي حفص الكبير البخاري (١)
- ١١٥ أحمد بن عبد الله بن عمر بن مارة القضاة السجيا شاذي الدين أبو يوسف

- ١٩٢ . نوع آخر قسم، يوجد له صورة
- ١٩٣ . نوع آخر ذو، لا أحد يعرف
- ١٩٤ . نوع آخر من مائتي نوع، ما يعرف بها
- ٢٠٣ نوع يتصل بهذا النوع من مائتي
- ٢٠٤ . نوع آخر من نوع، ولا يعتمد، والعلى، وحدته، المسكر
- ٢٠٨ الكلام في نفسه
- ٢١٥ . نوع ج من هذا النوع من مائة الرخ، ثم ما المره
- ٢١٦ . نوع آخر من مائتي نوع، بعضه
- ٢١٩ نوع يتصل بهذا النوع، هناك حكاية الحبيب .
- ٢٢١ نفس مائتي نوع
- ٢٢١ نوع من نوع، لا يعتمد
- ٢٢٥ نوع من نوع، هناك نوع، و .
- ٢٢٦ نوع من نوع، هناك النوع
- ٢٢٩ هناك إلى طرف، هناك من
- ٢٣٠ هناك من نوع، هناك من مائتي الاختلاف
- ٢٣٤ نوع من هذا النوع، هناك
- ٢٣٥ نوع يتصل بهذا النوع، هناك من مائة، هناك أكثر
- نفس النوع
- ٢٣٨ نوع من مائة، هناك، هناك، هناك، هناك، هناك
- ٢٣٩ نوع من نوع، هناك
- ٢٤١ نوع آخر من نوع، هناك، هناك، هناك، هناك
- ٢٤٥ هناك إلى، هناك، هناك
- ٢٤٥ نفس النوع

- نوع آخر في الجباب والأرضي ٢٦٧
- نوع آخر في ماء الحمام ٢٧٢
- نوع آخر في بيان الله التي لا يجوز الوضوء بها على التوقي وعلى الخلاف ٢٧٤
- وما يتصل بهذا الفصل بين حكم الأسار ٢٨٤
- وما يتصل بمصل سوار الهرة ٢٨٧
- وما يتصل بهذا الفصل بيان حكم عرق أغبر ثلث ولعابها ٢٩١
- وما يتصل بهذا الفصل بيان حكم ما لا يجوز لوضوءه ٢٩٢
- من الملتزمات سوى الماء وما يجوز ٢٩٢
- فصل الخامس في التيمم ٢٩٤
- نوع آخر في بيان شرائطه ٢٩٧
- نوع آخر في بيان وقت التيمم ٣٠٦
- نوع آخر في بيان ما يجوز به التيمم ٣٠٧
- نوع آخر في بيان من يجوز له التيمم ومن لا يجوز له ٣١١
- نوع آخر في بيان ما قسم عنه ٣١٧
- نوع آخر في بيان ما يظن به التيمم وما لا يظن ٣١٩
- وما يتصل بهذه المسائل ما كان محمد رحمه الله تعالى في الزيادة ٣٢٦
- نوع آخر في التيمم إذا أحدث من الصلاة وفي إمامة التيمم للمتوسمين ٣٣٠
- فساد صلاة الإمام بوجوب فساد صلاة القوم ٣٣٢
- نوع آخر من هذا الفصل في المنفردات ٣٣٢
- الفصل السادس في المسح على الخفين ٣٣٩
- هذا الفصل يشتمل على أنواع ٣٣٩
- نوع آخر في بيان محل المسح ٣٤١
- نوع آخر في بيان ما يجوز عليه المسح من مختلف

- ٢١٦ وما يمتنعها ، وما لا يجوز
 نوع آخر هي بيان شرط جواز المبيع على النقص ٢١٨
 نوع آخر هي بيان مقدار هذا المبيع ٢٥١
 نوع آخر هي بيان ما يظل المبيع على التحريم ٢٥٣
 نوع آخر هي بيان أن شرط أن يكون المبيع على الحثين
 بقية القيل على لا تستواء هذا في المشرق والمغرب ٢٥٤
 نوع آخر ٢٥٦
 نوع آخر ٢٥٧
 نوع آخر هي الشرفات من هذا الفصل ٢٥٨
 مما يحصل به الفصل ٢٥٩
الفصل السابع
 في الحاصلات ، أحكامها ، وفي معرفة الأعيان النجسة وأصلها ٢٦٢
 النوع الأول في معرفة الأعيان النجسة وأصلها ٢٦٣
 النوع الثاني من هذا الفصل في مقدار النجاسة التي تقع حرار النجاسة ٢٧١
 وما يتعلق بهذا النفس ٢٧٤
 الفصل الثامن في تطهير الحاصلات ٢٧٦
 الفصل التاسع في التحريم ٢٩٢
 من ماله في بيان نصيبه ٢٩١
 نوع آخر هي بيان الدماء العائنه التي لا يعلق بها حكم الطهيم ٢٩٢
 نوع آخر هي بيان أنه متى ثبت حكم الحيض والاستحاضه وانما من ٢٩٩
 وما يتعلق بهذا النوع من المسائل ٣٠٠
 نوع آخر من الأحكام التي تتعلق بالحيض ٣٠١
 نوع آخر من هذا الفصل ٣٠٥

- نوع آخر هو «الربط» الفصل ٤٨٦
- نوع آخر من هذا الجنس ٤٨٨
- نوع آخر في الأوقات والساعات وآخر النهار ٤٨٩
- نوع آخر مما تقدم من المسائل ٤٩١
- نوع آخر في نصب العادة للمبتدئة ٤٩٣
- نوع آخر في الانتفال ٤٩٤
- ومما يتصل بهذا النوع معرفة أنواع العادة ٤٩٦
- ومما يتصل بهذا النوع من المسائل ٤٩٨
- نوع آخر في البدل على قول من يرى ظلك ٤٩٩
- جئنا إلى نخرج المسائل على الأصول ٥٠١
- نوع آخر في الزيادة والنقصان في أيام الحيض ٥٠٢
- نوع آخر في تقديم الحيض وتأخيره ٥٠٦
- ومما يتصل بهذا القسم ٥٠٨
- ومما يتصل بهذا القسم ٥١٠
- ومما يتصل بما تقدم من المسائل ٥١٢
- نوع آخر في رسم الفلج ٥١٤
- نوع آخر في الأضلال ٥١٧
- [المقالة ومسائلها وأحكامها في صيام رمضان] ٥٢٠
- نوع آخر في المرأة تصل عدد في عدد ٥٢٧
- نوع آخر في استخراج معرفة المقالة ٥٢٩
- نوع آخر في النفاس ٥٣٥
- قسم آخر في الطهر المتخلل بين الأوجين في النفاس ٥٣٧
- قسم آخر في معرفة أول ولت النفاس ٥٣٨

- ٢٦٩ واما بعمل هذا القسم
 ٢٦٩ واما بعمل هذا القسم
 ٢٧٠ واما بعمل هذا القسم
 ٢٧٢ قسم آخر من هذا القسم
 ٢٧٢ قسم آخر
 ٢٧٢ قسم آخر
 ٢٧٢ قسم آخر من هذا القسم
 ٢٧٥ قسم آخر من هذا القسم
 ٢٧٦ قسم آخر من هذا القسم